

مهرجان القراءة للجميع مكتبة الأسرة



موسوعة

وصف مصر

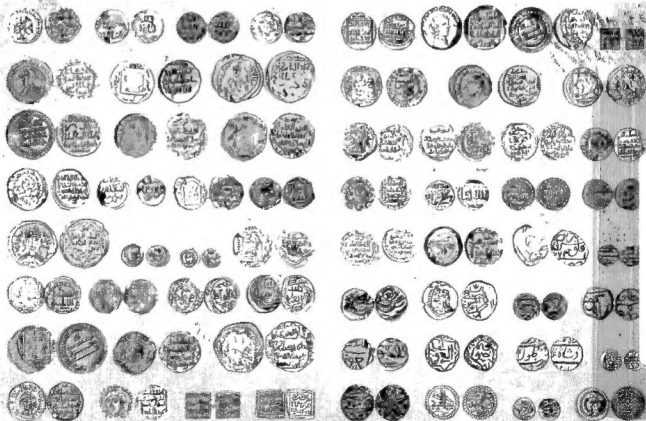
الموازين والنقود

تأليف: علماء الحملة الفرنسية

ترجمة: زهير الشايب

٦

الجزء السادس



اهداءات ٢٠٠٤

أسرة المخرج / إبراهيم الحنين

القاهرة

وصف مصر
الوازين والنقود

اسم العمل الفني: نقود و عملات كوفية

التقنية: رسم بالحبر الأسود لسكوكات

المقاس: مقاسات مختلفة

مارسيل (١٧٧٦ - ١٨٥٤)

جان جوزيف مارسيل، عهد إليه بونايرت إدارة المطبعة القومية بمصر، وكان يقوم بنقل النصوص القرآنية، وقد عُيِّن بعد رحيل الحملة مديراً للمطبعة القومية بباريس حتى يساعد في نشر موسوعة (وصف مصر) الذي أسهم بجهده و فير بها بأن قدم دراسات فذة ووافية عن مقياس جزيرة الروضة وجامع ابن طولون، وطرّاز الخط الكوفي والعملات، إلى جانب إصداره لكتابين ضمنهما كافة معارفه عن العالم الإسلامي وعن تجاربه في مصر.

وفي اللوحة المنشورة على الغلاف يسجل الفنان مارسيل صورة لبعض العملات العربية، لم يغفل فيها أدق وأصعب التفاصيل للخطوط والأختام والطغرائات وصور الوجوه في عناية بالغة واهتمام بالمناطق البارزة والغائرة.

محمود الهندي

وصف مصر

الحياة الاقتصادية في مصر

في القرن الثامن عشر

الجزء الثالث

الموازين والنقود

تأليف: صامويل برنار

ترجمة: زهير الشايب



مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٢

مكتبة الأسرة

برعاية السيدة سوزان مبارك

موسوعة وصف مصر

الجهات المشاركة:

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة التنمية المحلية

وزارة الشباب

التنفيذ: هيئة الكتاب

وصف مصر

الحياة الاقتصادية في مصر

في القرن الثامن عشر

الجزء الثالث

الموازين والنقود

تأليف: صامويل برنار

ترجمة: زهير الشايب

الغلاف

والإشراف الفني:

الفنان: محمود الهندي

الإخراج الفني والتنفيذ:

صبرى عبدالواحد

المشرف العام:

د. سمير سرحان

على سبيل التقديم :

نعم استطاعت مكتبة الأسرة بإصداراتها عبر الأعوام الماضية أن تسد فراغا كان رهيباً في المكتبة العربية وأن تزيد رقعة القراءة والقراء، بل حظيت بالتحاف وتلف جماهيرى على إصداراتها غير مسبوق على مستوى النشر فى العالم العربى أجمع، بل أعادت إلى الشارع الثقافى أسماء رواد فى مجالات الإبداع والمعرفة كادت أن تنسى وأطلعت شباب مصر على إبداعات عصر التنوير وما تلاه من روائع الإبداع والفكر والمعرفة الإنسانية المصرية والعربية على وجه الخصوص. ها هى تواصل إصداراتها للعام التاسع على التوالى فى مختلف فروع المعرفة الإنسانية بالنشر الموسوعى بعد أن حققت فى العامين الماضيين إقبالاً جماهيرياً رائعاً على الموسوعات التى أصدرتها. وتواصل إصدارها هذا العام إلى جانب الإصدارات الإبداعية والفكرية والدينية وغيرها من السلاسل المعروفة وحتى إبداعات شباب الأقاليم وجدت لها مكاناً هذا العام فى «مكتبة الأسرة».. سوف يذكر شباب هذا الجيل هذا الفضل لصاحبته وراعيته السيدة العظيمة/ سوزان مبارك..

د. سمير مبروك

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

بمقدور هذا الجزء ، يكون ما أسهبناه بموسوعة الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر قد اكتمل ، فقد سبق ان صدر المجلد الرابع ويتناول الزراعة والصناعة والتجارة في مصر ، ثم المجلد الخامس ويتناول النظام المالي والإداري ، وهذا هو المجلد السادس الذي يتناول الموازين أو بالأحرى الأوزان والنقود المستعملة في ذلك العصر ، وبهذا تكون الترجمة العربية قد قطعت شوطا لا بأس به في تقديم موسوعة وصف مصر ، مع إعادة تبويبه بشكل اقرب الى المنهجية ، اى ان الترجمة تلتزم بتقديم النص كاملا لكنها تعيد تبويب الدراسات الواردة بالكتاب الاصلى طبقا لموضوعاتها .

ولهذا المنهج في الترجمة ضرورته القصوى على نحو ما فسرت في مقدمات سابقة ، ولكن له بعضا من عيوب لا مفر منها ، أبرزها تكرار بعض المعلومات التي توردها أكثر من دراسة واحدة ، تدور حول موضوع واحد، أو حول موضوعين متقاربين ، كتبها عالمان من علماء الحقبة ، ومع ذلك فإذا كان عيب كهذا بالغ الوضوح في المجلد الثاني ، وإن يكن الأمر الذي نحن بصددته يتصل بأمور ثانوية أو تفصيلات غير جوهرية ، فإتانه غير واضح في هذه الموسوعة الاقتصادية ، بل أننا نستطيع القول بأن ما قد نعدّه عيبا ، قد يكون من جهة أخرى ميزة ، فمثل هذا التكرار قد يكون توثيقا أو تأكيداً لصحة معلومة ما ، باعتباره إجماعاً على حدوثها أو وجودها .

ولقد اختارت الترجمة العربية أن تبدأ بتقديم دراسة شابرول في المجلد الأول منها ويدور حول عادات المصريين وتقاليدهم ، ثم تليها المجلدات مقسمة بالمنهج الذي أشير إليه ، ومع ذلك فحينئذى القول بأن العديد من الدراسات والمجلدات التي صدرت، مع تقسيمها حول موضوعاتها، لم تخل كلها من إعطاء لمحات عن عادات وتقاليدهم وطباع المصريين ونظائهم السياسى وحياتهم الاجتماعية ، ذلك أنها مع حرصها في التصدى لموضوعها الاصلى ، كانت تدرك ، أو بالأحرى كان يدرك مؤلفوها ، أنهم يقدمون

« لوحة » امينة عن حياة مصر في ذلك العصر ، الذى جاءت فيه حيلة بونابرت .

لكن الشيء الذى ينبغى على ان اوضحه هنا ، بعد ان تناولت المنهج الاساسى المتبع فى الترجمة هو المنهج المتبع فى تفاصيل العمل .

ان الهوامش المرتمة هى بالضرورة من وضع المؤلف الاصلى ، اما النجوم فهى من وضع الترجمة العربية ، كذلك فان العبارات التى توضع بين قوسين فى سياق الترجمة هى فى غالبيتها العظمى من عنديات المترجم ، وفى القليل منها من وضع المؤلف ولقد غافنى ، واعترف بذلك ، ان اضع حدا فاصلا بين الامرين ، باصطناع اقواس مختلفة فى الحالتين كان تكون اقواس المؤلف مثلا فى شكل : [] وان تكون اقواس الترجمة على هيئة () وهذا ماينبغى تداركه فى الطباعات القادمة والاجزاء القادمة باذن الله . وبصفة عامة فان البيانات الاضافية التى تقدمها الترجمة أثناء السياق هى استدركات سعى للوصول الى روح النص حين يتضح ان الترجمة السكاملة لن تحقق الوضوح السكامل او اعادة للمعنى بالفاظ اخرى ، او اضافة لمعنى جديد ، ليس كل الجودة ، حين يكون اللفظ الفرنسى قابلا للتعبير عن اكثر من معنى ، مع الحرص دوما ، وبالضرورة ، على انسجام المعنى .

ولقد تخفف هذا الكتاب من بعض الهوامش التى أوردها المؤلف ، وذلك حين كانت هذه الهوامش تكفى بالاحالة الى فقرة سابقة وبصفة خاصة اذا كانت هذه الفقرة قد ذكرت قبل هذا الهامش بقليل ، لكننى لم استبعد قط هامشا واحدا يحمل اضافة او تفسيرا من اى نوع . كما حذفت بالطبع الهوامش التى كانت كل مهمتها ايراد اسم ما باللغة العربية فى حين جاء الاسم فى المتن بالحروف اللاتينية .

كما اقتضى الامر التصرف فى ترجمة بعض الهوامش لضرورة اقتضاها نقل النص الى اللغة العربية ، كما حتمت ظروف فنية تأجيل نشر جداول العملات الملحقه بالاصل الفرنسى اذ كان الجدول يضم خمسة وعشرين عمودا وهو امر لايشع له الحجم الذى يصدر به الكتاب فى اللغة العربية علما بان هذه الجداول كانت تحصيل حاصل لكل ماورد بالنص كما انها تشير الى عملاء لم يرد تفصيل عنها ، وفضلا من ذلك ليست فى حوزة احد ، ولا ينبغى الإصرار على نشرها الا من اعتبارات الأمانة واحترام النص المتقول فقط .

وأذا كنت قد تجنبت الخوض في الموضوعات السابقة عن الصعوبات التي أواجهها في الترجمة ، إلا فيما يختص بأمور قد يكون من المفيد الإشارة إليها ، باعتبار أن الباتى أمور تتصل بشخص المترجم لا داعى لاتحسام الغارى فيها ، إلا أننى لم أكن أتصور مطلقا أن يتسبب إصرارى على تقديم هذا العمل على غسلى من عملى بصفة نهائية ، ذلك أن الجهة التي تأمت بهذا العمل ، وهى للأسف مؤسسة صحفية ، ودار نشر ذات تراث عريق فى خدمة الثقافة ، قد اعتبرت ، أو اعتبرت إدارتها الحالية أن قبولى لمنحة تفرغ من وزارة الثقافة لمدة عام كامل لاتتم هذا العمل ، رغم علمها بكل التطورات وبكل أبعاد الموقف « تغيبا بدون إذن مشروع لمدة تزيد على عشرة أيام » فهذه هى رؤيتها للأمور وأصدرت قرارها بغسلى بصفة نهائية ولقد تعلمت من ذلك درسا جيدا : أن كل إنسان يريد فعل شيء مهما تكن بشاعته لن يعدم وجود الجبر على الإطلاق .

لقد كنت محنة تاسية ومؤلة ، لم أشعر ببشاعتها إلا عندما انطوت صفحاتها السكثية ، حين أراد الله لهذه الأزمة أن تنتهى لأحق بعمل جديد وإن كنت أخشى أن أظل على الدوام « أتحايل » بمعنى السكثية للحصول على وقت أتم فيه عملى ، وأن أتنفنى فى طريقة « اختلس » بها وقتا بادامت كل قيادات العمل تصر ، وبالنسبة لى وحدى ، على التضييق فى مسائل الحضور والانصراف ، ولا تستيقظ اللوائح الناتبة الهامدة إلا فيما يتصل بى ، فى وقت لاتتسع الصفحات عندها لنشر كل عملى وهو مالم أقصر فيه قط هنا وهناك ذلك أننى لم اتخذ وصف مصر ذريعة للتراخى فيه . اننى لا أطلب من هؤلاء عوناً قط ولكنى أرجو فقط أن أحصل على الفرصة التي تمنى بلا حساب للقاعدين عندهم والعاطلين .

اننى لم أتعود قط على بث الشكوى ، ويؤلنى ، بعد كل ما تعرضت له من ملاحقة شرسة وظالمة ، أن أقرر اننى أعمل وسط ظروف انسانية وشخصية بالغة القسوة ، وتقتضى ضرورات ضروريات ، ظروف لاتدفع مطلقا لعمل طيب ، بل تكاد تحبط ، وحدها ودون ملاحظات عميقة بن أحد ، كل طموح وكل همة ، ويعلم بذلك كل القريبين منى ، ومع ذلك فماتنى لم أحاول السعى لنيل حق واحد من حقوق يتمتع ألوف ومئات ألوف ، خشيبة أن يعد ذلك منى سعيا لمفتم شخصى أو اتجارا بعمل لا اتصد به إلا وجه الله ووجه الوطن لكن هناك من يصرون على وضع العرائيل التي لاتحتاج منها الى مزيد لو كانوا يعلمون .

ومع ذلك فماتنى أخشى ، فاشكوى لذيدة والبوح سار بعد طول ألم وكتمان ، أن أئسى أن أسدى الشكر لكل هذه النفوس الكريمة والعظيمة

التي وفتت الى جانبي في محنتي ، تشد أزرى ، وتأخذ بيدي ، وتسعى
جاهدة لاتقاضي من مصير يدفعني اليه بمضى من طلوعتهم ضمائرهم
على فعل ما فعلوه ، ولقد كان النبيل الذي بدا من كل من تعاملوا
معي ، واكثرهم لا تربطني بهم حتى مجرد المعرفة العابرة ، اللهم
الا زمالة القلم ، او هذا الشيء المشترك العظيم الذي يسمى بالأخلاق
والشرف .. واما مصر ، اعظم واجل من كل اذى لحق بي ، حتى لقد كان
هذا الطوفان من النبيل كميلا بأن يفرق كل الاحزان والالام .

لكنني اخشى ان احاول ذكر كل هذه الاسماء التي تكاد تشمل كل
العاملين في حقل الفكر والادب والصحافة ، اما لان المقام لن يتسع ،
واما لانني اخشى ان انسى اسما عزيزا علي ، او اهل دورا لشخصية
نبيلة لمبته دون ان ادري من وراء الكواليس .

وسوف تظل مجلة الثقافة والأخ الكبير الدكتور عبد العزيز
الدسوقي ، اصحاب فضل لدرجة لايعدون معها فقط شركاء في العمل ، بل
اصحاب فضل عليه وعلى صاحبه .

ولابد ان اوجه شكرى حقا للبيدة زوجتي التي تحملت معي كل هذه
الظروف القاسية ، ولم تحاول قط ان تثبط من همتي او تحثني على
الروضح لهذه الملاحظات الطالمة برغم ما تنوء به معا من احمال ثقال .

ان هناك على الدوام كثيرين لهم فضل وافضل ، بحيث تتأكد على
الدوام خرافة القول بأن عملا ما يعد عملا فرديا لمجرد ان شخصا واحدا
يقوم به .. ذلك ان عمل هذا الفرد لم يكن ليتحقق لولا مساعدة ودعم
ومساعدة وتشجيع آخرين وارجو الا يبخل احد بنصيحة او حتى بنقد مفيد.

وفقنا الله جميعا لما فيه الخير وجنبنا المزالق والشور ، وهذان
لما فيه خير مصر والمصريين .

زهر الشايب

يناير ١٩٨٠

الكتاب الأول

الموازن العربية

صامويل برنار

المنوان الاملى للدراسة هو : « دراسة موجزة
من الاوزان العربية فى المسقى والحلنر » .

حين نعى بدراسة الاقتصاد السيلسي لامة من الامم ، تصبح المعرفة الدقيقة بقيمة الموازين والمكاييل والنقود التى تستخفها هذه الامة امرا لا مفر منه بالنسبة لنا ، وبصفة خاصة فى غالبية المسائل التى نلقاها عند تصدينا للامور المتصلة بالعلوم والتجارة .

وبالاضافة الى كل ذلك ، فلا بد ان تكون لمعرفة الموازين والمكاييل العربية ، عند الاوربيين ، اهمية خاصة ، اذ ان نظم التزقيم عند هؤلاء هو نفسه عند اولئك ، كما ان الحال هو نفسه فيما يتصل بمقايية التسمام وتسميات المقاييس . وطبقا لذلك ، فقد راينا ان من الانسب ان نسبق دراستنا عن النقود . بدراسة موجزة عن الاوزان(*) العربية ، قديهما وحديثها ، بدلا من تقديم مجرد جدول بالاوزان المصرية ، بقيمة بمثيلاتها فى مرفسة ، اما المقاييس والمكاييل فانها ابعد صلة عن موضوعنا بنحو كبير ، لذلك فقد تركنا لأولئك الذين يهتمون بها ، على نحو أكثر خصوصية ، مهمة التعريف بها .

الاوزان القديمة

يكاد لا يكون ثمة فرع من فروع العلم والادب الا وقد كتب فيه العرب بقدر يتفاوت حظه من النجاح . ولقد اهتم كثيرون من مؤلفيهم بالموازين والمكاييل ، وتكاد تكون المعالجة الاقرب الى الكمال والتي وصلت الى علمنا حول هذا الموضوع هى مقالة المقرئى(١) ، التى علم بترجمتها (الى الفرنسية) سلفستردى سلسي ، واضاف اليها هوايش بالغة الاهمية والطراوة .

(*) نستخدم فى الترجمة كلمة الاوزان للاشارة الى الجرم المستخفم فى الوزن كالرمال والوتية والدرهم .. الخ وهى تقبل كلمة poids الفرنسية ، اما كلمة ميزان وموازين فنستخدمها للاشارة الى الاداة المستخفمة فى الوزن (المترجم) .

(١) وهو الشيخ تقى الدين ابو محمد ابو العباس احمد المقرئى (ترجمة المسبودى سلسي) ، وبخصوص الاساليب الاملائية التى اتبعت فى كتابتها وهوايشها ، انظر الملاحظة الموجودة فى آخر الدراسة .

وتد كتب المقرئى مقالته فى نحو العام ٨٤١ من الهجرة (١٢٧) من
تقويمنا) .

ويورد المقرئى فى البداية ، ويطلق طويلا على الحديث الذى رواه
النسائى (٢) عن ابن عمر ، الذى رواه بدوره مباشرة عن النبى ،
(ومضاه) أن الكيل هو الكيل الذى يستخدمه أهل المدينة ، أما الوزن فهو
الوزن الذى يتم عند أهل مكة .

وقد أخذ المؤلف الذى ذكرناه على عاتقه ، تبعا لذلك ، أن يبحث فى
قيم هذه المقاييس ، وأن يعرف باسمائها ، وأن يوضح العلاقة فيما بينها .

أما أسماء الأوزان العربية التى يقدمها المقرئى باعتبارها مستخدمة
فى مكة فى عهد الرسول ، فقد أوردها على النحو التالى ، برغم أن الترتيب
الذى قدمه لها لا يعكس تدرج قيمها :

الدرهم ، الدينار ، المثلث ، الدانق ، القيراط ، الأوتية ، النصف ،
النواة ، الرطل ، القنطار .

وفى هذا النظام الوزنى ، نجد الدرهم أو الدراخمة هو وحدة القياس ،
بمعنى أن الأوزان الأخرى كانت تقدر على أساس الدرهم (٣) .

أما الفرع الأوحده الذى كان يتفرع أو ينقسم عن الدرهم ، والذى كان
له اسم خاص فهو الدانق . وكانت كل ستة دوانق تساوى درهما واحدا .

(٢) اسم هذا الفقيه هو أبو عبد الرحمن أحمد بن شهاب ، وكفى
بالنسائى لأنه ينتهى الى مدينة نساء ، إحدى مدن خوراسان . أما مؤلفه
فمعاونته « كتاب المسنن الكبير » أى الجليل لشرائع السنة . وقد توفى هذا
المؤلف فى العام ٢٠٣ من الهجرة (٩١٥ من تقويمنا) . مستخلص من
الهامش رقم ٢ من ترجمة المسيو دى سالى لقاللة المقرئى من الموازين
والمكيليل .

(٣) درهم ، والجمع دراهم ، كلمة فارسية انتقلت الى العربية وتقبلها
عند الاغريق واللاتين كلمة دراخما drachma ، وكلمة drachme عند
الفرنسيين صلة كبيرة بالكلمة الفارسية ، ويحتل أنها هى الكلمة نفسها .
وستفصل فى مقالتنا هذه استخدام كلمة drachme باعتبارها مقابلة
لكلمة درهم .

لكن الدائق لم يكن مستخدما في مصر ، ومع ذلك فإن الدرهم ينقسم عادة الى $\frac{1}{2}$ و $\frac{1}{4}$ درهم دون أن تطلق تسميات محددة لهذا القسما من الأوزان .

أما التواة (٤) فصاوى خمسة دراهم .

واسم هذا الجرم غير معروف في الوقت الحالي ، أو أنه غير مستخدم في مصر رغم أنهم يستخدمون هناك في معظم الأحيان وحدة من خمسة دراهم .

والامر نفسه هو ما كان يحدث بالنسبة للنقش (أى النصف) والذي كان يساوى ٢٠ درهما (٥) .

ويبدو أن الأوقية كانت نوعين : الأول وتزن عشرة دراهم . وفي رأى البعض $\frac{2}{3}$ ١٠ دراهم ، أما الأخرى فتزن ٤٠ درهما . ومع ذلك فلا يفرق القريزي بينهما في القسمة .

ولا تزال كلمة أوقية تستخدم حتى اليوم ، وإن كانت تعنى حاليا جرما مختلطا وزنه ١٢ درهما .

ويورد المؤلف نفسه ثلاث قيم مختلفة للرتل (٦) هي بالترتيب : $\frac{110}{9}$ درهما ، ١٢٨ درهما ، ١٣٠ درهما .

ويشتمل الرتل زنة ١٢٨ درهما أما على $\frac{1}{4}$ ١٢ أوقية زنة الأوقية منها ١٠ دراهم ، وأما على ١٢ أوقية وحسب ، تزن الواحدة منها $\frac{2}{3}$ ١٠ من الدراهم .

وقد ظلت كلمة رطل مستخدمة حتى اليوم ، وهي تطلق على جنس

(٤) نواة أو نواة ، وهي فيها يرى البعض قطعة من الذهب لها الحجم نفسه الذي لنواة البلح ويساوى وزنها زنة خمسة دراهم (القريزي ، مقالة من الموازين والمكاييل ، ترجمة المسيو دي ساسي ، ص ٢٨) .
(٥) كلمة نش تحريف لكلمة نصف أبدلت فيها الصاد شيئا (القريزي) المرجع السابق ص ٨ ، ط ١٧٩٧ .

(٦) رطل ونكتبها بالفرنسية rotl أو rothl

يشتمل على ١٢ أوقية ، تزن الواحدة من هذه الأوقيات كما سبق لنا القول
١٢ درهما (٧) .

ويقدر القنطار (٨) بـ ١٠٨٠ ديناراً ، وهو ما يصل بوزنه الى $1042\frac{1}{4}$ درهما . وطبقاً لقول آخرين الى ٤٠ أوقية (ولابد أننا هنا بصدد الأوقية زنة ٤٠ درهما) مما يصل به الى ١٦٠٠ درهم ، ويقول آخرون ان القنطار يزن ١١٠٠ دينار أى انه بلغ ١٥٧١ درهما وثلاثة أسباع الدرهم ، وان كان يقدر فى مؤلف ابن سميذ (٩) المسمى المحكم بـ ١٠٠ رطل . وفى النهاية نجد أن روايات كثيرة قد تواترت عن أن النبی قد قدر القنطار بـ ١٢٠٠ أوقية ، ولابد انه يقصد دون جدال الأوقية زنة $102\frac{1}{4}$ درهما .

ولا تزال هذه التسمية مستخدمة الى اليوم ، ويساوى القنطار فى الواقع ١٠٠ رطل من زنة ١٢ أوقية أو ١٢٠٠ أوقية ، ومن هنا نرى أن تقسيم القنطار الى ١٠٠ رطل وتقسيم الرطل الى ١٢ أوقية أمر يعود الى زمان شارب فى اللحم ، وان كان من المحتمل وجود الكثير من الخلط ومن الأخطاء فى الأقوال المخططة التى لوردها القريزى .

ويمكن لنا ان نشك ان الرواة لم ينقلوا حديث الرسول عن عدد الدراهم التى تكون الرطل على نحو صحيح ، لأن هذا الرقم لا يتفق لا مع التقسيم العشرى ولا مع التقسيم الاثنا عشرى .

واذا كنا قد لزمنا المصبت حتى الآن عن الدينار والمقتل والقبراط ، فلأنه يبدو من الواضح أن هذه الأوزان ، فى الفترة التى كان يتناولها

(٧) يتحدث القريزى فى نص سبق أن اشرنا اليه عن رطل كان يستخدم فى الماضي فى مكة ، يشتمل على ١٢ أوقية تزن الواحدة منها ٤٠ درهما ، مما يصل بوزن هذا الرطل الى ٨٠ درهما ، ومع ذلك فليس لهذا الرطل على الإطلاق صلة بالرطل الوارد فى مقالته عن الموازين والمكاييل ، وان كنا نسفهمه الجداول الخاص بالأوزان العربية القديمة .

(٨) كانت كلمة قنطار فى العربية تعنى فى الأصل الكمية الهائلة من النقود (أو الفضة) ، القريزى ، المرجع السابق ، ص ٤٤ .

(٩) هو أبو الحسن على بن اسماعيل ، وكنيته ابن سعيد ، توفى فى العام ٥٨٨ هـ من الهجرة ، (مقتبس عن الهامش رقم ١٠٥ من ترجمة المسيو دي سلسى لمقالة القريزى مسافة الفكر) .

المقرىزى ، كما هو الحال فى هذه الأيام ، كانت تشكل نظاما منفصلا ومتميزا ، لم يكن يشكل جزءا من النظام الوزنى العام الذى تناولناه . ويمكن مقارنة هذا النظام بأوزان المعيار عندنا ، أو بالأوزان الطبية التى لها اسماء وفروع واستخدامات خاصة بها .

أما الدينار فكلية مارسية انتقلت الى العربية ، وهو الاسم الذى كان يطلق على النقود الذهبية ، نهاية كما كان يطلق اسم الدرهم على النقود الفضية . وهو يقابل كلمة ديناريوس Denarius عند اللاتين وكلمة deniers عند الفرنسيين ، وإن كانت لهذه الكلمات عند مختلف الشعوب معنى بالغ التباين ، ولقد أطلقت هذه الاسماء على نقود ذهبية فضية بل ونحاسية ، كما أطلقت فى بعض الأحيان أوزان بعينها مثل الـ demi-gros (*) والأوزان المعيارية للفضة عندنا .

ويزن الدينار مثقالا ، ويطلق الناس دون تفرقة كلنى دينار ومثقال الإشارة الى الوزن نفسه (١٠) .

وكانت كلمة مثقال تعنى قديما (أو فى الأصل) وزنا (أى ثقل) من أى مقدار ، ولكن الأمر قد انتهى بها لأن تطلق بصفة خاصة على وزن صغير كان هو الوزن نفسه الذى للدينار ، وبمرور الأيام تغير نظام النقود الذهبية أو أن أوزانها هى التى تناقصت ، فتوقف استخدام كلمة دينار فى مصر للتعبير عن الوزن ، وأن ظل يستخدم على الدوام الوزن المعبر عنه بكلمة مثقال ، وتفرعاتها ، عند تقويم وزن الذهب والأحجار الكريمة .

ونقتل البنا إحدى الروايات أن الرسول قد قال بأن الدينار يساوى ٢٤ قيراطا .

(١٠) نجد عند العديد من الشعوب تلك العادة المتبعة فى جعل النقود مساوية لوزن نحدد وفى الإشارة الى أى من الوزن أو التقد بالكلية نفسها ، فعلى سبيل المثال فإن كلمة livre تعنى عندنا فى الوقت نفسه كمية محددة من النقود ووزنا بعينه ، كما كانت كلمة deniers تطلق على وزن ونقد معينين ، وإن كان من النادر أن تظل الرابطة المباشرة بين الوزن والتقد قائمة لوقت طويل .

(*) يعادل الجرو ١/٨ gros أوقية وبذلك يكون نصف الجرو هذا مساويا لـ ١/١٦ من الأوقية . (المترجم)

ويضيف أبو الوليد ابن رشد (١١) في كتابه المسمى الكبير الى هذه الرواية بان الثيراط يساوى ثلاث حبات شمير ، فالدينار اثن يعادل ٧٢ حبة شمير متوسط الحجم .

وهنا نلمس كيف ان العرب قد ادركوا ضرورة ايضاح علاقة الوحدات القياسية المتخذة من مواد انتجتها الطبيعة ، او ان يقيموا اطرافا للمقارنة تنصف بالثبات او ان يكون هذا الطرف (المتخذ اسلسا للمقارنة) هو اقل ما يمكن العثور عليه عرشة للتغير كي يصلوا الى الوحدات القياسية المناسبة .

وعلى سبيل المثال ، فقد كانت الفكرة الطبيعية اكثر من غيرها ، والتي كان لابد لها من ان تخطر ببال كل البشر على وجه التقريب ، هي ان يقارنوا بمقاييس الطول باطوال اجسادهم نفسها ، مثل طول الاصابع والاذرع والاقدام او باتساع الاقدام او الازرع مبسطة ، ومن هنا جاءت التسميات: اصبع ، عقلة ، ذراع ، قدم ، خطوة .

وبعيدا من هذه الافكار البدائية بدأت الافكار تتجه للبحث من وحدة اكثر ثباتا للطول ، سمى الانسان الى استغلالها عن طريق قياس دقيق لخط طول بعينه او في خط زوال ارضي ، كمعطى مبدئي ، ثم من وزن الماء النقي الذي يحتفظ دوما ، في درجة الحرارة نفسها بمقاييس الوزن والسعة ذاتها ، اذن فلقد تصور الانسان انه سوف يجد في الطبيعة علاقات او اطرافا اخرى للمقارنة فيما يتصل بالاحجام والاوزان ، وحيث قد لوحظ ان بذور الثمار تحتفظ لنفسها بصفة شبة دائمة بالشكل عينه ، بل وعلى وجه التقريب بالحجم والوزن نفسيهما . فقد اتخذ الانسان من بذور النباتات المختلفة وحدة للوزن . هكذا كان منشأ او اصل تسمية الحبة التي تجدها

(١١) وهو من نعرفه باسم Averroès ، وقد توفي في العام ٥٩٥ هـ من الهجرة (١١٩٨ م) ، ويبدو ان المؤلف الوارد ذكره هنا كان بحثا في الفقه . (مقتبس عن الهامش رقم ٧٢ .) من ترجمة المسيو دي ساسي ، المرجع السابق .

عند عدد كبير من الشعوب (١٧) .

وعلى أساس وزن حبة الشعير ، قدر العرب وزن المئثال وكذلك وزن الترمط الذى يعد فرعا او قسما منه ، وقد وجدوا ان الترمط يساوى ٣ حبات شعير ، وان المئثال يعادل وزن ٧٢ حبة .

ومهما يكن حظ هذه المعطيات من عدم الدقة او من النقص ، فلتنا نجد فيها على الأقل اثرا لمنهج اتبع بشكل شبه منظم ، وأنه لامر اكبر من محض الأوزان الاعلى كلفت ، قبل أن يتم تقييمها بالدراهم ، مضاعفات محددة وحقية للمئثال ، ولقد رأينا من قبل كيف كان القنطار يقدر قديما على أساس الدينار او المئثال .

ويذكر ابو عبيد فى كتابه المسمى كتاب الإنفال (١٨) ان المئثال كان على الدوام ، ومنذ عصور ضاربة فى القدم ، وحدة قياس ثابتة ومحددة .

(١٨) كلمة حبة بالعربية هى المقابل لكلمة grain الفرنسية . ويستخدم العرب فى غالب الأحيان هذه الكلمة وحدها كما نستخدم نحن كلمة grain حين يتصل الامر بالأوزان بدون تحديد نوع الحبوب المستخدمة . ويذكر القرطبي فى مقالته عن النقود (ترجمة المسعودى ساسى ، ص ١٠) أن أول من اخترع استعمال الأوزان والموازين فى العصور الأولى طبقا لما ورد فى الآثار قد بدأ بتحديد المئثال الذى قدره بـ ٦٠ حبة ، وحيث تساوى الحبة مائة من حبوب الخردل البرى فموسطة الحجم . فانه قد صنع فى البداية جرما يساوى وزن هذه المائة من حبوب الخردل (فى الوزن) ثم صنع على التوالي جرما آخر للوزن تساوى ٥ حبات أى $\frac{1}{12}$ من المئثال ، ثم أجراما أخرى تساوى $\frac{1}{3}$ و $\frac{1}{2}$ المئثال ، ومثالا واحدا ، وخمسة مثاقيل ، وعشرة مثاقيل ، وأكثر من ذلك الخ . وبهذه الطريقة نجد ان وزن المئثال يعادل وزن ستة آلاف حبة من الخردل . ولم يذكر القرطبي باى نوع من الحبوب يتصل الامر هنا . ومع ذلك نحيث أنه يذكر ان المئثال لم تتناوله اية تغييرات فلابد اننا هنا بصدد حبة اقل وزنا من حبة الشعير . وفى الوقت الحالى لا يزال الصراف يقارن الحبة بزنة عدد محدد من بذور السلجم أو اللفت .

(١٩) يرى المسعودى ساسى انه بدلا من هذا العنوان : كتاب الإنفال ، ينبغي أن نقرأ فى المخطوطة : كتاب الأمثال ، لأن المؤلف فى الحقيقة قد وضع مجموعة من الأمثال فى حين لا يعرف عنه قط ان له كتابا بعنوان كتاب الإنفال (مقتبس من الهامش ١١٣ من ترجمة المسعودى ساسى للقرطبي ، مقالة عن النقود) . انظر الملاحظة رقم ١٦ فى نهاية هذه الدراسة .

أما الدرهم فقد أدخل فيها بعد ، لكن المؤلفين العرب لا يتفقون فيما بينهم على أصل الدرهم ، فيذهب البعض الى أنه جرم (وزن) معروف ، كان يستخدم قبل الرسول بوقت طويل ، ويؤكد آخرون أنه اسم للنقد مضى كانت توجد منه أنواع كثيرة متداولة في التجارة ، وأنه لم يشرب (أى : يسك) على يد المسلمين (١٤) ، وأن عبد الملك بن مروان قد أمر بوزن واحد من اثقل هذه الدراهم وواحد من أخفها وزنا ، معا ، ثم أمر بشرب قطع من النقد تساوى نصف وزن هذين الدرهمين أى أن تكون مساوية لموسط وزن الدراهم القديمة . وأصبح الدرهم ، في رأيهم ، منذ ذلك الوقت ، وفي الوقت نفسه ، عملة نقدية ووزنة معنادا يستخدم معيارا للتدبير الأوزان الأخرى .

فإذا افترضنا ، تبعا لذلك ، أنه كان يوجد فيما مضى وزن يسمى درهما فمن المؤكد أن هذا الوزن قد تغير ، في حين ظل المثلث على حاله ، وكانت تلزم عشرة من الدراهم الجديدة في مقابل مثاقيل سبعة .

وأخيرا ، فمن المرجح أن كانت النقود الفضية والنقود الذهبية في الأصل من نفس الوزن (١٥) ، وحينئذ كان الدرهم يساوي للدينار (في الوزن) ، وكان كل منهما يزن مثقالا واحدا ، وحيث قد تقلص وزن الدرهم ، فقد ظل اسم المثلث يطلق على الوزن القديم للدينار . أما اسم الدرهم ، فقد بدأ يطلق على الوزن الجديد الذي تقلصت اليه هذه العملة وهو ستة دنانير .

ويستنتج من هذه التفسيرات أن الدرهم لم يعد مضاعفا دقيقا لا للتراط المنفرع عن المثلث ، ولا للحبة . وهي وحدة الوزن الطبيعية التي قدر على أساسها المثلث .

(١٤) كان هناك نوعان من الدراهم ، فبعضها كان يحمل نقشا فارسيا وهذا هو الدرهم البغلي أو الأسود ، ويزن ٨ دنانير ، أما بعضها الآخر فيحمل نقشا يونانيا ، وهو الدرهم الطبرى . وكان يسمى فيما مضى بنفس الاسم ، وهو يزن ٤ دنانير ، ويزن الدرهمان معا ١٢ دانقا هي التي أخذ ابن مرفان متوسطها ، وثبت وزن الدرهم بهذه الطريقة على ٦ دنانير ، كذلك كان يوجد درهم ثالث يسمى جفارتى يزن ٤ ١/٢ من الدنانير (مقتبس من القرينى ، مقالة عن النقود ، ترجمة المسيو دى سلسي) .

(١٥) نجد عند القرينى نصوصا عدة تحول هذا الافتراض الى تأكيد إذ هو يذكر في مقاله عن النقود ، ترجمة المسيو دى سلسي ، ص ٦ أن وزن دراهم فارس التي كانت متداولة قبل الإسلام كان مساويا لوزن المثلث الذهب في حين تلزم اليوم ثلاثة مثاقيل في مقابل كل ١٠ دراهم .

وقد اختلف رأى المؤلفين العرب حول قيمة الدرهم ، فيساوى فى رأى بعضهم ٥٠ حبة وثلاثى الحبة ، فى حين يجعله بعض آخر متساويا للدينار او المقاتل أى ٧٢ حبة .

ومطبقا لرأى أبو محمد ابن عطية (١٦) فإن الحبة التى يتقدر على أساسها الدرهم هى حبة الشمر متوسطة الحجم ، وماخوذة وهى على حالتها الطبيعية من الخشونة ، ولم تنزع عنها قط قشرتها ، وإن كان قد فصل عنها ، عند طريفيها الزوائد التى تتجاوز جسمها .

وهناك آخرون يتدرون الدرهم — $\frac{1}{100}$ ٥٧ وواحد من عشرة من واحد من عشرة (أى : ٥٧٦١ حبة) ، الأمر الذى يصل بوزن المقاتل أو الدينار الى $\frac{2}{100}$ ٨٢ حبة .

ويظن القرىزى بأنه قد وفق بين الرايين حين قال بأن من الممكن أن تساوى ٥٧٦١ حبة تؤخذ بشكل الوزن نفسه لـ $\frac{2}{100}$ ٥٠ حبة اختيرت من حجم متوسط .

وهكذا نرى كم يعتمد كل هذه المحيطات من اليقين والتحديد الصارم ، المطلوب فى عمليات القياس .

وعندما تحددت قيمة الدرهم ، على النحو الذى انتهينا الى بيانه ، نجد أصبح قاعدة لنظام قياسى جديد ، أى أنهم أخذوا يقيمون الأوزان التى كانت مستخدمة بالفعل بالدرهم والحبة ، وحيث قد نتج عن هذا الأمر أن هذه الأوزان لم تكن تسميات دقيقة لا للدرهم ولا للحبوب ، فلما أنهم صنفوا تسميات جديدة ودقيقة للدرهم ، أطلقت عليها أسماء جديدة ، وأما أنهم قد احتفظوا لهذه التسميات بالأسماء القديمة التى لم تعد تطبق على حقيقة قيمتها .

ونقدم فيما يلى بالدرام والحبة جدولا بالأوزان المختلفة التى تناولها مثالة القرىزى .

ملاحظة : فى هذا الجدول حولنا الى كسور عشرية تلك الأجزاء التى كان من المستطاع أن تعطى أرقها أكثر مما ينبغى ، أو تلك التى كانت ستقدم لنا سلسلة غير قابلة للانتهاء ، وتكون بالنتالى أقل دقة من الأجزاء نفسها .

(١٦) هو عبد حق بن عطية ، وهو أحد واضعى تفسير التفسيران (ملتبس من الهامش رقم ٥٧ من ترجمة المسعودى سلس لتعليق القرىزى عن الموازين والمكاييل) .

جدول باقسام او فروع

[illegible]

وتد سبق لنا القول بأن لدى الأوربيين ما هو مشترك في هذا الصدد مع العرب ، حتى أن جزءا كبيرا من التسميات والتفريعات لأوزان هؤلاء هي نفسها منذ أولئك ، برغم أنه لا توجد بين قيم هذه الأوزان التي تحيل أسماء متشابهة سوى علاقة متباعدة ، وفي أغلب الأحيان باللغة التبادلية .

للتعطيل عندنا Quintal (١٧) يتكون مثل تنطارهم من مائة رطل livres

كما أن الرطل المستخدم في الأغراض الطبية عندنا به ١٢ أوتية (١٨) onices مثل رطلهم ، أما الأوتية الطبية فتشتمل على ثلاثة دنائير (١٩) deniers ، كما تنقسم الأوتية ذات العشرة درايم إلى سبعة دنائير لومنايل .

أما الدينار الطبي ، وهو اقل وزنا على نحو طفيف من الدينار الذي يستخدمه الصاغة فيزن نحو ٨٢٢/٧ حبة ، كما يزن الدينار ٨٢٢/١ حبة ، ولا يبلغ الفرق بينهما إلا بنحو ١/٧ على الأكثر .

وتد خلط الرومان بين الدينار وبين الدرهم ، حيث كان هذان التومان من الأوزان متماثلين أو متلازمين ولا يختلفان إلا في النذر اليسير . وقد نتج من ذلك أن الدرهم قد انقسم إلى ٧٢ حبة وأنه قد تورن بالجررو gross عندنا (٢٠) . وأن كان المقتال أو الدينار العربي هو الأوثق صلة بهذا الجررو . فالأوتية أو الأونس once العربية ذات العشرة درايم وللك الدرهم كانت تحتوي تقريبا على ما يقرب من ٨ مثاقيل أو ٨ جررو ، يزن كل منها ١/٧ درهم ، كما كان المقتال أو الدينار ينقسم كذلك ، شأنه في ذلك شأن الجررو لدينا ، إلى ٧٢ حبة ، كما أننا في نظامنا الوزني المسمى

(١٧) تتماثل كلمة Quintal عندنا مع الكلمة العربية تنطار التي لا تختلف في نطقها الشائع عن الكلمة الفرنسية إلا في أن حرف الراء هناك يتحول إلى **ا** (ال) هنا .

(١٨) الكلمة العربية أوتية (أو : ونية) هي نفسها كلمة يونانية ، وهي تماثل كذلك الكلمة اللاتينية أونكيا uncia والفرنسية أونسة once .
(١٩) أما كلمة denier عندنا فهي دون جدال نفس الكلمة العربية : دينار .

(نالترجم)

(٢٠) وزن يعادل ١/٨ أوتية

مارك Marc نطلق اسم دينار denier على $\frac{1}{4}$ الجرو الذى يتساوى مع الاسكروبول (**) المستخدم فى مجال الطب .

ويتشابه كل من الدينيه (الدينار) والاسكروبول ، اللذان ينقسمان الى ٢٤ حبة مع ثلث الدينار أو المقتال عند العرب أو مع نصف درهم الحالى ، حيث يساوى المقتال درهما واحدا ونصف درهم .

وأخيرا فإن لدى الأوربيين ، مثل الشرقيين النظام الوزنى نفسه ، بل والاسم نفسه ، الذى نستخدمه فى فرنسا عند سبك الذهب لتقدير عياره وكذلك عند وزن الاحجار الكريمة ، أى القيراط Karat .

الأوزان العالية المستخدمة فى التجارة

الدريم هو وحدة الوزن المستخدمة حاليا فى مجال التجارة، وسنوضح تيمنه فيما بعد ، ويطلق العرب ، كما تفعل ذلك الشعوب الأخرى ، بقصد مساعدة الذاكرة (على استيعاب الأرقام) وهى التى يصعب عليها أن تحتفظ بعدد يتكون من أرقام أزيد مما يتبنى ، وكذلك لكى يدونوا فى سجلاتهم أقل عدد من الأرقام التى لابد من تدوينها ، أسماء خاصة على بعض تضعيفات الوحدة القياسية .

ولما كان نظام الترقيم عند العرب هو النظام العشرى ، فقد كان طبيعيا أكثر من غيره ألا تطلق أسماء خاصة إلا لمضاعفات العشرة ، ومع ذلك فهنا نحن أولا نجد أن نظام القياس عندهم ، وهو الأمر الذى نجده فى بلدان كثيرة حيث دلت التجارب على أن التقسيم الاثنا عشرى سهل وملائم إذ تمكن قسمته مع مضاعفاته على عوامل قسمة كثيرة دون أن يتبقى سوى أقل عدد من الكسور ، قد جاء خليطا من التضعيفات والتفريمات العشرية والاثنا عشرية فى وقت واحد :

فالقطار يساوى . . . ١٠٠ رطل
والرطل يساوى . . . ١٢ أوقية
والأوقية تساوى . . . ١٢ درهما

(**) يعادل الاسكروبول 3-crupule نحو $\frac{1215}{1000}$ جرام .

ويتداول في التجارة رطل آخر يسمى الرطل الزيتي أو الرطل الكبير ، وهو يتكون من ١٤ أوقية ، وإن كنا نراه لا يشكل جزءا من نظام التقسيم الطبيعي أو المعتاد للأوزان . وحين يراد تمييز الرطل العادي عن الرطل الزيتي ، يطلق على الأول اسم الرطل القبانى (رطل قبانى) أى رطل الوزانين .

وينقسم الدرهم عادة إلى $\frac{1}{2}$ و $\frac{1}{4}$ و $\frac{1}{8}$ و $\frac{1}{16}$ وليست لهذه التفرعات قط تسميات خاصة اللهم إلا إذا قيمت بالقراريط التى هى أقسام من المقتال . وفى هذه الحال ، وحيث يساوى المقتال درهما ونصف الدرهم أى ٢٤ قيراطا ، فمن الممكن أن ينقسم الدرهم إلى ١٦ قيراطا ، والقيراط إلى أربع حبات تتمع معا يجعل الدرهم الواحد مساويا لـ ٦٤ حبة . وسوف نعود إلى هذا التقسيم عند حديثنا عن المقتال .

وكما سبق لنا القول فإن المقتال لا يزال مستخدما في التجارة حتى اليوم ، وذلك لتقييم وزن الذهب والأحجار الكريمة والسلع والعناصر الثمينة التى تباع بأوزان بالغة الصغر .

وتقديما كانت كل سبعة مثاقيل تعادل عشرة دراهم ويعبر آخر كان كل مثقال يعادل درهما واحدا وثلاثة أسباع الدرهم ، وحيث تد بان للناس أن العلاقة بين الدرهم والمقتال عند إجراء الحسابات تسبب شيئا من الارتباك وأن درهما وثلاثة أسباع الدرهم تقترب من الدرهم ونصف الدرهم بنحو $\frac{1}{16}$ من الدرهم فقد غدوا يحسبون المقتال الذى يستخدمونه في التجارة عادة بواقع درهم ونصف الدرهم .

وينقسم المقتال الحالى ، كشأنه فيها مضى ، إلى ٢٤ قيراطا (٢٠) ،

(٢٠) توضع مخطوطة ليد Leyde التى رجع إليها المسيو دى ساسى عند ترجمته لقالة المقرئى عن الموازين والمكفيل أن أصل كلمة قيراط هو قرط (بشدة وفتحة على الراء) المأخوذة من التعبير قرط عليه أى أنه اعطاه من الشيء النذر اليسير . انظر الملاحظات الموجودة في نهاية هذه الدراسة .

ويضاهى القيراط حبة الخروب (٢١) التى تبين انها تساويه ، وهكذا نكل ٢٤ حبة خروب تعطينا مثقالا واحدا . كما تعطينا كل ١٦ حبة منه درهما واحدا . وهكذا ايضا وجد العرب فى هذا النوع من الحبوب طرما جديدا وطبيعيًا للمقارنة ، وان كانت تظل لها على الدوام نفس السوءة التى نجدها عندها تستخدم حبة الشعير طرما للمقارنة (٢٢) .

وحيث تتفاوت الحبوب الأخيرة عند وزنها ، فقد صار لزاما عند مضاهاتها بالمثقال الجديد ان يتم اختيار الحبات الأكبر حجما على نحو طفيف، واصبح المثلث معادلا لـ ٧٢ حبة شعير .

وفى نفس الوقت ، فإذا كان صحيحا ان الناس قد اعتقوا بأن طيهم ان يبعثوا من طرف آخر للمضاهاة حين تشتت ملاقة الدرهم بالمثلث ، وإذا كان صحيحا كذلك ان حبة القمح قد بدت أكثر ملاعة من حبة الشعير اذ كان من الضروري انتزاع الاجزاء الزائدة من الحبة الأخيرة ، وانهم كذلك قد وجدوا أكثر سهولة وأكثر تماثلا ان يقسموا القيراط الى اربعة ارباع كما قد فعلوا بالنسبة للدرهم ، فلقد وجدوا فى حبوب القمح التى تعادل اربعة منها اختيرت من حجم متوسط حبة خروب ، طرما جديدا للمضاهاة شاع استعماله (٢٣) .

(٢١) تسمى حبة الخروب باللغة العربية خروية . أما شجرة الخروب، وهى بالغة الشهرة ، فتوطئة فى كل بلدان الشرق كما انها معروفة للغاية فى مالطة ، وأوراقها تشبه الاجنحة وتحمل من ٢ الى ٥ أزواج من الوريقات المتوجة وشبه الدائرية ، وثمارها عبارة عن قرون مسطحة ، ومن ثمار الخروب يصنع شراب الخروب الذى يباع فى القاهرة فى الشسوارع والميادين العامة (هابش من وضع المسيو ديليل Dillie) .

(٢٢) ويستخدم الصراف كذلك بلور السنط والخيار والشنبر ، وشجرة السنط شجرة جميلة تزرع فى مصر ، وتثمر قرونا اسطوانية الشكل يستخرج منها لباب السنط ، وهى ثمار مسطحة ومليئة ومعروفة فى مجالات الصيدلة . (هابش من وضع المسيو ديليل) .

(٢٣) ينقسم مثقال سوريا فيها يبدو الى ٢٤ قيراطا يساوى القيراط منها ٤ حبات (انظر الهامش رقم ٣٤ وص ١٧ من مقالة الموازين والمكاييل للبشيرى) .

وطبقا لذلك فإن المقتال يساوى ٩٦ حبة تمح فى حين يساوى الدرهم ٦١ حبة (٢٤) .

ولقد كنا شغوفين بمعرفة ما يمكن أن تصل اليه حدود الدقة فى علاقة كهذه تبدو مؤسسة على معطيات تنقصها الدقة على هذا النحو . ولقد حصلنا على النتائج الآتية :

١٦ حبة خروب	
أخذت بشكل عشوائى ، وكان ينبغي	
لها أن تعادل درهما ، ومع ذلك فقد بلغ وزنها	
حسب ميزان مارك :	
فى المرة الأولى (الـ ١٦ حبة خروب الأولى) ٥٣٫٧٥٠ حبة	
فى المرة الثانية (الـ ١٦ حبة خروب الثانية) ٥٤٫٦٢٥ حبة	
وتد وزنت ١٦ حبة خروب أخذت من بين أكثرها	
سلامة وأفضلها شكلا ، وقام باختيارها صراف	
يهودى مشهود له بالكفاءة والمهارة فى وظيفته	
ووزنت ١٦ حبة خروب أخرى اخذت من بين	
تلك التى بدت لنا أكثرها استواءا وأفضلها	
شكلا ٥٩٫٧٥٠ حبة	

حبة ٢٢٨٫٠٠٠

المجموع

(٢٤) يذكر جلال الدين أبو الفضل السيوطى فى مقالته عن مصر أن ابن فضل الله ، فى كتابه المسمى المسالك يقول ما يلى عند حديثه عن تجارة مصر : « ويزن الدرهم نحو ١٨ حبة خروب أو ١٨ خروبة ، وتزن حبة الخروب ٣ حبات تمح ، ويزن المقتال ٢٤ خروبة » (مقتبس من مقالة عن النقود للمبريزى) أو يبدو لنا هذا الزعم خاطئا ، فإذا كان الأمر يتعلق بالمقتال الذى تساوى كل سبعة منه عشرة دراهم ، وكل درهم لا يتجاوز ١٦ خروبة و ٨/١ من الخروبة ، وإذا كان المقتال يساوى درهما ونصف الدرهم فإن الدرهم لن يساوى الا ١٦ خروبة . ويلزم كى يساوى الدرهم ١٨ خروبة حين يكون المقتال مساويا لـ ٢٤ حبة أن يساوى هذا المقتال درهما وثلاث الدرهم . وهو أمر يبدو أنه لم يحدث قط . وباختصار ، فمن المحتمل أن يكون المؤلف الذى أشرنا إليه آنفا يريد ، متسقا فى ذلك مع كل الموروثات، أن يضاهى بحبة الشعير ، وليس بحبة التمح .

حبة ٥٧ر٠٠٠	الحد الأوسط
كما بلغ وزن ٦٤ حبة تمح ينبغي لها أن تعادل درهما واحدا :	
حبة ٥٤ر٥٠٠	فى المرة الأولى (فرحه)
حبة ٥٢ر٨٧٥	فى المرة الثانية
حبة ٥٥ر٠٠٠	فى المرة الثالثة
كما وزنت ٦٤ حبة اختارها الصراف اليهودى	
حبة ٦١ر٧٥٠	مظنة وبدون أعطساب
حبة ٦٠ر٥٠٠	وبلغ وزن ٦٤ حبة لخرى تمنا نحن باختيارها
حبة ٥٧ر٨٧٥	وبلغ وزن ٦٤ حبة ثالثة انتقيت من حجم متوسط
حبة ٤٤٤ر٥٠٠	المجموع
٥٧ر٤١٧	الحد الأوسط
٥٧ر٢٠٨	متوسط النتيجةين

وبرغم أن المتقال بتفريعاته المختلفة ، يشكل على نحو ما نظاما وزنيا مفصلا ، فسوف نضمنه داخل الجدول الذى سنقدمه من انقسام الأوزان المستخدمة فى مجال التجارة رغبة منا فى الا نزيد لحد غير مرغوب. فيه من عدد الجداول ، ولكى يستطيع القارئ بسهولة ، وبمجرد أن يلقى نظرة سريعة ان يلم بالملاقة القائمة بين كل الأوزان المستعملة ، وسنعمل نفس الشيء بالنسبة للرتل الزينى .

جدول
بالاوزان التجارية وتفرعاتها المتنوعة

نظام	رطل زياتي ^(١)	رطل قبانى	أوقية	منقال ^(١)	درهم	قيراط	حبة شعير ^(١)	حبة قح
١	٨٥ ١/٢	١٠٠	١,٢٠٠	٩,٦٠٠	١٤,٤٠٠	٢٣,٤٠٠	٦٩١,٢٠٠	٩٢١,٦٠٠
	١	٣ ١/٢	١٤	١١٢	١٦٨	٢,٦٨٨	٨٥,٠٦٤	١,٠٧,٥٢
		١	١٢	٩٦	١٤٤	٢,٣٠٤	٦,٩١٢	٩,٢١٦
			١	٨	١٢	١٩٢	٥٧٦	٧٦٨
			١	١	١ ١/٢	٢٤	٧٢	٩٦
					١	١٦	٤٨	٦٤
						١	٣	٤

(١) لا تشكل هذه الاوزان جزءا من النظام الوزنى المستخدم فى مجال التجارة .

أما شكل الأوزان التجارية فيتنوع كثيرا ، فهي أسطوانية الشكل في بعض الأحيان ، وهي في أحيان أخرى مكعبة ، أو هي في معظم الأحيان جرم متعدد الوجوه نتجت هيئته عن مكعب تهشمت زواياه ، ومع ذلك فقد جرت العادة بأن يكون للرطل وللرطلين ولنصف الرطل وللأوقية شكل حلقة تحاكي هلالا ، وأن كانت هذه الحلقة لا تتقل بشكل تام بحيث يمكن أن تسلك في حبل دائري مع الباعدة فيما بين طرفي الهلال أو بالأحرى عن طريق ضغط الحبل فيما بين هذه الطرفين أو القبتين .

وتصنع هذه الأوزان بصفة عامة من النحاس ، وهو معدن ملائم للحديد إذ يتأكسد الأخير ويعطوه الصدا بسهولة ، ولأن العمال من أهل البلاد لم يمتدوا بعد على صهره وتشكيله . ويستخدم في صنعها النحاس الأصفر أو الأحمر المخلوط بالبرصوت (♁) وهو أرخص من النحاس الأحمر ولا يشتد الطلب عليه .

أما منظار باعة التجزئة وتجار السلع المخططة ، الذين يجدون شراء الأوزان النحاسية مكلفا أو باهظ الثمن بالنسبة لهم فيستخدمون في معظم الأحوال مجرد قطعة من الحديد غير مستوية الشكل أو مجرد « زلطة » ترن الوزن المطلوب .

ومند شعب تليل النور لهذا الحد ، تقوم على شئونه حكومة أنسل تطورا على هذا النحو ، فاقنا نجد الناس هناك لم يفتوا ، كما هو الحال في أوربا ، على عادة تحتم أن تكون للأوزان الواحدة الشكل نفسه تشتهر به ، ولا يمكن أحد أن يفتش في قيمتها ، أو مادة أن يوثقوا وأن يمتسبوا هذه الأوزان ، وأن يحرموا استخدام كل الأوزان غير المدونة على هذا النحو ، وكل هذه أمور من شأنها إذا تحققت أن تسهم في جمل التديس أو الفس اقل يسر ولكثر نكرة .

ويستعاض عن هذه الاحتمالات برقبة يومية ويعتويات بالفسه

(♁) عنصر فلزي يستعمل ممزوجا بمعادن أخرى . (المترجم)

الصرامة تطبق على من يستخدمون موازين أو أوزان زائفة (٢٧) .

وفي بعض الأحيان يعاقب اقل عجز في الوزن بقسوة بالغة كما لو كانت غشا مافحا . لذلك يفضل غالبية الباعة ، خوفا من ذلك ، الحصول على موازين وأنية لها دقة التسطيس أو ميزان الذهب .

(٢٥) كان اغا الشرطة يتجول في المدينة على ظهر حصان يسبقه اعد العبيد حاملوا اياه اوزان وميزان كبير الحجم ، ويتبعه جلاوه . ويؤخذ عدد كبير من العبيد او الخدم المسجونين بعضي غليظة .

ويذهب الاغا الى الاسواق والميادين العلنية والاسواق العمومية وكل الامكن التي يوجد بها تجار او باعة تجزئة ويطلب ابراز الاوزان والموازين من واحد او اكثر من الباعة ينتقون بشكل عشوائي او تباعا لزايج الخاص .

وفي بعض الأحيان يسأل الخدم الذي قدموا لشراء بعض المسواد الغذائية ويستعلم من الثمن الذي ابتاعوها به وعن الوزن الذي سلمت اليهم على اساسه ، وعن التاجر الذي باعهم اياها ، ويأمر بان توزن اياه هذه السلع ، ماذا تبين غشا في الوزن او في تقدير الثمن . فانه يستدعي التاجر ويأمر بمقابلته في نفس مكان الحادث .

اما هذه العقوبة فمباراة عن شربلت بالكرباج على اخصم القديين .

ويسلك العبيد او خدم الاغا بالذنوب ، ويطرحونه أرضا على وجهه ويسمكون بساقيه بواسطة نوع من النير الخشبي (الفلقة) ، وينهال عليه بمائتي الى ثلاثمائة ضربة فوق اخصم القديين ، ويطلب المسكين العفو ، وينضرع الى الاغا بموسلا بالثني وبالله مرددا اسماء الله المائة المقدسة .

ولا يستطيع التاجر الباقس ، وقد اصبح كسيحا او تيززت قدياه ، ان يعود ادراجه الى بيته الا اذا حمله أحد اصقائه أو أحد النظارة ، سائدا اياه من تحت ابطيه .

وحين يضبط في بعض الأحيان نفر من باعة القطامي ملتبسين بالغش او يتأكد انهم عملوا على رفع الاسعار بشكل جعل الناس يجارون بالشكوى ، فان الاغا ، لكي يقدم ابلولة اكثر نظافة ، يابس بان تجز راس واحد من بينهم .

ويمكن القول بمسلة عامة بان من علامات تدهور وانحطاط اخلاق هذا الشعب انه يشهد لصالح المذنب وانه يعترفه الحزن والكدر حين يلقي المذنب جزاءه ، ومع ذلك فان العقوبة بالغة الفظاعة ، وتطبق في كثير من الأحيان ظننا ، حتى لقتل دهشة المرء حين يرى الدهماء تبدى شفتها على المذنب وتمتدحه وتواسيه ، وليس من النادر ان يسيء الاغوات استخدام سلطاتهم الاستبدادية لكي يبتزوا النقود والهدايا من التجار ، كما انهم في معظم الأحيان من له موازين وأوزان مضبوطة الا لانه لم يؤت من الكياسة ما يجعله يقدم اليهم الاثارة المفضاة .

أما هذه الموازين المستخدمة في مصر فنشبه الموازين المستخدمة لدينا ، وقد استوردت غالبيتها قديما من أوربا .

أما الموازين المسفيرة التي تمنع في البلاد فيعيبها في معظم الأحيان أنها صماء لا تستجيب ، أي أن رافعتها مقوسة ، ونقطة ارتكازها تقع أعلى من نقطة تماس كفتي الميزان ، مما يجعل الميزان أقل حساسية أو أن يكون ترجيحه عسيرا .

وينتشر في مجال التجارة ، وبخاصة في الأوزان التي لا يتحتم رجحانها ، استخدام الميزان الذي نعرفه باسم الميزان الروماني (القبانى) . وهو ينقسم هناك طبقا لنظام الوزن المتبع في مصر .

الأوزان المستخدمة في النقود

تصنع الأوزان التي توزن بها النقود عادة من النحاس الأصفر ، على شكل جزم متعدد الوجوه ، ضمن الأضلاع ، ويتم التوصل إلى هذا الشكل عن طريق كسر زوايا المكعب ، ولهذا الجزم ، في هيئة المكعب التي هو عليها ميزة تهيئة زوايا قوية وغير حادة في الوقت نفسه ، كما أنها أنسل عرضة لأن تتلف بفتة ، بالإضافة إلى أن سقوطها لن تتسبب عنه إلا إضرار بسيطة سواء فيما يتصل بأغلتها هي أو فيما يتصل باحتمال أن تخرج أيدي وأقدام العاملين .

وتزود الأوزان — المعايير هذه عادة ، عند جزئها العلوى بمزوة أو مقبض يتحرك لأعلى أو لأسفل ، ويحفر عدد الدراهم التي تزنها على واحد من أوجهها بواسطة مخصف .

ومما لا شك فيه أن الأمر الجدير بالملاحظة هو أن الناس ، في بلد نجد ضروب المعرفة بها أدنى بكثير عنها في أوربا ، قد تبنا منذ زمان طويل عند مناعتهم للنقود فكرة التقسيم المشرى للأوزان ، برغم أن هذا التقسيم ليس هو نفسه الخاص بأوزان البلاد (في المجالات الأخرى) . ولابد أن هذه العادة قد جاءتهم ، بلا جدال ، نتيجة خبرة طويلة لوضعت لمصناع النقود أن هذا التقسيم المشرى ، الذي يتفق مع النظام العددي نفسه ،

هو أكثر ملاءمة في مجال الحسابات لغير ما حد (٢١) .

هكذا كانت أوزان النقود تقسم من ١ إلى ١٠ دراهم مع مضاعفات أو تفريمات العشرة، وأكثر هذه الأوزان استعمالاً كانت الأجرام ذوات الألف والـ ٥٠ درهم ، وذوات الـ ٥٠٠ والـ ٢٠٠ والـ ١٠٠ درهم ، وذوات الـ ٥٠ والـ ٢٥ درهماً ، وذوات العشرة ، والخمسة والأربعة والثلاثة دراهم ، وذوات الدرهمين والدرهم الواحد ، ولم تكن لهذه التضمينات أو التقسيمات أسماء محددة خاصة ، بحيث لم يكن يستخدم سوى اسم وحدة الوزن وهي الدرهم . وكانت كل العمليات الحسابية تتم على أساس الدراهم .

والدرهم المستخدم هنا هو نفسه الذي يستخدم في المبادلات التجارية، ويمكن أن تطبق عليه كل ما سبق لنا أن قلناه (بخصوص الدرهم في مجال التجارة) ، وأن كان قد احتفظ به بنفائه داخل سلسلة الأوزان المتبعة في صنع العملات والتي لا تستخدم إلا أمرية تضبط على استلزام الموازين الأخرى ، بدلاً من التمسك بتحديد أوزانها عن طريق حبوب القنح أو الخشروب .

وفي حين تبني المصريون المحدثون النظام العشري في أوزان النقود ، فإنهم لم يعرفوا كيف يحتفظون ، بالمثل ، بالتقسيم نفسه بالنسبة لكسور الدرهم ولجزائه ، عندما قسموه ، كذابهم في مجال التجارة ، إلى $\frac{1}{2}$ و $\frac{1}{4}$ و $\frac{1}{8}$ أو إلى $\frac{1}{2}$ ، $\frac{1}{4}$ ، $\frac{1}{8}$ كما قلنا من قبل .

أما المتثال ، على النحو الذي رأيناه به من قبل ، فنقل أن كان يستخدم في مجال النقود إلا لضبط عيار الذهب .

وكان يتم ذلك على أساس المتثال ونصف المتثال .

(٢٦) كانت الموازين المستخدمة في مجال التجارة تستعمل لوزن كل السلع المختلفة فيها عدا الذهب والفضة اللذين يستخدمان في مجال صنع النقود ، ومع ذلك فقد كانت كل الحسابات وكل العمليات الحسابية تتم طبقاً لنظام التقسيم العشري .

وينقسم المقتال الى ٢٤ قيراطا ، والقيراط الى اربع حبات ، ثم تنقسم الحبة نفسها الى $\frac{1}{2}$ ، $\frac{1}{4}$ ، $\frac{1}{8}$ وهو الابر الذى يماثل تقسيمنا نحن للقيراط الى ٣٢ جزءا .

ولا بد اننا واجدون اكبر قدر من الدقة فى الاوزان فى دور سك النقود بصفة خاصة ، حيث تمارس الحكومة رقابة دائمة ، وحيث تتطلب اساليب (الصنع) دقة بالغة .

ولقد ضاهينا الاوزان المستخدمة عادة فى مجال النقد وتلك المتبعة فى مجال التجارة بتلك الموازين التى تم الاحتفاظ بها باعتبارها عيسارات ، واستعملنا كل ما بدا لعياننا معينا او تالفا ، ثم وزنا بعد ذلك الاوزان المستخدمة ميارات ، منفصلة ومجموعة ، على اوزان مارك بعد أن غلبطناها بدقة بالغة ، فثبتنا ان الاوزان الدنيا كانت ، على نحو دقيق قدر الامكان ، مساوية لاوزان ٢٠٠٠ و ١٠٠٠ درهم التى كانت هذه الاوزان الدنيا تفريعات منها ، وان كانت كل واحدة من هذه التفريعات قد اعترتها ، سواء بالزيادة او بالنقصان اخطاء طفيفة للغاية ، كانت بتبادلها التعويض فيما بينها على وجه التقريب (اى بتعويض الوزن الزائد فيها الوزن الناقص) تصبح من باب اولى محسوسة بدرجة اكبر عندما نستبعد منها قيم الاوزان الاكبر حجبا ، فقد كان وزن الكسور اصغر من المطلوب ، وهو امر لا بد انه يدل ، ولا بد انه قد حدث فى الواقع ، على ان علاقة اوزان هذه البلاد بالاوزان المستخدمة فى فرنسا ، ينبغي ان يحسب على اساس معايير الاوزان الاكبر ، او على اساس اجمالى الاوزان الصغرى وليس على اساس بعض الاوزان ضئيلة القيمة ، اختيرت بذاتها .

وقد اعطى الاوزان ذات الـ ١٠٠٠ والـ ٢٠٠٠ درهم التسلح
الآتية :

وقد ظننا انه حرى بنا ان نهمل الكسر ٠٠١٢٥ ر. من المحبة الذى يقل به الوزن المعيارى كما رأينا عن الأوزان الأخرى ، ويتضح ذلك من انهم هناك يحرصون على ان يكون الوزن المتداول اكبر بنحو طفيف من الوزن المعيارى ، ذلك ان هذه الأوزان المتداولة يتلائم وزنها على نحو ميسر به بفعل اللبس والتداول . ولكي تعود هذه الى تعويض ما فقدته ، تشرب بتقليل من الرصاص الى ثلثين سفرة تنفذ الى أحد أوجهها .

ولقد وجدنا ، عن طريق تجارب أخرى تم اجراؤها ، بتأخذ الحد الأوسط للأوزان الكبيرة فى مجالى التجارة والنقد ان نسبة الدرهم الى المحبة (او ان الدرهم يساوى من الجيوب) من أوزاننا نظام برك حبة ٥٨/١٨٨

وذلك بدلا من النسبة التى ذكرناها آنفا وهى ٥٧/١٦٧ حبة
ببفرق زيادة قدره ٢٢١ ر. حبة

او ٢٨١ ر. من الدرهم ، وان كنا نرى ان الرقم ٥٨/١٨٨ هو اكثر مما ينبغى دقة وان علينا ان نبنى الرقم ٥٧/١٦٧ ، فلقد تبيننا ان لوزان التجارة فى واقع الأمر ، هى اكثر دقة لاسباب اوضاعها فيها بسبق ، وانها تتفاوت فيها بيننا باقدار اكبر بكثير من تلك التى تتفاوت بها فيها بيننا اوزان النقود .

ومع ذلك فان عددا كبيرا لحد كاف من مختلف الأوزان الكسور (١) فى مجالى النقد والتجارة قد بدت لنا جديدة باكثر قدر من الثقة اما لجودة صنعها ، واما للحالة المرغوبة التى حفظت عليها ، واما للثقة التى يستحقها الصيرافة الذين كانوا يستخدمونها . وقد بينت لنا هذه ، سواء عند وزنها معا او على نحو منفصل ، ونجد تقريبا الى اصغر كسر ممكن ، ان الصبيد الأوسط لقيمة الدرهم مستظما من هذه الأوزان ، يبلغ ٥٧/١٧٠ حبة ، الامر الذى لا يختلف عن النتيجة الاولى الا بثلاث حبات فى كل ١٠٠٠ درهم .

(١) أى اوزان البر - ١/٢ والبر - ١/٤ والبر - ١/٨ (المرجم)

(***)

كسر حبة جرو اوتية رطل

واعطنا ٦٠٠ سكين (**) ذهبي صنع
القاهرة ، ومن اضبط هذه الصلات وزنا
٥٠٥ دراهم و ١/١٤ من الدرهم ، لكنها
اعطنا بميزان اكثر حساسية صفحه
المسيو كونتسيه

٢ ٢ ٦ ٥٤ —

وكان ينبغي لها ان ترن طبقا للنسبة
التي سبق ان تبينناها بين الدرهم والحبة

٣ ٢ ٦ ٥٥ ٨٢

وكانت ترن ١٠٠ تالارى عادة بميزان
التقود ، بنحو قريب من النسبة حيث
لم يكن اى تلف قد اعترى هذه التقود
١١ دراهم، مما يعطى طبقا لهذه النسبة
لوزن التالارى الواحد

. . ٧ ٢٣ ٥٠

ولكن مؤلف المسيو بونفيل يعتمل
بالوزن القانونى للتالارى الى

. . ٧ ٢٤ ٥٠

وكانت ١٠٠ قرش ترن عادة بميزان
التقود ٨٧٥ درهما مما يعتمل وزن
القرش الواحد طبقا للنسبة التى اخذنا بها

. . ٧ ٤ ٢١

لكننا نجد ان وزن القطعة من هذه
القرش فى مؤلف المسيو بونفيل يبلغ

. . ٧ ٤ ٥٠

(**) Sequin وحى عملة ذهبية قديمة اخطف الولايات الإيطالية
كما كانت تتداول فى الشرق وترد هنا عند الحديث عن العملات الذهبية مثل
الفندقل والزر محبوب . (المترجم)

(***) الاوزان الفرنسية المستخدمة على التوالى من الشمال الى
اليمين livre once, gros, grain, fraction. (المترجم)

لكن كنور (او تفريمات) هذه العملة
اقل ثلها او دقة من كسور (او
تفريمات) التلاري ، وحيث كانت هذه
العملة (التروش) اكثر تداولاً ، فقد
كانت تفقد باستمرار قدرها طفيفاً من
وزنها بسبب تآكل النقود من كثرة
تداولها . ويقدر الميو بوننيسل
متوسط وزن للقرش يبلغ
او ٩٢٠ راجرا .

٨٣ ٢ ٧

ونلحق بهذه الدراسة هنا لوحة بينا بها علاقة الاوزان المصرية بالاوزان
من نظام مارك ونظام الوزن العشري المتبع في فرنسا ، وقد ضسستها
الاعشار ووحدات الدرهم ، وبعد ذلك الكسور العشرية الاوزان ثم الكسور
المئوية حتى الكسر من الف . وفي النهاية قد سربنا الى هذه اللوحة قيمة اى
من هذه الاوزان التى لها تسميات خاصة والتي يشيع استعمالها .

لوحة بتحويل الأوزان المصرية الى الأوزان والى الأوزان من النظام مارك والى الأوزان من النظام العشري المستعمل فى فرنسا

أسماء الأوزان المصرية	بالأوزان فى نظام مارك الفرنسى		بالأوزان العشرية				
	تساوى	كنور	قدم	كنور	جبة	جوز	أزنية مارك الفرنسى
١ اسماء الأوزان المصرية	جبة قلع ١ جبة (أى جينشيمى) ١ أقياط أزنية ضرور	١	١	١	١	١	١
٢	١	١	١	١	١	١	١
٣	١	١	١	١	١	١	١
٤	١	١	١	١	١	١	١
٥	١	١	١	١	١	١	١
٦	١	١	١	١	١	١	١
٧	١	١	١	١	١	١	١
٨	١	١	١	١	١	١	١
٩	١	١	١	١	١	١	١
١٠	١	١	١	١	١	١	١
١١	١	١	١	١	١	١	١
١٢	١	١	١	١	١	١	١
١٣	١	١	١	١	١	١	١
١٤	١	١	١	١	١	١	١
١٥	١	١	١	١	١	١	١
١٦	١	١	١	١	١	١	١
١٧	١	١	١	١	١	١	١
١٨	١	١	١	١	١	١	١
١٩	١	١	١	١	١	١	١
٢٠	١	١	١	١	١	١	١
٢١	١	١	١	١	١	١	١
٢٢	١	١	١	١	١	١	١
٢٣	١	١	١	١	١	١	١
٢٤	١	١	١	١	١	١	١
٢٥	١	١	١	١	١	١	١
٢٦	١	١	١	١	١	١	١
٢٧	١	١	١	١	١	١	١
٢٨	١	١	١	١	١	١	١
٢٩	١	١	١	١	١	١	١
٣٠	١	١	١	١	١	١	١
٣١	١	١	١	١	١	١	١
٣٢	١	١	١	١	١	١	١
٣٣	١	١	١	١	١	١	١
٣٤	١	١	١	١	١	١	١
٣٥	١	١	١	١	١	١	١
٣٦	١	١	١	١	١	١	١
٣٧	١	١	١	١	١	١	١
٣٨	١	١	١	١	١	١	١
٣٩	١	١	١	١	١	١	١
٤٠	١	١	١	١	١	١	١
٤١	١	١	١	١	١	١	١
٤٢	١	١	١	١	١	١	١
٤٣	١	١	١	١	١	١	١
٤٤	١	١	١	١	١	١	١
٤٥	١	١	١	١	١	١	١
٤٦	١	١	١	١	١	١	١
٤٧	١	١	١	١	١	١	١
٤٨	١	١	١	١	١	١	١
٤٩	١	١	١	١	١	١	١
٥٠	١	١	١	١	١	١	١
٥١	١	١	١	١	١	١	١
٥٢	١	١	١	١	١	١	١
٥٣	١	١	١	١	١	١	١
٥٤	١	١	١	١	١	١	١
٥٥	١	١	١	١	١	١	١
٥٦	١	١	١	١	١	١	١
٥٧	١	١	١	١	١	١	١
٥٨	١	١	١	١	١	١	١
٥٩	١	١	١	١	١	١	١
٦٠	١	١	١	١	١	١	١
٦١	١	١	١	١	١	١	١
٦٢	١	١	١	١	١	١	١
٦٣	١	١	١	١	١	١	١
٦٤	١	١	١	١	١	١	١
٦٥	١	١	١	١	١	١	١
٦٦	١	١	١	١	١	١	١
٦٧	١	١	١	١	١	١	١
٦٨	١	١	١	١	١	١	١
٦٩	١	١	١	١	١	١	١
٧٠	١	١	١	١	١	١	١
٧١	١	١	١	١	١	١	١
٧٢	١	١	١	١	١	١	١
٧٣	١	١	١	١	١	١	١
٧٤	١	١	١	١	١	١	١
٧٥	١	١	١	١	١	١	١
٧٦	١	١	١	١	١	١	١
٧٧	١	١	١	١	١	١	١
٧٨	١	١	١	١	١	١	١
٧٩	١	١	١	١	١	١	١
٨٠	١	١	١	١	١	١	١
٨١	١	١	١	١	١	١	١
٨٢	١	١	١	١	١	١	١
٨٣	١	١	١	١	١	١	١
٨٤	١	١	١	١	١	١	١
٨٥	١	١	١	١	١	١	١
٨٦	١	١	١	١	١	١	١
٨٧	١	١	١	١	١	١	١
٨٨	١	١	١	١	١	١	١
٨٩	١	١	١	١	١	١	١
٩٠	١	١	١	١	١	١	١
٩١	١	١	١	١	١	١	١
٩٢	١	١	١	١	١	١	١
٩٣	١	١	١	١	١	١	١
٩٤	١	١	١	١	١	١	١
٩٥	١	١	١	١	١	١	١
٩٦	١	١	١	١	١	١	١
٩٧	١	١	١	١	١	١	١
٩٨	١	١	١	١	١	١	١
٩٩	١	١	١	١	١	١	١
١٠٠	١	١	١	١	١	١	١

5

[illegible]

قائمة										بالاوراق المصرية		بالاوراق في نظام مارك فرنسي		بالاوراق المصرية		اسماء	
رقم	القيمة	الرقم	القيمة	الرقم	القيمة	الرقم	القيمة	الرقم	القيمة	الرقم	القيمة	الرقم	القيمة	الرقم	القيمة	الرقم	القيمة
١	٤	٤	٢	٣٦٢١٧٦١٠	١	١	٦	٣	٦٧	٢٤٨٠	١٤٤٨٠	١	١	١	١	١	١
٢	٤	١	٧	٢٥٥٨٧٢٠	١	١	١	٧	١٨	٤٥٦٠	١٦٨٠	٢	٢	٢	٢	٢	٢
٣	٤	١	٥	٧٨٠٨٠٠٠	١	١	٤	١	١	٤٠٠٠	٢٠٠٠	٣	٣	٣	٣	٣	٣
٤	٤	١	٢	٦٧١٢٠٠٠	١	١	٦	١	٣٨	١٠٠٠	٢٠٠٠	٤	٤	٤	٤	٤	٤
٥	٤	٢	١	٥٦١٦٠٠٠	٢	١	٢	٢	٢	٨٠٠٠	٤٠٠٠	٥	٥	٥	٥	٥	٥
٦	٤	٢	٩	٤٥٢	٢	١	٢	٢	٢٩	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٦	٦	٦	٦	٦	٦
٧	٤	٢	٧	٢٤٢٤٠٠٠	٢	١	٤	٢	٤	٢٠٠٠	٦٠٠٠	٧	٧	٧	٧	٧	٧
٨	٤	٢	٥	٢٣٢٨٠٠٠	٢	١	٦	٢	٤٠	٩٠٠٠	٧٠٠٠	٨	٨	٨	٨	٨	٨
٩	٤	٢	٥	١٢٢٢٠٠٠	٢	١	٢	٢	٥	٦٠٠٠	٨٠٠٠	٩	٩	٩	٩	٩	٩
١٠	٤	٢	١	١٢٢٢٠٠٠	٢	١	٢	٢	٤٢	٢٠٠٠	٩٠٠٠	١١	١١	١١	١١	١١	١١
١١	٤	٢	٧	٩٠٤	٢	١	٤	٢	٧	١٠٠٠	١٠٠٠	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢
١٢	٤	٢	٧	٨٠٨	٢	١	١	٢	١٤	٢٠٠٠	٢٠٠٠	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
١٣	٤	٢	٦	٢١٧٦٠٠٠	٢	١	١	١	٧٨	٨٠٠٠	١٤٤٨٠	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤

١ رطل نباتي
١ رطل نباتي

١ قنطار

ملاحظات :

١ - من ١١ الفترة ٢ : اذ ان نظام التوقيت عند هؤلاء (اى العرب) هو نفسه عند اولئك (اى الاوربيين) .

فالارقام التى نستخدمها قد جاءتنا من الواقع من الشرق (ذلك ان نظام الارقام عند الاغريق ومثله عند الرومان كانا متباينين وغير وافيين) ، وان كان العرب انفسهم قد نقطوه عن الهند ، بل ان الطريقة التى تكتب وتقرأ بها الارقام تدل وحدها على ان الاعداد والاشارات الحسابية ليست من اصل عربى ، وفى واقع الامر فان العرب يقرأون ويكتبون من اليمين الى اليسار ولكنهم يقرأون الاعداد من اليسار الى اليمين كما نفعل نحن .

٢ - شرحه ، فيما يتصل بـ **القيمة** **اقسام** **وتسميات** **المقياس** .

انظر فيما بعد الملاحظة رقم ٢٠

٣ - من ١٢ : الفترة ١ : فى نحو **العام** **٨٤١** من **الهجرة** (١٤٣٧ - ١٤٣٨ من تقويمنا) .

لا بد لنا ، حتى نستطيع ، بشكل تقريبي ، تحويل السنوات الهجرية الى السنوات المتبقلة لها من تقويمنا ، ان نلاحظ :

١ - ان تقويمنا قد بدأ قبل الهجرة بـ ٦٢١ سنة . ٢ - وحيث ان السنة العربية (الهجرة) ، وهى السنة القمرية ، تشتتل على ٣٤٥ يوما ، فى حين تبلغ السنة الشمسية ٣٦٥ يوما ، فانه تلزم ١٣٥ سنة هجرية مقابل كل ١٣١ سنة من التقويم المسيحى ، فلو ان البداية كانت هى نفسها لكان يكفى ان نضرب العدد المعبّر عن السنة الهجرية فى ١٣١ وان نقسم الناتج على ١٣٥ ، ومع ذلك بحيث ان التقويم الميلادى قد بلغ ٦٢١ عاما قبل بداية التقويم الهجرى فلا بد ان نضيف الى الناتج (خارج القسمة) الرقم ٦٢١ لى نجد السنة الميلادية الموافقة . وبالتبادل ، فلكى نحول السنوات من التقويم الميلادى الى سنوات من التقويم العربى فلا بد من البداية ان نستبعد ٦٢١ من الرقم المعبر عن السنة من التقويم المسيحى ، وان نضرب الرقم الباقي فى ١٣٥ ثم نقسم الناتج على ١٣١ ، فيكون خارج القسمة هو نفسه السنة العربية . وفى هذه الحالة لو تلك ، لا بد ان نزيد واحدا الى خارج القسمة اذا كان باقى القسمة يزيد عن نصف ،

٤ - من ١٢ : الهامش رقم ٢ : كتاب المسنن الكبير

بالعربية سنة والجمع سنن ، وهو الكتاب الكبير (الجامع لشرائع
النسفة أى القواعد ، أو الأحاديث .

٥ - من ١٢ : الفترة ٥ : درهم . انظر الهامش رقم ٣ .

وتشير هذه الكلمة العربية أحيانا الى وزن ، وتشير أحيانا أخرى الى
عملة نقدية ، وهى من أصل يونانى ، وتابلل الكلمة الفرنسية دراخمة
dragma أو دراخمة drachme .

٦ - شرحه : دينار . انظر من ٢٣ الهامش رقم ١٩ .

وتعنى هذه الكلمة عادة نقدا أو قطعة ذهبية ، وقد جات دون شك
من اللاتينية ديناريوس denarius ، وقد سمي باللاتينية denarius
nummus لأنه كان يساوى عشرة أس (وهى وحدة نقدية وتيلاسية
نقدية) . وقد تداولت النقود الذهبية الرومانية لوقت طويل فى فارس
ومصر . ولا تزال نجد بعضا منها وسط قطع النقود الذهبية التى تزين بها
النسوة افعلية شعورهن .

٧ - شرحه : مقال .

وتعنى هذه الكلمة الوزن (التقل) بصفة عامة ؛ وقد كان فيها
مضى هو وحدة الوزن القياسية ، كما هو الحال اليوم بالنسبة للدرهم .
والأصل العربى هو ثقل (فتحة فحمة) بمعنى وزن .

٨ - شرحه : فائق . انظر ١٨ : الهامش رقم ١٤ .

وأصله هو الكلمة الفارسية دانه او داتك ويعنى حبة أو بذرة
النبيات .

٩ - شرحه : قيراط . انظر ٢٤ : الهامش رقم ٢٠ .

ولهذه الكلمة أصل يونانى ، وهى بالفرنسية Karat أو Carat
انظر الملاحظة رقم ٢٣ .

١٠ — شرحه ، نفس الفترة ٤ ، وثيقة (أوتية) انظر من ٢٢ ؛
الهامش رقم ١٨ .

وتعني هذه الكلمة في اليونانية وزن (بضكين الزاي) ، وهي
باليونانية أونيكاً Unica ، وهي تشبه كثيرا الكلمة اليونانية .

١١ — شرحه : نش (نصف) . انظر الهامش رقم ٥ ص ١٣ .

وهي كلمة عربية محرفة عن كلمة نصف أو نمس (بفتح النون أو
ضمها) مع حذف حرف اللام ، وعند كتابتها في اللغة الشائعة أو الدارجة
تكاد تحذف كل النقط أو العلامات التي تقوم مقام الحروف المتحركة (في
الفرنسية) ، ولهذا لا يصبح النطق بعد محدد إلا عن طريق الاستعمال أو
العود ، مما يكون سببا في تحور أو تغير النطق في معظم الأحيان ،
والتي تتفاوت من بلد لآخر ، وتفظ هذه الكلمة في مصر مادة نمس (بضم
النون) وتعني نصف أو منتصف ، وهي نصف عملة نقدية صغيرة ، وحيث
إن المديني أو البارة حاليا هو أضعف عملة نقدية متداولة من كلمة نمس تعني
لدى العامة مديني . يقول المعوزون (أو الشحاذون) هات نمس ، أو اعط
نمس أي اعطني مديني واحدا ، ويقال أيضا : كم دي ؟ نمس ؟ بمعنى بكم
أو كم يساوي هذا ؟ هل هو يساوي نصفا ؟ (أي مديني واحدا) .

١٢ — شرحه : رطل ، انظر الهامش رقم ٦ ص ١٣ .

والاصل رطل (بفتح الراء أو ضمها) ، بمعنى يزن باستخدام يده .

١٣ — شرحه : قنطار ، انظر من ٢٢ ، هامش ١٧ ، وهي بالفرنسية
Quintal ، ويبدو أن الكلمة تحريف للكلمة اللاتينية كينتاريوس Centarius
أو كينتاريوم Centarium ، ولعل الأوربيين قد نقلوا عن العرب بعض
الفاظ الدالة على الأوزان مثل قنطار وقنطار ، وإن كان العرب أنفسهم
قد نقلوها قبل ذلك بوقت قصير عن الأفريق والرومان الذين حكموا العرب
لوقت طويل .

انظر كذلك الملاحظة رقم ٢٠ .

١٤ — ص ١٤ : السطر رقم ٧ : في مؤلف ابن سعيد المحامي الحكم .

والحكم بالعريضة معناه الواضح أو الدقيق والمتفق عليه .

على نحو تام .

١٥ - من ١٦ ، الفترة الاولى : فى كتابه المسمى الكبير . والكبير فى العربية تقبل كلمة grand عندنا ، بمعنى الكتاب الكبير او البحث الكبير ، وهذا مفهوم ضمنا ، وموضوع هذا البحث غير موضح ، وقد يكون بحثا فى الفقه على سبيل المثال .

١٦ - من ١٧ ، الهامش رقم ١٢ : يرى المسيو دى ساسى انه بدلا من هذا العنوان ينبغي ان نقرا فى المخطوطة ١ كتاب الامثال .

ويلاحظ هذا العالم نفسه فى الهامش رقم ٦٦ من ترجمته لمقالة الموازين والمكييل للمريزي انها تقرا بوضوح فى مخطوطة ليد Eyde كتاب الاتقال ، وان من الواجب ان نتثبت بهذا التفسير .

١٧ - من ١٨ ، الهامش رقم ١٤ : درهم بطلى .

قل ان يستطيع المرء بيان منشأ او معنى هذه التسمية ، وان كان الرحالة المسلمون الذين سافروا الى الصين قد تحدثوا ايضا عن الدرهم البطلى ، ويطلق على هذا الدرهم كذلك اسم الدرهم الوانى (فى الوزن) ويبدو ان صفة الاسود قد اعطيت لهذا الدرهم لان الفضة تكتسب بمرور الزمن او بفعل النار اللون الاسود اذا لم ينظف سطحه بوسيلة بان يدلكه .

١٨ - شرحه : درهم طبرى ، ويحتمل انه يعنى درهم طبرستان فى فارس ، ويطلق على هذا الدرهم كذلك اسم الدرهم القديم .

١٩ - شرحه : درهم جفارقى وتالمرية درهم جوارقى .

ونحن نجهل معنى او اشتقاق هاتين الكلمتين .

٢٠ - من ٢٢ ، الفترة الاولى : وقد سبق لنا القول بان لدى الأوربيين ما هو مشترك فى هذا الصدد مع العرب ، حتى ان جزءا كبيرا من التسميات والتفريعات لأوزان هؤلاء هى نفسها عند اولئك .

فسواء كان القدماء المصريون انفسهم هم المخترعين لتسمية العلوم والفنون ، او سواء كانوا قد استقوها من الهند او من فارس ، فلقد نقل الاغريق والرومان عنهم جزءا من معارفهم ، ومن جهة اخرى ، فحيث خضعت مصر بعد ذلك لكل من الاغريق والرومان على التوالي ، فقد حمل

هؤلاء ولولئلك اليها الكثير من عاداتهم ومن الفاظ لغتهم، ولقد راح الأوروبيون، خلال الحروب الصليبية ينهلون من معارف الشرق حيث كانت العلوم مزدهرة في ذلك الوقت ، افكارا واسماء وعادات كان البعض منها قد نقل من قبل عن الاغريق والرومان ، وموجز القول انه امكن التجارة والعلاقات مع الغرب أن تدخل الى اللغة العربية الفاظا اوروبية لكى نشغل مكان الفاظ ومصطلحات أكثر قدما ، في مجالى العلوم والفنون ، لتصر عن افكار او معاني مماثلة .

وهكذا فمن العسير في غالبية الأحوال ، في علاقات معقدة على هذا النحو ان نتمكن من تحديد الأصل او المنشأ الحقيقي لبعض الافكار والممارسات ومصطلحات مختلف الفنون والعلوم ، لكن الترجيح ، بصفة عامة ، وحين لا يكون مصدر الاستقاق معروفا على نحو جيد ، يصبح في جانب اللغة الأقدم ، مالم تكن الكلمة منافضة لسياق او مقتضيات هذه اللغة ، فإذا لم يكن لهذه الكلمة من أصل قط في اللغة الأقدم ، في حين نجد لها في الوقت نفسه أصلا في اللغة الأحدث ، فلن يكون ثمة شك في انها قد جاءت من هذه اللغة الأخيرة .

٢١ - ص ٢٤ ، الفقرة الأولى وظل زياتى .

ولعل في هذا تحريفا لكلمة زياتى ومعناها الذى يزيد عن طريق الإضافة ، والرطل الزياتى هو الرطل الزيد أو الأكبر نقلا ، ويتم كل عمليات الوزن الكبيرة بمغض الشيء ، كما يتم وزن الأشياء كبيرة الحجم ، وبصفة خاصة البضائع التي تكون عرضة لما يسمى فرق الوزن (او طبة الميزان) ، بالأوزان الرومانية ، حيث يساوى الرطل ١٦٨ درهما ولا يحسب في الوقت ذاته الا على انه ١٤٤ درهم ، وتعتبر الى ٢٤ درهما الزائدة في المادة فرق وزن (او طبة ميزان) او وزن الأجولة والانبية والأغلفة . . ولتعويض عدم الدقة في عمليات الوزن ، وهو الامر الناتج عن طريقة تمنهم او بناء الميزان الروماني الذي يكون من العسير أن نقرر عن طريقه الفرق في الأوزان الضئيلة ، عما لو كنا قد فعلنا ذلك بواسطة الميزان المادى الذى يطلق عليه اسم ميزان .

٢٢ — شرحه : رطل قبائى .

وكلمة قبائى معناها وزن ، وبصفة خاصة الشخص الذى يستخدم الميزان الذى نسميه رومائى romain وباللاتينية statera والرطل القبائى ، أو رطل الوزانين ، هو الرطل الذى يزن ١٤٤ درهما ، وهو يستخدم بصفة خاصة كى توزن به فى ميزان ذى كفتين كل السلع قليلة الوزن وصغيرة الحجم ، وليس لدى القوم هناك سوى موازين صغيرة ، يسكنونها باليد أو يعلقونها بحبل ، لكنهم لا يستخدمون قط الموازين ذات الأنزع الطويلة والكلمات التى تتسع لاحتواء الوزنات الضخام .

٢٣ — من ٢٥ السطر الاول : ويضاهى القيراط حبة الخروب ، انظر

الهائش رقم ٢٠ ص ٢٤ .

قرط عليه وباللاتينية parum dedit illi « ولهذا الفعل وليس للوصف اصل فى العربية ، ومع ذلك فان هذا الاشتقاق خاطئ ، ومعتسف بشكل واضح مثل عدد كبير من الاشتقاقات التى يقدمها النحويون العرب الجبولوجون على البحث وعلى تعقب الأمور بالغة الرهافة . فمن الواضح ان كلمة قيراط وتقابلها عندنا كلمة karat أو kirat قد اشتقت من كلمة اغريقية معناها حبة الخروب ، ومنها اشتق العرب كلمة قيراط التى لها نفس المعنى ، فالفعل قرط (بتشديد الراء) ، والذى يعنى اعط الشيء القليل ، بفعل استعارة مأخوذة مما تعنيه كلمة حبة خروب وما تغبر عنه من مسألة القيمة ، قريب مما نقوله نحن فى لغتنا الدارجة : Je n'en donnerais pas un zeste

أى : لا اعطى مقابله شروى نقر (وكلمة zeste بالفرنسية تعنى الياف اللحاء المألقة بنصوص البرتقالة بعد تقشيرها) .

٢٤ — خروبة .

٢٥ — حبة أو ذهب (✽)

٢٦ — من ٢٦ ، السطر ١٣ : مراف والاصل صرف بمعنى غير .

ويقوم الصرافون (أو السيارف) بتقييم وتبديل النقود ، ويلجأ هؤلاء

(✽) تكتفى الملاحظان ٢٤ و ٢٥ باعطاء المتابل العربى وبحروف عربية كذلك لهاتين الكلمتين العربيتين واللتين يوردهما المتن بحروف لاتينية . (الترجم)

بصفة خاصة لأجراء الحسابات (اللازمة لهذه العملية) إذ يلزم جهد وعناية ووقت رجل أو أكثر متبرسين لحساب مبلغ ولو كان ضئيل الأهمية ، بسبب كثرة أقسام وتفرعات التقود .

٢٧ — من ٢٦ ، الهامش رقم ٢٤ : في كتابه المسمى المسالك .

والمسالك بالعربية تعنى الطرق ، وهذا العنوان شائع ومشترك في كثير من الأوصاف (أو المؤلفات) الجغرافية .

٢٨ — من ٣٠ ، الهامش رقم ٢٥ : ألفا الشرطة .

ويطلقون عليه في العربية اسم المحاسب من الأصل حسب أي عد أو أجرى الحساب (انظر الهامش رقم ١٧ من ترجمة المسيو دي سلسي لقالة التقود للمقریزی) ، وألفا كلمة تركية تعنى الضابط الآخر (القومندان)

٢٩ — شرحه ، الفقرة ٢ : ويذهب ألفا إلى الأسواق والميلادين العامة والأسواق العمومية (بزار) .

وكلمة بزار كلمة فارسية ، وهذه الأسواق العمومية المسماة بزار مسقوفة ومقفولة على نحو قريب الشبه ببثلاثتها في فرنسا والتي تقام داخل أبنية أو أسوار وتحيط بها أركان العرض المغطاة والمحال .

٣٠ — شرحه ، الفقرة ٤ : أما هذه المقوبة فعبارة عن شربات

بالسكرياج .

وتعنى هذه الكلمة (كرياج) الشيء المبرم (بتشديد الراء) أو المقول ، إذ تمنع الكرابيج مادة من جلد الثران المقول ، ومن شيء يشبه التضييب أو العصا يمثل سوط السلايس عندنا ، أو بتعبير أكثر دقة ، يحال مانسيه نحن عصب العجل ، وتجلب القوائيل بمضا منه يصنع من سيور من جلد النيل أو الكركدن ، ويسميه أهل البلاد عصب أو تضييب النيل ، وهو تعبير قريب من التعبير الذي نستخدمه نحن .

٣١ — شرحه ، الفقرة ٥ : ويسمكون بساقيه بواسطة نوع من القير

الخشبي (الفلقة) .

فحيث أن كل الوسائل التي يستخدمها العرب لإيقاع المتعاقب (بالخنبيين) بالغة البساطة ، فإنهم يستخدمون للأمسك بقدمي الشخص

المعائب (بفتح الغاف) بشريرات الكرياج ، يائشبه قوسا مصنوعا من
الحيال ، وفروعا من فروع نخلة (جريدة) ثقب من عند طرفيه ، ويشمون
اسفل الساتين بالحيال ، ويقوم اثنان من الرجال برفع قدمي الخنثب
ضامين كل منهما الى الأخرى ، ممسكين ، كل منهما ، بأحد طرفي القوس .

٣٢ — ص ٣٦ ، السطر ٨ : تالارى (لو : تالز) .

بخصوص هذه العملة النقدية ، انظر دراستنا عن النقود في مصر
(الدراسة الثانية في هذا المجلد) .

ملاحظة : عند رسم الكلمات العربية بحروف فرنسية اتبعنا
في الحزن وفي غالبية الهوامش والملاحظات والتعليقات التي
اشهرت بها وتبينتها شعبية العلوم والفنون في مصر ، اما في
الهوامش التي ليست سوى استشهادات (منقولة) ، فقد
كان علينا ان نحفظ بنمطها الاملائي نفسه التي استخدمه المسيو
سلفستر دى سالى .

الكتاب الثاني

النقد العربي

تأليف : صامويل بنارد

« العنوان الأصلي للدراسة : « بحث حول النقود
المتداولة في مصر » وقد جاء بالهامش أنها قد
نشرت عام ١٨٢١ » .

المقدمة

هدف وجنوى البحث فى موضوع التقود العربية

على الرغم من انه ينظر الى النقود عادة باعتبارها مجرد عملات متداولة ، فانها تعد فى حقيقة الامر مؤسسات تاريخية ، تقوم بتعريفنا ، بشكل متفاوت درجات دقته ، وبالتاريخ للوقائع والاحداث ، ويمهّد الحكام واسمائهم والقابهم ، وكذلك بمدى التقدم او التدهور المتباينين فى ميدان الفنون والصناعات . ومن الواضح ان هذا النوع من المؤسسات ، عند العرب ، يحتم عليها القيام بدراسة مؤثرة ومتمعة بنفس القدر الذى تقل به معرفتنا بتاريخهم ، برغم الاهمية التى يستحقونها بسبب طول سطوتهم ، وبقدر ماكتشف مثل هذه المنشآت عن الكثير من تطورات الاحداث ، يقدر مانجدهم محرومين كلية او بشكل جزئى من المصادر نفسها التى تقدم للاوربيين كى تتصل وتستمر فكريات المعصور الفائرة ، فنون النحت والرسم والجماعات العلمية ، والوثائق (الارشيف) وبصفة خاصة ، المطبعة والمكتبات .

اما اذا نظرنا للامر فى اطار النظم المالية والتجارية ، فان من الامور الاساسية فى الوقوف على تعداد اى شعب ، الالام بنظام النقود السائد عنده ، والالام كذلك بالقيمة الحقيقية والاسمية لهذه النقود ، وعلاقة كل ذلك بقيم النقود لدى الامم الاخرى ، وكذلك الالام بكمية النقود المطروحة للتداول عند هذا الشعب الخ . وكلما زادت التغيرات التى تتناول النقود ، كلما زادت ضرورة الحصول عليها وفحصها ، حتى يمكن الوقوف على الاثار (المؤلفات) والكتابات التى اتخذت من النقود موضوعا لها ، ولكى يتمكن بقدر الامكان من الحصول على افكار دقيقة عن القيم المختلفة التى تشير اليها التسميات نفسها التى تطلق عليها ، او التسميات المتنوعة التى يمكن ان تجاوب او ترتبط بنفس هذه القيم .

ان الفنون والاساليب المتبعة عند شعب ، تتعارض لهذه الدرجة بتلايد وعاداته وافكاره مع عاداتنا وافكارنا لن يفوتها بالقطع ان تثير فضولنا ، ولقد لمس هذه الحقيقة على نحو جاد واحد من رجالنا بالغ الثقلية واسع المعرفة ، كان يعد من بين المتبحرين فى كل الفنون والسذى قدم لسكل ضرورة الفن خدشات جلييلة ، وان كان موت ميتسر ارعن قد

انقرعه منا (١) ، حين كان موكلا بالاشراف على تنفيذ الرسوم والبيانات الخاصة برحلتنا (حملتنا) الى مصر ، ولقد بلغ إهتمامه بهذا الأمر حد أنه سجل في سلسلة من اللوحات النابضة بالحياة جزءا من الفنون والصناعات عند المصريين ، ومع ذلك ، فقليل من الفنون لها الأهمية نفسها التي لفن النقود ، تتطلب إهتماما مماثلا بالإهتمام الذي استحوذت عليه فنون أخرى، ويمكنها أن تقدم فكرة أكثر دقة عن مدى التطور الصناعي والحضارى الذى بلغته أمة من الأمم .

بموضوع واتصلم هذه الدراسة

كما قد اتفونا منذ البداية ان نعرف بكل النقود العربية التى قد نعرف عليها بإعتبارها قد ضربت في مصر منذ بسط الخلفاء (المسلمون) سيطرتهم عليها وحتى اليوم ، ومع ذلك، فحيث قد انشغل المسيو مارسيل Mareset بصفة خاصة بموضوع المنشئات والنقوش الكوفية والمسكوكات العربية ، وحيث قد أمكنه ان يجع عددا كبيرا من هذه المسكوكات التى تختلف في درجة اثرتها للإهتمام ، فقد وجدت أن من دواعى سرورى أن أعطيها تلك التى أمكننى أن أحوزه منها ، تاركا له مهمة أن يعالج كل ما له صلة بالمسكوكات التى قد تعد ، بصفة عامة ، تاريخية ، كى اترغ بشكل أكثر خصوصية للتصدى لكل ما يتصل بفن صناعة النقود .

وسنتناول في الباب الأول النقود العربية والأجنبية ، التى صنعت أو التى يجرى تداولها في مصر ، كما سنتناول كل ما له صلة بشكل ونمط وقيمة نقود هذه البلاد ، وكذلك التغيرات التى أصابها بدءا من عصر الخلفاء حتى أيامنا هذه .

أما في الباب الثانى ، فنستصدي للنظام النقدي الحالى عند المصريين كما وجده الفرنسيين مستقرا في مصر ، وكما سنبطل مستقرا بالتأكيد مع تعديلات طفيفة في ظل حكومة البكوات والباشوات ، كما

(١) تولى المسيو كونتيه Conté رئيس زمرة قادة المناطيد وعضوالمجمع العلمى المصرى ، ومدير أكاديمية الفنون والصناعات في باريس في السابع من ديسمبر عام ١٨٠٥ .

سنشير الى كل مايتصل بسعر الذهب والفضة ونفقات صنع النقود، وكذا الاساليب المتبعة فى القاهرة لهذا الغرض ، وأخيرا أى فى الباب الثالث ستعرض لسا له صلة بإدارة النقود .

وإذا كانت التفاصيل التى سيضمها هذان البابان الأخيران تسترعيان قدرا اقل من الانتباه عما لو كانت ستفعله لو كان الأمر يقتضئ بشعوب قديمة ، فإن هذه التفاصيل ، مع ذلك ، لا تبدو فى نظرنا اقل نفعا فى تجميعها . وتبعا لذلك . فلننا نطمئنا الحالة الراهنة للعملة المصرية ، نقادى أو ندحض الكثير من الأخطاء والكثير من المعلومات غير الدقيقة . وإذا حدث أن كان البعض قد دونوا فيما مضى ، فى بعض المؤلفات أو المخطوطات ، مختلف الأنظمة النقدية التى أدخلت الى الشرق عصرا فى اثر مصر ، كما تناولوا معطيات مفصلة على هذا النحو وأكيدة الى هذا الحد ، فقد لا يكون قد بقى بعد ذلك ، فيما يتصل بطم المسكوكات العربية ، أى اثر من غموش .

وبرغم أن اهتمامنا قد اقتصر على النقود المصرية ، فإن جزءا مما قلناه يمكنه أن ينطبق بشكل عام على كل العملات الإسلامية ، كما أنه يلقى الضوء على من سك النقود فى الإمبراطورية العثمانية (١) ، وكذلك عند الشعوب الشرقية على وجه العموم ، مما قد يعطى لهذا الموضوع بعض أهمية لو أن قد أتبع له أن يعالج بيد أكثر درية .

وفى الوقت نفسه فانه لم يفتنا أن نعرف بالعادات الخاصة بأهل البلاد ، عندما نجد لهذه بعض صلة بموضوعنا ، وإن كنا لم نفعل ذلك كى نجعل من دراستنا هذه لقل جافا ، بقدر ما كنا نفعله كى تحقق واحدة من أغايات الرئيسية التى نذر انفسهم لها أعضاء شعبة العلوم والفنون فى مصر ، وهى تقديم فكرة دقيقة عن تقاليد وعادات المصريين .

(١) اتخذت هذه الإمبراطورية اسمها من الأمير عثمان مؤسسها ، الذى يعود عهده الى العام ٧٠٠ من الهجرة (١٣٠١ من تقويمنا) ومن هنا أيضا جاءت كلمة العثماني التى يشار بها الى رعايا السلطان أو الى الباب العالي .

مؤلفون آخرون ممن كتبوا

عن النقود العربية

لعب العرب في عصر الخلفاء دورا بارزا وسلطوا في التاريخ ، فقد اخضعوا بسلاحهم جزءا كبيرا من العالم ، كما نجحوا في استزراع الفنون والعلوم ، ولا يزال كثير من مؤلفيهم يحتفظون بيننا بشهرة كبيرة ، وقليلة هي مسائل وقضايا التشريع والأخلاق والسياسة ، التي لم يعالجوها . ولقد اورثوا هذا التفوق للعلوم الى حفتهم ، وبشكل خاص الى كتاب مصر ، ومع ذلك بحيث بدأ التعليم والحضارة منذ الوقت يسقط في هوة التدهور ، فان نتاج مؤلفيهم الحديثين لم يعد في غالبية سوى مجرد انتحالات او اقتباسات او تعليقات او شروح على المؤلفات القديمة .

وللعرب بخصوص النقود والموازين والمكاييل مؤلفات قديمة وحديثة ، وأشهر هذه المؤلفات مؤلف المقرئ (١) ، وهو كتاب يحظى بالاحترام ، ألف في موضوعات عديدة تتصل بالإدارة والحكومة والتاريخ ، وقد قدم ترجمة لها المسيو سيلفستر دى ساسى Silvestre de Sacy ، وهو الشهير بتبحره في اللغات الشرقية (٢) .

ويبدأ هذا المؤلف ، كما تبدأ كل المؤلفات العربية بالإتهال « باسم الله الرحمن الرحيم » ، وهذه الصيغة المقدسة تجنب المؤلف مشقة العثور على نقطة بدء ، فيها تبدأ مؤلفات العرب في العلوم والآداب ، وكذلك مؤلفاتهم في الأخلاق والدين ، كما يضمنونها في بداية الكتب التي تتناول الفكر المجرد بل يضمنونها كذلك في صدارة كتابات بالغة التفاهة أو بادية البطلان ، وأحيانا شديدة الفجور والبذاءة .

(١) بخصوص اسم ومؤلفات هذا المؤلف انظر المسيو مارسيل هن مئياس جزيرة الروضة ، أما غيبا يتصل بهجاء الاسماء العربية ، فانظر الهامش الموجود في نهاية دراستنا الموجزة عن الموازين العربية (الدراسة السابقة من هذا الكتاب) .

Traité des Monnaies Musulmanes, traduit de (٢)

l'arabe, de Makrizi par A. I. Silvestre de Sacy (à Paris, Chez Fuchs, rue des Mathurins, 1797).

نجد ذلك تقابلنا مقرة من القرآن (١) ، تتصل بموضوع الكتاب مباشرة أو بشكل بعيد ، وغالبا ما تكون بعيدة عن موضوع الكتاب ، وبعد هذا ، لايفوت المؤلف أن يعود بالملم الذى يؤلف فيه حتى عهد آدم (٢) .

ويشتغل العرب على الدوام بالاستنتاجات اللفظية ، وبالأقوال الماثورة والحكايات .

وبالرغم من كون مقالة القرئزى لا يمكن أن تقسم بالكمال ، وبرغم قلة العناية التى بذلها المؤلف عند تمييز النقود والموازين فى مخطف البلدان التى خضعت للمسلمين ، وهو أمر يضىء على دراسته بعض من غموضه ، فإن دراسته هذه ، تضم مع ذلك ، وقائع مهمة كثيرة ، ذات صلة بفن صنع النقود عند العرب .

وقد رجعنا — فى دراستنا هذه — كذلك الى مؤلف المسيو تيشين Tychoen عن فن النقود الإسلامية ، وهو مؤلف سيجنى منه كل أولئك الذين يرغبون فى التعمق فى دراسة النقود العربية فوائده مشرة ، فقد قدم جدولا بالمؤلفين الذين كتبوا عن النقود السكونية والعربية ، بالإضافة الى تقديمه لمجموعات أساسية للمسكوكات العربية التى تعرف عليها فى أوربا .

وكمقدمة لدراستنا هذه عن النقود ، جاءت دراستنا الموجزة عن الأوزان العربية فى الماضى والحاضر ، كما سنقدم هنا لوحة تشتمل على عملات القاهرة التى اشترنا برسناها والتى ورد ذكرها فى ثانيا هذه الدراسة ، مع جدول يوضح علاقة أو نسبة قيمة هذه النقود الى قيمة نقود أخرى كثيرة تتداول فى مصر والتسطنطينية ، كما يشير هذا الجدول الى التغيرات التى طرأت على هذه النقود وتناولت وزنها وتسميتها وعبائها وكذلك تيميتها الاسمية والحقيقية الخ .

(١) القرآن ومعناه القراءة ، وهو اشتقاق من الفعل قرأ .

(٢) يقرر أبو بكر بن أبى شيبة فى مؤلفه « المصنف » ان اصل النقود يعود الى آدم الذى ضرب دنانير ودراهما ، وأنه بدون هذين النوعين من العملات لا يمكن للمرء أن يتمتع بالتوافق مع الحياة (انظر مقالة القرئزى عن النقود ، ترجمة سيلفستر دى ميسلى) .

الباب الأول

عن النقود العربية والأجنبية المتداولة أو المصنوعة في مصر
ابتداء من عصر الخلفاء حتى اليوم

الفصل الأول

أسماء وأنواع العملات المختلفة

أولا : النقود الذهبية

ينظر الى الذهب عادة باعتباره معدنا نفيسا (١) أما الذهب الذي تحول الى نقد ، أو العملة المصنوعة من الذهب ، فتسمى ، دون أن يوضع في الاعتبار حالتها هذه ، عينا (عين) (١) ، أما النقود الذهبية المسكوكة أو قطع الذهب « المتقودة » سواء صنعت في داخل البلاد أو كانت قادمة من الخارج ، فكانت تسمى في الماضي دينارا (٢) .

ويورد المتريزي في مقالته عن النقود قولاً ماثورا قرر الرسول (ص) بموجبه أنه قد ترك لكل بلد مكيله ونقوده وأنه قد ترك لمصر أربها (٣) ودينارها .

وفي العام العشرين من الهجرة (٦٤١ من تقويمنا) ، فرض عمرو ابن العاص الموند من قبل عمر (بن الخطاب) ، بعد أن أتم فتح مصر ، على الأقباط أن يسددوا الجزية بالدينار .

ومنذ عهود الوثنية ، حتى استقرار الاسلام (٥) ، حتى غزو التركمان

(١) هنا تصرف طفيف في الترجمة أبلغته ضرورة النص (المترجم) .
(١) تعني هذه الكلمة : عين ، النقود الذهبية وكذلك النقود الفضية .
(٢) أنظر اسم وثيقة الدينار المستخدم كمثل في مراسلتنا عن الأوزان المغربية (الكتاب الأول من هذا المجلد) .
(٣) الأردب مكيال سعة يستخدم في كيل الحبوب أساسا ، ولا يزال اسمه واستعماله شائعين في مصر ، والأردب كلمة مصرية ، أنظر ميد اللطيف ، ص ١٥٠ .
(٤) دخل عمرو بن العاص مصر في العام التاسع عشر من الهجرة (٦٤٠ من تقويمنا) .
(٥) الاسلام هو دين محمد ، وهو مشتق من الكلمة العربية سلام وأصلها السلام .

بتأييد صلاح الدين ، كانت العملات الوحيدة المتداولة بصفة مشروعة أو قانونية ، طبقا لقول المقرئى ، هى العملات الذهبية ، فكانت هى وحدها التى تستخدم فى تقدير اجور الايدى العاملة واثمن السلع ، وحساب عوائد الدولة والضرائب .

ولسوف يتبدى لنا هذا الزعم اقل غرابة وأكثر احتمالا ، برغم ما هو باد من تعارض استخدام الذهب مع استخدام أكثر شيوعا عند مختلف امم الأرض ، اذ يتم تقييم كل شيء عن طريق الفضة ، حين نستعزى الانتباه الى ان النقود الذهبية قد كانت ، منذ البداية ، ضئيلة الوزن ، ومفوق ذلك ، منخفضة العيار ، والى ان تزييماتها كانت بلغة الصفر حتى تكاد تقترب فى قيمتها من النقود الفضية التى يستخدمها الامم الأخرى ، كما سوف نرى عند تعرضنا لمسألة الوزن .

ويبدو مؤكدا ، حتى قبل استقرار الاسلام بمصر بوقت طويل ، ان كانت تصنع بها دناتير ، او على الأقل ، ان كثيرا من النقود الذهبية كانت تتداول فيها ، وهو أمر كان شائع الحدوث فى الجزء الأكبر من الشرق .

كانت ترد الى مصر تلك الدناتير او النقود الذهبية التى كان يفريها الروام ، وينبغى ان نفهم من هذا اللفظ ، على النحو الذى يشير اليهم به المقرئى ، الامبراطورية الرومانية (الشرقية) التى تحولت الى القسطنطينية (١) ، والتى نطلق عليها نحن اسم الامبراطورية الواطنية

(١) هى بيزنطة القديمة ، سميت باسم القسطنطينية Constantinople أى مدينة قسطنطين ، وهو اسم امبراطور كان يحمل هذا الاسم ، هو الذى جعل منها عاصمة للامبراطورية الشرقية ، ويطلق عليها العرب كذلك اسم القسطنطينية او قسطنطينة ، ويشار اليها فوق العملات النقدية فى بعض الأحيان بهذا الاسم ، وفى أحيان أخرى باسم اسلام بول أى مدينة الاسلام ، فالمقطع الأخير bowl أو bowl يعنى فى اللغة اليونانية مدينة ، ولكن النطق الشائع لها هو استامبول وهو ما أخذنا به Stamboul ، ومع ذلك ، فإذا شئنا تدقيق الكلمات ، او اللبس بالألفاظ او تصدنا اسلوبا متكلنا ، فبإمكاننا تحريف معنى اسمها الى مدينة السلام ، اذا ما اردنا ان نشق المقطع الأخير من اسمها ، بول ، من اللفظة التركية ، وهذا أمر أكثر طبيعية ، وهو يعنى الامتلاء أو الوفرة ، بدلا من اشتقاق المقطع ذاته من كلمة بوليس Pole اليونانية .

le Bas-Empire ، ولا يزال أهل مصر حتى يومنا هذا يطلقون على أبناء هذه المنطقة اسم الأروام أى الرومان . وطبقا لشهادة عديد من المؤلفين العرب ، فقد كانت النقود الذهبية القديمة ، الآتية من القسطنطينية تسمى هرقله ، وهو اسم تصرب اليهم من اسم الإمبراطور هرقل Heraclius (٧) .

أما النقود الذهبية لمخطف الشعوب التى كانت تمارس التجارة مع مصر ، فكانت تتداول فى هذه البلاد على نطاق يتفاوت ضيقا أو اتساعا ، تبعا لدرجة نشاط تجارة هذه الشعوب معها ، وكذلك ، وبشكل خاص ، طبقا لما ان كانت نقود هذه الأمم ذات عيار أكثر (أو أقل) ارتفاعا .

أما العلاقات التى كانت يمكنها ان تقوم بين مصر وبين المدينة المركزية او مقر الحكومة ، وهى القسطنطينية (أو استانبول) اليوم . فلابد انها كانت تؤدى الى ان تصب فى مصر بعض نقود هذه العاصمة والمواضع الأخرى .

وحيث ظلت جنوة والبندقية تستحوزان لفترة طويلة على تجارتها فى الاتساع مع أمم الشرق ، فقد تدوالت فى مصر منذ فترة بالغة القدم سكينات (سكين Séquin) جنوة ، وسكينات البندقية بشكل خاص ، وهذه وتلك مصنوعة من ذهب بالغ النقاء ، ولا يزال الطلب يشد على هذه النقود حتى اليوم ، وقبل وصول الفرنسيين ، كانت هذه العملات الذهبية تباع بسعر غال ، وكان كل المالك ، الذين يجردهم جنودنا (من ملابسهم بعد مصرهم) فى ميدان المعارك ، يحملون معهم جميعا منها كميات كبيرة . يتفاوت حجم شفايفتها (من مملوك لآخر) .

وكانت نقود أوروبا الذهبية تسمى فى مصر افرنتى (A) ، وهذه الكلمة

(٧) ارتقى هرقل العرش فى العلم ٦١٠ من التقويم الميلادى (العام الحادى عشر قبل الهجرة) ومات فى العام ٦٤١ (وهو العام الحادى والعشرين من التقويم الهجرى) ، وفى نهاية عهده انتزعت منه مصر على يد عمر (أى عمرو) الا اذا كان يقصد ان ذلك قد تم فى عهد الخليفة عمر رضى الله عنه .

(A) افرنتى (بفتح على كل من الألف واللام) ، وان كانت كلمة Trans اليوم تلفظ فى مصر افرنجى (بالجمع غير المعطشة) [والترجمة بتصريف يتفق مع مقتضيات النص العربى] .

مشتقة من فرانك Franc (او افرنج) وهو الاسم الذى يخلعه اهل
البلاد عادة على الاوربيين .

وتعود كلمة افرنج Franc هذه الى زمن الحروب الصليبية ، ذلك
ان الفرنسيين هم الذين لعبوا الدور الرئيسى فى هذه الحروب الدينية ،
ولان ملكهم لويس قد هاجم مصر ، وتلك هى جهالة المصريين المحدثين
بالجغرافيا ، تلك التى تحدو بهم لان يظنوا كل مسيحي اوريا ، - فى
عرفهم - فرنجة (اى فرنسيين) ، والتى تجعلهم لايعرفون من فرنسا الا
مدينة مارسيليا .

اما قطع النقود الذهبية ، وكذلك الفضية ، والتى تصود الى زمن
اكثر قديما ، والتى صنعت فى شكل جنيل ، ومن معدن اكثر نقاء ، والتى
ليست بالوفرة الكافية لحد يبيع تداولها كمعاملات ، فيجد الطلب عليها لكى
تستخدم طلبة للاطفال والنسوة ، فليست زينة الرعوس فى معظم الاحيان
شيئا آخر سوى قطع من النقود يتفاوت قديما ، زودت بحلقة صغيرة تعلق
من طرفيها ، او كانت ببساطة تثقب ثوبا او ثقبين (٩) لكى يمكنها ان
تعلق بمعلمة الرأس (١٠) .

ومن عادة كل النسوة ان يفرقن شعورهن فى عدد كبير من الضفائر
الصغيرة تجعل مع شرائط من الحرير من اللون نفسه ، وبالطريقة
نفسها التى جدل بها الشعر ، وفى هذه الجداول التى تتدلى من الرأس
حتى الحزام ، تضرر المسلات والمجوهرات والحقى الذهبية او الفضية فى
بعض الاحيان ، ونجد من بينها بصفة خاصة قطع النقود الذهبية التى ترجع
الى توارىخ متفاوتة القدم ، كما يتفاوت عياراتها العالية دوما ، بشكل تكون
معه هذه الحقى النسائية بمثابة خزائن لسكوكات حقيقية ، حتى انه يصعب

(٩) انظر القطع المرسومة فى اللوحة الملحق بهذه الدراسة والتى
تحمل الارقام ١ ، ٢ ، ٣ ، ٦ ، ٧ ، ١٠ ، ١٢ .

(١٠) تكفى النساء الفقيرات بنوع من المسبحة او الشريط المزخرف
يعقد اسفل العمامة ، تعلق به قطع المدينى ، وتسمى عمامة المرأة بالعربية
طربوش ، وهى كلمة يحتل انها جاءت من الكلمة العربية طرة (بشدة على
الراء المفتوحة) وتعنى خصلة او ناصية ، ثم من الفارسية بوش وتعنى
مبلس ، اى ان الطربوش هو العمامة التى تغطى قمة الرأس .

بإمكان هواة التحف والآثار القديمة أن يمشوا داخل معسائل الحريم (١١) والسرايات (١٢) على عملات نقدية بالغة الإثارة والتدرة .

وقد واصل الأمراء الأول (١٢) الذين وكل إليهم الخلفاء حكم مصر ، وكذلك الخلفاء أنفسهم الذين تدبوا إليها ليتخذوا منها مقرا لخلائقتهم ، أو أولئك الذين استطاعوا الاستيلاء على الحكم ، واصل كل هؤلاء ضرب العملات النقدية المستخدمة في البلاد بالأوزان نفسها والميار ذاته ، وكذلك على النمط الذي كان معتادا ، ثم بعد ذلك ، ظلوا من ثم في عيارها أو انحطوا على انحطاطها تغييرات مختلفة .

وعندما كانت تبلغ هذه التغييرات حدا يمكن معه اعتبار هذه النقود إصدارا جديدا أو عملات من نوع مخالف ، كان يشار إليها عادة — حتى يمكن تمييزها عن شروب النقد التي سبقتها — باسم الأمير أو من يثوب عنه .

وهكذا ، ففي العام ٢٥٤ من الهجرة (٨٦٨ من تقويمنا) ، أمر الأمير أبو العباس أحمد بن طولون ، الذي كان قد عين حاكما على مصر من قبل الخليفة المتوكل على الله ، والذي استقل بعد ذلك بمصر وثلث بقبح السلطان — أمر عندئذ بضرب دينار سميت بالدينار الأحمدي ، أي سميت باسمه .

وفي نحو العام ٢٨٥ من الهجرة (٩٦٩ من التقويم الميلادي) أمر القائد أبو الحسن جوهر (١٤) بصنع دنانير سميت بالدينار المزمي ، على اسم الخليفة المزم (١٥) (لدين الله الفاطمي) .

وفي عهد الناصر فرج (١٦) (ابن السلطان برقوق) أول المائليك

(١١) تعني كلمة حريم في العربية المكان المحرم ، أي المنوع ، والاصل حرم أي منع .

(١٢) السراية كلمة محرمة عن التركياتراي ومعناها القصر (والترجمة بتصرف لطيف أملكه مقتضيات النقل إلى العربية) .

(١٣) تعني كلمة الأمير في العربية الأمير أو الحاكم .

(١٤) واسمه بالكليل أبو الحسن جوهر الخطيب المبتلى .

(١٥) وهي السككية التي كنى بها الخليفة أبو تميم معد .

(١٦) وقد بدأ عهده في العام ٨٠١ من الهجرة (١٣٩٩ من التقويم

المسيحي) .

الفرلكنسة (او الشركسية) والذي ارتقى العرش من جديد فى عام ٨٠٨ من الهجرة (١٤٠٥ ميلادية) تم تحريف عيار الدنانير وتطرق الى صنعها اجمال بالغ ، وكانت هذه الدنانير تسمى بالنصرى باسم كنيته الناصر ، وهى كلمة تعنى المنتصر .

وهناك احتمال كبير ان كانت تصنع فيما يلف انصاف دنانير وارباع دنانير برغم ان المؤلفين الذين رجعنا اليهم لم يسيروا الى ذلك ، فلم يتحدث القرىزى مثلا من صنع ارباع الدنانير الا عند تناوله لقطع النقد الذهبية التذكارية أى التى كانت تسك فى المناسبات .

اما احداث العملات النقدية الذهبية ، أى تلك التى حلت مع الأيام محل الدنانير وهى الفندقى او السكين Séquins ، وإن كنا لم نتأكد ان قطع الفندقى (١٧) هذه هى التى امر بسكها قبل غيرها فى مصر . ومع ذلك فقد توقف صنعها منذ نهاية عهد عبد الحميد .

وحيث كانت هذه القطع النقدية تتداول فى القسطنطينية ، فإن من المحتمل ان تعود نشأته الى هذه العاصمة ، ويحتل كذلك ان يكون الهسف من اصدارها ، مع تقريبه من عيار الدينار القديم (١٨) ، هو ان توسع فى التداول قطع من النقود ذات قيمة اعلى من السكين البندقى الذى كان يبرور الزمن محل الدنانير ، ومع ذلك لمند ذلك الوقت بدأ ينقص وزنه وعياره .

كذلك كانت تصنع فى مصر انصاف دنانير تشبه الفندقى فى كل شيء ، عدا ان سطحها كان اقل انساها ، وإن حروف نقوشها كانت ارفع ، وهذا ان وزنها كان يبلغ اقل من نصف وزن الفندقى .

ولسنا نجزم بأنه كانت تصنع بشكل معتاد ارباع الفندقى ، اللهم الا اذا كانت مجرد قطع للزينة او كانت تسك بقصد تقديمها كهدايا او

(١٧) بالعربية فندقى ، (بندقى) وفيما مضى كانت عملات البندقية الذهبية Séquins ، ولا يزال الأمر كذلك حتى اليوم ، تسمى بندوقى او بندتى ، وهى كلمة وافدة من اللغة الأجنبية : أما كلمة فندقى ، فهى كلمة محرقة عن الكلمة التركية وندىكى (فنديقى) بمعنى فندقى (نسبة الى البندقية) ، ويشار اليوم الى البندقية فى مصر باسم بندق (٢٨) او بالآخرى شكل وعيار السكين Séquins البندقى .

باعتبارها عملة تذكارية (أو استهلاكية أى تضرب فى غرة الأعوام الهجرية) .

ولا تستخدم كلمة سكين Sequin ، وهى بالاطالية زشينو Zecchino ، للإشارة الى النقود الذهبية التى تطلق عليها ، الا بواسطة التجار الأوربيين وتراجمة البلاد ، هؤلاء الذين يستخدمون لهجة مأخوذة عن الايطالية والفرنسية محرفتين ، تعرف باللغة الامرنجية (او الامرنكية) .

أما العملة الذهبية المحلية فيطلق عليها اسم زر محبوب (٢٠) ، ويقتصر عادة عند الإشارة اليها على كلمة : محبوب .

وهذا السكين أو الزرمحبوب هو عملة ذهبية يختلف وزنها وعيارها وتبينتها وقطعها عن الفندقى الذى اشرنا للتو اليه ، وتوجد هاتان العملات كذلك مما متفاستين فى القسطنطينية .

ولسنا نعرف — كذلك — على وجه الدقة من هو أول حاكم أمر بضرب هذه العملة ، وفى نفس الوقت فأتنا نعتقد أن هذه العملة سابقة على الفندقى ، وأنها تحويل أو تحريف للدينار القديم .
كذلك ، يجرى تداول نوعين من العملات الذهبية ، يكادان لا يختلفان الا فى القطع (بفتحة على القاف وتسكين الطاء) ، أما أولهما فلهوجهان تغلبهما نقوش متشابهة مرتبة على وجه التقريب فى العدد نفسه من السلطور ، وعلى الوجه أ نجد اسم السلطان بكامل حروفه فى حين يحمل النوع الثانى على الوجه نفسه تاشير أو طغراء السلطان ، أما الوجه ب فهو نفسه فى كلا الضربين من العملة .

(١٦) تقترب الكلمتان Sequin و Zecchino كثيرا من الكلمتين العربيتين سكه (بكسرة فشددة مفتوحة) وسكة (بفتحة أولا) من الأصل سك (أى ضرب النقود) وتعنى الكلمة الثانية مسمار أما الأولى فتعنى « الكليشية » التى تضرب أو تدمغ به النقود وأن كان يشار بها كذلك الى عملية الصمغ أو السك ذاتها .
(٢٠) ومعناها ذهب (أو الذهب) المحبوب ، من الكلمة الفارسية زر ومعناها الذهب (وليس كما تقول بعض الاشتقاقات من زهر وتسميها زهر ومعناها الورود) ثم من كلمة محبوب بالعربية ومعناها العزيز أو المشوق .

وكانت تصنع في محر كذلك انصاف سكين (اى انصاف زرمحوب)
كان يطلق عليها على سبيل الاختصار اسم نصفية ومعناه النصف ، وايضا
ارباع سكين. تسمى ربعية بمعنى الربع ، وكان نمط هذه القطع الأخيرة
يتفاوت كما سنرى لأن حجمها كان أصغر من أن يحوى قدرا من النقوش
بمائل متجدد على القطع الكابلة (الزرمحوب) (٢١) .

لكننا لم نر مطلقا أية ربعية من النوع الأول من النوعين اللذين
تحدثنا عنهما من قبل ، أى تلك التى لا توجد بها تائسرة أو طغراء ، وأن
كان ذلك لا ينفى إمكانية وجودها بالفعل .

ثانيا : النقود الفضية والبرونزية

تقابل كلمة فضة بالعربية كلمة argent بالفرنسية .

وتطلق الكلمة في العربية ، كما هو الحال في الفرنسية ، على المعدن
وعلى النقود التى تصنع من هذا المعدن .

ويشار الى هذه النقود نفسها بكلمة فلس (للفردي) وإلى الجمع
بكلمة فلس (٢٢) ، وتعنى هذه الكلمة تشوور السمك، وتستعمل على نحو
مجازي للدلالة على الشيء المستدير بالغ الرقة (ضئيل السمك) ، وكان
يشار بها فيما مضى الى النقود النحاسية ، ثم أصبحت تطلق على النقود
الفضية وحدها ، أى على قطع المدينى .

وكانت القطع الفضية التى سكنت في شكل نقود تسمى فيما مضى
درهم والجمع دراهم ، وهو اسم كان يطلق كذلك على واعد من الأوزان
كانت تساويه (أو تعادله) قطعة النقود هذه (٢٣) .

وهي منتصف القرن الخامس الهجرى (القرن الحادى عشر من

(٢١) انظر اللوحات الملحقه بهذه الدراسة ، القطعتان الذهبيتان
رقما ١٠٤٨ .

(٢٢) لم تعد تستخدم هذه الكلمة الا في صيغة الجمع .

(٢٣) انظر دراستنا من الأوزان العربية .

التقويم الميلادى) كانت النقود الذهبية ، كما سبق لنا القول ، هى العملة الوحيدة المشروعة أو القانونية فى مصر ، ومنذ غزاهما الغز أو التركمان تحت قيادة صلاح الدين (٢٤) فى نحو العام ٥٦٧ من الهجرة (١١٧١ م) بدأ يسمح فى مصر لأول مرة اسم درهم ، بمعنى أنه منذ ذلك الوقت فى تقييم السلع وتقدير الضرائب . . الخ بالدرهم ، ذلك أنه حتى من قول مجيء الاسلام ، لم يكن يتداول الناس فى مصر دراهم اجنبية وحسب ، بل كذلك دراهم من صنع محلى ، وهى التى استمرت تضرب فى عهد اوائل امرائها (من العرب) دون ان يتناولها أى تغيير فى البداية ، ثم بعد ذلك ، فى عهد خلفائها (الذين استقلوا بها) بقطع وأوزان وعمليات تخلف عن الدراهم القديمة .

وقد اتبعت أوروبا فى بعض الأحيان عادة اطلاق اسم الحاكم على النقود المضروبة فى عهده ، فاطلقت أسماء كارلوس وفيليب ولويس الخ ، على عملات نقدية ضربت بأمر من هؤلاء الحكام على اختلافهم .

وكثرت الدراهم فى مصر — كما سبق لنا ان لاحظنا بالنسبة للنفائس — تأخذ فى غالبية الأحيان اسم الأمير أو الحاكم الذى امر بضربها ، مثال ذلك الدرهم الناصرى المضروب فى نحو العام ٥٨٣ هـ (١١٨٧ م) ، والتى استمدت اسمها من اسم الناصر وهو الكنية التى كان يكنى بها السلطان صلاح الدين ، ثم الدرهم الكاملى الذى ضرب فى نحو العام ٦٢٢ هـ (١٢٢٥ م) فى عهد الملك الكامل ناصر الدين ، والدرهم الظاهرى الذى تم ضربه فى نحو العام ٦٥٨ هـ (١٢٦٠ م) فى عهد الملك الظاهر ركن الدين بيبرس (٢٥) ، ثم الدرهم المحمودى المضروب فى نحو العام ٧٨١ هـ (١٣٧٩ م) باسم الأمير محمود بن على ، وأخيرا الدرهم المؤيدى المضروب فى نحو العام ٨١٨ هـ (١٤١٥ م) بأمر السلطان الملك المؤيد أبو نصر الشيخ المموى .

وكانت العملات الأجنبية الأكثر تداولاً فى مصر عند بداية الهجرة

(٢٤) ولد صلاح الدين فى العام ٥٣٢ من الهجرة (١١٣٨ م) وتوفى فى العام ٥٨٩ هـ (١١٩٢ م) .
(٢٥) وكان يكنى بالبنقدارى .

ننقسم الى نوعين من المسكوكات طبقا لما يورده القريزى ، وكان النوع الاول يعرف باسم الدراهم السوداء وهذه ثقيلة الوزن ، وكانت تسمى كذلك البغلى (٢٧) ، أما النوع الثانى فكان يعرف باسم الدرهم الطبرى ، ولا يزيد وزن هذا الدرهم عن نصف وزن الدرهم عن نصف وزن الدرهم من النوع الاول ،

وكثت الدراهم البغلى ترد من فارس ، ويذكر هايد Hyd في تاريخه عن حياة الفرس القدماء (٢٧) أن مدينى أورميا وشيراز قد بنيتا على يد رجل ثرى اسمه راس مجوس (٢٨) ، وقد أطلق عليه العامة الكثبة راس البغل ومنها جاء اسم هذا النوع من العملات النحاسية التى تسمى الدرهم البغلى ، وإن كان المسيو دى ساسى لا يرى أن هذا الاشتقاق يقوم على أسس صحيح .

أما صفة أسود ، التى لصقت بالدراهم القديمة فقد جاءت دون شك من التمازى القائم بين اللون الذى اكتسبته هذه الدراهم مع مرور الزمن وبين المظهر اللامع أو البراق للدراهم التى ضربت حديثا ، والتى كانت تتميز باسم الدراهم البيضاء . وليس هناك مجال للافتراض بأنه كانت هناك قلة عادة عدم جلو النقود قبل سكها ، وإن كانت ثمة ظروف كثيرة يمكنها أن تعطى لقاع النقود اللبنة (*) هذا اللون الأسود (أو المائل للسواد) مثل دفنها بالأرض أو مثل تأثير النار والرطوبة وبصفة خاصة بخار الماء (٢٩) .

وتستعيد الحروف والنقاط البارزة ، عن طريق دلك خفيف ، رونقها .

(٢٦) انظر دراستنا عن الأوزان العربية (الكتاب الاول من هذا المجلد) .

(٢٧) من ١٠٤ ، ط ١٧٠٠ .

(٢٨) كلمة مجوس تعنى : عبدة النار .

(٢٩) وبشكل خاص الأبخرة التى تحتوى على الهيدرو سلفور أو حمض الهيدروسلفور .

(*) المقصود بالقاع هناك الجزء غير البارز من السطح (أى الأرضية) فى حين أن النقوش والصورة أو الطغراء الخ هى الجزء البارز (المترجم) .

المعدنى مما يجعلها تتمايز بقوة ، حتى لتكاد تظنها منفصلة عن شاع العملة الذى يظل على سواده .

ويرى المسيو تيخسين Tycheen أن الدراهم الطبرية تستبد اسمها من اسم مدينة طبرية (٣٠) ، أما لأن هذه العملات قد ضربت بالفعل فيها، وأما لأن العرب كانوا يترددون كثيرا على هذه المدينة بسبب تجارتهم مع الرومان ، ومن هناك كانوا يحصلون على العملات التى ضربت على يد الإباطرة .

ويذكر القريزى كذلك الدراهم المغربية والدراهم اليمنية (٣١) باعتبارها شائعة ومتداولة فى التجارة ، وكلمة المغرب تعنى الغروب ، وقد أطلقها الغرب على كل بلدان أفريقيا التى تسميها نحن بلاد البربر ، وقد أطلقها على طرابلس وتونس والجزائر وفلس ومراكش . . الخ ، وإن كان العرب يبتدون بها لتشمل فى الوقت نفسه أسكتيا وبقية البلدان التى فتحوها فى أوربا ، أما اليمن فقد أطلق على البلاد التى عرفت قديما باسم العربية السعودية ، وأما قطع النقود المعنية هنا فكلفت تاتى فى الاساس من المدينة ومكة . . الخ .

وحين انتقل السلطان المؤيد من دمشق الى مصر ، حمل جيشه وكذلك كل من صحبوه كمية هائلة من الدراهم البندقية ، التى سميت بهذا الاسم لأنها كانت تاتى من طريق التجارة مع البنادقة . وكذلك كمية كبيرة من الدراهم النوروزية التى سميت هكذا ، بلا جدال ، باسم الأمير نوروز الحافظى (٣٢) ، وقد تداولت هذه العملات فى مجالات التجارة ، واستقبلت

(٣٠) مدينة فى الجودية بناها هيرودوس أجريبا على شرف تيبيروس [أما تيبيروس فهو تاتى أباطرة الرومان وهو ابن ليفى وابن أغسطس باليتنى ، وكان حاكما حذرا ومستترا ، ولكن طبيعته الشكاككة جعلته يرتكب أبشع ضروب القسوة . وقد ولد فى العام ٤٢ ق.م ومات فى العام ٣٧ بعد الميلاد - المترجم] .

(٣١) إذا كلفت المغرب تعنى الغروب فإن كلمة اليمن بدورها قد اشتقت من اليمن .

(٣٢) بدأ هذا الأمر يحكم دمشق عندما انتقل الملك المؤيد الى مصر ، ويطلق على الهدايا التى تقدم فى الأول من العام اسم هدايا نوروزية نسبة الى نوروز ، وهو اسم يعنى بالفارسية اليوم الجديد أو أول أيام السنة ، ويبدو أن ألعبت المصاحب للدراهم « دراهم نوروزى » قد اشتق من هذا معنى ، فإذا صح ذلك فلنأنا نكون بصدد دراهم (أو عملات) تذكارية

هذه النقود بترحاب كبير ، فقد مضى وقت طويل لم تصنع خلاله الدراهم في مصر ، لدرجة لم تعد ترى معها سوى النقود النحاسية .

أما القرش الأسباني ، فقد كان ، من بين كل العملات الحديثة القادمة من الخارج ، هو أكثر هذه العملات شيوعاً وأكثرها استخداماً حتى مجيء الجيش الفرنسي إلى مصر .

وكانت عملية تغيير أو تحويل هذه العملة ، وهي أكثر وفرة من كل العملات — وقد ترتب على هذه الميزة ، بالإضافة إلى وفرتها في سوق العالم أنهم يكدون يحولون إلى تروش كل الفضة التي يستخرجونها من هذه المناجم — تعود بربح وكسب يفوق ما يحققه تحويل أو استبدال بقية العملات ، وقد ترتب على هذه الميزة ، بالإضافة إلى وفرتها في سوق التداول أنها كانت أوسع العملات انتشاراً في كل تجارة العالم ، وأنها أصبحت على نحو ما عملة تعائد (أي تتم المقود على أساسها) ، تستخدم من جهة ، وسيلة للتبادل مع غالبية الدول . وتفقد من جهة أخرى ليس فقط كل عملات الدول المختلفة على وجه التقريب وإنما جزءاً من حليها كذلك ، ولم يكن استخدامها في مجال التجارة يقتصر على تسديد أثمان السلع ، بل كانت تشكل في حد ذاتها تجارة هائلة غير مشروعة ، تشكل في أغلب الأحيان جزءاً من حمولات السفن والقوافل .

أما التالار أو التالر (٣٣) فهو عملة ألمانية يشار إليها باسم الرسدال *riedale* أو الريال النمساوي (الذي تعمد على أساسه الائتلافات) *écu de convention* ، وكانت تصنع دول متعددة لتستخدمه وسيلة للتبادل التجاري. مع مختلف الأمم ، وينطبق هذا بصفة خاصة على الرسدال النمساوي ، وكان التالر ، شأنه شأن القرش الأسباني ، بالغ الانتشار في مصر ، وقد بلغت القطعة النقدية ، في التعريف التي وضعتها لجنة

(٣٣) كلمة تالر أو تالري *Thaler* مشتقة من الألمانية *Thalers* والتي أخذنا منها كلمة رسدال *riedale* ، أو بمعنى آخر كلمة تالر *Thaler* التي أضيف إليها في اللغة الأبرنكية المطبع الإيطالي (وهو المد بالكسرة) وتشير هذه الكلمة *Thaler* في بعض بلدان ألمانيا وبخاصة في سكسونيا وهانوفر وبروسيا إلى النقد النحاسي ، وتبادل كلمة *écu* أو ريال عتفاً ،

من الفرنسيين والتجار الوطنيين ، سعر القرش نفسه ، بل لقد كثرت عمليات التحويل تتم لمصالح التالر ، رغم أن القيمة الجوهرية أو الفعلية للقرش تزيد تشكل طفيف منها في التالر بسبب ارتفاع المعيار في القروش ، ولعل هذه الميزة لا تعود فقط الى طبيعة العملات التجارية ، وإنما تعود كذلك الى حقيقة أن وزن التالر كان أكبر (من وزن القرش) وربما أيضا الى حقيقة أنه كان أكثر دقة في صنعه .

ويطلق العرب على كل من القرش الأسباني والتالر الألماني اسم الريال (ريال) ، ويميزون القرش الأسباني بتسمية خاصة به هي ابو ملخ ، بسبب صورة الملك الموجودة على أحد وجهيه وصورة المودين الموجودين على الوجه الآخر ، إذ أخذ (٣٤) القوم أمدة هيرقل هذه على أنها مدافع ، أما التالر أو التالري فيشرون اليه باسم أبو طاقة (أبو بوطاقة) وهي كلمة تعني صاحب النافذة (٣٥) ، وجاءت هذه التسمية بسبب الصورة التي ترى على أحد الوجهين ، وصورة الأسلحة المدلاة من عقاب مقسوم الى أربعة أقسام ، والموجودة على الوجه الآخر ، إذ يشبه هذا الشعار الموجود بوسط وجه القطعة النقدية بعض الشئ من تلك النوافذ خوات القصبان الحديدية الشائع استخدامها بالبلاد ، ومن كلمة بوطاقة هذه جاءت على سبيل التحريف كلمة pataque في اللغة الانجليزية ثم انتقلت بدورها الى اللغة العربية الدارجة « بطاقة » .

وقد بات قبول النقود الفضية كبيرة الوزن ، والتي انتهينا من الحديث عنها للتو ضرورة ملحة في تجارة الجبله خصوصا بعد أن أصبح يصنع في مصر قليل من العملات الذهبية . وكذلك حين لم تعد توجد هناك

(٣٤) ويحذف الألف أحيانا لأنها أخذت على أنها أداة ، ولنفذت الكلمة بوطاقة pataque او بطاقة pataque مع تحويل الباء الثقيلة P في بعض الأحيان الى باء خفيفة فكما يحدث مع كلمة باشا pacha و Basha

(٣٥) لكن نذكر ما أدى اليه هذا التشابه الغريب لأبد أن نعرف أن نوافذ البيوت في مصر مزودة بنوع من القفصان (أو المشربيات) على هيئة شبكة مكونة من أجزاء بالغة الضلالة من الخشب المستدير ، فجمع بعضه إلى بعض مما يشكل أشكالا متنوعة منها ، لها صلة برسوم الدانقيل أو بالأوراق المنقوبة أربعة نقوب مائلة عنقنا .

قط لا عملات فضية تقرب في قيمتها من النقود الذهبية ، ولا تلك العملات التي تكون واسطة بين النقود الذهبية والعملات الصغيرة .

ولى القسطنطينية ، حيث خابات الفضة أكثر وفرة بدون جدال ، وحيث التجارة أكثر نشاطا ، وحيث أساليب العمل في دور سك النقود أكثر تضجعا وتطورا ، تصنع قطع فضية منخفضة العيار من ذوات الـ ١٠٠ ، ٨٠ ، ٦٠ ، ٤٠ ، ٢٠ ، ١٠ بارات بل تصنع هناك كذلك قطع نقدية من ذوات الخس بارات .

لكن مصر لم تأخذ على نحو معتاد بهذه السلسلة من العملات التي تشكل نظاما نقديا كاملا من النقود الفضية أو البرونزية والتي تنهض على تسميات السلم العشري ، الذي تكون فيه البارة واحدة هي أدنى درجته .

ويبدو أن الملوك على بك (٣٦) ، المكنى بالكبير ، والذي صنع لنفسه بشجاعته وجرة مشروعاته أسبا مدويا في الشرق ، بل وأمكنه أن يستمر في انتظار أوروبا حينما من الدهر ، يبدؤ أنه الوحيد الذي أمر بضرب قطع نقدية من ذوات الأربعين والعشرين مدينى على غرار تلك التي تصنعها القسطنطينية ، بل يؤكد بعض كذلك أنه قد أمر بضرب قطع من ذوات الثماتين ومن ذوات المائة مدينى ، وإن كنا لم نستطع الحصول على شيء منها ، ويمكن الافتراض على الأقل أن عددا قليلا من هذه العملات قد جرى تداوله .

وكان يطلق على هذه القطع اسم غروش (٣٧) ، وكانت هذه مشروبة بسكة (بكر السنين وشدة مفتوحة على الكاف ومعناها أداة السك) . السلطان الحاكم أو على الأقل كانت تحمل تأشيرة أو طغراء هذا السلطان ، وقد أمرنا بتصوير قطعة من ذوات الأربعين مدينى ، ونجدها في

(٣٦) تعنى كلمة Bey أو Beyك بالتركية السيد أو الشريف .

(٣٧) يظن المسيو دى سلسي أن هذه الكلمة قد جاءت من الالمانية ومعناها (اسم أحد أ جرام الوزن) ، وتحمل بقطع قطع النقد الالمانية على سبيل الاختصار اسم Groschen بخروف كبيرة .

اللوحه المرتقة برقم ١٦ ، واخرى من ذوات العشرين مدينى ونجدها فى نفس اللوحه برقم ١٨ . وعندما استناول بالحديث العملات النبطية او الميسارية وارقام او نقوش المسكوكات فسوف نشر الى الخصوصيات التى تميز نقود على بك .

وحيث أصبحت خلابات الفضة بعد موت هذا الملوك نادرة ، وحيث كان صنع الفروش يعود بنفع اقل مما يعود به صنع المدينى ، فقد توقف صنع القطع من ذوات الاربعين والعشرين مدينى ، ويبدو انه كان كافيا ان تحقق الهزيمة على بك ، لكى تفقد النقود التى سكها كل ثقة وان تسحب من التداول او تلغى كقنود ، كما لو كان الامر ضربا من التجديد .

ويذكر فولنى Volney فى تاريخه لعلى بك (٢٨) ان نقود هذا الملوك قد فقدت ٢٠٪ من قيمتها اذ سرى زعم بانها كانت محملة لاكثر مما ينبئى بمعدن خفيفة ، ويذكر كذلك ان واحدا من التجار قد سرب منها الى مارسيليا عشرة آلاف قطعة فمادت عند صهرها بربح كبير للحد الكافى ، ولو لم تكن هذه العملات قد فقدت اكثر من ٢٠٪ من قيمتها الاسمية لكان من المستحيل ان تحقق هذا الربح عند نقلها الى الخارج ، وان بعض الناس قد يرى فى المعلومات التى تقدمها الميسو فولنى للنو من عملات على بك ، ان الامر هنا يختص بالعملات الفضية وليس بالعملات الذهبية ، فهذه هى التى ينطبق عليها بصفة تامة ما جاء فى هذه الفقرة السابقة .

وعقب ذلك اعدمت المكينات التى كانت تستخدم فى صنع فروش على بك ولم نعتزلها على اثر فى دور سك النقود القاهرة .

وقرب نهاية العام ١٧٩٨ (١٢١٣ من الهجرة) امر القائد العلم ان يعاد اصنادر القطع النقدية ذوات الاربعين والعشرين مدينى ، وكلفتها بالعمل على اعادة بناء المصانع والآلات اللازمة ، وقد استقبلت هذه القطع النقدية استقبالا طيبا للغاية فى مجال التجارة ، كما ان صنعها يستلزم ابرا لا ينسب فى مصر ، بلما كانت قروش على بك .

أما الدراهم ، وكان وزنها منذ البداية ضئيلا ، فقد تناولتها بصفة متتالية بعض تميميات (نحو الأدنى) في وزنها وفي عيارها ، بفعل جشع أولئك الذين كانوا يحكمون مصر ، ومع ذلك فإن بعضا من هؤلاء الحكام ، أكثر بعدا عن الهوى والمصلحة ، أو ممن كانوا يسترشدون في أدارتهم بأفكار أكثر ورعا وأكثر عدالة ، قد رغبوا من جديد وزن وعيار هذه العملات .

ويذكر القريزي أن السلطان صلاح الدين ، بعد أن ألغى تداول الدراهم السوداء ، تلك التي كانت بالغة الثقل وذات عيار مال ، أمر بضرب دراهم تمتزج فيها الفضة والنحاس بنسبتين متساويتين ، ولعل عيار ووزن هذه العملة قد ظلا منخفضين حتى الوقت الذي أصدر فيه الملك الكامل أمرا بإبطال كل الدراهم التي كانت تعرف منقذ بالقاهرة والإسكندرية باسم أوراق ، وأمر بإصدار دراهم جديدة كانت تقترب سواء في عيارها أو وزنها من الدراهم القديمة أي العملات ذات المزيج الجيد .

وقد يكون بغدورنا أن نلجح في هذه القطع النقدية المسماة أوراق ، ومغردا ورق ، منشأ قطع المدينى التي تصنع اليوم من صفائح من البرونز مسطحة أو مقنولة بفعل دقات مطرقة ، بل لعل المدينى لم يكن سوى نوع (أو قسم) من هذه العملة التي كانت تستخدم حاملة اسم أوراق .

ويقدم لنا الشيخان اسماعيل وعبد الرحمن ، وهما اللذان ينظر إليهما في القاهرة باعتبارهما يتميزان بغزارة معلوماتهما ، المعلومات الآتية حول الاشتقاق اللغوي لكلمة مدينى التي تعنى في اللغة العربية الميدى :

عندما أصبح الملوك الشيخ خليفة ، واتخذ لنفسه القاب السلطان الملك المؤيد أبو نصر الشيخ (وهى أسماء والقاب تعنى الإمبراطور الملك ، الذى تؤيده العلوية الإلهية ، صاحب الثمر ، الشريف) ، أمر بأن تضرب أتمساف دراهم سميت باسمه : **المؤيدى** أو **الميدى** على سبيل الاختصار ، وكان يطلق عليها كذلك اسم نصى وهى كلمة لاتزال تستخدم حتى اليوم للإشارة إلى المدينى أو البقرة .

وسواء كان القوم قد اعتبروا المدينى بمثابة تحوير أو تحريف للدرهم القديم ، أو كانوا قد نظروا إليه باعتباره عملة جديدة أدخلت

مناعها إلى مصر كما أدخلت إلى القسطنطينية حيث تغرب هناك عملة
مشابهة تعرف بالبارة Parah (٢٩)، فإن يكون أقل من ذلك صحة أن
هذه العملة العجبية ، الأكثر رقة من ورقة ، والتي تكفى أقل نفخة ليعطرتها
والتي يوضع الألف منها في قاع قمع ورتى « قرطاس » شئيل الحجم ،
تد أصبحت هي النقد الرئيسى في مصر ، أى تلك تتخذ أساسا في إبرام
الصفقات الكبيرة وكذلك في عمليات البيع بالتجزئة وكذلك التي تتم بها
كل الحسابات وتحصل الضرائب .

أما بخصوص نسبة النحاس التي تميز بها الفضة التي تستخدم في
صنع النقود ، فإنه لا تستخدم قط في مصر كلمة بمعناها للإشارة إليها ،
وليس هناك كلمة تعادل كلمة نقد برونزى التي نستخدمها نحن . وإذا
ما طبنا هذا الاسم ، نقد برونزى على كل النقود التي يشكل النحاس
النسبة الغالبة في سبكها ، فإن القطع ذوات الأرمين والمشرين مدينى،
وكذلك قطع المدينى التي تحدثنا عنها تعد في واقع الأمر نقودا برونزية
(وليست فضية) ، منذ زمان طويل للغاية لم تصنع في مصر نقود فضية
بمعنى الكلمة ، ونحن من جانبنا لم ندخل تحت هذه الصنفية (أى النقود
الفضية) قطع المدينى والقطع ذوات الأرمين والمشرين مدينى ، إلا لأن
هذه القطع قد حلت محل العملات الفضية التي جاءت النقود التي
تحدثنا عنها لتقوم مقامها .

ثالثا - النقود النحاسية

تطلق كلمة نحاس في العربية على المعدن الذى نسميه نحن Cuivre
وعنها مخرى كقوت النقود النحاسية تسمى نحاس والجمع نحاس .

وكقوت هذه النقود النحاسية عبارة عن قطع من هذا المعدن ،
طمت بأوزان تكاد تكون متساوية ، ولم يعد يتداول من هذه النقود اليوم
إلا كمية ضئيلة ، ولم يكن الناس يشعرون النحاس في مربعة النقود . ولم
يكونوا يستخدمونه عندئذ إلا في شراء السلع ضئيلة الثمن أو في المطالب
الترزيلة البسيطة . وقد كفت السلع الغذائية الضرورية منخفضة السعر

(٢٩) في التركية بـالباء اللينة P ، وفي العربية بـالباء الخفيفة B

حتى ان ابناء الشعب قتلوا ينفقون في اليوم الواحد مايزيد من بضعة قطع من العملات النحاسية لشراء اقواتهم .

واستمرت هذه الحال حتى نحو العام ٨٠٠ من الهجرة (١٣٩٨ من التقويم المسيحى) ، وحيث بدأت النقود الذهبية والفضية بمرور الزمن تصبح بالغة الندرة ، وبشكل خالص بسبب الكوارث التى كثفت تحدثها القلاقل والاضطرابات والثورات التى حدثت فى مصر منذ العام ٨٠٦ من الهجرة (١٤٠٤ م) ، تمتد أصبحت العملة النحاسية اكثر ضرورة ، واشتد الطلب عليها لهذا السبب وارتفعت قيمتها كثيرا فى عمليات الاتجار غير المشروع حتى تجاوزت قيمتها الحقيقية كثيرا .

وبدأت هذه العملة تتسرب الى مجال التجارة بمثابة مع النقود الفضية منذ الوقت الذى اصبح الظاهر يرتوق فيه امرا ، اى فى نحو العام ٧٨١ من الهجرة (١٣٧٩ من التقويم المسيحى) .

وحين اصبح يرتوق سلطا ، لمر محمود بن على ، الذى ولاه وظيفته استنادا (٤٠) بان يشرب فى القاهرة كمية كبيرة من اللوس اى من النقود النحاسية بسبب الريح الذى كان يعود به بل هذا الصنع وامر بليطاف سك الدراهم التى اصبحت بالغة الندرة ، وقد صهر الصاغة الكثير من هذه الدراهم ، كما سدروا الى الخارج كمية ضخمة منها ، وما لاثك فيه انه قد ضربت نقود نحاسية ذات قيم مخلفة ، كما كان لكل واحدة من هذه العملات لثامها او ثريعاتها .

وقد استمر سك العملات النحاسية لسنوات طويلة فى عهد يرتوق وفى عهد ولده الناصر نرج ، وفى هذه الاثناء جلب الفرنجة كميات هائلة من النحاس الاحمر الى مصر .

وكان سعر التداول الاجبارى الذى تقرر لللوس او الفية الاسمية التى تحدثت لها وهى اعلا بكثير من قيمتها الحقيقية ، هى السبب فى

(٤٠) تتكون هذه الكلمة من كلمتين فارسيتين : استا (او اسطى) بمعنى مخبر او مدير ، ودار ومعناها قصر ، وهى تماثل عندنا كلمة majordome اى مدير القصر او المصروف فى شئونته .

ادخال كميات كبيرة من النقد المزيف ضمن هذه العملات خلال تلك الفترة.

ومنذ البداية ، وحتى عام ٨٠٦ من الهجرة كانت النقود النحاسية تتداول على أساس المد ، ومنذ هذا التاريخ صدر الامر بتداولها على أساس الوزن اما لانه تبين ان عددا كبيرا منها لم يكن مستوفى الوزن ، واما لانه كان يلزم وقتا بالغا الطول في عددها مما كان يتسبب في حدوث ارتباكات شديدة ، ثم انتهى الامر بالنقود النحاسية ان اصبحت هي العملات الوحيدة المستعملة ، واصبحت كل السلع ، بما في ذلك الذهب نفسه ، تقدر بالفلوس .

وبمرارة شديدة . يشكو القريزي . وهو الذي كتب مقالته (عن النقود) بين عامي ٨١٨ و ٨٢٢ من هذا الاجراء الذي لا يمكن احد ان يعقله . والذي يشعر المرء بالعار من مجرد تدوينه . ويضيف ان النحاس لم يكن قط . في أي بلد من بلدان العالم . لا في قديم الازمان ولا في حديثها . عملة رئيسية . ولم يخل عليه الدور في ان يتداول كعملة الا في عهد أكثر الحكام جدارة بالقت والكراهية . وهو الناصر فرج ، فالفضة ، بصفة خاصة . هي العملة المشروعة . التي لم يكف تداولها على الاطلاق في أنحاء العالم . ويؤكد القريزي انها . هي . هذه العملة النحاسية التي ضربت في مصر .

واقترح المؤلف على السلطان الذي كان يتولى مقادير مصر في ذلك الوقت ، وهو الملك المؤيد ، الذي كان قد اعد صنع واصدار الدرام :

أولا : الا تدون اى مبلغ في كل العقود العامة والخاصة ، وفي كل السجلات المالية ، وكذلك في كل المعاملات والصناعات الا بالدرهم الموبنية .

وثانيا : ابطال تداول الفلوس القديمة ، على ان تقوم بتبادلها فلوس جديدة موبنية تنشا على الاسس التالية : تضاف الى ثمن قنطار النحاس المستورد من بلاد الفرنجة كل التفتات التي تتحملها دور سك النقود لتحويله الى فلوس ، ويقدر على اساس ذلك كم عدد الفلوس التي تكون مساوية للدينار وكما منها يكون مساويا للدرهم المويدي ، وحاول هذا

المؤرخ التبدل على جدوى هذه العملية ، ومع ذلك فقد كان من المؤكد ان عملية كهذه سوف تلحق ضررا كبيرا بعباية الناس وبصفة خاصة ابناء الطبقة الدنيا منهم ، والذين تنكثر بينهم العملات الصغيرة ، والذين كانت مغانر دخولهم المتواضعة ستعرض لهزة عنيفة لتفقد دفعة واحدة .

ولعل الاجراء الصالح والشريف الذى كان يمكن اتخاذه كان ان نمسح في دور سك النقود بتلك القلوس المفضاة فيما للقيمة التي كانت لها عند تداولها في مجال التجارة وتبيل ابطالها ، فناتير ودرهم ، ومن المستطاع تقدير هذه القيمة اذا اخذنا كحد وسط اثبات السلع الضرورية (كالقمح على سبيل المثال) مقدرة بالناتير والدرهم الجديدة ، ومع ذلك فقد يحدث ، دون ريب ، ان نجد في مجال التداول كمية من اللوس اكبر بكثير من تلك التي ابطلتها الحكومة ، وتصبح العملية على هذا النحو بدمرة ومستحيلة التنفيذ ، ذلك ان الحكومة حين ابرت متجاوزة بذلك كل حد ممكن بصنع كمية بالغة الفسلفة من النقود ، ذات قيمة اعتبارية او صورية وسعر تداول الزامي، قد وجدت نفسها حين أصبح الامر ملحا عليها بان تعالج السوءات التي نجمت عن ذلك على مفترق طريق : لما ان تثقل كاهل نفسها بالديون اذا شاعت ان تسحب هذه النقود طبعا لقيمتها الاسمية ، واما ان تسحب في خراب او ابلال الناس ، اذا هي لم تسترد النقود المفضاة الا حسب قيمتها الحقيقية او الجوهرية .

وعندما عاد صنع العملات الفضية ليستقر من جديد ، وعندما تضاعفت هذه النقود وتزايدت كذلك تفرعاتها، وعندما أخذ وزنها وقياسها يتناقصان بشكل مستمر ، وتقصت نتيجة لذلك قيمتها ، أصبح من المستطاع استخدامها في شراء السلع الرخيصة . وحلت بذلك عمل العملات الصغيرة « الفكة » ، وبذلك سهل التخلص من النقود النحاسية « تلك التي كانت اكثر من غيرها عرضة للتلف ، والتي كانت تبت برائحة غير مستحبة ، والتي كانت من جهة أخرى قد سادت سمعتها أو قلت الثقة بها بسبب السكيات الهائلة منها ، التي ماتت كل حد مضمور ، والتي طرحت للتداول — كما كانت تسبب الكثير من الضيق والارتباك بفعل حجمها ، والتي تطلبت بسبب ذلك نفس القيام بعمليات اصداد اكبر فسخلة

(وتكلفة) مما كان يعود بذلك على الحكومة بنفع أقل . ولقد انقضى بل
أوقف كلية إصدار النقود النحاسية ، وأصبحت كلمة الفلوس ، وهى
التي كانت تعنى منذ البداية ، وصلة خاصة ، النقود المصنوعة من
النحاس ، تشير بعد ذلك الى العملات الفضية ، وأصبحت كلمة نوعية
(تدل على النوع) تقابل اللفظ الفرنسى : نقود أو مفضة *monnaie*
ou argent (٤١)

أما العملات النحاسية التي صنعت أما فى عهد المؤيد كما تستخدم
بمثابة نقود معاونة أن متممة للدرهم التي زاد عيارها ، وأما فى عهد
أخرى كى تواجه ندرة العملات الفضية فقد اتخذت اسم جديد (٤٢) أى
بما صنع حديثا أو النقود التي صنعت مؤخرا .

وقد أوردنا تحت رقمى ٢٥ ، ٢٦ اثنين من هذه الأجداد (وهو جمع
جديد) النحاسية ، ينتمى كل منهما الى عهدين مختلفين ، كما أنهما قد
صنعا من نوعين مختلفين من النحاس ، ويقطعين مختلفين .

وباختصار ، بحيث ظلت قيمة السلع الغذائية تواصل ارتفاعها ،
فى حين استمرت قيمة المدينى تواصل انخفاضها ، لدرجة لم يعد الأمر
يستوجب معها اللجوء الى النقود الأكنى قيمة ، فقد توقف صنع الأجداد
منذ وقت طويل ، وإن كان فقراء الناس لا يزالون يستخدمون فى
معاملاتهم أما هذه الأجداد نفسها باتواها المختلفة ، وأما تطمعا من
النحاس غير مسكوكة ضربت بشكل خشن ، يحصلون عليها من مند تجار
النحاس كى يستطيعوا شراء السلع ضئيلة القيمة مثل الحشائش (علف

(٤١) يقول المصريون : هات فلوس ، مقابل تولنا *donne de l'argent*
لو *donne de la monnaie* إذا كان الأمر يتصل بعملات ذهبية أو بالقروش
(الريالات) ويقولون كثير فلوس مقابل تولنا *Beaucoup d'argent*
(والترجمة هنا بصرف يقتضيه النص العربى) .

(٤٢) ويلفظونها فى القاهرة جديد بدون تعطيش للجيم . وتلفظ فى بلاد
أخرى مع تعطيش الجيم . وقد استقر رأينا عند نشر وصف مصر على أن
تقدم الجيم العربية سواء كان يعقبها حرف ال *هـ* أو ال *ا* [وهما حالتان
تلفظ فيهما ال *هـ* مثل ال *ا*] كما تلفظ إذا اعتبها أى حروف متحركة أخرى
[أى على كتابة الجيم المعطشة بالطريقة نفسها التي يكتبون بها الجيم غير
المعطشة - المترجم] .

الحيوانات (وبالنسبة للسكيات التي يقل ثمنها عن المدينى الواحد او البارة، وكانت تزن عشرة من هذه القطع لكى تساوى مدينى واحدا ، بحيث يمكننا تطلها على النحو الذى كتبت عليه الدراهم *deniers* عندنا .

رابعا : المسكوكات او العملات التذكارية

لم يعرف الشرق مطلقا ، او على الاقل ، لم تستقر فيه : على شكل نظام متبع ، كما هو الحال عند الاوربيين ، عادة سك العملات التذكارية المختلفة ، التى يكون القصد من اصدارها اما تكريس او تقليد لذكرى احداث بارزة تمت فى عهد من المهور بواسطة استخدام الرموز او نقش التواريخ او النقوش .

ومع ذلك فقد جرت هناك عادة او تقليد بالغ القدم لايزال متبعما حتى ايامنا هذه ، وهو تقليد يقضى بان تسك فى فترات معينها احتفالا باستقلال او فرة الاموال (الهجرية) او لتقديمها كعطايا او اكراميات ، نقود ذهبية لم تكن تخطف عادة عن النقود الاخرى الا فى ان سطحتها اكبر اتساما بكثير ، والا فى ان الحمار كان يعطى لكتبتها فى بعض الاحيان قدرا اكبر من الاتفة ومن « التضمين » مع بذخ فى زخرفات الاطار ، او كان فى بعض الاحيان يخط اطوارين مركبين من الحبيبات ، احدهما يدور باستدارة القطعة التندبة والاخر فوق حاملتها ، او كان يضع بين هذين الاطارين ، زخرفا على هيئة مقد من الورد او على هيئة ضفائر او كتابات مضفرة او خروب اخرى من الزينة ، وان كتبت النقوش والميلار والوزن (لهذه العملات التذكارية) هي نفسها فى النقود الاخرى ، او كان يضاهف الوزن لكى تصنع قطعة ذات اثنين من الفندقى او تساوى اثنين من العملات الذهبية الاخرى ، او كان الوزن يزداد فقط بمقدار النصف لتساوى القطعة فى الحالة الاخيرة ١١/٢ فنندقى او سكيننا واحدا ونصنف سكين وهذه هى القطع التى اوردها فى اللوحة المرفقة بهذه الدراسة تحت رقمى ١ ، ٣ ، ٤ (٢٦) .

(٢٣) يمثل الشكل الاول قطعة من ذوات ٢ فنندقى ، ويصل الشكل الثانى قطعة فنندقى عادية ، انظر اللوحة الملحقه بهذه الدراسة (وقد قسمت فى الطبعة العربية الى اربع لوحات متعاقبة، معبراة ان يتوافق تسلسل وارقام الاشكال فى اللوحات مع ما جاء فى النص العربى — المترجم) .

ومع ذلك فقد كانوا يغيرون في بعض الأحيان من النقوش ، ويسهبون في بيان القالب الحاكم أما لتبميز هذه القطع عن العملات الاعتيادية وأما لامتداح الأمير ، وتقدم القطعة الذهبية التي أوردنا رسماً لها برقم ٦ من اللوحة الأولى (رقم ١٢ من اللوحة الأصلية) مثلاً على ذلك ، وهي أكبر حجماً من الأخريات ، كما أنها فيما هو واضح إحدى عملات الزينة أو واحدة من العملات التذكارية ، وهي كذلك تختلف عن القطعة الذهبية المرسومة برقم ٥ من اللوحة الأولى (١١ من اللوحة الأصلية) ، ورغم أنها قد سكنا ، كلاهما ، بالقاهرة ، وفي عهد مصطفى بن أحمد نفسه ، وهو الذي ارتقى عرش القسطنطينية في العام ١١٧١ من الهجرة (١٧٥٧ من التقويم الميلادي) .

وبرغم أن قطع النقد الترميمية (قطع الزينة) هذه أقرب كثيراً شبيهاً بالعملات منها بالمسكوكات ، فقد كانت محدودة التداول ، وكان يحتفظ بها مثلاً تحتفظ نحن بقطع الائتمان أو قطع الزواج أو الاحتفالات وكانت تحمل بمثابة زينة أو تعطى في شكل اكراميات ، وفي بعض الأحيان كانت تباع إلى اليهود الذين كانوا يقومون بإعادة صهرها .

تقليد كهذا كان موجوداً عند الفرس ، فقد كانت تصنع في فارس تبعاً لرواية شردان (٤٤) Chardin قطع نقدية لم يكن لها نفس الزواج الذي للعملات وإنما كانت توزع عند حلول رأس السنة .

أما العملات الذهبية المستخدمة في القسطنطينية والتي نشرها المسيو بونفيل Bonville بأرقام ٦ ، ٧ ، ٨ ، ١٠ ، ١١ ، ٢٠ باللوحة ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ من النقود التركية ، وكذلك عن نقود القاهرة بأرقام ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ من اللوحات نفسها (٢٥) فلم تكن هي على وجه الدقة هي النقود المتداولة ، وإنما كانت نقوداً استهلاكية أو تذكارية أي نقود صخرت لثأبها بمينها ، وكانت القطع الأولى من نوع الفندقي ، أما الثانية فكانت من نوع الزرمحوب .

Voyage de Chardin en Perse, tom IV p. 279, 661 (٤٤)

١711.

(٤٥) دراسة عن النقود الذهبية والنفسية المتداولة عند مختلف الشعوب .. الخ ، باريس ، ١٨٠٦ من ٢٠٥ وما بعدها .

ويذكر القريزي في خططه عند وصفه لاحتفالات رأس السنة ان الخليفة كان يعطي عند انتهاء العام امرا بان تصنع في دار سك النقود، في التاريخ نفسه المحدد لسك نقود السنة الجديدة ، عدد محدد من الدنانير ومن الرميقات (٤٦) والقرانط والدرهم المستديرة ، وكان يبعث بها كاستشار الى الوزير والى ائتماره والى كل المعسكر من حملة السيف او حملة القلم (الجنود والكتبة) ، كما كانت ترسل قطع الدنانير وحدها هدايا الى القبط واصحاب الرواتب في عيد الفطر (٤٧)، الذي يستغرق ثلاثة ايام ، والذي ينهى شهر رمضان الذي يشكل عند المسلمين وعلى نحو ما يمثله الموسم الكبير عفتنا .

ويورد القريزي في مقرة اخرى انه كانت تقرب في زمن الفاطميين (٤٧) في دار سك النقود القديمة ، وهي اول دار انشئت في مصر ، الدنانير او بالاحرى الخردبات الخاصة بغرة العام (الهجرى) او بخميس المعس ، وهو الخميس المقدس عند الاقباط ، وقد اطلق عليه هذا الاسم لان الاقباط يطبخون فيه المعس ، كما كان هذا اليوم ، في زمن القريزي كذلك ، يوافق الاحتفال باحد الموالد ذاتمة الميت في القاهرة ، وكل ولايات مصر ، وكان القريزي يسميه ايضا خميس المعهد .

ولا يتعلق الامر ، في الفترة الاولى التي اقتبسناها للتو من القريزي ، بالقرانط وانما بالرمية فقط وكذلك بالدرهم المستديرة التي يشير اليها باسم مقبلة ، وهي صفة كان المسيو دى ساسي يجهل ما تعنيه ، كذلك فان القريزي عند حديثه عن قطع الاستشار او القطع الاستهلالية التي تسك بمناسبة بدء العام الهجرى لم يمد يشير الى الدرهم المستديرة وانما الى القرانط ، وفي مكان آخر ، الى الخردبة (٤٨) . ويستنتج دى ساسي ان الدرهم موضوع الحديث هي نفسها ما عاد المؤلف يسميها بعد

(٤٦) اى ارباع الدنانير

(٤٧) في الاصل : عيد الاضحي .

(٤٧) الفاطمية او الفاطميون ، نسبة الى فاطمة ابنة النبي وزوجة علي ، والتي يدعى هؤلاء انهم من نسلها ، وقد استقروا في يدايتهم في افريقيا ثم استولوا بعد ذلك على مصر .

(٤٨) انظر دراستنا عن الاوزان العربية (الكتاب الاول من هذا المجلد)

ذلك بالقراريط ، ويبدو لنا ان الاكثر احتمالا من ذلك هو ان التبراط والخربة كلتا يشيرا الى قطعة نقد ذهبية واحدة ، وكان المتقال ، وهو نفسه وزن الدينار ، ينقسم الى اربعة وعشرين تيراطا ، ومن المعروف ان التبراط يساوى وزن الخربة او حبة الخروب . وبلا جدال فان هناك بقرا قد تم فى الجزء الاول من نص المقريزى ، اذ كان ينبغي عليه ان يذكر القراريط بعد ذكره للربيعيات . اما عند حديثه عن الاكراميات التى كانت تقدم الى الوزير والى اقلبيه والى عسكر السيف وعسكر القلم فان الحديث هنا لم يعد يتصل الا بالنقود الذهبية ، والتبراط هو اصغر قطعة من العملات المصنوعة من هذا المعدن . وسوف يتحدث عنه مؤلفنا بعد ذلك تحت اسم خربة . واهرا فان الدراهم المستديرة كانت عملات فضية ، ولم تكن توزع الا على رجال او اتباع الوزير ورجال كبار الشخصيات المهمة وعمل سك النقود .

اما فى خميس العهد فلم تكن تضرب الا الخربة ، ويتراوح مسد هذا الاسدار التقدي مائتين : ١٠ آلاف وعشرين الفا من هذه المسكوكات ، ويستخدم فى ذلك من ٥٠٠ الى الف دينار ، والى جانب ان وزن الدينار يمكن بسبب تاكل النقود بفعل الاستعمال او بسبب غش فى وزن النقود الذهبية ، ان يكون اثنى من مثقال واحد ، أى اقل من ٢٤ تيراطا ، فقد كانت الدقائق الزائدة تستخدم فى سداد فروق الوزن وفى الاتفاقات اللازمة لسك هذه النقود ، وكمنح للعاملين فى الضربخانه .

ونستنتج مما قلناه للتو ان قطع النقد المستباة قراريط او خربات كانت بالغة الضالة وذات قيمة متواضعة ، اذن فقد كانت بالنسبة للنقود الذهبية ما كانته المدينى أو البارة بالنسبة للعملات الفضية .

وحتى اليوم لايزال القوم يحتفظون بمعادة سك النقود الذهبية احتفالا بفترة الاعوام ، او لكى تقدم اكراميات ، او تعطى لاشخاص متميزين كانوا يطلبونها بانفسهم ، او كانوا يرسلون الذهب من مندهم لتحويله الى قطع نقدية والى نصفيات وربيعيات (من هذه القطع) ، ولم يكن هذا كله يختلف فى شىء من العملات المماثلة الا فى انها ذات سطح اكبر اتساعا والا فى العلية التى ينفذها الصغار فى كتابة وحفر النقوش .

وتسمى الهدايا أو الاكراميات بخشيش (٢٩) . وفي بلاد ترزح تحت نير الاستبداد ، وبصفة خاصة ، في تلك البلاد تعتمد فيها السلطة للأقوى والأكثر جسارة ، تكون الوسيلة الفعالة ، والمعتادة للغاية ، لاستئناس الاتباع في الاعطيات والاکراميات ، إذ قل أن تكون هناك حقوق مؤكدة ثابتة ، أو عدالة في التوزيع ، وإنما كل شيء هو منحة وعطاء ، ففي هذه البلدان يعطى النذر اليسير دوماً في شكل رواتب ثلثة ، ويوهب الكثير أحيانا في شكل منح واعطيات :

في هذه البلاد يجهل الناس ما التحفظ ، أو هذا النوع من الرصانة والحياء اللائق بشخص من يعطى بقدر ما هو جدير بشخص من يأخذ . وفي الأعياد الخاصة التي تحييها على سبيل الترفيه العائلات أي الراتصات من أهل البلاد ، والموسيقيون ، فلن المدعويين ، إذا أخذتهم النشوة من مهارة المازفين ، يقدمون لهؤلاء العوالم اعطيات فضية (نقوط) فتعلن العائلة بصوت عال اسم من أعطى وتبته عطائه ، هنا تخطط مشاعر الكبرياء بأحاسيس الكابرة ، فتدفع المعرفة المهينة أحد المشايخ أو واحداً من البكوات (عندما يرى غيره قد قدم أكثر منه) أن يعطى «نقوطا» يبلغ ١٠٠ دينار إلى واحد من هؤلاء « الآلية » المنفرين .

ولدى كبار القوم ارتال من الخدم ، يتبعونهم في كل مكان ، ولا يحصلون من سادتهم قط على مكافآت أو أجور ، ويقتصر ما يحصلون عليه منهم على اعطيات من الملابس وبعض قطع صغيرة من الذهب في اعياد بعينها ، وإن كان هؤلاء السادة يتركون لهم الحق في أن يدخلوا في خدمتهم كل من يحتاج إلى سيد ، وقتلا يكون بمقدور أحد أن ينفو من هذا السيد دون أن يوزع الخشيش على الخدم والاتباع ، وهؤلاء يطالبونك به إذا نسيت أن تقدمه إليهم ، وفي بعض الأحيان يفرضونه فرضاً ، ومن جهة أخرى ولا تزال ثمة عدة مماثلة في بعض بلدان أوروبا حيث ينتظر كخدم البيت ، حتى الخدم في قصر الأمير نفسه ، والذين يسمون *la famiglia* وأنت في طريقك إلى سيدهم ليلحوا في طلب الـ *buona mano*

(٢٩) وهي كلمة فارسية تعني هبة أو هدية ، وهي مشتقة من الفعل بخشيشن بمعنى يعطى أو يهب .

والدراهم الفضية المستديرة الفضية هي المسكوكات الوحيدة التي
امكنا ان نسمع بها والتي تسك عند بداية (غرة) الأعوام . وحيث أصبح
الدينى ، فى الوقت الحاضر ، هو العملة الفضية الوحيدة المستخدمة فى
مصر ، نلقه يوزع ، دون تغيير شيء فى نبط صنعه على موكلفى وعمل
دور سك النقود عند استهلال الأعوام وفى نهاية شهر رمضان .

خامسا : النقود الزائفة

كلما زاد الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية و الجوهرية
للقود كانت الحكومة عرضة لان تجد من يزيون نقودها ، سواء فى
الداخل (على يد رعاياها) او فى الخارج على يد اجانب .

ولعل هذا هو السبب فى تلك المكاسب الهائلة التي كانت تحققها
بالضرورة صناعة النقود النحاسية . حين أصبحت هذه النقود هي العملات
الاسمية او الوحيدة التي تتداول فى مصر ، كما ان علينا ان نعى ،
بالضرورة كذلك ، هذه الكميات الضخمة من العملات النحاسية التي
وجدت فى مصر الى تساهل مصر وسماحها بتداول نقود البلدان المجاورة
فيها ، وقد صنعت هذه وتلك بشكل ردىء ، وتلقت على وجهيها ، وبطريقة
منفرة الانبساط القديمة والأطر القديمة ، بل كذلك اسبابا ومصور الحكام
المسيحيين والأمراء المسلمين .

وتد امكن الطبقات الدنيا من عريان (٥٠) وللاحين ، وهي اليوم كما
كانت بالأمس بالغة الجهالة ، ان تدخل الى اعماق البلاد نقودا متنوعة ،
فون ان يدرك هؤلاء ما ان كانت هذه النقود زائفة او اجنبية ، ولقد قلنا
فى مصر ، مثلا نريدا على هذه الجهالة ، لحين وصل جيشنا كان الفلاحون
المسكين لا يحسنون التفرقة بين العملات وبين القطع المعدنية حتى انهم
كثروا يترددون فى اخذ نقودنا الرئيسية لأنهم لم يكونوا محتلين على رؤية
عملات نقدية بهذا السمك والوزن ، وكثروا — من جهة أخرى — يتبادلون
مع جنودنا ، الذين كثروا ذهفين بقدر ما كثروا سعدها بنجاح ما كثروا

(٥٠) ن قصد بالعريان أولئك الغيبين منهم على تخوم مصر ولؤلئك
المستقرين فيها .

يسمونه خدمة العرب ، كل صنوف الماكولات مقابل أزرارهم النحاسية أو المصنوعة من القصدير أو من خليط منها ، شريطة أن تكون هذه مسطحة وأن تكون قد نزعتم عنها الحلقات التي تستخدم في شبكها . لقد كان الفلاحون يأخذونها على أنها نقود ، لأنها كانت أقرب كثيرا إلى شكل ومظهر النقود ذات العيار المنخفض ، والذين كانت لديهم عنها فكرة منقوصة ، وتنتج عن ذلك أن ملابس المدد الأكبر من جنودنا ، عند وصولهم إلى القاهرة ، وجدت خالية من الأزرار .

ونستطيع أن نضيف أن التقليل في عيار النقود يكون أكثر سهولة عند أمة أقل تنورا ، لاسيما أن من التمييز يكون سرا قل أن يعرف أو يمارس إلا في مجال النقود ، أن فنون الصناعات متدهورة ومختلفة لدرجة تتجاوز الحدود في مصر ، كما أن العمال ، لدرجة تتجاوز الحد أيضا ، عارون من تلك القدرة على التنفيذ ، وعارون من المعارف والمهارة ، ويعرضون لوшибات ورقابة شرطة قسنية ، جهنة وصارمة ، لدرجة لا يمكن معها قط أن ينشأ أو يستتر هناك ، وبقدر كبير بعض الشيء ، صنع نقود زائفة ، وقد استطاع بعض العمال ، في جهود مختلفة ، أن يصنعوا بعض عملات مزيفة من طريق وسائل سهلة قليلة التعقيد لا تتطلب سوى الصبر ومهارة اليد ، ولعل الأمر كان يتم بالطريقة وقوالب السك ، وأن يكن الأمر الأقرب إلى الترجيح هو أن يكون إخال النقود المزيفة إلى مصر ناتجا عن مفالسة وموعدة وجشع الأمم أو الشعوب الصغيرة المجاورة لها . كذلك ، فكل شيء يدفع على الاعتقاد بأن الذين كانوا يستولون على السلطة في جهود الفوضى أو الاستبداد ، كانوا يدفعون بأنفسهم ، في بعض الأحيان ، وإلى درجة بعيدة إلى منلوئء المضاربة بالنقود لحد جعلهم يصنعون نقودا زائفة .

ويذكر القريري أن عبيد الله بن زياد (٥١) ، كان أول من حور في شكل الدرهم ، فأمر بضرب دراهم زائفة ، وذلك عندما هرب من البصرة في العام ٦٤ من الهجرة (٦٨٤ من التقويم المسيحي) ، وتضاعفت أعداد الدراهم الرديئة وانتشرت في كل الولايات في عهد الأسر الفارسية من آل بويه وفي عهد السلاجقة .

(٥١) كان ابن زياد حاكما على البصرة من قبل الخليفة معاوية بن يزيد .

ويورد المسيو تيخسين Tychoen أبلقة لعملات مصرية من النحاس تحمل على حافتها : « هذا الدينار - أو هذا الدرهم - ضرب في .. الخ » وحيث كانت العملات ذهبية والدرهم قطع نقود فضية ، فيبدو بوضوح أن كانت هذه نقودا مزيفة قد طليت بالذهب عند إصدارها ، اللهم إلا إذا كان (أولو الأمر) ، كى يتجنبوا أى اتفاق فى صنع قوالب جديدة ، كانوا يستخدمون فى سك هذه النقود النحاسية ، تلك القوالب التى كانت تستخدم فى ضرب العملات .

وهناك من يرتاب فى أمر الممالك عندما استولوا على صناعة النقود بالظاهرة ويذهبهم بأنهم فى غفرات القسط أو الأزمات كانوا « يلجئون » فى أوزان النقود ويأتهم بضعة خاصة كانوا يأمرهم بسك عملات ذهبية زائفة . وقد رأينا فى القاهرة كثيرا من قطع النقود التى يمكن أن تعد زائفة . وقد أوردنا رسما لها يحمل رقم ٩ من اللوحة الثانية (٥ فى اللوحة الأصلية) ، وتحمل على الوجه أكتافيرة السلطان عبد الحميد بن أحمد وعلى الوجه ب : سنة ١١٨٧ هـ (١٧٧٤ من تقويمنا) ، وهى السنة التى تولى فيها هذا السلطان مقاليد الأمور ، وفى أملا القطعة نجد الرقم ٩ الدال على أن هذه القطعة قد صنعت فى الحرام ١١٨٩ هـ (١٧٧٥ م) . وهو التاريخ الذى يوافق الوقت الذى يستعد فيه الملوك محمد بك ، المسمى أبا الذهب ، بسبب فخه ، وبعد أن أعقب على بك ، سيده الذى خائنه وسعى لهلاكه ، لأن ينقل الحرب الى سوريا ضد الشيخ ظاهر العمر ، الحليف القديم لملى بك ، ومع ذلك ، فقد لا تبرهن هذه الأرقام التى تحملها قطع النقود . هذه على أنها قد صنعت بشكل يحدد فى الفترة التى تشير إليها ، إذا من المحتمل كثيرا ، حين يتصل الأمر بنقود مزيفة ، أن يكون التاريخ (المدون عليها) نفسه غير صحيح .

وقد وجدنا بين قطع المدينى التى تتداولها التجارة ، بعضا منها من النحاس الأصفر تم جلوها أو تببيئها .

ساسا : النقود الحسابية

نطلق اسم نقود حسابية على وحدات النقد الاعتبارية ، التي تستخدم في حساب التيم المختلفة وفي تقديرها ، وذلك تمييزا لها عن النقود الحقيقية ، كما هو الحال بالنسبة لجنيها التوري الذي ننخذه اليوم عملة حسابية ، اذ نعبّر عن المبالغ الاجمالية بهذا الجنيه برغم ان هذا الجنيه لم يعد اليوم تط عملة حقيقية .

وقد راينا المصريين في البداية يقدرون حساباتهم على اساس الفناير ، ثم بالدرهم ، وكذلك بالفلوس او العملات النحاسية ، وهم اليوم يقدرونها على اساس الدينين ، بيد ان الضرائب ظلت تقدر منذ ما مضى بعمد بعض الشيء على اساس عملة اعتبارية تسمى بوطاقة (١) ، فبعد ان كانت الضرائب تتم في الاصل بالدينار ، ثم بعد ذلك بالعملة الذهبية التي حلت محل الدينار ، يبدو انه بدأ يقبل سداده بواسطه هذه النقود الذهبية ، وقد أصبحت بالغة الندرة لحد لا يمكن معه تسديد الضرائب عن طريقها ، والى جانبها عملات القروش والقالري او الريال ، التي كانت وفيرة في مجال التجارة ، والتي أصبحت لها على وجه التقريب القيمة نفسها التي كانت العملات الذهبية ، وذلك في مجال التداول النقدي على النحو الذي يمكن ان يكون عليه الدراهم والفلوس وقطع الدينين .

اما البوطاقة ، هذه العملة الاعتبارية فقد قدرت عند مجيء الفرنسيين الى مصر بـ ٩٠ مدينى ، وهو السعر نفسه الذي ثبت عليه على يك في نحو العام ١٧٧٢ من تقويمنا قيمة التالار ، وعندئذ كانت البوطاقة سواء باعتبارها عملة حسابية تقدر وتجبي على اساسها الضرائب او باعتبارها عملة حقيقية متداولة او التالار — كلنا كلاهما معا — لبعض الوقت يقدران بـ ٩٠ مدينى ، ومع ذلك ، فعلى حين ظلت البوطاقة في مجال الضرائب تساوى ٩٠ مدينى ، أخذت قيمة التالار (او البوطاقة النقدية) تنحى في ارتفاعها بسبب تدهور المدينى حتى أصبحت تساوى منذ مجيئنا ما يبلغ ١٥٠ مدينى ، وحيث كان الزمحبوب في هذه الفترة

(١) انظر من ٧٢ الفترة الثانية وكذلك الهامش رقم ٣٤ من الصفحة نفسها . (المترجم) .

نفسها يساوى ١٨٠ مدينى ، فقد كانت القطعة الواحدة من انصافه تساوى ٩٠ مدينى أى بوطاقة كبلية كملة حسابية .

وإذا عدنا الى الزمن الذى تقرر فيه تقدير الضريبة بالبطاقات فسوف نجد أن هذه العملة الحسابية ، أو تلك التى حلت هى محلها ، كانت تعادل أقل من ٩٠ مدينى . وكان الصيارفة (٥٢) والائباط (٥٣) ، أولئك الذين وكلت اليهم جيلية الضرائب ، والذين كانوا قرب غزو مصر على يد الفرنسيين ، يحصلون فى الملام ٩٠ مدينى من كل بطاقة (حسابية) لسكنهم لايتقدمون حسابها للملتزم الا بواقع ٨٠ أو ٨٥ مدينى ، ويحتفظون لأنفسهم بالفرق إما باعتباره ربحا تعسفيا أو باعتباره جملا متعارفا عليه ، أما إذا قلم أحد المولين مصادفة بسداد الضريبة بواسطة انصاف الزرمحبوب فإن هؤلاء الصيارفة لم يكونوا يحسبون هذه القطع الا على أساس انها بوطاقة (حسابية) تساوى ٨٥ مدينى ، لسكنهم يقدمونها فى حساب الملتزم باعتبارها مساوية لـ ٩٠ مدينى .

وحيث ظلت قطع المدينى تفقد بصفة مستمرة جزءا من قيمتها ، فى حين كانت غلة الاراضى ، سواء أكانت فى شكل خرائب أو فى شكل اتاوات أو عادات (هدايا) للملتزم ، مثبتة بموجب بوطاقات حسابية ، فقد كان على الحكومة والملتزمين ، حتى لا يجدوا دخولهم عرضة للتناقص بشكل مستمر ، أن يسلكوا أحد سبيلين ، إما أن يقدروا البوطاقة (الحسابية) بعدد أكبر من المدينى يتفق أو يعوض التدر الذى تدهورت به قيمة العملة الأخيرة ، وإما أن يفرضوا ضرائب جديدة .

ويكاد يكون من المؤكد أنه لم يتم اللجوء قط الى الوسيلة الاولى ، وإن كان أولو الأمر جدوا فى استخدام الوسيلة الثانية ، فاستحدثوا حشدا

(٥٢) أو المبدلون العموميون ، انظر دراستنا عن الاوزان العربية .

(٥٣) انظر فيما يختص بالوظائف التى كان يشغلها الاباط والصيارفة فى مجال جيلية الضرائب ، دراسة المسيو لابتريه من النظام المالى والإدارى لمصر العثمانية ، تليف المسيو استيف . (الكتاب الأول من المجلد الخامس من الترجمة العربية) .

من الضرائب الإضافية انتهى بها الأمر أن تجاوزت في مجمل حصيلتها ما تدره الضرائب المبدئية (٥٤) .

وبرغم أن هذا السلوك هو على وجه التقريب سلوك غالبية الحكومات التي ترفع من حصيله ضرائبها بقدر احتياجات الدولة ، فتقوم بفرض مستفيضة إضافية أو ضرائب متفرقة بدلا من أن تلجأ إلى زيادة الضريبة العقارية أو الضريبة الأساسية بشكل مباشر ، فقد كانت لحكام مصر فيما يبدو لنا مصلحة خاصة في عدم رفع قيمة البطاقة (الحسابية) في نظام جباله الضرائب .

فحيث كان الميرى ، وهو الضريبة العقارية التي أنشأها سليم ، أو بالأحرى خليفة سليم الأول ، لكي تصب في خزانة سلطان القسطنطينية ، يجبى على أساس البطاقات الحسابية ، التي تظل قيمتها هي هي ، فلم يكن يسدد للسلطان ، من هذا المال الميرى إلا المبلغ نفسه من الدين نقدًا ، أما كل الاستقطاعات أو الاتوات الإضافية التي استحدثها المالك أو الحكام ، بل وكذلك الملتزمون (٥٥) ، فكانت حصيلتها تعود عليهم وحدهم .

وتقدر المبالغ الكبيرة بالأكياس ، وكل كيس تدره ٢٥ ألف مدينى . في حين لا يقدر الكيس في القسطنطينية إلا بـ ٢٠ ألف باره فقط .

(٥٤) المرجع السابق .

(٥٥) المتظرم هو مالك أو سيد الأرض التي لم يكن الفلاح أو الزارع سوى مستأجر لها . أنظر دراستي لتكريه واستيف اللقن سبقت الإشارة إليهما (الكتابان الأول والثاني من المجلد الخامس ، من الترجمة العربية) .

الفصل الثاني

شكل العملات وقطرها

- ١ -

الشكل

إذا ما صدقنا ما يذكره المقرئى ، فقد كان العرب قبل الاسلام لا يستخدمون سوى طلع من الذهب والفضة ، غير مصنعة ، تتلق تقسيماتها مع اوزان ذلك العصر وتحمل نفس اسمائها ، وكانت لدى بعض الشعوب عملات نقدية بريئة الشكل ، ولا تزال تصنع حتى اليوم — او كانت تصنع منذ سنوات قلائل — فى بلاد البربر ، نقود من الفضة ذات شكل بيضاوى (١) ، او على هيئة متوازى اضلاع ، اسطحه محدبة بعض الشيء (٢) ، وان كان الشكل الغالب على الدوام هو الشكل الدائرى ، اذ ان هذا الشكل فى مجال العملات النقدية هو اكثر الاشكال جلامة ، وانظروا عرضة للطف بفعل الملامسة عند تداولها .

وقد كان امير المؤمنين عبد الله بن الزبير ، الذى اعلن نفسه خليفة فى مكة فى الصام ٦٤ من الهجرة ، هو اول من امر بتدوير النقود الفضية ،

(١) لدينا واحدة من هذه العملات بيضاوية الشكل ، ولهذه اطراف او بروز على حافتها ، وهى تزن ٢٥/١٠٠٠ جراما ، مما يجعلها فيما يبدو ذات مزيج جيد (او سبك جيد) ، وتحمل على احد وجهيها « ضرب فى رباط الفتاح » وعلى الوجه الآخر ، وفى ثلاثة سطوح « احد ، احد ، احد » ، اى الله واحد وحيد ، ويوافق العام ١١٦١ من الهجرة العام ١٧٧٧ من تقويمنا . أما الأرقام فقد كتبت بالشكل الاوربى وليس بالشكل العربى .

(٢) ليس للعملة الأخرى اى اطراف او بروز ، وعقدو نمونية ، وهى باختصار تشبه العملة السابقة فيما يتعلق بالفتوش التى عليها فيما عدا ان سنة الاصدار هى ١١٨٨ هـ (١٧٧٤ من تقويمنا) ، وتزن هذه القطعة ٢٨ ١٨/١٠٠٠ جراما .

فى حين كانت العملات التى صنعت من قبله مسطحة (اى بطروقة) خشفنة رديئة التنفيذ ، ومع ذلك فيمكن الافتراض بأن الشكل الدائرى الذى اعطى للنقود لم يكن بالغ النجاس ، وبأن العمال كانوا يسطحون (او يطرقون) المعدن بواسطة المطرقة ، وانهم كانوا يسكونه بالخصف ، وانهم لم يكونوا قط يعرفون آلة الصقل او المخرطة ، او الرقاص ، وهذا هو نفس ما كان مقبلا فى الأزمان الماضية عند الإغريق والرومان ، ثم بعد ذلك فى اوربا ، لما فى فرنسا فلم تستخدم آلة الصقل الا فى عهد هنرى الثانى ، ولم يحدث ان استخدمت المخرطة مع الرقاص فى صنع النقود الا فى نهاية عهد لويس الثالث عشر (٣) .

وفى العام ٦٢٢ من الهجرة (١٢٢٥ من تقويمنا) ، أمر الملك الكامل ، وهو الذى النى كما سبق ان قلنا المسكوكات التى كانت تتداول فى مصر ، بأن تغرب دراهم دائرية الشكل . ونحن اليوم نجهل متى يحين الوقت الذى تبني فيه مصر استخدام المخرطة ، ومع ذلك فقد لا يكون مستحيلا انها استخدمت هناك فى زمن سابق على الزمن الذى استخدمتها فيه ، فى اوربا ، فمن المعروف انه عندما كلفت الفنون والعلوم تزدهر عند العرب ، كلفت اوربا لا تزال فى حالة قروية من الهمجية .

لكن التماس اليوم فى مصر لا يخرطون العملات الذهبية قط بواسطة المخرطة .

ويتج عن الطريقة التى يستخدمها القوم هناك لتدوير النقود ، ومن ضربها بالسكة (بضغط وكسر السين) ان يكون القطر فى مختلف القطع التقنية ليس هو نفسه على نحو دقيق او صارم ، وانها نادرا ما تكون كلمة الاستدارة او ذاتسبك مستو ، وانها تتاكل فى بعض الأحيان

(٣) انظر : « اعتبارات علمة حول النقود » ، تأليف مونجييه Mongez ، وقد قرئت هذه الدراسة فى الحجرة الثانية من المجمع فى السابع عشر من جنينال من العام الرابع (٦ أبريل ١٧٩٦) ، والتى نشرها فى المصنف نفسه Agasse وهو الناشر المقيم بشارع P.intevine وهذا المؤلف الرائع هو واحد من تلك المؤلفات التى أسهمت أكثر من غيرها فى ان تضع فى متناول الجميع أفكارا واضحة ، بقدر ما هى دقيقة ، حول فن صنع النقود ، التى ظل يستحوذ عليها لوقت طويل نوع من العلم السرى أو الغامض ، كلفت له لغة خاصة ، مبهجة ، وتكاد تستعصي على الألفهام .

عند حوائها ، وإن نقش أحد الوجهين لا يظهر كلية إذا كانت قطعة العملة بالفسة الصفر إذا ما أساء العايل وضمعها تحت الرقاس ، وإذا لم تضبط المسكوكات بشكل جيد ، وأخيرا أن يضيع جزء من النقوش أو سنة الضرب ، أو أن يجد المرء مشقة بالغة في فك حروفها .

وحيث كانت العملات الفضية أو الفروش التي صنعت في عهد على بك ، وتلك التي صنعت خلال وجود الفرنسيين في مصر ، قد قطعت بواسطة المخرطة ، فقد كانت ، كما هو حال قطع المدينى ، ذات تطراكثر تماثلا، كما كانت أفضل استدارة. فيما عدا العملات التي تشوهت ، لأنها ضربت بسكة حرة - وهذا هو الحال بالنسبة لقطعة النقود الصادرة في عهد على بك والتي نجدها في لوحاتنا برقم ٢٢ من اللوحة الرابعة (١٨) من اللوحة الأصلية) ، وبالنسبة لقطعتى المدينى رقمى ١٨ ، ١٩ من اللوحة الثالثة (٢٠ ، ٢١ من اللوحة الأصلية) (٤) ، وأن كان الأمر الذى ساهم أكثر من غيره في جعل القطع النقدية ذات الأربمين والعشرين مدينى أقل تماثلا في استدارتها هو أنه كانت لدى القوم تلك العملة السيئة ، عادة طرقتها فوق جافلتها ، بدلا من طرقتها على الوجه كما يحدث في فرنسا ، أو بأن يزيلوا ، وهو أمر أفضل ، طبقا للأسلوب المستخدم في باريس ، وفى بعض دوائر أخرى في صناعة النقود ، طبقة خفيفة من هذا الوجه أو ذاك بواسطة أداة التجميع في آلة المعايرة (أو التعبير ، وهي الآلة التي تجعل المعيار مضبوطة) .

أما النقود النحاسية فهي التي تبدي بصفة عامة أكبر مظاهر التشوه وعدم الاستواء في أشكالها وعدم الدقة في صنعها ، أما لأن العاملين في دور سك النقود كانوا يتوقعون ولابد أن يحصلوا على أدنى أجر حتى ولو أجادوا صنعها بسبب قيمتها الدنيا ، أو لأن هؤلاء العمال قد أبدوا الكثير من التعجل والقصور في صنعها ، عندما ضربت كميات كبيرة منها في أوقات الأزمات (التي ضربت فيها) والتي لابد أن تكون النقود فيها بالضرورة قد صنعت في أكثر الأشكال رداءة .

(٤) انظر اللوحة الملحقة ، وقد أخذت هذه القطع كيفما اتفق ، من بين تلك التي تعانى من عدم الانتظام أو الاستواء ، وتل الحفار قد بالغ بعض الشيء في العيوب التي بها .
(٥) أداة مولائية تسك بها النقود المعدنية والشرارات (المترجم) .

ثانيا : القطر

كان لابد لقطر النقود الذهبية ، تبعاً لما انتهينا من قوله ، أن يتغير كثيراً (من قطعة لأخرى) ، ومع ذلك فإن هذا القطر لم يكن قط كبيراً لحد ما يبلغ فيه لأن وزن أية قطعة من النقود الذهبية لم يتجاوز قط فيما يبدو متغالا واحداً ، أو أكثر بنحو طفيف من جروس واحد ، فيما عدا العملات التذكارية أو القطع التي تصدر عند غرة الأعوام والتي تناولناها بالحديث من قبل ، والتي كانت في معظم الأحيان ذات وزن أكبر ، والتي يتحقق لها على الدوام مظهر أفضل وقطر أكبر بكثير .

وكان قطر أكبر عملة شاهدناها في القاهرة من هذا النوع يبلغ ٢٤ مم ، على هذه الشكلة كانت القطعة ذات الب ٢ غندقي ، وهي التي رسيها برقم ١ (٥) ، أما القطعة ورقم ٧ من اللوحة الثانية (٣) في اللوحة الأصلية (وهي ليست سوى غندقي صدر في غرة العام ، فيبلغ قطرها ٢٥ مم في حين لا يبلغ قطر الغندقي العادي سوى ١٩ مم في الظروف الاعتيادية (٦) .

ويمثل هذا القطر ، بطريقة شبه مؤكدة ، قطر الدنانير الذهبية ، وقد شاهدنا الكثير منها ، ولدينا واحد منها محفوظ في حالة جيدة وسط آخرين ، وقد ضرب في العام ٩٧ من الهجرة (٧١٦ م) ، ويبلغ قطره هو الآخر ١٩ مم ، وهو على وجه التقريب القطر نفسه الذي كان العملات الذهبية ومسكوكات النذور التي كانت تستخدمها الإمبراطورية الرومانية الشرقية (٧) ، والذي تجده كذلك في سكين البندقية وروما ودوقات هولندا ، الخ ، لذلك فلن يكون تعسفاً من جانبنا أن ننسب هذا التقارب

(٥) انظر اللوحات المحقة بهذه الدراسة، أما قطعة النقود الذهبية الصادرة في القسطنطينية ، والتي نشرها المسيو بونفيل برقم ٦ (اللوحة الأولى من النقود الذهبية التركية) والتي تساوي غندقي فيبلغ طول قطرها ٤٦ مم ، أما القطع المرسومة برقم ٧ والتي تساوي القطعة منها ٣ غندقي فيبلغ طول قطرها ٣٦ مم .

(٦) انظر القطع اشكال ٢ ، ٨ ، ٩ (حسب ورودها في الطبعة العربية) .

(٧) مثال ذلك نذر اليايوس كونستانتينوس قطعاً من النقود الذهبية للإمبراطور فالان ، وقد جلبنا ذلك كله معنا من مصر .

فى القطر والوزن (٨) الى عامل التقليد والى تأثير العلاقات التجارية ، وان
نسب اليه كذلك هذا التقارب من العيار الذى كان فيما مضى للتقود الذهبية
منذ شعوب شديدة التباين لهذا الحد .

ويبلغ قطر نصف الفندقى عادة نحو ١٤ مم .

وبرغم ان وزن الزمحيوب اقل من وزن الفندقى فقد كان قطر الاول
اكبر من قطر الآخر بنحو طفيف ، ويصل طوله عادة الى ٢١ مم .

اما العملات الذهبية التى تصدر بنسبة غرة الأعوام ، فلها وجه
اكبر اتساعا بكثير ، اذ يصل قطر القطعة المرسومة برقم ٦ من اللوحة
الاولى (١٢ من اللوحة الأصلية) الى ٢٧ مم فى حين تلمأ يزيد قطر
القطعة العبادية ، الصادرة فى المهد نفسه والمرسومة برقم ٥ من اللوحة
الاولى والذى له الوزن نفسه ، من ١٩ مم .

وفى معظم الأحيان يحتفظ قطر قطعة النصفية الذهبية والذى يبلغ
نحو ١٨ مم ، بالملاقة نفسها القائمة بين قطر القطعة الذهبية (الكاملة)
ووزنها ، بل يحدث فى بعض الأحيان ان تتساوى هذه النصفيات ، وبصفة
خاصة عندما تكون معدة للإصدار بنسبة غرة العام او لتقديمها كطليا
او اكراميات ، فى مساحة وجهها مع وجه القطعة (الكاملة) ، كما يمكننا
ان نرى ذلك فى قطعة النصفية المرسومة برقم ١٤ ، لذلك فقد نخلط بينهما
للوهلة الاولى ، وان كان التمييز بينهما ميسورا للغاية من طريق السمك .

ونستطيع ان نقول شيئا قريبا من ذلك ، فيما يتعلق بالربعينات
(رבעية) التى يقترب اتساع وجهها فى بعض الأحيان من الاتساع الذى
ينبئ ان يكون عليه اتساع وجه النصفيات ، ويبلغ متوسط طول قطر
هذه الربعينات ١٦ مم .

ولابد ان التراط والفردية ، كليهما ، كانتا عملتين ذهبيتين ، قطرهما
بالغ الصغر حيث يمثل كل منهما جزءا واحدا من اربعة وعشرين جزءا من
الدينار او المقاتل ، برغم ان من بيدهم الامر قد حرصوا بتقليلهم لسمكها

(٨) كان وزن قطع الفندقى القديمة ، وبخاصة القطع من اصدار
القسطنطينية هو الوزن نفسه الذى نجده فى سكين Séquin البندقية .

على زيادة اتساع وجهها ، وإن كنا لم نستطع الحصول على أى من هذه القطع الذهبية الصغيرة .

ويختلف القطر فى الدراهم بشكل محسوس كما هو الحال بالنسبة للدنانير ، وإذا أخذنا فى اعتبارنا أن النقود الفضية كانت تتساوى فى الأصل مع الدينار ، فمن المحتمل أن تكون قطع النقود الفضية ذات قطر أكبر من قطر الدينار لأن الوزن النوعى للفضة أقل منه للذهب ، وإن كان قطر هذه النقود الفضية قد قل بدوره عندما نقص وزن الدراهم ليصبح وزن كل عشرة منها مقابلا لوزن كل سبعة دنانير ، ويبرهن لنا هذا ، فيما يبدو ، على صحة فكرة بالغة الطرافة عند القريزى يذكر فيها أن أحد الأسباب التى دفعت عبد الملك بن مروان أن يقدر لكل ١٠ دراهم وزن سبعة مثاقيل أو دنانير هو أن الوزن النوعى للذهب أكبر منه للفضة وأنه قد استوفى أن النسبة بين الوزنين النوعيين لكلا المعدنين تبلغ ١٠ : ٧ (٦) ، ولكن لماذا يلغون كل هذا الاعتبار لهذا الوزن النوعى إذا كان جل مهمهم هو أن يخطوا الدراهم مساوية فى مساحتها ومسبكها للدنانير ؟

وقد حصلنا على درهم ، نثقناه معنا من مصر ، ضرب على عهد الظاهر ركن الدين ببيرس ، يكاد يبلغ طول قطر الطول نفسه للدنانير القديمة .

وإذا كان على بك قد أمر بأن تضرب فى القاهرة قطع من ذوات المائة وذوات الخمسين مدينى ، شبيهة بتلك التى كانت تضرب فى القسطنطينية ، فقد كان من الضرورى أن يبلغ قطر هذه العملات ، كما هو الحال فى العملات الأخيرة ، نحو ٢٣ أو ٢٥ مم .

أما المدينى ، وهو أصغر قطعة نقد مصرية على الإطلاق ، والذي يمكننا أن نقارنه ، من حيث حجم سطحه ، بقطعنا ذوات ال ٢٥ سنتيما ، وإن كانت هذه القطع أكبر منه سبكا ، فيبلغ قطره ١٥ مم ، ولستأعرف ما إن كانت فى القاهرة فى المضى قطع تساوى أجزاء من المدينى كما حدث

(٦) يبلغ الوزن النوعى للذهب النقي المصهور وغير المزيف ١٩٢٥٨١ ويبلغ الوزن النوعى للفضة النقية ١٠٧٤٣. طبقا لما يراه بريسون Briss n مما يجعل النسبة بين الوزن النوعى لكل من هذين المعدنين تصل الى ١٠ مقابل ٢٣/١٠٠٠ ، وهو أمر يعتمد كثيرا عن النسبة التى يقررها القريزى .

في القسطنطينية ، وقد نقلنا معنا من ممر قطعا بانمك ، وثلاثة ارباع البارة ، ضربت في استانبول ، ولا يبلغ قطر هذه سوى ١٢ مم .

وتختلف اقطار العملات النحاسية ، فيما بينها ، اختلافا كبيرا ، حيث نجد في العملات النحاسية ، بشكل خاص ، قطعا نقدية مختلفة المعيار والحجم ، ويمكن ان يقارن قطر اكبر القطع التي رايناها حجا بقطر قطع عملاتنا النحاسية ذات ال ٢ سو (*) او ال ١٠ سنتيمات ، وذلك هي القطع التي رسناها برقمي ٢٥ ، ٢٦ من اللوحة الرابعة (نفس الرتمين في اللوحة الاصلية) والتي يبلغ قطرها نحو ١٨ مم .

ولم يتحدد طول القطع النقدية في فرنسا بشكل حاسم و دقيق الا منذ ان ضربت في شكل حلقة بارزة ، وقد نتج من ذلك ان سبكها كان يتفاوت بشكل طفيف للغاية تبعا لما ان كان المعدن اكثر او اقل انضغاطا بفعل طرقات الرقاص (بالخرطة) ، وعلى العكس من ذلك كن من المحتم ان يختلف هذا السبك اكثر من ذلك ، عندما تضرب هذه العملات بالسكة الحرة او اليدوية وعندما يصبح من السهل على الحفار ، حتى عندما تحتفظ قطع التند بالوزن نفسه في كل مرة يتم فيه اصدار نقدي ، ان يصغر او ان يزداد السبك على نحو متفاوت طبقا لما يطلق عليه الحفار من اهمية وتبعا لخواصه الخاص او كفايته الخاصة التي تتلى عليه ان يكتبها بحروف رفيعة او بحروف امراض او اكثر امتلاء ، وعما اذا كان يروق ان يعطي القطعة النقدية قدرا اكبر من الدقة والرقعة او قدرا اكبر من الاتساع وحسن المظهر ، وهين تنتهي القطعة النقدية الى ما أصبحت عليه من حيث طول القطر والوزن ، فان سبكها يتحدد بطريقة تتناسب مع ذلك ، لكننا لسنا بصدد قضية عامة عندما نتصدى لوضع النقود والمسكوكات ، فلنسا نسوق هنا اية كلمة الا لكي نعطي فكرة اكثر دقة من مظهر العملات في ممر .

ويمكن ان يقارن سبك الفندقي بسبك عملاتنا القديمة ذات ال ٢٤ سو ، لكن سبك قطع المسكين Séquin اقل من ذلك لان لها سطحها اكبر اتساعا ووزنا اقل .

(*) كان السو Set يساوي ١/٢ من الفرنك (المخرج) .

ومن جهة أخرى ، فيمكن مقارنة القطع نوات الأربعين مدينى ، وهى ذات سمك أكثر توحدًا (أى أن سمكها يكاد يكون هو نفسه فى كل القطع النقدية ، لأنها مرت بألة الصقل وتم قطعها بالمخرطة ، بميلاتها من زوات الفرنكين ، أما بخصوص قطع المدينى ، فحيث تكتسب الكثير من الأوراق أو الصفائح بالغة الرقة (التى تستخدم فى صنعها ، شكلها المسطح فى وقت واحد معا ، بفعل طرقات مطرقة ، فانما تجد سمك هذه القطع بالغ التنوع ، ويوجد بعض منها بالغ الرقة ، وفى النهاية فإن سمك النقود النحاسية يتنوع فيما بينها بقدر ما تختلف لقطارها من قطعة لأخرى ، إذ يبلغ سمك قطعة الجديد التى أوردنا رسمًا لها برقم ٢٥ أكثر من ملليمترين (١٠) فى حين لم يتجاوز سمك القطعة من نفس النوع والتي رسمناها برقم ٢٦ سوى ٢/٤ مم .

ويبدى المسيو تينحسين Tychsen دهشته من الكمية الهائلة من النقود العربية التى نجدها متوفرة وتسايل عن السبب فى ذلك ، وقد يعود ذلك الى السلوك الغريب ، بالغ القدم ، الذى كان يسلكه الكثير من الأبراء والحكام والقادة العرب الخ ، عندما كانوا يطلبون الى القوافل والتجار والمسافرين المارين بأرضهم أن يقطعوا جزءًا من كل قطعة من نقود البلدان المختلفة التى يحملونها معهم ، أما لانهم كانوا يخشون أن تكون ثمة خدمة فى تيمة هذه العملات ، وأما لأن التاجر أو الحاج كان يستطيع بهذه الطريقة تسجيل أو إثبات حجم غريسة الطريق التى جبيت فى شكل حصة من نقوده .

(١٠) يبدو أن هذه القطعة قد صنعت بواسطة قطعة اسطوانية صغيرة من النحاس ، مسطحة الشكل ، وبفعل ضربة رقاص ، كما هو الحال بالنسبة لقطع الزر محبوب .

الفصل الثالث

الانماط أو القوالب

أولا : صور البشر والحيوانات

من المعروف بصفة عامة أن كل الشعوب التي تدين بالإسلام ، قد اتفقت فيما بينها على النظر الى مثل صور البشر والحيوانات على أنها ممارسة آثمة تفوح منها رائحة الوثنية ولا يفعلها سوى الكفار ، ومع ذلك فهناك أعداد كبيرة من العملات والمسكوكات تحمل نقوشا وحواشى عربية بالأصالة الى اسم الله والنبى او بعض آيات من القرآن نرى نموها صورة امير ورد اسمه عادة فى الحاشية أو نرى صوراً متنوعة لبعض الحيوانات .

ولتفسير ممارسة كهذه تبدو بالغة التناقض مع تقاليد ومعتقدات المسلمين ، قدمت افراضات مختلفة .

سمى المسيو تيخسين Tychoen ان هذه النقود أو الأوسمة قد ضربت بواسطة شعوب مسيحية اما لانهم كانوا رعايا أو تابعين ، دافعى جزية لاتباع محمد ، أرغموا عقوة على أن ينقشوا فوق عملاتهم اسم الأمير المنتصر أو الحاكم المسلم وكذا الشعار الذى يتخذه ، وان كانوا قد احتفظوا مع ذلك بعبادتهم القديمة بأن يضعوا على هذه العملات صورة أو اسلحة امتهم أو مدينتهم ، واما لانهم كانوا هم انفسهم المنتصرين أو كانوا متحالين مع المسلمين أو تجارا أساسيين معهم ، لكنهم سجلوا اسم الأمير الأجنبى (أى العربى) أو بعضا من آيات القرآن سواء كان ذلك بدافع سياسى ان بدافع من مصلحة تدفعهم لتلقى جاز قوى أو لسكى تروج عملاتهم فى البلدان التى تخضع لحكم المسلمين وكى يسمح لها بأن تتداول فى التجارة .

ومما يؤكد الرأي القائل بأن هذه العملات لم تضرب بواسطة الأبرام المسلمين هو أن الصور قد مثلت على هذه العملات في معظم الأحيان في أوضاع ، ومع رايات ، وتيجان ، وصولجانات وملابس وأشكال لشعر الرأس (تسريحات) . . من الواضح أن ليست لها أية صلة بالتقاليد الإسلامية (١) .

ونرى فوق بعض من هذه القطع النقدية ، قنطورس أو سنطور (س) أو أحد رماة النبال أو السهام ، ولا يمكن هذا كله إلا أن يكون أفريقيا ويستحيل أن يعود إلى العرب ، وأخيرا فهناك بعض العملات التي تحمل إضافات وأشكالاً لأبرام مسيحيين مع حواشي وعبارات غربية ، بل يحمل كذلك اسم النبي محمد (ص) .

ويشير المسيو فيخمسين في مقدمته إلى من المسكوكات عند المسلمين التي مرسوم صادر من البابا انوسان الرابع Innocent IV يحرم فيه على المسيحيين ، مهددا إياهم بالحرمان أو الطرد من الكنيسة إذا ماخلوا برسومه هذا ، أن يضربوا نقودا شبيهة بذلك .

وطبقا لما يقول بارتيليمي Barthélémy ، الذي نشر حول هذا النوع من النقود دراسة بالغة الأثارة (٢) ، فقد ظن أدلر Adler أن السلاجقة والتركمان وهم شعب همجي يتكون في معظمه من عربان رعاه ، ولصوص قطاع طريق ، عندما انتشروا في البلدان المختلفة التي فتحت لهم لم يتمثلوا بط المادات الأجنبية أو بدقة المسلمين إلا بدافع سياسي حتى يظلوا حجم المقاومة التي قد يلقونها ضد اغتصاباتهم وتعدياتهم ، ولكي يحتفظوا

(س) كقن خراي نصفه نصف رجل ونصفه الآخر نصف فرس ، وكان يعيش في تساليا حسب الأسطورة وقد يكون المقصود أن الصورة المرسومة على العملة تمثل بشخص رأسه رأس إنسان وجسمه جسم فرس (الترجم)

(١) ترسم فوق النقود الذهبية لإمبراطورية المغول صورا مختلفة للبروج . انظر مؤلف المسيو بونفيل عن النقود الشرقية ، اللوحة الثانية، أبا القطع المرسومة برقي ٩ ، ١٠ (في مؤلف بونفيل) فتمثل شكلا لأحد رماة النبال .

بالأوضاع الجديدة بطريقة أكثر يسرا وسهولة ، وإن كانوا قد انحطوا على تقاليد وعادات المزمومين جزا من المصادات والتقاليد التي اعتادوها أو تمثلوها من البلدان الأخرى التي جاؤا منها ، وطبقا لذلك فقد يبدو أقل مدعاة للدهشة أن نراهم يظنون أن بمتدورهم أن يزينوا العملات بالصور المختلفة تقليدا للشعوب الأخرى ، أو أن التفور أو المقت الشديد للصور والرسوم هو بالأحرى رأى خاص أو هو مبدا استقته المشرعون والفتهاء أكثر منه قانونا أو مرسوما ملزما ، ولا نزال نرى حتى اليوم ، عند شعوب مختلفة تعتق الاسلام صورا ولوحات تمثل بشرا ، وحيوانات .

وحيث كان المسيحيون في الشرق ، في هذه الفترة ، أكثر عددا مما هم عليه اليوم هناك ، وحيث كان كل المولكين بشئون النقود والضرائب ، في غالبيتهم العظمى ، من اليهود أو المسيحيين ، فممكننا القول بأن هذه الظروف قد استطاعت أن تسهم في استحسان « موشة » رسم الصور على النقود ، وبصفة خاصة ، عندما لا يعترض من بيده الأمر من الحكم على ذلك أما بسبب من لا مبالاة ، وأما لأن سلوكا كهذا لا يبدو في رايه الخاص منفرا أو بغيضا .

وفي النهاية ، ليس بإمكاننا أن نحس أن العرب قد عمدوا في بعض الأحيان الى ضرب نقود يقلدون عليها بشكل تتفاوت درجة خشونته صورا تستخدمها الشعوب المسيحية لكن يتجروا معهم ، أو لكي يحققوا بكتسب طائلة عندما يفسون عليهم نقودا زائفة .

أما من التفاضلات التي تمثلها هذه الأشكال أو الوجوه مع عادات المسلمين فقد نتجت من أن الفنون قد كانت ضئيلة الازدهار في هذا العهد ، وأن الفزاة (الفاتحين) أو الحكماء ، الذين لم تكن لديهم أية معرفة ولو سطحية بشئون النقود قد تركوا مهمة صنع النقود الى رجال جهلاء ، اكلوا ، حيث هم لا يملكون درجة من المهارة تكفي لانشاء لوحة ، بأن يقلدوا على نحو غير دقيق الأشكال أو الرسوم التي كانت للنقود القديمة ، الاقريقية أو الرومانية أو حتى لعملات شعوب أخرى ، والتي كانوا يستطيعون التزود بها أو التي يجدونها في الأقرب الى أذواقهم ، وكنوا ينتشون من حولها ، أو على الوجه الآخر من العملة ، بحروف عربية ، اسم أمير أو حاكم البلاد .

وحين أصبح هؤلاء أكثر تهرسا ، وحين استشعروا الضرر الذى ينجم من عملية تقليد غريبة لهذا الصدد ، فقد سموا الى رسم الملامح والملابس الخاصة بأمرائهم ، ومع ذلك ، بحيث لم يكن لهم بعد من هاد يحذون حذوه ، وحيث لم يكونوا بعد مهرة فى فن الرسم لحد يكفى لمنع تكوين ، فقد جاءت رسومهم أكثر مدعاة للسخرية وأكثر سوءا عند التنفيذ ، مثال ذلك تلك الصور أو الاشكال التى يرسمون فيها الأمير جالسا فوق أريكة أو ديوان (٢) وساقاه متشابكتان على طريقة الأتراك ، ممسكا بيده سيف ، وبالأخرى رأسا مقطوعة .

وإذا كان المرء لايقابل إلا نادرا ، فى مجال التجارة والمسكوكات فى أوروبا سوى عملات نحاسية تحمل هذه الرسوم التى تحدثنا عنها ، فقد يكون بمقدورنا أن نقدم سببا لذلك أن العملات الذهبية والفضية يشتد عليها الطلب من جانب لتتخذ منها النساء زينة ، فلا تفرج إلا فيما ندر من أيدي الحرير ، وأن قيمتها الحقيقية — من جهة أخرى — قد حددت فى مختلف الظروف أولئك الذين يقتنونها بقصد إعادة بيعها ولكى يتم صهرها ، الى الصرافين والصاغة واليهود الذين يمونون (بهذين المعنيين) دور سك النقود فى تركيا ، بحيث أصبحت هذه العملات نادرة ، أو لعلها قد اختلفت بشكل تام . وبغلا من ذلك كله فإن النقود النحاسية قد ضربت بكميات بكميات هائلة للغاية ، وبصفة خاصة فى أوقات الاضطرابات والحد ، حين يكاد يصبح النحاس هو العملة الوحيدة المتداولة .

ومع أنه من المحتمل أن يكون الكثير من هذه المسكوكات قد ضرب بواسطة شعوب مسيحية ، طبقا لرأى المسيو تيفسين ، وبرغم أن لدينا ما يحملنا على الظن بصفة خاصة بوجود عدد كبير من النقود الزائفة بين هذه العملات ، صنعت داخل البلاد ، أو ضربت إليها من بلدان مجاورة ، فمن المؤكد ، مع ذلك ، أن المسلمين أنفسهم قد سكوا بعضا من هذه النقود ، فى عصور الاسلام الأولى على الأقل .

(٢) كلمة جاءت من الفارسية ، تعنى فى الأصل أريكة أو ثوبا من القامد بالغة الانخفاض تزينها مريمات . يجلس فوقها الشرقيون ، وتعنى بصفة عامة أو تجمعاً من أشخاص جالسين ، ومن هنا جاءت الكلمة الفرنسية *donne* أى الجمارك أو المسكوس أو ديوان (تصغر) الجمارك .

ولمّا كانت عادة رسم صور الأبراء أو رسم أشكال مختلفة تتخذ من البشر والحيوانات رموزاً ، شائعة عند مختلف الشعوب منسجماً استقر الاسلام ، فقد اتبع العرب هذه العادة أو تلوّوها ، حين لم تكن كراهيتهم للصور بعد قد أصبحت عامة ، ويمكن القول بأن هذه الكراهية قد تطورت تدريجياً بعد ذلك الى أن دخلت - كما يمكننا القول - في مجال القانون .

وفيما يذكر مؤلفون معترفون ، بأن النبي (ص) نفسه قد استخدم نقوداً كانت متداولة في عصور الوثنية ، لكنه تركها على حالتها نفسها التي كانت عليها قبل نشأة الدين الجديد ، ولقد فعل أبو بكر الذي خلف النبي محمداً الشيء نفسه ، كما ترك أمير المؤمنين أبو حفص عمر بن الخطاب ، الذي فتح مصر وسوريا والعراق ، النقود على طرزها القديمة نفسها حتى العام الثامن عشرة من الهجرة (٦٣٩ من تقويمنا) عندما أمر ، طبقاً لما يورده القريزي ، بأن تضرب دراهم على الشكل نفسه ، وبالنقوش نفسها التي كانت تستخدم في زمن كسرى (٤) ، واكتفى بأن أضاف على بعض منها عبارة « الحمد لله » ، وعلى بعض آخر عبارة « محمد رسول الله » ، وعلى بعض ثالث « لا اله الا الله » . وعلى البعض الرابع في النهاية كلمة « خير » ، وقد نستنتج من هذا النص أن الدراهم التي أمر عمر بضربها تقليداً لدراهم ملوك فارس كانت تحمل صوراً ، وأن الحواشي كانت مكتوبة بالفارسية .

وفي نحو العام السادس والاربعين من الهجرة (٦٩٦ أو ٦٩٧ من تقويمنا) أمر عبد الملك بن مروان بأن تضرب نقائر ودراهم في كل من مصر والعراق ، وعندما وصلت مسكوكاته هذه الى المدينة ، حيث لم يزل بها بعض من صحابة الرسول فإن هؤلاء لم يستهجنوا فيها الا طريقة دمج نقوشها ، وحيث كانت هذه النقود تحمل صورة فقد أضاف القريزي بأن سعيداً بن مصعب قد استخدمها دون أن يجد فيها ما ينتقده .

ويبدو أن رسم صور الحيوانات أقل تنفيراً للمسلمين ، وبصفة خاصة صورة الأسد ، ونرى هذه الصورة بصفة عامة في أعمال النقش والحجر

(٤) كسرو ، هو اسم فارسي محض (خسرو) ، ويلفظه العرب كسرى ، وهو الاسم الذي يطلقونه بصفة عامة على ملوك فارس .

وفى الرسوم التى تستخدم زينة فى بيوتهم وأثاثهم ، وتحمل كل سلسلتهم على مقدمتها صورة محفورة أو مرسومة لاسد .

وقد أمر الظاهر ركن الدين ببيرس ، الذى ارتقى العرش فى العام ٦٥٨ من الهجرة (١٢٦٠ من تقويمنا) بضرب دراهم سُميت بالدرهم الظاهرى ، وأمر بأن يرسم عليها شعاره وهو صورة الاسد ، ولدينا واحدة من هذه القطع الفضية التى تحمل تحت الحواشى المكتوبة بالعربية صورة اسد يجرى فأغرا ماء (٥) .

ويذكر أبو الفرج فى كتابه عن تاريخ مصر أن السلطان غياث الدين ابن كيقباد ، من الأسرة السلجوقية ، أراد بدائع من حبه لزوجه ، التى كانت ابنة لأحد أمراء جورجيا أن يضع صورتها فوق العملات التى أبرمها ، وأنه قد تلقى النصيحة بأن يضع عليها طالعها ، والذى كان عبارة عن شمس فى صورة اسد .

وقد نشر أكلر فى مؤلفه Musée Borgien قطعة نقد عربية نجد عليها صورة شمس تحت صورة اسد ، وعلى وجهها كتابها صورة نجمة ، وتحمل هذه تاريخ العام ٦٣٧ من الهجرة (١٢٣٩ أو ١٢٤٠ من التقويم الميلادى) .

ويحوز المسيو مارسيل Marcel (٥) قطعة نقود تحمل النقوش بنفسه .

ثانيا : النقوش الذهبية أو الفضية من القرآن

استقرت المادة التى تقضى بالآ توضع على النقود مسوى حواشى بسيطة منذ وقت مبكر ، وهذا واحد من أقوى الأسباب التى تدفعنا الى الظن بأن القطع النحاسية التى تحدثنا عنها هى عملات زائفة أو أنها لم تضرب بين المسلمين ، حيث تكاد تعود فى غالبيتها الى القرن السادس أو

(٥) انظر جدول العملات المعلق بهذه الدراسة ، وتحمل هذه العملة الرقم ٥٤ .

(٥) أحد مؤلفى وصف مصر وله دراسة عن النقوش السكوكية على المباتى الأثرية المصرية وله دراسة أخرى عن مقياس الروضة فى مصر .

السابع من الهجرة (الثالث أو الرابع عشر من تقويمنا) ، وترتبط بالأسرة السلجوقية ، في الوقت الذي توجد فيه نقود ذهبية ونفضية ونحاسية تد ضربت منذ القرن الأول من الهجرة (السابع الميلادي) لا تحمل صورا وإنما مجرد حواشي ، ونجد مثيلات لها ضربت بيد السلجقة أنفسهم .

وينسب الى عبد الملك بن مروان ، الذي بدأ حكمه في العام الخامس والمستون من الهجرة (٦٨٥ ميلادية) انشاء نمط جديد اسلامي (في مجال المسكوكات) يشتمل نقط على حواشي بشر صور .

ويقال انه قد تبنى هذا الاجراء تبعا للنصيحة يزيد بن خالد بن يزيد الذي اخبره بان اجبار الشعوب التي تقتنى (أو نزلت عليها) السكيب القديمة المتدسة يزعمون ان الحكم الذين طال بهم العمر هم اولئك الذين قدسوا اسم الله فوق عملاتهم .

وطبقا لرواية أخرى فان ابن مروان بعد أن ذكر اسم النبي (ص) على راس واحد من كتبه الى ابراطور الروم . تلقى من هذا الأخير ، الذي لم يقع في نفسه سلوك ابن مروان موقعا حسنا ، ردا يقول فيه « اذا لم تعدل عن هذا الأسلوب في السلوك ، فسنذكر اسم نبيكم فوق دنانيرنا بالفاظ ان تكون مرضية لكم » ، ومسندت هذه الكلمات ابن مروان ، ونصحته خالد بن يزيد حين استشاره بأن ينشئ نمطا اسلاميا (في مجال النقود) وأن يكف عن استخدام الدنانير الرومية ، وهو ما فعل .

ونقرأ في مرآة الزمان ان عبد الملك بن مروان ، في العام الخامس والسبعين من الهجرة (٦٩٥ أو ٦٩٦ من تقويمنا) حين وجد دراهم ودنانير تحمل تاريخا سابقا على الاسلام باريعة عام ، وعليها نقش يقول : باسم الاب والابن والروح القدس ، قد أمر بصهرها ، وبأن توضع فوق العملات التي استخدمت هذه النقود المصهورة في صنعها : اسم الله ورسوله وبعض آيات من القرآن .

وبعد ذلك الوقت أصبحت الحواشي المختلفة عبارات دينية اختارها الحاكم أو هي من أقواله هو أو من اختيار الشخص الذي وكل اليه أمر صنع النقود ، أو صارت آيات أو نصوصا اقتبست حرفيا من القرآن .

ولكى نعطي فكرة عن هذه النقوش أو الحواشي ، سنذكر تلك الى
كتبت بخط كوفي والتي يحملها دينار نقلناه معنا من مصر :

على الوجه ا ، وفي ثلاثة سطور ، نجد الشعر الاسلامي :

لا اله الا
الله وحده
لا شريك له

وفي الحاشية ، في سطر دائري ، نجد هذا النص المقدس من احدى آيات
القرآن : محمد رسول الله ، ارسله بالهدى ودين الحق ليظهره على
الدين كله .

ونجد على الوجه ب ، وفي ثلاثة سطور : هذا النص المأخوذ من
السورة ١١٢ من القرآن :

الله احد الله
الصمد لم يلد
ولم يولد

ونجد في الحاشية ، في سطر دائري :

بسم الله شرب هذا الدينار سنة سبع وتسعين [٧١٦ من تقويمنا] .

وقد أورد المسيو تيزسين رسماً لدينار ، مماثل (اللوحة الاولى رقم ١)
مكتب مقدمته عن فن النقود عند المسلمين .

وكما نرى ، فإنه لم يوضح على هذه الديناتير لا المكان الذي صنعت
فيه ولا اسم الأمير الحاكم ، ومن المعروف ان هذه الديناتير قد ضربت في
دمشق . وتحمل دراهم تنسب الى العهد نفسه ، بالاضافة الى حواشي
مماثلة ، اسم مدينة دمشق ، وقد كانت مصر على الدوام ، منذ فتحها وحتى
بداية القرن الثالث الهجري ، بقرا لاحد الأمراء ، وكانت عملتها النقدية
في العملة نفسها التي يصدرها الخلفاء . وتقدم الدراهم المعزية التي
ضربت في القاهرة في العام ٢٥٨ بن الهجرة (٩٦٩ من تقويمنا) ، وطبقا
لما يورده القريزي ، النصوص نفسها من القرآن .

وكانت هذه النقوش تزيد أو تنقص تبعاً لامتداد أو تضيق سطح
القطعة النقدية أو تبعاً لما كانت تستبدل بهذه النقوش أسماء أو القاب
الخليفية أو نوابه وولائه واسم المدينة . وإن كانت الكلمات التي نراها في
أغلب الأحيان والتي استمرت باتية لأطول وقت على مختلف القطع النقدية
هي تلك التي تدل على شعار الإيمان بالمتبعة الإسلامية (الشهادة) :
لا إله إلا الله محمد رسول الله وقد وجدناها على نقود القرن السابع
الهجري [الثالث عشر من تقويمنا] (٦) .

ولكى نلم بهذه النصوص المختلفة يمكننا أن نرجع إلى مقالة الميرزي
والى المؤلفات المختلفة التي نشرت عن النقود الإسلامية ، وبصفة خاصة ،
المتحف السككي Museum sakkiki لأدلى ، وكذلك مؤلف المسير
فيفسين ، والى مقالة المسير مارسيل من السكوكات العربية والسككية
في كتاب وصف مصر .

وقد استهجن بعض الناس عادة تدوين عبارات دينية فوق النقود ،
في ذلك الوقت ، واستهجنها بصفة خاصة تارئين القرآن الذين استشاطوا
غضباً أو وجدوها بمثابة اهانة أن يروا اسم الله والرسول وآيات القرآن
تساق في لغة دارجة أو سوقية (٧) . فوق نقود هي مرسومة لأن يحملها
اليهود والنصارى والكنار والرجال على غير طهارة والتساء وقت الحيض
أو غير مطهرات (٨) ، بل إن بعض الفقهاء المسلمين قد حرم استخدامها
على الناس عندما لا يكونون في حالة الطهارة التي يوجبها الشرع .

ومع ذلك فإن فقهاء آخرين لم يكونوا من الراى نفسه ، وقد أجاب
أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز هذه الإجابة التي تصرمى الانتباه ، حين
اقتراح عليه أحدهم أن يخفف هذه العبارات الدينية " تريدون أن تظن الأمم
أننا غيرنا عقيدتنا في إله واحد وفي نبينا ؟ "

(٦) وبصفة خاصة نقود بيبيرس التي سبقت الإشارة إليها ، القطعة
رقم ٥٤ (بالجدول) .

(٧) استخدم الخط الفارسي في البداية .

(٨) الترجمة هنا ترجمة للمعنى . (المترجم) .

وبرغم ذلك ، فبعد هذا بوقت طويل فقد انتهى الامر بذلك الرأى الذى كلن ينتظر الى هذه العادة باعتبارها رجسا ان انتصر وظهر على غيره من الآراء ، ولم يعد يوضع فوق العملات الا اسم الحاكم والقاب وتاريخ ارتقاها وتاريخ سك العملة والمكان الذى سكته فيه .

ثالثا : اسماء والقاب الأمراء

وبالإضافة الى هذه العبارات الدينية ، كانت النقود تحمل فى بعض الأحيان اسم الخليفة أو الأمير الحاكم .

ويبدو أن ابا جعفر المنصور ، الذى بدأ حكمه فى العام ١٣٦ هـ من الهجرة (٧٥٤ من تقويمنا) هو أول خليفة عباسى يأمر بوضع اسمه على النقود ، وإن يكن من الملاحظ أن ذلك لم يحدث إلا منذ العام ١٥٣ (٧٧٠ من تقويمنا) ، أما النقود التى تعود الى السنوات السابقة على ذلك فلم تكن تحمل سوى نصوص من القرآن .

وحين أصبح الأمير أبو العباس أحمد بن طولون مطلق السلطة فى مصر (أى حين استقل تماما بحكم مصر) ، كما سبق لنا القول ، أمر بأن تضرب دينار له له قد أمر بأن ينقش عليها اسمه .

ونتيجة لذلك ، علمنا نعرف متى توقف تدوين أو نقش العبارات الدينية فوق النقود المصرية بحيث لم تعد تحمل سوى اسماء والقاب الأمير الحاكم ، ولابد أن هذه العادة الأخيرة تعود الى سلاطين آل عثمان ، ونعتقد أنها قد بدأت فى عهد مراد بن أورخان الذى ارتقى العرش فى العام ٧٦١ من الهجرة (١٣٦٠ من التقويم الميلادى) .

وكان اسم الأمير ينقش كايلا ، بالأحرف كبلية ، وليس فى شكل توقيع أو تاشير (طغراء) ، ويليه اسم والده ، جريا وراء العادة التى نطوها من العرب .

وهكذا نستطيع ، عن طريق هذا التوسع فى نقش اسم والد الحاكم ، أن نميز السلاطين الذين يحملون الاسم نفسه ، فلم تكن لدى العرب عادة التمييز بين هؤلاء عن طريق اسماء رقبية كما نفعل نحن بالنسبة للوكنا ؛

مراتسوا الأول ، هنرى الرابع ، لويس الثالث عشر ، وحين نطلق اسماء مراد (A) الثانى ومراد الثالث ومحمد الثانى ومصطفى الثالث ، فإتبا نفعل ذلك استجابة لمادة لتبعها نحن فى أوربا .

لذلك فنحن نقرا على المملات التركية أسماء :

مراد بن محمد

مراد بن سليم

محمد بن مراد

مصطفى بن أحمد

سليم بن مصطفى

وتتيز الطريقة التى يتبعها الأوربيون فى الإشارة الى ملوكهم إتبا تدلنا على الترتيب الذى جاء عليه الأمراء الذين يحملون الاسم نفسه ، فى حين أن الطريقة العربية ، لاندلنا بشكل موضوعى بذلك نخصب ، بل أنها تلقي مزيداً من الشكوك وعدم الدقة مندبا يحدث أن يتكرر كل من اسم الأب والابن كما نجد ذلك عند كثير من السلاطين ، وهكذا نجد لدينا اثنين من السلاطين باسم محمد بن مراد ، أو (طبقاً لما اتبعناه فى الإشارة اليهما) محمد الثانى ومحمد الثالث ، واثنين آخرين باسم أحمد بن محمد وهما أحمد الأول وأحمد الثالث ، واثنين ثالثين باسم مصطفى بن محمد ، وهما مصطفى الأول ومصطفى الثانى .

وهناك مملات ذهبية من الزرمجوب كتبت عليها الاسماء هكذا بالحروف كاملة (٩) ، وهى تلك التى استمر ضربها حتى الوقت الذى شاع فيه بصفة تكاد تكون عامة تمثيل اسم السلطان على شكل نوع من التوقيع أو التأشير ، وقد جاءت هذه العادة من القسطنطينية ، ويطلق اسم

(٨) مراد هو ما نطلق عليه اسم أمورات Amurath

(٩) أنظر لوحات النقود ، الأشكال ١٠ ، ١١ ، ١٤ ، وهى التى ربيت فى جدول النقود الذهبية بالأرقام من ٢٧ الى ٣١ ، ومن ٤١ الى ٤٤ .

طغراء (١٠) على الحروف أو التوقيع المختصر للسلطان .

أما قطع التفتلى ، وكذلك القطع ذوات الأربعين والعشرين مدينى . وكذلك الربعيات وقطع المدينى ، بل وأحيانا قطع الجديد ، فلم تكن تحمل على الوجه سوى هذه الطغراء ، التى تشغل كل وجه القطعة ، أما وحدها ، وأما بصحبة بعض الخزاف المتقوفة على هيئة ورود مسفيرة والتى تستخدم بمثابة زينة .

وأما فى العملات الذهبية التى يكتب فيها اسم الأمير على شكل توقيع أو تأثير تشغل الطغراء الجزء الأعلى من الوجه ١ ، كما يمكننا أن نرى ذلك فوق القطع الذهبية التى رسمناها فى الأشكال أرقام ١٢ ، ١٣ (من اللوحة الثانية) و ٥ (من اللوحة الأولى) [١٠ ، ١٢ ، ١١ من اللوحة الأصلية بهذا الترتيب] . وهذا الرمز أو التوقيع ، طبقا لما يورده المسيو تيفسین لا يمثل فقط اسم السلطان مجدولا ومتشابكا فى خطوط ، بل أنه يصور كذلك ، إذا مناظرنا اليه من الجانب ، مارسا يجرى وقد أطلق لخصائه العنان ، وهو أبر يبدو بالنسبة للمسلمين اختراعا حائقا ، يتناسب بصفة عامة مع الروح القتالية عند الأتراك وهم الذين كانوا يفضلون القتال على ظهور الخيل فيما مضى .

ومن جهة أخرى ، فصحيح أن العرب ، شاتهم فى ذلك شأن الأفريق فيما مضى ، فى أوقات انحداد الذوق السليم ، وكما هو الحال عند كتابنا ممن يتمتعون بهارة يدوية تفوق مهارتهم فى التعبير ، يولون أهمية كبرى لهذه اللعبة المصيقية التى يصنعون فيها عند كتابتهم ، وبواسطة الحروف وخطوط الريشة الطيور والحيوانات المخططة الخ ومع ذلك فإن فكرة محاولة تشبيه تأثير السلطان برجل يمتطى جواده قد جاءت فيما يبدو من بعيد ، بل تبدو أيضا متكلفة ومصطنعة بأكثر مما نجد عليه غالبية انتحالائهم .

أما الأمر المؤكد فهو أننا نستطيع أن نميز فى هذه الرموز ، بالانضمام الى الخطوط المخططة ، التى لا تستخدم فى العادة الا على سبيل الزخرفة ،

(١٠) طغراء (أو طغراء) ، وهى كلمة تركية ، تخطف عن كلمة طغرائى التى تعنى الحقيقة والتى يقدمها المسيو تيفسین باعتبارها اشتقاقا من هذه الكلمة الدالة على توقيع أو تأثير السلطان .

حروفاً من اسم السلطان مجدولة ومتداخلة على نحو تزيين الشبه من شكل الطغراء أو التاتشير . ونلاحظ في بعض الأحيان كذلك اسم والد السلطان، كما نلاحظ بصلة دائمة وجود لقب خان (١١) ومعناه الإمبراطور .

ويقدم المسيو تيفسرين في مقدمته مؤلفه من النقود عند المسلمين ، من ١٩ وما بعدها ، سلسلة الخلفاء الأول ، وخلفاء الأمويين ، وخلفاء العباسيين الذين ظلت مصر تابعة لإمبراطوريتهم لوقت طويل ، ويقدم في ١١٤ سلسلة الخلفاء الفاطميين الذين سيطر بعض منهم على مصر ، وفي ٢٣ سلسلة الخلفاء العباسيين الذين تولوا الخلافة التي خلفها سلاطين مصر بعد موت المستعصم بالله ، وفي ٢٨ سلسلة الأيوبيين الذين اتخذوا في مصر لقب ملك ، لها بالنسبة لعلامة الممالك فقد أحال إلى قوائم المسيو دي جنى M. de Guignes ، ويقدم في النهاية في ص ١٧٣ قائمة بسلاطين القسطنطينية ، والتي ينبغي أن نضيف إليها اليوم أسماء مصطفى بن عبد الحميد أو مصطفى الرابع الذي ارتقى العرش في العام الهجري ١٢٢٢ هـ / ٢٧ فبراير ١٨٠٨) ومحمود بن عبد الحميد أو محمود الثاني أو محمد السادس الذي ارتقى العرش في ١٢٢٣ من الهجرة (١١ أغسطس ١٨٠٨) .

وكان الحكام أو الأمراء يضيفون بصلة عامة كنيات والألقاب مختلفة إلى أسمائهم .

وكانت هذه الألقاب في العادة ألقاباً دينية مثل عبد الله أي خادم الرب ، والظاهر بأمر الله الذي سماه أو انتصر بمشيئة الله ، والناصر لدين الله أي الذي يعمل على نصرة الدين ، والمنصور بالله والمستنصر بالله أي الذي ينصره الله أو يستمد من الله النصر . وهذه الألقاب « بالله » قد استخدمها على التوالي كافة الأمراء العباسيين على وجه التقريب والحقوها هم بكنياتهم بدءاً من المعتصم بالله بن هارون الرشيد الذي بدأ حكمه في العام ٢١٨ من الهجرة (٨٣٣ من تقويمنا) وحتى المستعصم بالله آخر الخلفاء العباسيين المعينين ببغداد والذي لقي حتفه

في العام ٦٥٦ هـ (١٢٥٨ م) حين استولت على هذه المدينة توات
امبراطور المغول منكوهان بقيادة هولاكو .

اما الخلفاء من سلالة العباسيين الذين نصبهم سلاطين مصر او
اعترفوا بهم عقب موت المستعصم بالله تاركين لهم ظلا من السلطة او
يعنى اصح لقباً لا فاعلية له وشرف تدوين اسمهم على العملات النقدية
فقد ظلوا في غالبيتهم ، يضيفون الى القابهم كلمة « الله » بدءاً من المستعصم
بالله في العام ٦٥٩ هـ (١٢٦٠ من تقويمنا) حتى المتوكل على الله آخر
انخلاء العباسيين الذي اصطحبه السلطان سليم الاول معه الى
القسطنطينية بعد ان تم له غزو مصر (١٥١٧) .

وقد اتخذ الخلفاء الناطليون القادمون من افريقيا واسبانيا
كليات مشابهة .

ولتشابه هذه العبارات الدينية المأخوذة باسماء الخلفاء مع تعبير
Dei gratia اي بفضل الله والتي دونت لوقت طويل ، اما كلمة
وابا مختصرة فوق عملات كثير من الامراء المسيحيين ، وبصفة خاصة فوق
النقود الفرنسية .

اما الاكلب التي اتخذها الاسرة الايوبية التي بدا حكمها مصر في
العام ٥٦٨ هـ (١١٧٣ م) ، والتي تسمت على هذا النحو باسم ايوبيوالد
صلاح الدين فقد كانت تنتهي بكلمة الدين (١٧) اي عقيدة الاسلام بدلا من
ان تنتهي بكلمة الله اي الرب ، مثل صلاح الدين اي اصلاح او امن الدين،
وتصر الدين بمعنى دعم ومساندة الدين ، وسيف الدين ونجم الدين وغيرك
الدين اي حلميه ، وهذه الكنية الأخيرة كانت الكنية التي اتخذها العظيم (١٨)
الذي بدا حكمه في العام ٦٢٧ هـ (١٢٤٩ م) والذي انتهت بنهاية حكمه

(١٢) في العام ٩٢٢ هـ (١٥١٦ م) لمر سليم كذلك بأن يشفق على احد
ابواب القاهرة (باب زويلة) طومان باي آخر سلاطين مصر ، وقد تم ذلك
في العام ٩٢٢ هـ (١٥١٧ من تقويمنا) .
(١٣) عندما تأتي اداة التعريف الى امام كلمة تبدأ بحرف من الحروف
التي يسميها العرب الحروف الشمسية ، يخل اول حرف في الكلمة عند
الناطق محل اللام فبدلاً من ان تقول تقى الدين (يتسكين اللام وكسر الدال)
تقول امين (يحذف اللام وتشديد وكسر الدال) .
(١٤) ولكنه اشتهر باسم توران شاه .

الأسرة الأيوبية . وفى بعض الأحيان كانت هذه الألقاب تاتى للتفخيم أو للتعظيم مثل الملك العادل ، والسلطان الأعظم أى بالغ القوة والنفوذ ، والناصر ، وتبيز هذه السكتية أو اللقب بشكل خاص مسالة الممالك الشراكسة الذين استولوا على حكم مصر .

وكان الأيوبيون فى مصر ، بدءا من صلاح الدين فى العام ٥٦٨ هـ (١١٧٣ م) حتى المعظم غياث الدين ، يسبقون اسمهم بلقب الملك ، وسار على نهجهم كل من الممالك البحرية والممالك الشراكسة .

لما لقب سلطان فقد اتخذ له أمراء مقفرون منذ زمان ضارب فى القدم ، وبناء بشكل دائم الإباطرة الأتراك فى القسطنطينية وجعلوه على الدوام يسبق أسمائهم .

وكانوا يضيفون بعد اسمهم واسم آبائهم ، سواء كانت التقود تحل الاسم كاملا أو فى شكل تأثير أو طغراء ، كلمة خان ، وكما نقرأ على الوجه الثانى (ب) من العملة هذه الكلمات مرتبة فى أربعة سطور :

سلطان البرين

وخاقان البحرين

السلطان بن

السلطان (١٥)

ولم تختلف هذه الألقاب تط فوق العملات الذهبية من الزمحيوب منذ زمان طويل ، وتنسب لقدم قطعة رأينا عليها هذه الألقاب لراد بن سليم الذى ارتقى العرش فى العام ٦٨٢ هـ (١٥٧٤ من تقويمنا) ، ولطه كانت تنهى لفترة سابقة ، بيد أننا نجد أنفسنا نعود فى غالبية الأحيان ، فوق التقود الذهبية التذكارية ، الى حواشى قديمة ، فبدلاً من أن يوضع اسم السلطان فى شكل تأثير أو طغراء ، نجدهم يعودون فى بعض الأحيان الى عادة كتابة اسم السلطان بكل حروفه ، وبدلاً من القاب الحاكم التى

(١٥) البرين : أى الأرضين أى أوروبا وآسيا ، والبحرين : أى البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط ، أما كلمة خاقان فتعنى عند القتل كلمة : ملك .

انتهينا من ذكرها ، نراهم يعاودون استخدام الغاب اخرى كانت مستعملة
فى ازمة اسبق ، وهكذا تقطع على القطعة الذهبية التذكارية المرسومة
فى الشكل رقم ٦ من اللوحة الاولى والتي لا تحمل قط تأشير او طغراء ،
وعلى الوجه ا منها :

سلطان مصطفى

بن احمد خان

عز نصره شرب

فى مصر سنة

١١٧١

[اى فى العام ١٧٥٧ من تقوينا]

وعلى الوجه ب :

ضارب القصر

صاحب العز والقصر

فى

البر والبحر

٨٧

[اى فى العام ٨٧-١١ هـ ويوافق ١٧٧٤ م]

وهى السنة التى شربت فيها هذه العملة التى لابد ان ننسبها الى
المملوك محمد بك (ابي الذهب) الذى خلف فى هذا العام على بك الشهير
والذى جيع الى سلطة شيخ البلد التى اغتصبها من سيده وولى نعمته
على (بك) ، لقب باشا الذى ائتم عليه به السلطان مصطفى .

وهذه الصيغة هى على وجه الدقة الصيغة نفسها التى نجدها فوق
العملات الذهبية التى يذكرها المسيو تيخسين والتى تنتهى لمهود عديدة
كما تدل على ذلك سنوات التنصيب او التتويج ٩٧٤ هـ (١٥٦٦ م) ،
٩٨٢ هـ (١٥٧٤ م) ، ١٠٠٣ هـ (١٥٩٥ م) ، ١١٤٣ هـ (١٧٢٠ م) والتى
شربت فى القسطنطينية والقاهرة والجزائر المدينة وتونس المدينة
وطرابلس (١١) ، وهى الصيغة نفسها كذلك التى نجدها على نقود ذهبية
ذات قطر اقل والتى نشرها المسيو بونفيل Bonaville برقم ١٦ عن النقود
الذهبية التركية التى شربت فى عهد على بك ، كما سنوضح فيما بعد ،

(١٦) ص ١٨٠ من مقدمة كتاب من النقود والمسكوكات عند المسلمين .

إلى السنة التي صنعت فيها وهي ١١٨٣ هـ (١٧٦٩ أو ١٧٧٠ م) ، فهي سابقة بأربع سنوات على تلك السنة التي ضربت فيها القطعة الذهبية التي ورد ذكرها من قبل .

رابعاً : الأسماء والألقاب والحروف المميزة

أبواب السلطان والحكام في مصر الخ

في بعض الأحيان كانت النقود تحمل ، بالإضافة إلى أسماء الملوك أو السلاطين الذين كانت مصر تابعة لهم ، أسماء الأبواب أو اسم ابن الخليفة المرشح ليكون خليفته (ولي العهد) واسم حاكم مصر الخ مع إضافة كلمة « مما أمر به الخليفة » (١٧) في بعض الأحيان أو « مما أمر به » (١٨) أحيانا أخرى ، أو بدون هذه العبارة في غالبية الأحيان ، وكما نرى على سبيل المثال ، فوق دينار حصلنا عليه وأوردنا هنا حواشيه ، التي بدت لنا بالغة الأهمية إذ بينت عليه سنة ومكان الصنع .

ويحمل الوجه أ النموس القرآنية نفسها التي نجدها على الدينار الذي تناولناه في ص ٣٥٣ من هذه الدراسة ، فيما عدا أننا نجد في منتصف القطعة ، أملا الرمز ، اسم المأمون ، وهو الخليفة المسلم السادس والعشرون ، والسابع من خلفاء العبّاسيين ، والإبن الثاني لهارون الرشيد والذي بدأ الحكم في العام ١٩٨ هـ (٨١٣ من تقويمنا) .

وعلى الوجه ب ، في منتصف القطعة ، وفوق صيغة : محمد رسول الله ، نقرأ اسم : « طاهر » ، وعند أسفل هذه الصيغة نجد اسم : النبري . أما طاهر ، فكان الوزير ، وكان يتمتع بكل ثقة ومحبة المأمون الذي منحه بعد ذلك بوقت قصير حكم إقليم خوراسان وكل الشرق حيث استقل بالأمر هناك ، أما النبري فكان حاكما لمصر ، والذي توفي بها في العام ٢٠٥ من الهجرة (٨٢٠ من تقويمنا) .

(١٧) حول هذه الصيغة ، انظر المرجع السابق ، تأليف فيخسين ، ص ٦٦ وما بعدها .
(١٨) مع بناء الفعل للجهول .

أما على حواف القطعة ، ويدائرها فنقرأ :

بسم الله ضرب هذا الدينار بمصر سنة ثلث (ثلاث) ومائتين

(أى ٨١٨ — ٨١٩ م) .

وهذا التاريخ يثر الفضول حيث كان إبراهيم بن المهدي قد حل في الخلافة محل المأمون في العام ٢٠٢ من الهجرة (٨١٧ أو ٨١٨ م) وأن كان قد عزل في العام ٢٠٣ من الهجرة (٨١٨ أو ٨١٩ م) ، ويبرهن هذه المسكوكة التي تفرس لها هنا أن السلطة قد أعيدت إلى المأمون في العام ٢٠٣ من الهجرة ، أو تدل على الأقل ، أن النقود حتى هذه السنة كانت لاتزال تضرب باسمه .

ولم يكن يدون فوق العملات المختلفة — فيما نرى — سوى اسم الوزير أو نائب الخليفة ، ورغم أن هذا الوزير لم يعلن نفسه قط مستقلاً ، في حين رأينا أن هؤلاء الذين استولوا على السلطة ، في أزمئة أخرى ، وأعلنوا من أنفسهم ملوكاً أو سلاطين ، قد ظلوا يحتفظون ، على النقود التي أمروا بأن توضع عليها أسماءهم والتعظيم ، بأسماء الخلفاء الذين لم يموتوا يعترفون لهم بسلطة على الإطلاق ، وذلك إما لكي يقدموا لهؤلاء ولاء لن يترتب عليه أي التزام ، وإما لكي لا يدخلوا الشكوك على مسبوكتهم الجديدة التي أمروا بصنعها .

وفي عصور أكثر حداثة ، أضلح شيخ البلد (حاكمها أو سيدها) (١٩) وألباشوات والبيكات الذين كانت تبهمهم دور سك النقود (الضريخة) الحرف الأول أو الحرفين الأولين من أسمائهم على قطع النقود ، في عهد مختلفة ، كلمات مميزة ، وكانت هذه الحروف توجد في أماكن متفرقة ، فنجدها على الفندقل نحو أسفل القطعة ، على الوجه ب قبل أو بعد تاريخ النصيب أو التوقيع والمبر عنه بالرقم ، كما يمكننا أن نرى ذلك على قطعة الفندقل المرسومة في الشكل رقم ٨ من اللوحة الثانية () من اللوحة الأصلية) وعلى النصية (نصف فندقل) المرسومة في الشكل

(١٩) لقب أو منصب لا يرجع انشاؤه إلى ما قبل العام ١١٦٧ من الهجرة [١٧٥٣ م] .

رثم ٤ من اللوحة الأولى (٧ من اللوحة الأصلية) (٢٠) حيث نجد الرثم ١١٤٣ وهو سنة التصيب أو تنويج محمد بن مصطفى (١٧٣٠ من تقويمنا) مسبوقة بالحرف س (٢١) . وتوجد قطع أخرى من الفندقلى تعود للمهد نفسه ، نرى عليها سنة التصيب نفسها متبوعة بحرف ن .

ونلاحظ كذلك ، على قطع مندقى القسطنطينية ، وبشكل خاص فوق القطع التذكارية (أو الاستهلالية أى التى تشرب عند مستهل العام الهجرى الجديد) منها حروفا مميزة على الوجه ب نحو اعلا القطعة . وموق حرف الباء من كلمة ضرب (س) ، وتلك هى قطع ألفندقلى التى نشرها المسيو بونفيل بارتام ٦ ، ٧ ، ٨ من النقود الذهبية فى تركيا .

ونجد هذه الحروف الأولى فوق العملات الذهبية ، وعادة على الوجه ب عند نهاية السطر الثالث من الجاشية ، فوق الحرف الأخير من كلمة ابن وهو النون (٣٣) ، فى مكان الزخرف المرسوم على شكل ورود صغيرة أو فى مكان الطغرا التى نلاحظ وجودها على قطع نقود ذهبية أخرى وموق الحرف نفسه .

أما العملات الذهبية التى لا تحمل حروفا أولى أو طغرا ، والتى ضربت فى عهد مراد بن أحمد (٣٣) ، الذى اعتلى العرش عام ١٠٣٢ هـ (١٦٢٣ م) ، والتى رسمناها فى الشكل رقم ١١ من اللوحة متحمل « لام ألف » (٩) .

ونلاحظ على الوجه ١ للقطعة الذهبية التى نشرها المسيو بونفيل تحت رقم ١٦ ، اللوحة الثانية ، من النقود الذهبية التركية ، والتى نجد

(٢٠) أنظر اللوحات الملحقه بهذه الدراسة ، وانظر أيضا عقب هذه الدراسة قطع الفندقى المذكور بجدول النقود بارتام ١١ ، ١٢ ، ١٤ .
(٢١) أنظر الجدول ، القطع من ١٠ الى ١٤ .

* تبدو هذه الحروف فى رقم ٦ h وتقاليل أو ح ، وفى الأرقام ٧ ، ٨ ع ع) أو ع ب ولعلها الحروف الأولى لكلمتى عبد الله (٢٢) بن أو ابن ، وأحيانا تقرأ هذه وأحيانا تقرأ تلك فوق قطع النقود ، وإن كنا نقرأ الأخيرة فى أغلب الأحيان .

حواشيها وأطرافها هي الأطر والحواشي نفسها التي للمسكوكات الذهبية التذكارية التي عجلنا على رسمها في الشكل رقم ٦ من اللوحة الأولى (١٢ من اللوحة الأصلية) عند أعلى القطعة ، وفي مكان الأطر الوردى الذي تحمله العملة المثار إليها (رقم ٦ من اللوحة الأولى في هذه الدراسة) وجود حرفى العين واللام ، وهما الحرفان الأولان من اسم على بك ، موضوعين بعد كلمة سلطان وفوق كلمة مصطفى ، أما على الوجه فنجد الرقم ٨٣ الدال على أن هذه القطعة قد ضربت في العام ١١٨٣ من الهجرة (١٧٦١ أو ١٧٧٠ من تقويمنا) وهي الفترة التي استقل فيها على بك ، وعلى هذا فإن على بك لم يابر قط بضرب النقود بسكته الخاصة (أى باسمه) كما يذكر المؤرخون (٢٤) ، وإنما ضربها بسكة السلطان الحاكم مصطفى بن أحمد ، فهو إذن لم يفعل سوى أن انتهج نهج شيخ البلد عندما أبر بنقش الحروف الأولى من اسمه فوق قطع النقود .

أما القطعة الذهبية التي نشرها بونفيل برقم ٩ من اللوحة الأولى الذهبية التركية فتحتل حرف صاد (ص) (٢٥) ، وقد ضربت هذه القطعة في القاهرة في عهد السلطان عثمان بن مصطفى الذي ارتقى العرش في العام ١١٦٨ من الهجرة (١٧٥٤ من تقويمنا) .

أما القطعة الذهبية التي رسمناها نحن في الشكل رقم ٥ من اللوحة الأولى (١١ من اللوحة الأصلية) والتي ضربت في القاهرة في عهد مصطفى بن أحمد الذي تولى الحكم في العام ١١٧١ من الهجرة (١٧٥٧ من تقويمنا) فتحمل حرفى الميم والدال (٢٦) ، ويلاحظ وجود هذين الحرفين

Volney, Voyage en Egypte et en Syrie, p. 110, (٢٤)

1er Vol, édit 1787.

(٢٥) وهو يقابل حرف ال s عندنا ، وقد اتفقنا عند أعداد وصف مصر على أن نجعل ال s الفرنسية مقابلة للسین أو الصاد إذ نحن لا نستطيع في حروفنا أن نبرز الفرق القائم بين النصفيتين الصوتيتين لهذين الحرفين العربيين . ويلجأ بعض المهتمين ، حتى يفرقوا بين الحرفين ، أن يجعلوا ال sh مقابلة للصاد . انظر التنويه الوارد عقب مقدمة وصف مصر (وقد وردت عقب مقدمة المسيو غورييه ، التي نشرناها ملحقاً بالمجلد الأول من الترجمة العربية ، الطبعة الثانية — الترجمة) .

(٢٦) مد ، ولطيفاً اختصاراً لأحمد أو محمد .

نفسيهما على قطعتين ذهبيتين نشرهما المسيو بونفيل ، احدهما تذكارية
برقم ١٥ والاخرى عادية نشرت برقم ١٤ (اللوحة الثانية من النقود الذهبية
التركية) ، وقد ضربت كلتاهما في القاهرة في العهد نفسه والسنة نفسها
التي ضربت فيها القطعة الذهبية التي نشرناها نحن ، وان كان ذلك قد
تم بسكة مغايرة ، كما نستطيع ان نرى ذلك من طريق الاختلاف البين سواء
في حبيبات الاطر او في حروف الكتابة .

وتتميز كل واحدة من هذه العملات الثلاث بانها تحبل ، الى جانب
الحروف المميزة التي انتبهنا من الحديث عنها ، ربما يدل على سنة الصنع ،
وهو رقم لا نجد في غالبية القطع الذهبية الاخرى اذ ان الحرف المميز
يشغل مكانه (اى مكان الرقم) .

وتحبل القطع الذهبية الاخرى ، التي تدخل ضمن جدول العملات
الملحق بهذه الدراسة ، بارقام متسلسلة هي ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، والتي تعود
الى عهد مصطفى الذى تولى الحكم عام ١١٧١ هـ (١٧٥٧ م) ، وفي مكان
النائبة او الطغراء المميزة الحرفين ميم طاء او ميم ساند (٣٧) .

وهناك قطع ذهبية اخرى ، وردت برقم ٢٧ (اللوحة رقم ٢ من
النقود الذهبية التركية للمسيو بونفيل) ، ضربت في القاهرة ، في عهد
سلیم الذى تولى الحكم في العام ١٢٠٣ من الهجرة (١٧٨٩ من تقويمنا)
تحمل الحرفين : الف وسين (ا س) ، وهما الحرفان الاولان من اسم
اسماعيل بك الذى ترك له حسن ، قلمتلم باشا ، حكم مصر ، بعد جلسته
ضد البكويين ابراهيم ومراد ، والذي مات في جائحة الطامون الشهيرة
بالقاهرة في العام ١٢٠٥ من الهجرة (١٧٩١ من تقويمنا) .

واخيرا ، فهناك بين قطع النقود الذهبية والتصفيات التي ضربت
(في مصر) في عهد الاحتلال الفرنسي عملات ضربت بمعرفتنا ، وقد
احتفظنا ببعض منها ، وكان الحرف المميز الذي نقشناه عليها هو الحرف
الفرنسي b ، وهو الحرف الاول من اسم القائد العام بوناپرت Bonaparte .

أما فيما يخص بالفروش التي أمر على بك بضرها ، فإن الحروف الأولى من اسمه توجد على الوجه ب عند أعلى القطعة ، وفوق حرف الباء من كلمة شرب ، وفيها نجد حرف اللام متحدا بحرف الباء من كلمة شرب ، عن طريق واحدة من هذه الزخارف المتكلفة الشائعة عند الكتاب العرب ، بطريقة تجعل منهما لاما واء (لى) الأمر الذى تتكون معه كلمة على بأكملها كما نستطيع أن نرى فوق القطعة ذات الأربعين مدينى التى معنا والتي رسمناها فى الشكل رقم ١٦ من اللوحة الثالثة (و ١٦ من اللوحة الأصلية) وثق القطعة ذات العشرين مدينى والتي رسمناها فى الشكل رقم ٢٢ من اللوحة الرابعة (١٨ من اللوحة الأصلية) .

وتتميز قطع المدينى التى ضربت فى عهد على بك بنفس الحروف الأولى والتي رتبت بطريقة مشابهة ، وقد نشرنا صورة واحدة منها فى الشكل رقم ١٨ من اللوحة الثالثة (٢٠ من اللوحة الأصلية) . وفى الوقت نفسه فإننا نجد فى فروش على بك خاصية بالغة الأهمية ، إذ راق له أن يغير فى سنة الإصدار (أو السنة التى تحملها القطعة النقدية) يجعلها سنة ١١٨٢ هـ (١٧٦٦ أو ١٧٧٠ م) بدلا من العام ١١٧١ هـ (١٧٥٧ م) . وفى السنة التى تولى الحكم فيها السلطان مصطفى ، أن ملأه لتجديد كهذا ، لم يسمح لنفسه به عند إصدار عملات أخرى هو بلا جدال رغبة خفية من جانبته فى تحصين الوقت الذى يمكنه فيه أن يعلن استقلاله أو فقط تلمس السنة التى ينشئ فيها فى مصر صناعة هذه العملات ، ولم يحتفظ على بك فيها مطلقا إلا بطغراء السلطان الحاكم ، بحيث لا يستطيع القول مطلقا بأن هذه العملات النقدية نفسها برغم أنها من إنشائه ، أى من إنشاء على بك ، قد ضربت بسكته .

وحتى وقت قليل ، لم يستطع أحد أن يقدم تفسيرا لمعنى أو لسبب استخدام هذه الحروف التى نلاحظ وجودها فوق كثير من العملات التركية ، والتي — أى الحروف — بذت فوق نطاق الحصر أو بغير ذات معنى ، لكننا سوف نستخدمها ، إذا ما توصلنا إلى معرفة أسماء الحكام من مشايخ البلد والباشوات أو البكوات الذين تشير اليهم هذه العملات ، وإلى معرفة الزمن الدقيق أو المحدد (لتوليهم السلطة) فى تحديد فترة الصنع بدقة ، بالإضافة إلى كل ما سبق ، لأن هذه الحروف تأخذ مادة فوق القطع التى نلاحظها

عليها، مكن الأرقام التي كانت تستخدم في الدلالة على سنة تولي الحكم أو سنة الصنع في حين لم تكن القطعة تحمل الا سنة تصويب السلطان كما سنرى عند الحديث عن تاريخ الاصدار .

خاتمة: الادعية او الامنى المرجوة للحكم الحاكم

وهذه صيغات مهيبة في شكل دعوات وامنيات ، يتم التعبير منها بأسلوب متميز نجده بصفة خاصة عند العرب ، بفعل عادة ضاربة في القدم ، وتضلل رغبة في التكريم بعد اسماء كبار الشخصيات عندما يرد ذكرها ، مثال ذلك اسماء النبي وآل بيته والسلاطين أو الحكام . وأكثر الصيغات التي نقرأها ، من هذا النوع ، فوق المسكوكات وقطع النقود هي : صلى الله عليه وسلم ، خلد الله ملكه وسلطانه ، خلد الله ملكه ، دام ملكه — وهذه الادعية الأخيرة هي ما تحمله القروش أو المجلات التي لا تحمل طغراء السلاطين والمضروبة في القسطنطينية ، والتي اورد المسيو يونيل رسوما لها في مؤلفه ، وتعود اولاهها ، وهي المرسومة في الشكل رقم ١ ، لعهد مصطفى ، الذي تولى الحكم في العام ١١٧١ الهجري (١٧٥٧ من تقويمنا) ، اما الثانية والتي رسمت في الشكل رقم ٢ فتعود الى عهد عبد الحميد ، الذي ارتقى العرش في العام ١١٨٧ هـ (١٧٧٤ من تقويمنا) .

اما الصيغة التي شاعت منذ وقت طويل فهي : عز نصره ، ونجدها في الوقت نفسه الذي نجد فيه الادعية السابقة (دام ملكه) ، منقوشة فوق قطعة نقود تعود الى عهد بايزيد ، ثم نجدها وحدها فوق قطعة نقد ذهبية من عهد سليمان بن سليم الذي ارتقى العرش عام ٩٢٦ هـ (١٥٢٠ من تقويمنا) ، ونلاحظ ان نقوش هذه القطعة هي النقوش نفسها التي سبق ان فكرناها في ص ٣٥٩ من هذه الدراسة .

وتشكل هذه الادعية وحدها احد عناصر النمط الذي شاع استخدام من العملات الذهبية على يد السلاطين منذ مايقرب من ثلاثة ترون ، كما يمكننا ان نرى فوق العملات الذهبية المخضفة التي رسنهاها في اللوحة

الملحقة بهذه الدراسة (٢٨) .

وتجد هذه الصيغة نفسها على الوجه أ لقطع الزرمحوب تالية
لأسماء السلطان ، بعد كلمة خان ، بالنسبة للقطع الذهبية التي تحمل
اسم السلطان مكتوبا بحروفه كاملة (٢٩) وأصل طغراء السلطان بالنسبة
للقطع التي تحمل اسمه في شكل تائغر أو طغراء (٣٠) . ثم نجد هذه
الصيغة نفسها عند أعلا القطعة على الوجه ب بالنسبة لقطع
الربيعات (٣١) ، وتقابل هذه الأدمية تلك التي كانت تستخدمها فرنسا .

Domino, saluum fac Reg m.

أي حفظ الله الملك ، وهي التي نجدها محفورة على حواف نقودنا .

سلاحنا : المذن التي تسك فيها النقود

لم تكن المسكوكات القديمة تحمل اسم المذن التي ضربت فيها ،
ولدينا على ذلك أمثلة عديدة ، ذكرنا اثنين منها ص ٢٥٢ ، ٢٥٤ ، من
هذه الدراسة ، بالإضافة الى مثال آخر سيرد ذكره في صفحة ٣٧٧ .

وقد استقرت منذ وقت طويل وبشكل مستمر مادة ذكر المدينة التي
تضرب فيها النقود .

لكن المربين المحدثين لم يستخدموا ، مثلما فعلت شعرب أخرى
كثيرة ، عند الإشارة الى المذن أو دور سك النقود ، رموزا أو اشعارات
مختلفا عليها أو اختصارا أو حرفا واحدا كما تحمل كل العملات الفرنسية

(٢٨) الوجه أ للأشكال ٥ ، ٦ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ والوجه ب

من الشكل رقم ١٥ (من الطبعة العربية) .

(٢٩) انظر أولا : القطعتين رقمي ١٠ ، ١١ حيث تتجزأ فيهما هذه
الصيغة : مز ونجدها في نهاية السطر الثاني ، ونصره ونجدها في بداية
الثالث ، ثانيا : القطعة رقم ٦ حيث نجد الصيغة كاملة في نهاية السطر
الثاني ، ثالثا : القطعة رقم ١٤ حيث نجد الأدمية نفسها في بداية السطر
الثالث .

(٣٠) انظر القطع المرسومة في الأشكال ٥ ، ١٢ ، ١٣ .

(٣١) انظر الشكل رقم ١٥ .

حتى اليوم ، ويجدر بالذكر أن هذا الحرف ليس هو بالضرورة الحرف الأول من اسم المدينة إذ يشار إلى باريس بالحرف A وإلى لاروشيل la Rochelle بالحرف H الخ (٣٢) .

ويخيل إلينا أن النقود لا يمكنها أن تقدم ما تشده من الوضوح في مجال الدلالات أو الرموز ، إذا نحن نظرنا إليها باعتبارها أبنية أو منشآت تاريخية ، أن الاختصارات لا تكون ضرورة لا مفر منها إلا حين تتغنى ذلك ثلة أتباع سطحها ، ومن الأفضل ألا تمس هذه الاختصارات سوى الكلمات بالغة الشهرة أو المألوفة للغاية ، وكذلك الكلمات الأثل أهمية والتي نستطيع أن نحدها بسهولة . لا شيء إذن يمكنه أن يحول دون أن نضع فوق مملاتنا اسم المدينة (التي سكت فيها) كاملا أو مختصرا أو على الأقل أن نشير إليها بالحرف الأول من اسمها .

إذن فقد كان المصريون ، ولا يزالون ، يكتبون اسم المدينة كاملا ، ولكي يكون الأمر بعيدا عن أي شك فإنهم يكتبونه مسبوقا بكلمتي : ضرب نى ، ونقرأ اسم المدينة فوق كلمة « سنت » على الوجه ب خلف التأثير أو الطغراء وذلك فوق قطع الفندقى ، وريميات الفندقى وكذلك فوق القطع ذوات الأربعين مدينى وذوات العشرين مدينى وفوق قطع المدينى أيضا ، أما فوق العملات الذهبية الأخرى ونصفياتها ، سواء كانت تحمل طغراء أو كانت بدونها (٣٣) فإننا نجد على الوجه أ فوق سفة الإصدار مباشرة ، ومتبوعة من المسطر نفسه بكلمة « سنت » مكتوبة بحروف أصغر بكثير .

وتحمل القطعة رقم ٢٥ اسم المدينة : مصر ، موشوسا في أعلا القطعة ، فوق اسم السلطان محمود ، ويرجع أن كانت فوقها بعض حروف

(٣٢) بخصوص الحروف الدالة على المدينة أو الدار التي سكت فيها النقود ، انظر مؤلف الميسو بونفيل ص xxii ، وكان يشار إلى مدينة بو بعلامة مميزة هي شكل بقرة ، بدلا من استخدام الحروف . (٣٣) انظر على وجه التحديد الأشكال ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥ ، وكذلك الأشكال من ١٥ إلى ٢٦ فيما عدا الشكل رقم ٢٥ .

لم نستطع تبينها ولم يستطع الحفار بسبب انطماسها ان يتبينها عند حفرة الشكل نفسه (رقم ٢٥) .

وفيما مضى ، كان اسم المدينة يأتى مسبوقا بحرف الجر ب (٢٦) ويقابل عفتنا حرفى الجر *à par* ، ثم استبدل به نهائيا ، وبمقد وقت طويل حرف الجر فى (٢٧) ويعنى عفتنا *dans* د .

أما مدن مصر ، التى كانت تضم فى الماضى دورا لضرب النقود فى الاسكندرية ، والمنصورة ، وقوس والفسطاط او مصر المتيقة ، والقاهرة او مصر (بفتح الميم) .

والاسكندرية هى المدينة التى نطلق عليها نحن اسم 'Alexandrie' ودار سك النقود فى هذه المدينة البالغة القدم ، والتى تتبع منذ أسسها الاسكندر بتجارة هائلة ، هى بالضرورة سابقة على دور ضرب النقود الأخرى ، اذا كانت لاتزال تعمل فى القرن السادس الهجرى (الثالث عشر من تقويمنا) ، ولم تكن دار سك النقود بالمنصورة قد انشئت بعد ، حتى

(٢٨) بمسحق ، بمصر (بفتح الميم) بالقاهرة .

(٢٩) الطريقة التى ترسم بها هذه الكلمة تستمرى النظر ، فحرف الياء يلىك ويستطيل ليقسم وجه القطعة الى قسمين ، انظر الاشكال ١١٤١.٠٩٤٨٠٧٤٦٤٤٣٤٢٤١ ، ومن ١٤ الى ٢٤ ثم ٢٦ ، أما فى القطع الذهبية ونسيفياتها . التى تحمل طغراء او التى لا تحمل هذه الطغراء يستطيل حرف الياء من كلمة ضرب كذلك أسفل الياء من كلمة فى بطريقة يشكل معها هذان الحرفان خطين متوازيين يضيان الى نهاية القطعة . انظر القطع ١٢ ، ١٢ ، ١٢ . وفى بعض الاحيان نجد الياء غير منقوطة كما توضح ذلك أغلبية القطع المرسومة فى اللوحة الملحقه بهذه الدراسة ، وفى احيان أخرى توجد تعطلتان أسفل الياء والى اليسار منها كما نجد فى القطع ارقام ٢٦٤٢٢٤٢٢٤١٦٤٨٠٧٤٦٤٤٣٤٢٤١ . وفى احيان ثالثة توضع التعطلتان فوق الياء على جانبي طغراء السلطان كما نجد ذلك فى الشكل رقم ١٢ .

وأخيرا نجد فى القطع الذهبية ونسيفياتها ، التى تحمل تأشير أو طغراء ، حرف الجر فى قد انتقل ليأخذ مكانه أسفل الطغراء مباشرة ، وتجددها فى ترتيب الكلمات المكتوبة الأولى من نقوش الحاشية وان كانت فى ترتيب التلق تاتى الرابعة ولابد ان تسبق كلمة مصر كما يحدث فى بقية القطع الأخرى ، وهذا التبدل فى ترتيب الكلمات أمر شائع الحدوث فى الكتابة العربية .

هذا العهد ، وقد بنيت المتصورة ، التي كان مؤلفونا التدامى يسمونها *la mans u'e* ، بالقرب من النيل ، على فرع ديباط ، على يد المنصور بالله (٣٧) والد المعز لدين الله في نحو العام ٣٣٨ من الهجرة (٩٤٩ من تقويمنا) ، وقد اشتهرت هذه المدينة بهزيمة الصليبيين الفرنسيين بقيادة القديس لويس ، الذي لقتيد فيها أسيرا . وكانت هذه المدينة في بعض الأحيان مقرا للخليفة ، ونجد اسمها فوق بعض من طع النقود وبعض المسكوكات أو الأنواط الزجاجية بالإضافة إلى اسم المعز لدين الله (٣٨) .

أما قوص ، وهي أبولينيو بوليس بارما في مصر العليا ، فتقع على بعد ١٣٠ متر من شواطئ النيل ، وقد اختيرت ، بسبب موقعها القريب من النيل ومن مدينة القصير دون شك ، لكي تكون نقطة لقيام ووصول القوافل التي تعتمد تجارة الجزيرة العربية والهند مع مصر . وإذا ما صدقنا ما يذكره أبو الفداء ، فقد كانت هذه المدينة ، هي أهم مدينة في كل البلاد بعد الإسكندرية ، وقد كانت هي مرما التجارة الكبرى التي كانت تتم عن طريق الخليج العربي (البحر الأحمر) ، وتتطابق مساحات الانتفاض الواسعة التي تحيط بموقع المدينة تمام التطابق مع شهادة أبي الفداء ، لكن قوص اليوم لم تعد سوى نجع صغير ، وتحولت أعداد كبيرة من مساكنها المهجورة التي خرائب ، أما القنابية العظمى من سكنها ، فهذه المسيحيين الأنباط (٣٩) .

وكانت مصر العتيقة ، أو الإسكندرية (٤٠) قديما ، تقع على النيل

(٣٦) أو المتصورة :

(٣٧) توفي المنصور بالله في عام ٣٤١ هـ [٩٥٣ من تقويمنا] .

(٣٨) انظر :

Adler, *Museum Caesareum Borgianum*, tom II, p 151.

(٣٩) انظر : دراسة موجزة عن ضرائب قوص ، تأليف السيدين جولوا وديفيليه ، وصف مصر ، المصور القديمة ، المجلد الثاني ، الفصل العاشر ، ص ٦٦ .

(٤٠) الإسكندرية وتعني الخيبة ، فقد بنيت هذه المدينة بأمر من عمرو ابن العاص ، في المكان نفسه الذي أمر بأن تضرب فيه خيمته على شاطئ النيل ، وتسمى اليوم مصر العتيقة .

مباشرة ، وتقع القاهرة الجديدة على مسافة قريبة منها ، وهناك أربعة تحمل إليها مياه النيل .

وملبتا لما يقول المقريزى ، فقد دخل جوهر الخطيب الصلى مصر ، على رأس جيش المماليك لدين الله فى العام ٣٥٨ من الهجرة (١٦٦٩ من تقويمنا) ، وبنى فى المكان نفسه الذى كان قد عسكر فيه القاهرة (٤١) ، التى أصبحت مقرا لامبراطورية الخلفاء ، وأمر بأن تضرب باسم الخليفة المماليكى هائلة من الذنائب ، كان السطر الثالث من النقوش المدونة عليها يحمل عبارة : ضرب فى مصر سنة ٣٥٨ .

ونادرا ما يشار فى العربية الى القاهرة باسمها هذا ، بل يطلقون عليها اسم مصر (بفتح الميم) فى السياق التاريخى ، ويطلق هذا الاسم كذلك على مصر كلها ، وهى الكلمة الوحيدة التى نقرأها فوق المماليكات منذ قرون كثيرة ، فيها عدا درهم ركن الدين بيبرس الذى سبقته الإشارة إليه ، حيث نقرأ عبارة : ضرب بالقاهرة .

وفى القبة دار سك النقود فى البداية بجوار محل للتروس أو الدروع ، كانت تسمى فى زمن المقريزى باسم خان مسرور الكبير (٤٢) .
وحين امسك صلاح الدين بمقاليد الأمور فى مصر ، أمر بنقل هذه الدار الى مكان آخر ، فبنيت دار جديدة تسمى القشاشين ، وأطلق عليها اسم الدار الأبرية باسم الخليفة الأمر بأحكام الله ، أما الدار القديمة فتد بقايا لبنى بغض المسكوكات الخاصة حيث كانت تضرب العملات التذكارية ، ومسكوكات خبيس المعدن التى تناولناها من قبل فى ص ٣٣٩ من هذه الدراسة ، وهى اليوم فى قصر قلعة القاهرة ، وقد بنيت فوق جدران القصر تجاه جبل المقطم (٤٣) ، الذى يكتشف المرء عند سفحه ، حين يطل من أعلا القلعة ، مدينة القاهرة ، وهى أقدم وأهم جبهة فى القاهرة .

(٤١) القاهرة أى القاهرة ، وتبعا لما يقول أبو الفداء فقد وضع جوهر أساسها فى العام الهجرى ٣٥٩ (١٦٦٩ من التقويم الميلادى) .
(٤٢) وتعنى الكلمة بالتربية المقطوع ، وهو الجبل الذى يحف بالشاطئ الشرقى للنيل ، فى مواجهة الهضبة الليبية التى تمتد بطول الشاطئ الآخر .
(٤٣) خان أى سوق .

ودار سك النقود في القاهرة هي وحدها التي توجد حالياً في مصر، ويعود انشاؤها الى العام الالف من الهجرة (١٥٩١ من تقويمنا)، وتسمى دار سك النقود بالعربية باسم دار الضرب أي الدار التي تضرب أو تسك فيها النقود (الضربخانة) .

سابعاً : تاريخ الإصدار

توضح النقود العربية الضاربة في القدم سنة الصنع لكنها لا تذكر سنة تصويب أو تقويم الأمير ، ويعبر عن تلك السنة بالحروف كاملة . وقد قدمنا لذلك من قبل مثالين : أحدهما من العام ٩٧ من الهجرة (٧١٦م) في ص ٣٥٤ من هذه الدراسة ، وثانيهما من العام ٢٠٢ من الهجرة (٨١٨ أو ٨١٩ من تقويمنا) في ص ٣٦٠ من هذه الدراسة ، وبإمكاننا أن نورد من ذلك أمثلة أخرى عديدة ، لكننا نكتفي بأن نشير ، كمثال ثالث ، الى دينار حصلنا عليه يحمل هذه العبارة : بسم الله ضرب هذا الدينار في سنتين وسبعين وميه (١٧٢) ، وهو تاريخ يوافق عهد هارون الرشيد ، الذي بدأ حكمه في العام ١٧٠ من الهجرة (٧٨٦ من التقويم الهجري) . أما العبارات القرائية المدونة عليه فهي نفسها التي ذكرناها في ص ٣٦٠ ، وإن كانت هذه القطعة النقدية لا تحمل لا أسماء الخليفة ولا أسماء عماله ولا اسم المدينة التي ضربت فيها .

ويحسن بنا أن نستعرض نظر أولئك الذين لم يلقوا اللغة العربية الى أن الأرقام تكتب وتلفظ بدءاً من الأحاد ، فهم يلفظون العدد ١٧٢ على سبيل المثال على النحو التالي : اثنان وسبعون ومائتان ، وهكذا ، فيعرف أن العرب يربطون الأعداد التي استعملوها منا بالترتيب نفسه الذي نضعها عليه ، فنامهم يقرأون ويكتبون الأرقام معكوسة مثل بقية كتاباتهم أي ابتداءً بمعكس لاتجاهنا ، ذاهبين من اليمين الى اليسار .

ولا يزال القوم في بعض انظار الامبراطورية العثمانية يسجلون على العملات ، ويحرفون عربية ، سنة صنعها ، وهو مقترأ فوق القطعة الذهبية والفضة الفضة ، وهي التطلع الثلاث المرسومة في مؤلف المسيو

يونيل ، اللوحة ه ، الخاصة بالعملات النقدية في اقطار البربر ، بارقام
٢٤١٤٦ ، والمغربية في تونس الحديثة ، الاولى في عهد مصطفى في العام
المجرى ١١٨٧ (١٧٧٣ م) والثانية في العهد ذاته في العام ١١٨٦ من
الهجرة (١١٧٢ م) اما الثالثة فنعود الى عهد سليم في العام ١٢١٢ هـ
(١٧٩٧ م) .

ومع ذلك فقد رجحت منذ زمان طويل ، وفي الغالبية العظمى من دور
سك النقود في الامبراطورية العثمانية عادة ان تبين فوق النقود سنة
التوقيع بدلا من سنة السك وأن تكتب الأعداد بالحروف وليس بالأرقام ،
كما نستطيع ان نرى على كل القطع المرسومة في اللوحات المحقة
بهذه الدراسة .

وقد كانت هذه العادة الكثر من المؤلفين الى الخطأ ، فقد اخذوا
السنة التي عملها القطعة باعتبارها سنة الصنع ، في حين يحتمل ان
تكون القطعة النقدية قد ضربت بعد ذلك بسنوات عدة .

وقد اشير الى العملات التركية الواردة في المؤلف الرائع الذي وضعه
يونيل من النقود الذهبية والفضية في الدول المختلفة ، باعتبارها تنتمي
لهذه السنة أو تلك وليس لهذا العهد أو ذاك (أي انه اعتبر سنة التوقيع
في سنة الإصدار) .

ونعتقد ان علينا هنا ان نورد الأرقام العربية مقابلة بارقامنا حتى
نلم بأشكالها الحالية وحتى نعرف بعد ذلك على قيمتها في المسكوكات التي
رسمناها في وصف مصر :

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
0	1	2	3	4	5	6	7	8	9

ويأخذ رقم خمسة (٥) عندهم رقم الصفر (0) عندها ، في حين
يكتبون هم الصفر على شكل نقطة .

وتوجد سنوات التوقيع ، بالنسبة لقطع الفندقي والقطع ذوات
الأربعين والعشرين ديني والدينين والعملات النحاسية ، مدونة على
الوجه ب عند أسفل القطعة وهو الوجه المقابل للوجه الآخر الذي يحمل

طغراء السلطان . أما في القطع الذهبية الأخرى (الزرمحوب) فيوجد هذا التاريخ على الوجه الذي يحمل أسماء السلاطين مكتوبة بالحروف كاملة أو في صورة طغراء .

وعلى الدوام ، تسبق كلمة سنة ، وهي تعني كذلك العام ، تاريخ الضرب المكتوب بالحروف كاملة أو بالأرقام على العملات المصرية القديمة والحديثة ، كما يمكننا أن نرى من الأمثلة التي ذكرناها من قبل ، وفي العملات التي رسمناها في اللوحة الملحقة بهذه الدراسة ، في حين أننا لا نقرأ كلمة « سنت » هذه على أي من عملات القسطنطينية ، كما يمكننا من ذلك من فحص كل القطع التي نشرها المسيو بونفيل في مؤلفه ، وكما يدم ذلك الرأي ، تلك القطع التي حملناها معنا من مصر .

وقد سبق لنا أن لاحظنا أن الملوك الشهير على بك ، الذي يمثل هو نفسه للعادة السائدة بشكل علم في القسطنطينية والقاهرة الخ حين أمر بأن تكتب على العملات (التي أصدرها) سنة تنصيب السلطان مصطفى وهي المصام ١١٧١ الهجري (١٧٥٧ م) ، وأنه قد نحى هذه القاعدة في الوقت نفسه ، من القطع ذوات ال ٤٠ وال ٢٠ مدين التي تحمل كلها « سنت » ١١٨٣ (١٧٦٦ - ١٧٧٠ من تقويمنا) .

ونلاحظ ، بخلاف الأرقام الدالة على سنة التنصيب أو التتويج ، وفوق قطع نقدية عديدة من إصدار القاهرة والقسطنطينية وجود أرقام تختلف التفسيرات بشأنها ، وإن كانت تتفق كلها في النظر إليها باعتبارها جاءت خصيصاً للإشارة إلى زمن الصنع .

وتوضع هذه الأرقام في قطع الفسحقى ، والقطع البضية وقطع الدينى ، بل كذلك العملات النحاسية ، والتي تحمل كلها طغراء السلطان ، على الوجه ب ، عند أعلا القطعة ، فوق حرب الباء من كلمة ضرب (١٦) ، وهو الشيء نفسه الذي لاحظته المسيو تيخسين Tycheen في مقدمته عن

(٢٣) انظر القطع المرسومة في الأشكال ١٧٤٩، ١٨٠١، ١٩٤٢، ٢١٤٢، ٢٢٣، ٢٤٢٤، ٢٦ ، وكذلك القطع الواردة بجدول البقود أو العملات بأرقام متسلسلة : ٨٤٠٨٣٠٧٨، ٧٧٠٧٥٠٧٤٠٧٣٠٧٠، ٦٩٠٦٧٠٦٦٠٥٩٠٢٥ .

من النقود الاسلاجية بخصوص القطع التي ضربت في القسطنطينية والتي تحمل طغراء السلطان . ومع ذلك فلا يبدو انه قد لوحظ من قبل وجود ارقام اخرى كذلك فوق القطع الذهبية صنع القلعة والقسطنطينية ، وسواء كانت هذه العملات تحمل اسم السلطان كاملا ام تقتصر على طغرائه ، الغرض منها ان تشير بإيجاز الى سنة الصنع او سنة التصيب وتوجد بالمثل على الوجه ب ، تحت السطر الثالث او السطر قبل الأخير على يسار القطعة فوق حرف التون من كلمة ابن (٤٤) وتعنى ولد ، او عند اسفل القطعة على اليمين كذلك كما نجد ذلك في القطعة رقم ٦ من اللوحة الأولى في دراستنا هذه ، او على اليمين كما في القطع المرسومة في مؤلف المسيو بونفيل ، برقم ١٢ من اللوحة الثانية عن النقود الذهبية في تركيا .

وقد ظن المسيو دى ساسي في البداية ان هذه الأرقام كانت تدل على الترتيب في عدد السنوات التي استغرقتها العهد (أى ترتيبها في مدة حكم السلطان) ، وقدم هذا التفسير الى ادارة المسكوكات والنقود في باريس.

كذلك ظن المسيو تيمسرين في الجزء الذي اشغله الى مقدمته لن النقود عند المسلمين ص ٦٣ ، ان هذه الأرقام التي نلاحظ وجودها زيادة على سنة التصيب ، والتي لم يستطع ان يعطى تفسيراً لها في مقدمته ، تدل ببساطة على السنة التي تولى فيها السلطان ، ونلاحظ ان هذه هي العادة نفسها المبعة في امبراطورية المثل .

وقد كان تخمين هذين العالمين صحيحا بخصوص قطع نقدية عديدة، وعلى سبيل المثال فان الرقم ٢ الذي نلاحظ وجوده على الوجه ب قرب السطر قبل الأخير ، فوق نصفيات القطع الذهبية التي نشرناها برقم ١٤ من اللوحة الثانية، والمخرؤية في القاهرة في عهد السلطان عبدالحميد بن أحمد الذي اعطى العرش في العام ١١٨٧ من الهجرة (١٧٧٤ م) ، وعلى القطعتين الذهبيتين اللتين نشرهما بونفيل برقمي ١٧ ، ١٩ والمفرويين

(٤٤) انظر القطع المرسومة في الأشكال ١٢، ١٣، ١٤ في اللوحات المرفقة وكذلك القطع الواردة بجدول العملات بأرقام سلسلة : ٣٤ ، ومن ٤٠ الى ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٢ .

كذلك فى القاهرة فى العهد نفسه ، يدل فى الواقع ويوضح على السنة الثانية من عهد هذا السلطان .

والامر نفسه بخصوص رقم ٢ الذى تحمله قطع المدينى المرسومة برقم ١٩ من اللوحة الثالثة من اللوحات الملحقة بهذه الدراسة ، ونتيجة لذلك فان هذه القطع الاربعة قد ضربت فى السنة نفسها وهى السنة نفسها من عهد عبد الحميد ، اى فى العام ١١٨٨ او ١١٨٩ من الهجرة (١٧٧٥ من تقويمنا) .

وواضح ان هذه الاشارة نفسها قد اتبعت بصفة عامة فى عهد عبد الحميد ، وبشكل خاص فى القسطنطينية بالنسبة لقطع الفندقى ، كما تمكن رؤيتها على القطع المرسومة فى مؤلف المسيو بونفيل سواء فى ذلك الفندقى الكبير المرسوم فى الشكل رقم ٢٠ من اللوحة الثالثة والقرش المرسوم فى الشكل رقم ٣ من اللوحة الرابعة ، عن النقود التركية .

وتعود هاتان القطعتان الى السنة الاولى من عهد عبد الحميد ، ويعود القرش المرسوم فى الشكل رقم ٥ الى السنة الثانية ، ومثيله المرسوم برقم ٤ الى السنة الثالثة ، اما القطعة ذات نصف الفندقى الواردة بالشكل رقم ٢٣ من اللوحة الثالثة والمضروبة فى استانبول فتعود الى العام الضامس عشر اى الى العام ١٢٠١ او ١٢٠٢ من الهجرة (١٧٨٧ او ١٧٨٨ م) ، واخيرا فان الفندقى المرسوم فى الشكل ٢٢ ، المصنوع بدوره فى استنبول ، قد ضرب كما يدل رقم ١٦ الذى يحمله فى العام السادس عشر او العام الاخير من حكم عبد الحميد اى فى العام ١٢٠٢ هـ (١٧٨٨ م) او فى بداية العام ١٢٠٣ هـ وهى السنة نفسها التى توافق السنة الاولى من حكم سليم الثالث اى سنة توليته الحكم ، وهو الامر الذى تم فى السابع من ابريل عام ١٧٨٩ م .

ومع ذلك ، فان مما يسترعى الانتباه بشدة هو ان هذه الاشارة نفسها ، لم تكن تتبع على الدوام فى عهد عبد الحميد نفسه ، وهو نفس الامر الذى سيسترعى انتباهنا بخصوص عهد سليم كذلك .

ويبدى المسيو تيمسرين فى ص ١٨٢ من مقبحته عن من النقود والمسكوكات عند المسلمين الملاحظات التالية :

أولاً : ان العملات ذات الاقطار الكبيرة وحدها ، من بين تلك القطع التي تحمل على أحد وجهيها طغراء السلطان وحدها ، هي التي تحمل ، بالاقسامة الى سنة الامدار ، رقما آخر فوق حرف الباء من عبارة ضرب في .

ثانياً : ان العملات ذات القطر الصغير لاتحمل قط كلمة : ضرب عند رأسها .

ثالثاً : ان الأرقام ، بخلاف تلك الدالة على سنة التتميم أو سنة الضرب ، هي خاصة على نحو ما بالتعود ذات القطر الكبير فقط ، والتي صدرت على وجه التحديد في عهد مصطفي الثالث ، والتي سكت في التسلطانية دون غيرها ، وأنه يستبدل بها على القطع من ذوات القطر الصغير شريطاً من الزهور أو النجوم .

رابعاً : ان الأرقام التي نلاحظها فوق القطع المذكورة آنفاً من عهد مصطفي هي : ٨٧٤٨٦٤٨٥٤٨٣٤٩٤٨٦٤٤٣٤٢ وان كان هو نفسه يجهل ماكنيه هذه الأرقام ، مع ملاحظة ان هذه الأرقام لايمكنها ان تشير الى السنوات التي استمر خلالها عهد مصطفي لأن حكمه لم يدم الا سبعة عشر عاماً وليس ثمانين عاماً وبضع سنوات .

خامساً : أنه لم يلاحظ من بين النقود التي أصدرها مصطفي قطعة واحدة ، سواء كانت تحمل طغراء أو لم تكن تحمل هذه الطغراء تحمل ارقاماً أخرى بخلاف الرقم ٨٠ ويضع ، اذا مااستثنينا تلك التي تحمل رقماً واحداً بمفرده .

سادساً : انه يفترض ، عندما يكون هناك رقمان (أي عدداً مكوناً من رقمين) فأننا بجمعهما نصل الى تلك السنة من العهد ، التي ضربت خلالها هذه العملات ، فعلى سبيل المثال ، فان الرقم ٨٧ قد يدل على السنة الخامسة عشرة من حكم (هذا السلطان) .

ونحن بدورنا نلاحظ ما يلي :

أولاً : ان الأرقام التي يشغلنا أمر العثور على معنى لها لا يقتصر وجودها على النقود ذات الاقطار الكبيرة ، وإنما هي توجد كذلك فوق

القطع ذات القطر الصغير ، وتقوم العملة النحاسية التي أوردنا رسماً لها في الشكل رقم ٢٦ مثلاً على ذلك ، وسنقدم أمثلة كثيرة أخرى من ذلك تبينها لنا العملات الذهبية زرمحوب الصادرة في العهد نفسه ، وهي التي لا يمكننا أن ننظر إليها باعتبارها من ذوات القطر الكبير .

ثانياً : من المؤكد أن أصغر قطعة من العملات الفضية تضرب في القسطنطينية ، وهي التي رسمها المسيو تيخمين في لوحته الرابعة برقم ٤٧ ، والتي تقل قيمتها عن بيرة ، لا تحمل كلمة : ضرب ، وقد نقلنا معنا من مصر قطع نقود صغيرة مشبهة ، ضربت في المال في استنبول ، ومع ذلك ، فلا بد أن أصغر سطح هذه العملة هو الذي حتم على المختصين أن يضعوا عليها هذه الكلمة التي نجدها على كل النقود أو العملات الأخرى سواء المضروبة في القاهرة أو القسطنطينية حتى تلك القطع ذات القطر الصغير ، ولدينا قطعة من ذوات نصف اللندقل ، مضروبة في استنبول يعود إصدارها إلى سنة التتويج ، وقد أوردناها داخل جدول العملات الملحق بهذه الدراسة برقم مسلسل ٥ ، نقرأ عليها كلمة ضرب ، شأنها شأن قطع العملة ذات القطر الكبير .

ثالثاً : أما الأرقام الخاصة التي نحن بصددنا بملاحظ وجودها كما سنرى فوق قطع نقود أخرى تنتهي لمهود أخرى غير عهد مصطفى ، فالقطع النقدية الصادرة في عهد سليم تقدم لنا أمثلة كثيرة على ذلك ، وقد أوضحنا للتو أن وجود هذه الأرقام لا يقتصر فقط على العملات ذات القطر الكبير . لذلك نلصقنا نعتقد أنه لم يحدث قط أن رأينا الأرقام التي نحن بصددنا تستبدل بها فوق القطع من ذوات القطر الصغير زخراً على شكل عقد من الزهور أو النجوم ، وإن كانت تحمل محلها في بعض الأحيان أحرف مميزة بالنسبة للقطع من ذوات القطر الصغير والصادرة في عهد مصطفى ، كما تدل على ذلك قطعة المدينى التي أوردنا رسماً لها في الشكل رقم ١٨ من اللوحة الثالثة ، وكذلك بالنسبة لقطع من ذوات القطر الكبير ، ضربت في عهد أخرى ، ويمكننا ملاحظة ذلك على قطع اللندقل الثلاث المنشورة في مؤلف المسيو بونفيل ، اللوحة الأولى من النقود التركية .

رابعاً : ولليكم الآن حقيقة ماعنيه هذه الأرقام ، أنها الأرقام الأخيرة من سنة الضرب أو إذا شئنا الدقة فهي اختصار لتاريخ الضرب .

فإذا حدث ، عندما يقول سلطان ما ، أن كان الرقم الأخير من سنة التخصيب هو الذى يتغير ، فإن قطعة العملة لا تحمل سوى رقم واحد (هو الذى يتناوله التغيير) ، وعلى هذا فإن قطع النقود التى يذكرها المسيو تيخسين ، والمفروية فى عهد مصطفى ، الذى بدأ حكمه فى العام ١١٧١ هـ (١٧٥٧ م) تحمل الأرقام ١٤٠٢٤٤٠٦٤٨ ، لأنها ضربت فى الأعوام الهجرية ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٦ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ .

وتحمل قطعة النقد الذهبية المسكوكة فى القاهرة والى أوردنا لها رسما فى الشكل رقم ٥ من اللوحة الأولى ، على الوجه ب الرقم ٦ الذى يدل على أن هذه القطعة التى سكّت فى عهد مصطفى قد ضربت فى العام الهجرى ١١٧٦ (٦٢ أو ١٧٦٣ م) ولسنا نشك فى أن قطعنى النقد الذهبية ، اللتين نشرهما المسيو بونفيل برقى ١٥ ، ١٤ من لوحته الثانية عن النقود التركية ، وأولاهما قطعة عملة تذكارية فى حين أن الثانية قطعة نقد مالية ، وكلتاها تنتمى للمعهد نفسه - لسنا نشك فى أنها لم تضربا فى السنة نفسها التى تحملها القطعة التى فى حوزتها ، ونرى أن الرقم الدال على سنة الصنع الذى لم يحتر بشكل جيد ليس كذلك هو الرقم ٦ .

خامسا : إذا كانت الأرقام الأخيرة من سنة الضرب أو الإصدار تخطف عن الأرقام المقابلة فى سنة التتويج ، فإن قطعة النقد فى هذه الحالة تحمل رقمين : فالاعداد ٨٣ ، ٨٥ ، ٧٦ ، ٨٧ التى يوردها المسيو تيخسين تشير بالنسبة لتحديد سنة الإصدار الى الأعوام ٨٣ - ١١ ، ٨٥ - ١١ ، ٨٦ - ١١ ، ٨٧ - ١١ من الهجرة (٢٥) ، وحيث أن مصطفى الثالث قد بدأ حكمه فى العام ١ - ١١٧ حتى العام ٨٧ - ١١ من الهجرة ، فإنه يكون من الواضح أن الأرقام الدالة على سنة الإصدار لا يمكن أن تأتى متضمنة فى الاحاد أو فى الرقم ٨٠ .

سادسا : لقد رسمنا قطعة نقد ذهبية فى الشكل رقم ٦ من اللوحة الأولى ، ذات قطر كبير وتعود الى عهد مصطفى الذى تولى الحكم فى العام

(٢٥) وهى تقليل السنوات ٦٩ أو ١٧٧٠ ، ١٧٧١ ، ١٧٧٢ ، ٧٣ أو ١٧٧٤ من التقويم المسيحى . انظر الهامش التالى .

١١٧١ هـ ، وضربت في القاهرة ، وتحمل على الوجه ب الرقمين ٨٧ (٤١) ،
 بما يعنى انها قد سكنت في الحرام ١١٨٧ هـ (٧٣ أو ١٧٧٤ م) ، وهى
 السنة السادسة عشرة من حكم مصطفى ، او بداية السابعة عشرة
 والاخيرة من حكمه في الوقت نفسه ، فلو أننا جمع الرقمين ٨٧
 فلن نحصل عندئذ الا على الرقم ١٥ (الذى يدل على السنة الخامسة عشرة
 من عهد مصطفى) .

اما قطعة العملة النحاسية ذات القطر الصغير والتي ننشرها في
 الشكل رقم ٢٦ والتي ضربت في عهد مصطفى ، فقد صدرت في الحرام
 الهجرى ١١٨١ (٦٧ أو ١٧٦٨ م) كما يوضح لنا الرقم ٨١ النقوش
 عند اعلا القطعة . اما القطعة الذهبية المرسومة في الشكل رقم ١٦ من
 اللوحة الثانية من النقود التركية في مؤلف المسيو بونفيل ، والمضروبة في
 القاهرة ، والتي تحمل الحروف الاولى من اسم على بك فتعود الى الحرام
 الهجرى ١١٨٣ (١٧٦٩ أو ١٧٧٠ م) ، وتعود القطعة المرسومة برقم
 ١٢ (في مؤلف المسيو بونفيل) والمضروبة في اسلامبول الى الحرام الهجرى
 (٧٢ أو ١٧٧٣ م) ، وباختصار ، فلن يذهب سدى ان نحاول المقارنة بين
 القطعة ذات الاربعين مدينى التي اصدرها على بك والمضروبة في القاهرة
 والتي قمنا بنشرها وتناولناها في ص ٣٦٨ بقطعة اخرى ذات ٤٠ مدينى
 كذلك ، ضربت في القسطنطينية في السنة نفسها كما يوضح ذلك الرقم
 الذى تحمله وهو ٨٣ ، وتحمل التاريخ ٧١-١١ وهو سنة تنصيب مصطفى
 (النقود الفضية في تركيا ، القطعة رقم ٢) .

فمنما تختلف سنة الصنع او الاصدار عن سنة التنصيب او التوزيع
 في الارقام الثلاثة الاخيرة نلاحظ وجود ثلاثة ارقام على القطع النقدية ،
 فقطعة المدينى المرسومة في الشكل رقم ٢٠ من لوحتنا الثالثة والتي تحمل
 الرقم ١٨٧-١ ، وهى سنة تنصيب عبد الحميد بن احمد تحمل في اعلاها

(٤٦) وهى اختصار ١١٨٧ وهى السنة نفسها التى تولى فيها الحكم
 عبد الحميد بن احمد الذى خلف مصطفى الثالث في ٢٣ يناير ١٧٧٤ .

الرقم ٢٠٠ (٤٧) الذى يوضح ان هذه القطعة قد ضربت فى العام الهجرى ١٢٠٠هـ . والأمر هو نفسه بخصوص القطع الذهبية التذكارية التى نشرها المسيو يونفيل تحت رقم ٢١ ، اللوحة الثالثة من النقود التركية والتى تحمل الرقم ٢٠٠ نفسه ، وهكذا نرى ان هاتين القطعتين قد ضربتا فى القاهرة فى السنة نفسها ، لكنهما مثالان لأشبارتين مختلفتين كنا قد ذكرنا من قبل ان دور سك النقود تستخدمها فى العهد نفسه لكى تشير الى سنة الصنع .

ويلاحظ المسيو نيكسين ، المحقق الذى أضافه الى مقدمته عن من النقود عند المسلمين ان المسيو اكريلا Akerblad يزعم — دونما سند — ان الأرقام التى نلاحظها فوق نقود مصطفى هى اختصارات لسنة الضرب — وهكذا يطابق تخمين او حدس المسيو اكريلا بشكل تام مع ما انتهينا نحن اليه .

وبى النهاية ، فإن هذه الطريقة فى الإشارة الى تاريخ الإصدار ، لم يست كما سبق لن راينا ، أسلوبا خاصا بعهد مصطفى ، بل قد رايناها للتو مستخدمة على إحدى العملات من عهد عبد الحميد ، كما كانت متبعة بصلة دائمة فى القاهرة فى عهد سليم الثالث على الأقل ، وهو السلطان الحاكم فى الفترة التى قرأ الفرنسيون فيها مصر .

وإذا عدنا للقطع المرسومة فى اللوحات الملحقه بهذه الدراسة ، ونقصد هنا القطعة ذات الأريعين مدينى ، شكل رقم ١٧ ، والقطعة ذات العشرين مدينى ، شكل رقم ٢٣ ، سنجد ان « سنت » الإصدار هى نفسها سنة تنويع السلطان سليم ، أما الرقم ١٣ الموضوع عند أعلا القطعة فيدل على العام ١٢-١٣ هـ (١٧٩٩ م) وهى سنة الصنع (او الإصدار) وكان الفرنسيون هم الذين لمروا بضرب هذه القطع التى أعادوا إصدارها .

(٤٧) انظر جدول العملات . وقد ورد فيه برقم ٦٩ ذكر مدينى آخر يحمل الأرقام ٢٠١ الدالة على سنة الصنع ٢٠١ — ١ هـ (٨٦ أو ١٧٨٧ من تقويمنا) .

بعد أن أبطل تداولها منذ على بك (٤٨) ، وقد نشر المسيو بونفيل قطعة منها ذات عشرين مدينى برقم ١٠ من لوحته الرابعة من النقود التركية .

أما الرقم ١٥ الذى نقرؤه على القطعة الذهبية المرسومة فى الشكل رقم ١٣ فى نهاية المطر الثالث فيشير الى الرقمين الأخيرين من الصام الهجرى ١٥-١٢ (ويوافق الصام التاسع من التقويم الذى اتبعه الفرنسيون فى ذلك الوقت فى مصر أو الصام ١٨٠١ من التقويم المسيحى) (٤٩) .

وبرغم أن هذه الإشارة نفسها ، نمىا يبدو ، كانت متبصرة بصفة عامة فى القاهرة ، بالنسبة للقطع المخروبة فى عهد سليم على الأقل ، فقد لاحظنا مع ذلك أن قطعة المدينى التى أوردنا رسما لها فى الشكل رقم ٢١ تحمل الرقم ١ الدال على السنة الأولى من عهد هذا السلطان برغم أنها قد شربت فى القاهرة ، وهو نفس ملاحظته على قطعة نصف الفندقى المرسومة فى مؤلف المسيو بونفيل برقم ٢٥ من لوحته الثالثة عن النقود التركية ، وقطعة الفندقى برقم ٢٤ حيث نجد تاريخ التتويج محفورا عند أسفل القطعة بين زخارف حبيبات الاطار (٥٠) ، وتحمل القطعة الأولى الرقم ١ أما الثانية فتحمل الرقم ٢ وهما رقمان يشيران الى السنة الأولى ثم السنة الثانية من عهد سليم الثالث .

ومن بين هاتين الطريقتين للإشارة الى سنة الإصدار أو الشرب ، يسهل علينا أن نرى أن أكثرهما دقة وتحديداً هى أن نأخذ فى اعتبارنا الأرقام الأخيرة من تاريخ الشرب التى تخرت منذ التتويج ، وفى الواقع

(٤٨) أو بعد على بك يقليل ، وقد رأينا قطعة ذات عشرين مدينى مخروبة فى القاهرة ، وتحمل طغراء عبد الحميد الذى تم تسميته عام ١١٨٧ هـ ، أما الرقم ٩ الذى نجده فوق كلية شرب فيدل على أن سنة الصنع هى ١١٨٩ الهجرية وهى فترة سيطرة محمد بك (أبو الذهب) .

(٤٩) إذا نظرنا الى الرقم ١٥ باعتباره دلالاً على السنة الخامسة عشرة من عهد سليم الثالث فسيكون علينا أن ننسب صنع هذه القطعة التى تم سكها تحت أمينا الى العام ١٢١٨ من الهجرة (العام الثانى عشر من التقويم الثورى الفرنسى أو العام ١٨٠٤ م) .

(٥٠) نلاحظ بخصوص هذه القطعة أن تاريخ التتويج قد حفر بشكل ردىء ، فبدلاً من ١٢٠٢ كان ينبغي أن يكتب ١٢٠٣ وهى السنة التى تولى الحكم فيها السلطان سليم الثالث ، وقد شربت هاتان القطعتان كلناهما فى استانبول .

فإن سنة التتويج تبدأ بصلة شبه دائية عند نهاية عام هجرى وبداية عام آخر ، بحيث لا يستطيع أن نعرف فى أى عام من هذين العامين سكّت القطع النقدية .

وقد بدأ لنا من المفيد ، حتى نعرف بالسقادة التى يمكن أن تسددها الأرقام التى تحدثنا عنها عند التمييز بين عهود الحكم المختلفة ، أن نقابل بين قطعتين من النقود ، مشروبتين فى السنة نفسها وفى عهدين مختلفين ، فى ضربات واحدة ، تحمل أحدها سنة الصنع ، التى تدل عليها الأرقام الأخيرة من تاريخ الإصدار ، وتحمل الأخرى سنة التتويج ، أما الأولى فكانت قطعة ذهبية ذات قطر كبير ، ضربت فى القاهرة فى عهد مصطفى وسكت طبقا لما أوردنا فى العام ١١٨٣ هـ (٧٣٠ أو ١٧٧٤ م) برغم أنها تحمل تاريخا هو ١١٧١ هـ (١٧٥٧ م) وهو العام الأول من عهد مصطفى ، أما الثانية فهى عملة ذهبية نجدها مرسومة فى مؤلف المسيو بونفيل فى الشكل رقم ١٨ من لوحته الثانية عن النقود التركية ، وهى مشروبة فى القاهرة كذلك فى عهد عبد الحميد بن أحمد ، خليفة مصطفى ، ويشير الرقم ١ الموضوع فوق الحرف الأخير من النسطر قبل الأخير إلى السنة الأولى من عهد عبد الحميد .

لماذا نظرنا إلى التاريخين ١١٧١ و ١١٨٧ اللذين تحملهما هاتان القطعتان باعتبارهما سنتى الصنع أو الإصدار لكان لنا أن نظن أنهما قد ضربتا بفارق ستة عشر عاما فيما بينهما فى حين أنهما ضربتا فى عام واحد ، وفى المقابل ، فقد يمكننا الظن بأن قطعتين تحملان التاريخ نفسه قد ضربتا فى السنة نفسها فى الوقت الذى يكون هناك فارق زمنى بين إصدار كل منهما يصل إلى خمسة وعشرين أو ثلاثين عاما إذ تكون القطعة الأولى فى بداية عهد حاكم ما والأخرى فى نهاية عهد الحاكم نفسه ، بل قد يبلغ الفارق الزمنى لنحو نصف القرن إذا ما استقر عهد أحد الحكام لمدة خمسين عاما مثل عهد سليمان الأول على سبيل المثال (٥١) .

(٥١) بدأ سليمان بن سليم الحكم فى العام الهجرى ٩٢٦ (١٥٢٠ م) من تقويمنا) وظلّه سليم الثانى فى العام ٩٧٤ من الهجرة (١٥٦٦ م) .

أما إذا كانت قطعة العملة قد سكّت في سنة التخصيص نفسها ، فقد يبدو غير مجد أن يشار إلى سنة الصنع سواء يتم ذلك باستخدام الطريقة الأولى في الإشارة إلى ذلك أي بأن يدون عليها الرقم ١ ، وهو الأمر الذي كان يحدث في أكثر الأحيان برغم ذلك (٥٢) للإشارة إلى السنة الأولى من عهد أحد الحكام أو بالطريقة الثانية أي بتكرار الرقم الأخير من تاريخ التخصيص (٥٣) ، ولعل هذا هو السبب في أننا لا نرى فوق قطع نقدية كثيرة أية أرقام (بخلاف تاريخ التخصيص) وإن كان يحل محلها في هذه الحال اطار (أو عقد) من الزهور أو النجوم أو حروف لها دلالتها مثل تلك التي سبق أن تناولناها عند الحديث عن أسماء وألقاب نواب الحكام ، ومع ذلك فليسنا نظن أن كل القطع التي نجدها على هذه الحالة نفسها قد ضربت في السنة الأولى من بدايات المهود ، مثال ذلك القطع الذهبية التي تعرضنا لها في المجال الذي أشرنا إليه من قبل ، ولهذا فينتج عن غيبة الأرقام المتصلة التي يدور الحديث عنها أن نفقد الوسيلة اللازمة للتعرف على التاريخ المحدد الذي سكّت فيه عملة ما .

ثامنا : نمط الخط وشكل الحروف

أصبحت النقوش المستخدمة على النقود المصنوعة في مصر ، والتي كانت تتم من قبل بحروف يونانية في عهد خلفاء الإسكندر ، ثم باليونانية أو الرومانية في عهد السيطرة الرومانية ثم بالفارسية قبل مجيء الإسلام ، أصبحت تكتب بعد استقرار الإسلام في هذه الديار بالحروف الكوفية .

وفي الواقع فإن المكين (٥٤) يورد في مؤلفه عن تاريخ العرب ، نقلا

(٥٢) أوردنا من ذلك أمثلة عديدة من قبل في الفصل الخامس بسنة الإصدار ، بل يمكننا القول بأن هذه المادة قد اتبعت بشكل عام بخصوص كل السنوات الأولى لبدايات كل المهود حتى تلك التي أتبعت بشانها الطريقة الثانية للإشارة إلى السنوات لأخرى (أي السنوات بعد الأولى) من عهد ما .

(٥٣) لم نر أمثلة لقطع يتكرر عليها الرقم الأخير ، أو الرقمين الأخيرين من السنة للدلالة على أن صنع هذه القطع قد تم في سنة التخصيص نفسها . (٥٤) انظر بخصوص أسماء هذا المؤلف وعنوانه مؤلفه دراسة المسير مارسيل من متياس الروضة ، وصف مصر ، الدولة الحديثة ، المجلد الثاني من ٣٩ .

من شهادة أبى جعفر ، ان نقوش النقود الذهبية قبل الاسلام كانت تكتب باليونانية ، أما نقوش العملات الفضية فكانت تكتب بالفارسية ، وقد امر الخليفة عمر ، فى نحو العام الثامن عشر من الهجرة (٦٣٩ من تقويمنا) تبعا لنص الفريرى الذى سبق أن اشرنا اليه (٥٥) بأن تصنع دراهم على غرار دراهم ملوك فارس ، كما امر بأن تنقش عليها ، باللغة الفارسية تلك النقوش التى اوضحناها .

أما الحروف الكوفية (أو الخط الكوفى) فاستمد اسمها من اسم الكوفة (٥٦) ، وهى مدينة فى بلاد ما بين النهرين حيث يوجد أمهر الكتابة . وقد اشتهرت هذه الحروف الكوفية واتسع ذبوعها بعد أن استخدمت فى كتابة القرآن ، ويستمرى هذا الخط النظر ، بصفة خاصة ، بغية كل النقط والعلامات الدالة على الحركات وعلى تضعيف الحروف غيبة تامة ، الأمر الذى يترتب عليه ان يكون للكلمة الواحدة اساليب نطق مختلفة ، ولا بد أن يكون الإنسان مترسلا على اللغة العربية القديمة ، ومبجها فيها حتى يمكنه ان يحسن عن طريق الاحساس بالكلمة وبالجملة كيف ينبغى له ان يقرأ ويلفظ ويترجم ، وان كانت الكتابة الكوفية هذه لم تظل هى الكتابة المعتادة الا لحوالى القرن الثالث من الهجرة (التاسع من تقويمنا) وان استمرت تكتب بها لفترة طويلة نقوش المباني اذ أصبحت بمثابة حروف مقتضبة عند العرب ، وظلت تستخدم فى نقوش النقود حتى القرن السابع من الهجرة (الثالث عشر من تقويمنا) . أو على الأقل ظل يستخدم فى ذلك خط قريب منها أو متفرع عنها ، مثل ذلك الخط المسى خط القرمة (٥٧) .

وفى الوقت نفسه ، فان هذا الخط نفسه لم يحتفظ لنفسه بشكل بالغ الثبات غير قابل للتغير ، ونلاحظ فى المخطوطات ، كما نلاحظ فى

-
- (٥٥) فى الفصل الخاص بالشكل البشر والحيوانات عند الحديث عن الخليفة أبى بكر .
(٥٦) الكوفة هى إحدى مدن العراق الباطلى الذى يضم ارض السككانيين .
(٥٧) انظر دراسة المسيو مارسيل Marcel عن النقوش الكوفية ، الدولة الحديثة ، المجلد الاول ، ص ٥٣٤ .

نقوش المسكوكات ، أن الخط يتغير ويتحور بشكل مضطرب ، بحيث نستطيع أن نتبع ، حتى نقطة معينة ، الشوط الذى تلمه الخط الكوفى بالاضطراد حتى أصبح الخط العربى الحديث .

وتحمل غالبية المباني العامة ، وبصفة أساسية المساجد ، نقوشا كثيرة هى فى نسبتها العظمى آيات من القرآن ، أما كل الكتابات القديمة فهى كتابات كوفية ، وهناك كتابات أو خطوط أكثر حداثة تنتمى جزئيا الى هذا النوع من الكتابة أو كتبت بحروف قريبة منها ، ونستطيع أن نقول الشيء نفسه بخصوص بعض النقوش التى يزدان بها على الدوام داخل المساكن وهذه مقبسة إما من القرآن ، وإما من أسواق بعض المؤلفين والشعراء العرب .

وليس للحروف العربية ، بخلاف الأشكال المتنوعة التى تعطى لها تما لكان وجودها فى بداية أو فى وسط أو فى نهاية الكلمة ، شكل دائم ومحدد بطريقة صارمة شأن ما لحروفنا الكبيرة majuscules وحروفنا المحورة أو المطبوعة ، فالحروف العربية تتنوع بشكل مخصوص شأن حروف الكتابة عندنا وطبقا لمزاج الكاتب أو الحقل ، ومع ذلك ، فبرغم الفوارق أو درجات الاختلاف بالغة الكثرة ، والتى يمكننا أن نلاحظها فى مختلف حروف أو خطوط المخطوطات والنقوش ، فإن من المستطاع مع ذلك أن نميز عددا بعينه من الخطوط أو الكتابات الأساسية ، نطلق عليها أسماء خاصة وتقدم عنها أمثلة تستخدم بمثابة طرز أو أنماط مبدئية نعالن وتصنف على أساسها الخطوط المختلفة التى تدخل ضمن النوع نفسه (٥٨) وغير متناهية ، لكى نعطى القارئ فكرة عن هذه الخطوط ، هو أن نحيل إلى الدراسات التى نشرها المسيو مارسيل والتى تشكل جزءا من وصف مصر

(٥٨) يمكن أن نعالن هذا التمييز لأنواع الخطوط العربية التى تعطى أسماء مختلفة بذلك التباين فى خطوطنا والتى جعلنا نخضع على أنواع هذه الخطوط المتباينة أسماء مثل : المتنايع أو الزاحف ، الدوار ، المستدير الخ ، فعلى هذا النحو كذلك تتنوع الكتابات العربية فى البلدان (العربية) المختلفة على نحو شبيه بالكتابات الأوروبية التى تختلف فى ترسبها عنها فى إيطاليا وغيرها فى إنجلترا الخ .

والتي تشتتل على دراستين : واحدة عن نقوش مقياس الروضة (٥٩) والأخرى عن النقوش الكوفية التي جمعت من مصر .

وحيث لم يكن من الطباعة قد انتشر في الشرق (٦٠) ، ففسد عقلت على مهارة الكتاب أهمية أكبر درجة بكثير عنها في أوربا ، فحرفة الكتابة (هناك) تشكل مصدر عيش لطائفة كبيرة العدد . لها مكانتها واعتبارها وتميش عيشة لاتنقصها الرفاهية ، وتمطى هذه الكتابة مظهرا بالغ الفخامة للمخطوطات وبشكل خاص في مخطوطات القرآن ، ويحتوى مؤلف رحلة في مصر Voyage en Egypte على نماذج عدة من الخطوط في أنواع الكتابات المختلفة ، ولقد نقلت الى فرنسا الكثير من المخطوطات العربية التي تدمو الى الإعجاب لجمال ووضوح خطوطها .

وبرغم أن من حفر النقوش لم يكن يمارس بهذه الدرجة من المهارة ولم يذهب لأبعد مما ذهب اليه من الكتابة من المرء ، حتى ولو لم يكن قد اعتاد بالقدر الكافي على رؤية الخطوط العربية ، يستطيع أن يلاحظ بسهولة ، بالنظر الى جزئيات الحروف وتفصيلها ، وطريقة وضعها وثبات الخط ووضوحه ، أن هناك فروقا محسوسة بين مهارات الحفارين الذين نفذوا هذه السكة أو تلك ، ولهذا فمن نستطيع أن نميز على القطع الذهبية الثلاث التي تحمل الأرقام ١٤٤١١٥ في لوحاتها ، والتي يحبل الوجهب منها النقوش نفسها ، ثلاثة أنماط في الكتابة بالغة التبليغ ، ونستطيع أن ندرك بسهولة أن الكتابة على القطعة الذهبية رقم ١٤ أكثر صحة وثاقا من تلك التي نجدها على المسكوكات الأخرى .

وكما كانت العيارات المنقوشة طويلة ، وبشكل خاص حين تكون عبارة عن فقرات من القرآن ، كما لاحظنا ، على الدراهم والدنانير القديمة ،

(٥٩) المقياس ، هو مقياس لقيم لتقدير ارتفاع مياه النيل ، انشاء المصريون المحدثون في إحدى جزر النيل المسماة جزيرة الروضة ، على مسافة قريبة من القاهرة .

(٦٠) لم يمارس من الطباعة في الشرق إلا غيبة ندر ، وعلى يد أوروبيين ، لكنه لم ينتشر هناك ، وكان الفرنسيون قد اتقنوا في القاهرة مطبعة فرنسية وأخرى عربية كل يديرها المسيو مارسيل .

أن الكتابة تتم بحروف صغيرة شديدة التقارب (مزنة) ، وأن هناك ، بخلاف الحاشية ، التي تشتمل عادة على ثلاثة أو أربعة سطور مستقيمة ومتوازية ، سطرا دائريا يدور حول القطعة ، وأحيانا سطرين ، من الكتابة (١١) ، ولدينا قطعة عملة نحاسية نقلناها معنا من مصر ، صغيرة القطر (١٢) ، وأن كانت بالغة السمك بالنسبة لحيطها ، لانقرا على الوجه الأول منها ، وفي سطور ثلاثة مستقيمة ، وبحروف كبيرة بعض الشيء سوى الجزء الأول من الشعر ، أما الجزء الثاني فنجدده على الوجه الثاني (١٣) .

وعندما لم تعد تكتب على العملات الذهبية نصوص من القرآن ، وضعت الكتابة ، التي لم تعد بالغة التقارب ، في سطور مستقيمة ، ولكن عادة تغيير مواضع عدة حروف ، وأحيانا كلمات بأكملها أو وضع هذه الكلمات فوق كلمات أخرى ، كانت تعطى شكل الكتابة انتظاما لإبأس به وأحيانا كانت تجعل السطور ناقصة الانتظام ، ويمكننا أن نرى أمثلة على كل ذلك في الشكلين رقمي ١٠ ، ١١ من لوحنا الثانية .

ومنذ فترة طويلة بعض الشيء ، تصور القوم ، رغبة منهم في إعطاء مزيد من الانتظام لهذه الكتابات ، إن يخطوا خطوطا مستقيمة ، متساوية الطول ، تقسم الوجه ب من قطعة العملة الى أربعة أجزاء متساوية ، تستخدم بمثابة اطر لكل سطر من سطور الكتابة ، وتتجمع هذه السطور عند الطرفين بواسطة اقواس تقترب بشدة من السطر الدائري الذي يعمل حبيبات الاطار من بقية وجه القطعة (١٤) .

(١١) وهو الدينار الذي وضعناه في ص ٣٥٣ ، الفقرة الأخيرة .

(١٢) بطلع قطرها ١٤ مم وسبكها ١/٣ مم .

(١٣) نجد النقوش على الوجه الأول مرتبة كما يلي :

لا إله

إلا الله

(كذا)

أحمد

ونجدها على الوجه ب كما يلي :

مهد

رسول

الله

(١٤) انظر الأشكال ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، من اللوحة الثانية من

اللوحات المرفقة بهذه الدراسة .

تاسعا : الزخارف

بإمكاننا ان ننظر الى الخطوط التي انتهت من الحديث عنها باعتبارها جزءا من الزخارف التي تحملها قطع النقود ، ومع ذلك فلسنا نظن ان هذه العادة تعود الى زمن بعيد ، كما انها لاتدل كثيرا على براعة من جانب الحفارين ، هؤلاء يبدون وكأنهم يحزون صفحة القطعة لجرد توجيه مسطور الكتابة ، وقد يكون أكثر رونقا وأكثر صحة كذلك ان نحصل على مسطور جيدة الترتيب (والاستقامة) دون الحاجة الى أن نلجأ لتنظيم صفحة القطعة النقدية التي ننقش عليها (بواسطة الخطوط) .

أما الزخارف الأخرى ، التي نلاحظ وجودها على قطع النقود الحديثة ، وهي أكثر بساطة وأقل تكلفة ، فهي :

١ — الزخارف الزهرية (أي التي تأتي على هيئة زهيرات صغيرة) .

٢ — حبيبات الأطار .

٣ — الأطار (البارز) الذي يوضع على حافة العملات .

وبإمكاننا كذلك ان ننظر الى تأشيرة السلطان أو طفرائه باعتبارها زخرفا ، وقد تناولناها في الفقرة التي تعرضت لأسماء الأمراء أو الحكام (من هذه الدراسة) ، وإن كنا نكتفي هنا بأن نستعرض الانتباه الى أن العملة النحاسية المضروبة في عهد محمود الذي تولى الحكم في عام ١١٤٣هـ (١٧٣٠ من تقويمنا) والتي رسمناها في الشكل رقم ٢٥ تحمل بدلا من هذه الطفرء نجيبات أو زهيرات أو تشبيكات زهرية (مجدولة) تشغل سطح القطعة كلها .

أما الزخارف الزهرية فيحملها الوجه ١ في الفراغات التي تتركها طفرء السلطان . وفي أغلب الأحيان ، نجد فوق الوجه ب لقطع النقدي زخرفا زهريا عند أعلى قطعة ، فوق حرف الباء من كلمة ضرب ، وهي تحمل هناك محل الرقم الدال على سنة التنصيب أو على سنة الإصدار كما

توضح لنا العملات الواردة بالأشكال ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠ ، وأخيرا فائنا نجد بعض هذه الزخارف موزعة بأعداد متفاوتة ، قلة وكثرة ، تبعا لذوق الحمار ، نوق وبين مسطور الكتابة . وتحمل قطعة التند الذهبية التي وردت مرسومة في مؤلف المسيو بونفيل برقم ١ من لوحته الأولى عن النقود الذهبية التركية كمية كبيرة من هذه النقوش (٦٦) .

ويتنوع شكل هذه الزخارف الزهرية . أما الشكلان اللذان يستعملان الانتباه أكثر من غيرهما واللذان يتكرران في أغلب الأحوال فهما :

١ - الشكل الذي تحمله القطعة التي أوردنا رسما لها في الشكل رقم ٢٣ ، الوجه أ .

٢ - الشكل الذي نراه على الوجه ب من القطعة رقم ٤ .

ويظن البعض أنه قد لاحظ في الزخرف الأول وجود الحروف المكونة لكتابة الله أو اختصارا لها مجدولة أو متداخلة مع هذا الزخرف ، وأنه قد لاحظ في الزخرف الثاني الشيء نفسه بالنسبة لكتابة محمد (٧) ، وإن كان الأقرب إلى الاحتمال أن هؤلاء يحاولون أن يعتسوا وجود معنى في هذه الزخارف البسيطة ، التي صنعت بقصد الزينة ، ربما لم يكن أولئك الذين اخترعوها يفكرون فيه على الإطلاق .

وربما كان أقرب إلى الطبيعي أن نرى في الزخرف الأول بدايات

(٦٥) انظر اللوحات الملحقه بهذه الدراسة . أما الزخرف الزهري الذي تحمله القطع الثلاث أرقام ٨٤٧، ٨٤٨ فهو نفس ما تحمله القطعتان رقم ٣ ، ٤ ، فيما عدا أنه يعلو هذا الزخرف في الأوليات زخرف زهري بالغ الصغر بالشكل نفسه الذي تحمله القطعة رقم ٤ ، الوجه أ ، ثلاثة أمثلة .

(٦٦) يمكن أن نتأمل كذلك القرش المرسوم برقم ٦ في مؤلف بونفيل، اللوحة الرابعة .

(٦٧) هناك تشابه بين صنع زخارف بالحروف المتداخلة هناك وبين ممارسة شائعة في فرنسا تشير إلى اسم المسيح بالعلامة Γ وإلى اسم ماري Π وإلى اسم لويش بحرفي Λ ، متشابهين (وهو ما نجده على الكثير من عملاتنا) .

الشعار لا اله .. الخ ، أما الشكل الذى أعطى لهذا الزخرف على القطعة الواردة فى مؤلف بونفيل برقم ٤ فهو فيما يبدو فى الواقع وبطريقة يمكن تمييزها لأم ألف (لا) مكررة مرتين احداها مقلوبة او معكوسة .

وتحمل القطع الذهبية والفضية ، بل حتى النحاسية ، على كلا وجهيها ، بحروف بارزة ، وعلى حوافها ، حبيبات مكونة اما من نقط دائرية واسعة او مسيكة يشبهها العرب بمقد من اللؤلؤ (١٨) ، واما من نقط مستطيلة او حبوب من الشعر (١٩) او تكون هذه الحبيبات عبارة عن عقدات صغيرة او زخارف من زهيرات صغيرة (٢٠) ، وهناك خط مسيط او مقنوط يفصل بين هذه الحبيبات ، على اختلاف أشكالها ، وبين النقوش .

وبالنسبة لقطع الفندقل ، والعملات الذهبية الأخرى ذات القطر الكبير ، وبالنسبة كذلك للعملات الفذكارية وجود قسم دائرى او طوق خال من الزخارف (سادة) ، وتستطيع ان نرى ذلك فى الأشكال (٧٤٦ ، ٧٤٧) ويرجع ذلك الى ان هذه القطع ، برغم كونها ذات مسطح أكبر كثيرا من قطع الفندقل او التقود الذهبية المعتادة ، قد ضربت مع ذلك بالسكة نفسها ، فكانت هذه السكة تدمج وسط قطع العملة ، تاركة الجزء الباقى خاليا من أى نقوش او زخارف .

أما قطع العملات التى تم صنعها بقدر أكبر من الفخامة ، وبخاصة قطع الفندقل الكبيرة من صنع القسطنطينية ، فكانت تضرب بسكات خفرت لهذا الغرض ، وبأحجام القطع التقديعية نفسها، وتزدان هذه العملات بطائرين من الحبيبات ، تترك المسافة التى بينهما خالية من النقوش او كانت بورود صغيرة متنوعة او تشبيكات زهرية او زخارف على شكل فصينات ، كما يمكننا ان نرى على قطع العملات التى نشرها بونفيل .

(٦٨) انظر الأشكال ١٤٤١١٤١ ، ١٤٤٦٤٥ من اللوحات الملحقة بهذه الدراسة .

(٦٩) انظر الشكل رقم ٢٢ من اللوحة الرابعة .

(٧٠) انظر القطع لرقم ١٤٤٧٤٦٤٥ ، ١٤٤١١٤١ من اللوحات نفسها ، ويكاد يكون هذا الخط هو الزخرف الوحيد الذى يلاحظ وجوده على قطع العملات القديمة .

ويعد محمد بن مصطفى ، الذى جرت العادة على أن يشار إليه خطأ باسم محمد الخامس ، والذى ارتقى العرش فى العام الهجرى ١١٤٣ (١٧٣٠ م) واحدا من سلاطين القسطنطينية التى بذلوا عنية كبيرة فى إعطاء النقود مظهرا فخيا . ونستطيع أن نتأكد من ذلك بملاحظة قطع الفندقى ذات القطر الكبير ، والتى نشرها بونفيل برتى ٦ ، ٧ ، وقد نقلنا معنا من مصر واحدة من هذه المسكوكات ، وهى ذات عيار مرتفع ، ومصنوعة بجودة بالغة .

أما فى أوروبا فلم يكن الدافس من وراء حفر الرسوم أو النقوش المخطئة على حواف العملات بصفة عامة ، هو حب الترف أو المسمى وراء مظاهر الزخرف والفخامة عند صنع النقود ، بل كان الهدف من ذلك هو الجولوة دون إخال الفس أو التقليل على هذه العملات — وهى التى لا يمكن لأحد أنقاص وزنها عن طريق انقاص قطرها دون أن يسترعى ذلك الانتباه بمجرد النظر — وذلك باللجوء إلى اتلاف أو محو هذه الزخارف أو النقوش .

وعندما لاتدفع القطع النقدية فوق حافة قطعها ، فمن يكون هناك ما هو أسهل من انتطاع بعض منها دون أن تبدو تالفة ، إذ أن هذه القطع ليست فى شكل دوائر كاملة الاستدارة ، كما أن (طول) محيطها يظلم فيما بينها ، أما حين تكون حواف القطع هذه غير مرسومة إلا بزخرف خفيف فإن تزيينها أو تقليدها سوف يصبح أكثر من ميسور ، ذلك أن الحروف أو النقوش المسكوبة تستعصى على التقليد بغير حدود .

وفيما مضى ، كانت الحروف المنقوشة فوق حواف قطعات عملتنا ناتئة أو بارزة ، لكنها كانت تنحى بفتة أما بفعل الدمك أو بفعل ما يحدث من نقصان الوزن من أثر (طول) الاستعمال ، أما فى أيامنا هذه فقد أخذت هذه الحروف توشم على الأجوف أى تحفر بدلا من أن تكون بارزة) . ويجعل هذا الأجراء الاحتياطي ، بالإشارة إلى أن عملتنا الذهبية والفضية المخروبة بالـ Vriol (٧١) القطر والمحيط نفسيهما وبدقة ، من

(٧١) الـ Vriol هى لوحة من الصلب ، مثقوبة عند وسطها بنقبة دائرية توضع به قطعة العملة لتلتقى ضربة الرصاص .

المستحيل حدوث أقل انقاص فى طول القطر (بالتقاطع أجزاء من المحيط) دون ان يلاحظ المرء ذلك عند النظرة الأولى ، خصوصا اذا ماقرنا قطعة عملة من قطعة أخرى مماثلة لم يمسسها سوء .

أما زخارف الذئب والدرهم القديمة التى أتيج لنا ان نراها ، فلم يبد لنا قط أنها قد وسعت عند حافة قطعها مع احتمال قائم هو ان يكون هذا النقش قد أتمحى بسبب تآكل النقود بفعل الاستعمال ، او تبت ازالته على يد أولئك الذين يحترقون مهنة تحريف النقود (بانقاص وزنها) ، وفى الوقت نفسه ، فإن من المؤكد فيما يبدو ان القوم هناك قد ظلوا لمدق طويلة يعقادون عدم وضع أية سمة او بصمة على حواف قطع العملات ، وبشكل خاص عندما كانوا يكتفون باعطائها الشكل الدائرى عند قصها .

وتحمل قطع الفنتلى ، شأن كثير من قطع النقود لدينا ، نوعا من النقوش يشبه بعض الشيء جبلا او جديلة ، ومن هنا جاء اسم الجديلة او القيطان الذى يطلق بصفة عامة على كافة أنواع النقش او البصم التى تحملها قطع النقود على حواف قطعها ، (بفتح التاء وتسكين الطاء) .

وتحيط هذه الجدائل بقطع النقد الذهبية بالطريقة نفسها على وجه التقريب او تكون مسننة على نحو طفيف ، كما سنرى ، فقد تناولنا لأساليب صنع النقود .

وقد نجد أن من الممكن لكثير من العملات الفضية ذات الوزن الكبير ، بل وكذلك بالنسبة للقطع ذات الأربعين والعشرين مخينى ، وعملات أخرى كثيرة من النحاس ، أن تحمل عند قطع حوافها جدائل او نقوشا ، لكن صناعة النقود فى مصر ليست متقدمة لحد يمكن منه تبنى الأسلوب الذى تستخدمه أوروبا فى حفر حروف على حواف قطع النقود برغم كونه أسلوبا بالغ البساطة بقدر ما هو حائقي .

الفصل الرابع

القيم المختلفة للعملة

أولا : الوزن

لم تضرب في مصر ، فيما يبدو ، بصفة عامة قطع نقود ذهبية تجاوز وزنها درهما واحدا ونصف الدرهم (١٨٠/١ ج) * أو المثلث بوزنه الحالي (١) ، بل كذلك المثلث القديم الذي كان يساوي ١٢/٧ درهم ١ (٣٨٨/١ ج) . وفي واقع الأمر ، فقد كان هذا هو حال وزن الفئات التي وافتنا الفرصة لتحصيها .

ولم يحدث — الا شذوذاً عن هذه القاعدة ، وفي حالات خاصة ، ان ضربت في بعض الأحيان قطع نقد ذهبية اكبر وزنا ، مثل القطع ذات الـ ٢ فندي و تلك القطع التذكارية من ذات الفندي ونصف (الفندي) التي تعرضنا لها من قبل في البلب الخاص بالنقود النحاسية .

وفي نفس الوقت فان الامراء أو الحكام الذين تضرب باسمهم النقود ، قد حرصوا في فترات مخلفة اوزان هذه النقود ومعاييرها بقصد تحقيق اكبر ربح ، ومع ذلك فحيث ان تحريف وزن العملات أمر يمكن ملاحظته على الدوام وبسهولة اكبر من القدرة على التحقق من تحريف المعيار ، فقد كان التحريف في الوزن وثيقا وحيثا حتى يضي دون ان يسترعى الانتباه .

ولم يكن يتجاوز وزن اقدم واحدة من قطع الفندي ، التي ظلت على

(*) أثرت تحويل الكسور العشرية الى كسور اعتيادية حتى لا يختلط الأمر على القارئ بينها وبين العلامات التي توضع لتقسيم الأعداد الكبيرة الى وحدات رتمية تسهلا لقراءتها . (المترجم) .

(١) عن المثلث ، انظر دراسته من الأوزان العربية (الكتاب الأول من هذا المجلد) .

بحال جيدة ، والتي اختبرنا زنتها ، تتجاوز درهما واحدا و ١٥/١٠٠ من الدرهم (١٠١/١٠٠ ج) اما القطع فوات نصف الفنتى (النصفية) فترن النصف من هذا الوزن .

وكان ينبغي أن يكون وزن العملة الذهبية زر محبوب في الأصل على هذا النحو ، ونستطيع ان نتأكد من ذلك من جدول النقود المرفق بهذه الدراسة ، وان كان قد نقص وزنها منذ بدء عهد مصطفى بن أحمد ، الذي ارتقى العرش في العام الهجري ١١٧١ (١٧٥٧ م) ليبلغ ٨٢٢/١٠٠٠ من الدرهم (٩١٧/٢ ج) ثم ثبت في عهد سليم بن مصطفى الذى توفى في العام ١٢٠٣ من الهجرة (١٧٨٦ م) على ٨٢٢/١٠٠٠ من الدرهم (٩١٢/٢ ج) ، وقد ابتاعها الفرنسيون على هذا الوزن ، أما تفاوت الوزن المسموح به زيادة او نقصا فقد ثبت بموجب لائحة التسوية الصادرة من المدير العام ومحاسب الموارد العامة بتاريخ ٢٥ نيفوز من العام التاسع (١٥ يناير ١٨٠١) بدرهين (ع) اى ما يعادل ٠٠٠٢٣٧٥ ر.

أما التفاوت الذى كان مسموحا به قديما في فرنسا فبيلغ
١٥ حبة من زنة مارك اى ما يعادل ٠٠٠٣٢٥٥ ر.

ولكنه بلغ عند صنع القطع ذوات الأربعين فرنكا وتلك من
ذوات العشرين فرنكا (٢) ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ر.

وعلى هذا فقد كان التفاوت المسوح به في مصر (زيادة أو نقصا) أقل من مثيله المسوح به في فرنسا بالنسبة لقطع اللويس الذهبية ولكنه قريب من التفاوت المعمول به بخصوص القطع الذهبية فوات الأربعين والعشرين فرنكا . ومع ذلك ، فحيث كان الذهب (أي العملات الذهبية) أكثر انقساما (أي أن هناك نصليات وربيعيات ... الخ) بكثير في مصر (منه في فرنسا) فلا بد أن التفاوت قد كان (في الحقيقة) أكبر . هكذا كان ثريا من المستحيل أن تبلغ قطعة نقد بمفردها ، وبدقة ، الوزن المحدد . وحيث لم يكن العامل ليعوض عن أية زيادة تتم في الوزن ، وحيث لم تكن

(*) لكل مائة قطعة كما سيوضح من السياق . (المترجم) .

(٢) وقد احتفظ بهذا التفاوض نفسه في المراسيم الصادرة في ٢٣ مايو ١٧٧٠، و ٣٠ أكتوبر ١٧٨٥، و ٩ أبريل ١٧٩١، و ٥ فبراير ١٧٩٢.

تقبل النقود الذهبية ما لم تزن كل مائة منها ، وبمقدار ثمانية ٨٤ درهما
(٢٥٨ ٢٢٨/١٠٠٠ ج) فقد كان من مصلحة العامل ان يوازن القطع النقدية
بمقدار كائنية ، وبالاختصار ، فكلما زاد اتساع سطح العملة كلما اكتشفنا ان
وزنها يقل بنجاة بفعل التداول . وفى مصر ، كما فى غالبية بلدان العالم ،
يوجد الناس يدفعهم الجشع الخسيس الى احترام مهنة التلاعب فى وزن
العملات الذهبية ، يحرص الصرافون او المبدلون على وزنها حين يبدو هذا
الوزن بالغ النقصان .

واذا كانت العملات الذهبية الحالية ، قد حلت كما سبق ان افترضنا
محل الدنانير القديمة التى كانت كل سبعة منها تزن فى الاصل عشرة دراهم
واذا كانت كل سبعة قطع من العملات الذهبية الحالية لا تزن اكثر من
خمس دراهم و ٨٩٤/١٠٠٠ من الدرهم فان الفرق فى الوزن بين هذه وتلك
يسهل الى ٤١٦/١٠٠٠ دراهم اى ان وزن العملات الذهبية قد نقص
(بالنسبة للعملات القديمة) بنسبة تزيد من ٤١٪ .

ومن جهة اخرى فلابد لانصاف العملات او النصفيات ان تزن نصف
وزن القطعة الواحدة اى ٤٢ درهما على الاقل لكل مائة نصفية (حوالى
درهما (نحو ٤٦ ج) لكل مائة ربعية . اما بخصوص اوزان الخردبات القديمة
١/٢ ١٢٩ ج) وان تزن الارباع او الريميت ربع وزن القطع الكاملة اى
نرجى الرجوع الى ما سبق لنا ان قلناه بخصوص هذه العملات الذهبية
الصفيرة . فى الفصل الخاص بالعملات النكورية .

وقد سبق ان اوضحنا فى دراستنا الموجزة عن الاوزان العربية ان
قطعة النقود الفضية المسماة درهما والقطعة الذهبية المسماة دينارا كانتا
تزان كلثاهما مثقالا فى الاصل ، وعلى قدم المساواة . وبمرور الايام ادخلت
فى التداول دراهم من اوزان متنوعة قائمة من بلدان مختلفة . وكانت
الضرائب او العشور التى تفرض على الفضة التى صنعت نقودا تدفع على
نصفين : نصف يسدد بالدرهم ثقيلة الوزن ونصف آخر يسدد بالدرهم
خفيفة الوزن . وحين اراد ابن مروان ان يقيم نظاما موحدا للنقد
فقد خفى اذا هو اختار الدرهم كبحرة الوزن ان يتقل كاهل الناس ، او ان
يقل حجم الضريبة اذا هو اختار الدرهم الصغيرة ، لذا فقد اتخذ الحد
الاوسط (بين هذين النوعين من الدراهم) وامر بان تصنع دراهم تزن كل

عشرة منها سبع مثقالات . وقد استقر رايه على اتخاذ هذه النسبة بدافع
مثير للنضول تعرضنا له عند حديثنا عن قطر العملات .

وقد أصبح الدرهم الجديد هو وحدة الوزن التي احتفظت ، شأنها
شأن العملات ، باسم الدرهم في حين أن القطعة من النقود لم تعد تزن
سوى $\frac{7}{10}$ من المثال ، بل حتى بعد أن اختفت النقود التي تسمى بالدرهم .

ولكى نفرق بين الدرهم في مجال العملات وسميه في مجال الوزن
تجنبنا عند الإشارة الى قطعة النقد الكلمة العربية درهم *dirhem*
واستخدمنا الإشارة الى الوزن الكلمة الفرنسية دراخمة *drachme*
التي يرتبط اصلها كما هو واضح بالكلمة السابقة (٣) .

ويبدو ان عادة جعل العملات مساوية في وزنها لأوزان متداولة
واعطائها الأسماء نفسها التي لتتريعات اوتتسام هذه الأوزان هي عادة قسارية
في القدم اتبعتها شعوب كثيرة ، فقد عرفنا في اوروبا نقودا كثيرة بأسماء
livre (جنيه — رطل) و *once* (اونسة — أوقية) و *gros*
($\frac{1}{8}$ من الأوقية) وهي كلها نقود ذهبية أو فضية ، والى ان تبيننا
الفرنكات في نظامنا النقدي الجديد كانت كلمة *livre* تطلق في وقت
واحد على وحدة وزن ووحدة نقدية ، برغم انه لم تكن لدينا قط عملة
تزن رطلا .

وإذا كان علينا ألا ننظر الى قطع المدينى الحالية باعتبارها انحرافا
بالدرهم القديمة وانما باعتبارها نقودا جديدة تجهل نحن الفترة التي انشئت
فيها على وجه التحديد إلا انه من المؤكد انها في الماضي كانت أكثر تنالا ،
وكان الباب العالي يرسل أوامره ، بل ويرسل مفوضين أو مفتشين خاصين
من طرفه حين كان يبلغه سوء الحال التي انحدرت اليها النقود حتى يعود
بأوزان وميزار النقود الى القواعد نفسها التي تتبعها القسطنطينية : ففي
العام ١١٧٦ من الهجرة (١٧٦٢ من تقوينا) ، أى في عهد السلطان

(٣) انظر هراستا من الأوزان العربية .

مصطفى ، وعندما كان المملوك رضوان ، كخيا (٤) ابراهيم ، يمسك بمقاليد الأمور في القاهرة ، أرسلت القسطنطينية أحمد آغا خطيب زاده مع الباشا رحاب للتفتيش على النقود ، فثبت وزن الألف من قطع المدينى على ١٢٥ درهما (اى ٨١٢/١٠٠٠ ج ٢٨٤) ، أما فى بداية عهد سليم ، اى فى العام ١٢٠٣ هـ (١٧٨٩ م) فقد صدر امر البلب الذى يقضى بإعادة رفع وزن قطع المدينى التى كانت قد انقصت من ١١٥ درهما (لكل ١٠٠٠ قطعة) الى ١٠٠ درهم فحسب ، ولكن الحكام تشبهوا بما معهم من تنويع لهم فى مجال النقود يخلو لهم حق تخفيضها من جديد ، وهكذا نقص وزنها فى مدى عشرة أعوام بشكل متوال حتى بلغت وزنها ٧٣ درهما (لكل ألف) اى ٧١٠/٢٢٤ ج ٠ وعندما ابتك الفرنسيون امر النقود فانهم لم يغيروا شيئا فى النظام (النقدى) المستقر منذ زمن محدد ، قبل مجيئهم . وهكذا أيضا نجد ان وزن المدينى قد نقص على مدار الس ٣٧ سنة الأخيرة بنسبة ٢/٣ ٤١ ٪ .

وإذا شئنا أن نقارن الوزن الحالى لهذه العملات ، وهى الوحيدة التى تصنع الآن من الفضة أو بالأحرى من البرونز عالى الميار ، والتداولة فى مصر منذ وقت طويل بوزن تلك التى كانت تصنع فى مصر قديما تحت اسم الدرهم فسوف نكتين أن قطعة المدينى تقل فى وزنها عن وزن الدرهم ثلاث عشرة أو أربع عشرة مرة .

وتجمل رقة هذه العملات وكذلك الطريقة التى تصنع بها من المستحيل أن يتكرر الوزن نفسه فى كل قطعة ، لذلك يكفى أن تزن الألف قطعة منها ٧٣ درهما لتكون رقيقة الوزن بالقدر الكافى . وكان يسمح تحت إدارتنا بتجاوز قدره درهم واحد (٧٨/١٠٠٠ ج ٣) زيادة أو نقصا (فى كل ألف قطعة) أى أن التفاوت فى الوزن بالنسبة للقطعة الواحدة كان يبلغ نحو ١٤/١٠٠٠ ، ومع ذلك فلا بد أن تكون أعداد محددة من الوف قطع المدينى قد جاءت مساوية للوزن المطلوب .

(٤) كلمة كخيا أو كخياا يلفظها العامة كخى والى يكتبها مؤلفونا كيايا kiahya أو كيايا kiyay هى تحريف لكلمة كخذا وتعنى المؤنن على السر أو اللزيم .

ولسنا نستطيع أن نعلم هذا التجاوز في الوزن بالنسبة للآلاف من قطع النقود بالتفاوت المسموح به في فرنسا في وزن كل قطعة على حدة ، ومع ذلك فقد أتبع هناك كيدا ، أنه كلما كثرت تزيينات قطعة العملة كلما كان التفاوت المسموح به في زنتها كبيرا ، وفي حين أمكننا نحن أن نثبت هذا التفاوت المسموح به بخصوص القطعة ذات الخمسة فرنكات عند ٢.٠٠ر فقد كان يبلغ بالنسبة للقطعة ذات الـ ٢٥ سنتيها ١/١٠٠٠ وبمعنى آخر كان يقدر بـ ١٠ جرامات في الكيلو جرام الواحد .

ولابد أن الميزة التي تحقق من وجود عملة فضية يسهل عدها من عدد قطع المديني ، وتتم قيمتها موقعا وسطا بين قيمة العملات الذهبية وقيمة المديني التي ما كان ينبغي استخدامها إلا كنقود صغيرة (مكة) أو نقود مكيلة ، هي التي دفعت على بك دون شك إلى أن يأمر بمنع ترووش على غرار ترووش استقبول .

وينتج عن المعلومات التي حصلنا عليها من القاهرة أن سلسلة الغروشي أو القطع الفضية ذات القيمة الكبيرة التي أمر على بك بضمها أو التي كان قد شرع في إصدارها لم تكن تشتمل قط على قطع من فوات الـ ٦٠ ولا من فوات الـ ٢٠ مديني ، وإن لابد لوزن هذه العملات أن سيكون على النحو التالي :

القطع فوات الـ ١٠٠ مديني	١١١/٤ درهما (٥)
القطع فوات الـ ٨٠ مديني	٩١/٤ دراهم
القطع فوات الـ ٤٠ مديني	٤١/٢ دراهم
القطع فوات الـ ٢٠ مديني	٢١/٤ من الدراهم

ومع ذلك فإن العملات التي شريت في عهد هذا البنك والتي حصلنا في مصر على قطع منها باعتبارها من فوات الـ ٤٠ أو الـ ٢٠ مديني كانت تزن ١٢٢/١٠٠٠ دراهم إلى ١٢٣/١٠٠٠ أي بحد وسط قدره ١٢٢/١٠٠٠ دراهم .

ليمكن أن تكون هذه القطع هي العملات من فوات الـ ٦٠

(٥) بخصوص تقييم الدراهم بالأوزان انظر الجدول الملحق بدراسة الموجزة من الأوزان العربية

و البـ ٣٠ مدينى ؟ لا يبدو هذا فى رأينا محتملا ، حيث أكد محدثونا أنه لم تكن قد ضربت بعد قطع مسكوكات من هذا النوع . إذن مهل هذه هى القطع الأصلية من ذوات البـ ٤٠ والبـ ٢٠ مدينى التى أمر على بك بضميرها فى حين أن القطع التى أصدرت بعد ذلك قد انقص وزنها إلى $\frac{41}{4}$ و $\frac{21}{4}$

من الدراهم ؟ إن الشيء الذى قد يدعو إلى الأخذ بهذا الرأى هو أن المندى النقود الذى حصلنا منه على المعلومات حول سلسلة النقود المختلفة التى تناولناها فيما سبق لم يعهد إليه بإصدارها إلا إلى العام ١١٨٥ من الهجرة فى حين أن القطع التى حملناها معنا من مصر وأجريننا عليها الفصوص ورسمناتها (٦) تحمل تاريخ إصدار هو ١١٨٢ . إذن فيبقى علينا أن نعرف ما إن كان هذا الرقم يمكنه أن يدل قط على السنة التى أصبح فيها على بك مستقلا أو على السنة نفسها التى سكنت فيها هذه النقود .

لقد تحتم أن تزن القطع ذوات البـ ٤٠ والبـ ٢٠ مدينى التى عاود الفرنسيون ضربها نحو ٤ و ٢ من الدراهم .

وطبقا لذلك يكون النقص الذى اعترى وزن هذه النقود مقارنة بمبيلاتنا فى عهد على بك قد بلغ نحو درهم واحد و $\frac{112}{1000}$ من أجمالى زنة قدرها $\frac{112}{1000}$ هـ دراهم أى ما يعادل $\frac{221}{4} \%$ إذا ما كان وزن القطعة ذات الأربعين مدينى قد بلغ $\frac{112}{1000}$ هـ من الدراهم أو $\frac{112}{1000} \%$ نقط إذا لم تكن الواحدة من هذه العملات تزن سوى $\frac{41}{4}$ من الدراهم .

ولما كانت الاهمية التى تعلق عادة على النقود النحاسية جد ضئيلة ، ولما كانت قد تناولتها تغييرات مستمرة ، وكثفت لها على الدوام تقريبا قيمة اعتبارية أو صورية ترتبط بالحاجات اليومية للناس الذين كانوا يحصلون عليها كى يستخدموها اشارة أو وسيلة تبادل عند شراء المواد ضئيلة القيمة ، ولما كان من النادر أن يضع الناس فى اعتبارهم ، لهذه الأسباب كلها وكذلك لانخفاض ثمن المعدن الذى تصنع منه ، الوزن الذى يمكن أن يكون لكل قطعة منها فقد بدأ لنا أن ليس ثمة اهمية كبيرة فى تلمس أوزان النقود النحاسية فى العصور المختلفة ، وإن كنا نكتفى

(٦) انظر اللوحات الملحقة بهذه الدراسة ، الشكل ١٦ من اللوحة الثالثة والشكل ٢٢ من اللوحة الرابعة .

بملاحظة أن القطع النحاسية ذات التقييم الأكبر والتي تم ضربها منذ عهد الخلفاء لم يتجاوز وزنها فيها بدا لثا سبعة دراهم ونصف الدرهم أي ما يزيد على ٢٣ جراما بنحو طفيف . وتزن قطعة عملة نحاسية ، تحل كلمة اينار مكتوبة بخط كوي ، وتنتهي إلى العملات النحاسية التي تناولناها في صفحة ٣٤٢ درهما واحدا و $114/1000$ من الدرهم أي نحو $112/1000$. جرامات ، أما تلك التي تحدثنا عنها في صفحة ٣٧٧ فتزن درهما وحدا $114/1000$ من الدرهم أي $119/1000$ جرامات .

وقد يبلغ وزن قطعة الجديد التي رسمناها في الشكل رقم ٢٥ من اللوحة الرابعة نحو درهم واحد و $700/1000$ من الدرهم أي $288/1000$ جرامات ، أما قطع الأجداد (جديد) التي ترجع إلى عهد مصطفى ، الذي تولى الحكم في العام ١١٧١ الهجري (١٧٥٧ من تقويمنا) ، والتي رسمنا واحدة منها في اللوحات الملحق بهذه الدراسة في الشكل رقم ٢٦ فيتراوح وزن القطعة منها بين $1/4$ و $2/5$ من الدرهم ، وأخيرا فإن الأجداد التي لا تحمل نقوشا والتي تناولناها بالحديث قبل ذلك عند نهاية الفصل الخاص بالنقود النحاسية . لم تكن تزن كل عشرة منها مما سوى $21/4$ إلى $1/4$ من الدراهم ، بواقع زنة القطعة الواحدة $1/4$ الدرهم على أكثر تقدير .

ثانيا : المعيار

كانت العملات الذهبية والفضية ، عند نشأة غالبية النقود ، ذات عيار مرتفع للغاية لذلك فإن النقود القديمة ، عند أغلب الشعوب ، هي عادة أكثرها نقاء (أي أكثرها قربا من المعدن الخالص) . وهكذا فقد تبين أن عيار الدينار الذي تناولناه في صفحة ٣٥٣ على سبيل المثال والذي يعود إلى العام ٩٧ من الهجرة (٧١٦ من التقويم المسيحي) ، والذي تعرض لاختبارات وتحوص بالغة الدقة في باريس ، يبلغ ٩٨٧ من الألف أي ٢٣ قيراطا و $33/100$ من القيراط .

وطالما لم تكن للحكومات مصلحة خاصة في تحميل سبائك النقود بالاخلال والشوائب فيسكون الأثر الطبيعي أكثر من غيره ، بالنسبة لها ، أن تمنح هذا الرمز المثل لكافة القيم الأخرى أكبر قيمة ممكنة في اقل

حجم مستطاع ، مما يجعل حمله والاحتفاظ به أكثر يسرا ، وبما يقلل كذلك من نفقات صنعه ، ومع ذلك فلا يصح لنا أن نعتقد بأن من الأفضل أن نبلغ بالذهب أو الفضة أعلا عيار لهما ، فقد علمنا التجربة أن نسبة معينة من المزاج (بكسر الميم) تعطى لهذين المعننين بحدرا أكبر من الصلابة وتجعلهما أقل قابلية للتلف أو التحور بفعل التآكل الناجم عن كثرة التداول .

وحيث كانت غالبية دور سك النقود ، بالإضافة الى اعتبارات السابقة ، تحصل على احتياجاتها (من المعادن النفيسة) عن طريق المسكوكات النقدية المصنوعة على يد الأسبان والبرتغاليين ، الذين يمتلكون مناجم بالغة الوفرة والثراء ، فقد كانت الأمم الأوربية الأخرى تضطر الى مزج نقودها بالنسب نفسها، على وجه التقريب، التي مزج بها نقود هؤلاء، وبمعنى آخر فقد كان على هذه الأمم الأوربية أن تتحمل كخسارة مادية بمصرفات تحييس أو تنقية النقود الأسبانية والبرتغالية (أى فصل المعنن النفيس لاستخدامه في صنع نقود خاصة بهذه الأمم) .

وبعيدا عن هذه الدوافع الخاصة ، فإن الدافع الوحيد الذى يمكنه أن يحدو بالحكومات المختلفة الى تحريف النقود (أى الغش فيها بانقاص عيارها) هو الرغبة في تحقيق منفعة تتم دوما على حساب الأفراد (المواطنين) ، تنهى — هذه المنفعة — بأن تصبح قاطرة للدولة ، وللحكومة نفسها ، اذ هى تخرب تجارتها واقتصاداتها وكذلك الثقة فيها . كما انها تلقى بالأسواق المالية في ارتباك عسير يصعب اصلاحه في غالبية الأحيان .

ولما كان من غير الميسور أن يحوز الأفراد ، وبصفة خاصة في البلدان التى لم تتقدم فيها الفنون والصناعات ، وسيلة أكيدة لمعرفة العيار الحقيقي (لعملة ما) فيما عدا أولئك الذين يحترمون مهنة تعيير النقود . فقد استطاع أولئك الذين تنهض عليهم صناعة النقود في الشرق أن يعرفوا (أو يفشوا) المرة بعد المرة عيار المسكوكات الذهبية والفضية دون رادع، وإن يستحوذوا لأنفسهم ، لمدة طويلة ، على كل الربح الذى يجنونه من وراء ذلك .

وعلى بعض الأحيان كان بعض هؤلاء (الحكام) يسطعنون لأنفسهم شرف إعطاء النقود درجة اعلا من النقاء (أو عيارا اعلا) مما حققه أسلافهم

أو جيرانهم ، وإن كانت هذه الحكومات ، يعودتها إلى مبادئ أكثر عدالة وأكثر استقامة ، قد أدركت أن من صالح الأفراد ، ومن صالحها الخاص كذلك ، أن تعمل على سك نقودها بعناية أكبر وبمزيج أفضل كي تمنح هذه النقود قدرا أكبر من الثقة في مجال التجارة الداخلية ولكي توفر لها ميزة التبادل مع الخارج .

ولعل أحمد بن طولون كان هو الحكم الوحيد في مصر ، منذ استقرار الإسلام بها ، الذي ضرب بها أنقى أو أخلص الدنانير ، وسميت هذه باسمه ، (الدينار الأحمدى ، أو الأحمدى فقط) ، حتى أخذت هذه التسمية تطلق بعد ذلك للإشارة إلى الذهب الأنقى .

أما السبب الذي قاد إلى هذا الإجراء فيبدو لنا ، بالشكل الذي يروى به ، بالغ الطرافة ورغم أنه يعطينا فكرة لا بأس بها عن الملح الأسطوري للعالية الحكليات التي يندفع المؤلفون العرب في تجسيمها بكثير من الثقة .

يورد المقريزي أن أحمد بن طولون قد اكتشف جرة مليئة بالدنانير عندما أمر بإجراء تنقيبات في منطقة الأهرام أملا في العثور على كنوز هناك ، وكانت سدة هذه الجرة تحمل هذا النقش ، بحروف قديمة : « أنا فلان ابن فلان ، أنا الذي خلصت الذهب من شوائبه ، وكل من يريد أن يعرف كم كان عهدى أسسى من عهده ليس عليه إلا أن يأخذ في اعتباره كم كان مزج دنانيري أفضل من مزج دنانيره ، ذلك أن الذي يظهر ذهبه مما يشوبه ، يكون هو نفسه الذي يظهر في حياته وبعد مماته » .

وقد أمر أحمد بتحجيس هذه الدنانير ، لوجود أن عيارها في الواقع أعلا بكثير من عيار النقود التي ضربت من قبله ، فبذل أكبر قدر من العناية في تحسين عيار عملاته الذهبية .

وإذا افترضنا أن الدينار الأحمدى كان يماثل في ثقله سكين Sépin البندقية الذي يقدر عياره العالي للخفية في تعريف النقود الفرنسية (٧)

(٧) التعريف الصادرة في ١٧ بريريال من العام الحادي عشر (٦ يونيو ١٨٠٣) .

بـ ١٩٦ (فى الالف) ، وحيث يبلغ العيار القانونى لعملات القاهرة الذهبية اليوم $16 \frac{24}{23}$ قيراطا أى ٦٦٨ (فى الالف) ، بمعنى هذا ان تحريفا بمتابعا قد اصاب عيار النقود الذهبية بلغ ٢٨٨ على ١٠٠٠ اى نحو ٢٩٪ .

وكان عيار العملات الذهبية ، قبل تدخل الفرنسيين فى عملات القاهرة ، يبلغ فى بعض الأحيان اقل من $16 \frac{24}{23}$ قيراطا ، ويبدو ان العيار الاكثر انخفاضاً كان هو عيار العملة الذهبية التى نشرها بونفيل فى مقالته عن النقود الذهبية والفضية التركية برقم ٢١ ، وتعود هذه القطعة الى عهد عبد الحميد الذى تولى الحكم فى التسطنطينية فى العام الهجرى ١١٨٧ (١٧٧٤ م) ، وقد ضربت هذه فى القاهرة فى العام ١٢٠٠ من الهجرة (١٧٨٥ او ١٧٨٦ من التقويم المسيحى) وقد سبكت بعيار قدره $15 \frac{20}{23}$ قيراطا اى ٦٤٥ (على ١٠٠٠) فى وقت كان ينبغي ان يبلغ عيارها فيه نحو $16 \frac{24}{23}$ قيراطا اى ٧٠٧ (على ١٠٠٠) مع تساووت مسموح به (لاعلا او لادنى) قدره $\frac{4}{23}$ من القيراط اى $\frac{1}{1000} \times 1000 = 1$.

وقد ثبت الفرنسيون عيار الزر محبوب عند $16 \frac{24}{23}$ قيراطا اى ٦٦٨ من الالف بتجاوز مسموح به قدره $\frac{2}{23}$ لافى او لافل .

اى نحو ٣٩٠٠٠

اى (مع التقريب) ٤٠٠٠٠

فى حين يبلغ التجاوز القانونى المسموح به فى فرنسا بالنسبة لقطع اللويس $\frac{12}{23}$ من القيراط .

اى نحو ١٥٦٠٠

وكان يبلغ فى الوقت نفسه بخصوص القطع الذهبية ذوات الاربعين والعشرين فرنكا نحو ٢٠٠٠٠

وعلى هذا فقد كان التفاوت المسموح به قانونا (فى مصر) يقل بنحو ثلاث مرات عن مثيله فى فرنسا ونحو الضعف من التفاوت الذى كان مسموحا به بالنسبة للقطع ذوات الاربعين والعشرين فرنكا .

وحيث كانت اساليب التحيص التي ستعرض لها عند نهاية هذه الدراسة أقل تقدماً عنها في فرنسا فقد نتج عن ذلك أن التجاوز القانوني بالنسبة لمعيار العملات الذهبية لم يكن (في الواقع) كبيراً للحد الكافي ، فقد كانت قطع الفنادق التي توقف صنعها منذ عهد عبد الحميد بن أحمد ذات عيار أعلى من قطع السكين Séguin.

وقد تدر عيار العملات الذهبية التركية من الزر محبوب في تعريفة النقود الفرنسية الصادرة في ٧ بريريال من العام الحادي عشر (٦ يونيو ١٨٠٣) بـ ٩٩٦ ، وهو عيار يبعو أعلى مما هو مطلوب عندما تكون بمقدور عملات أكثر تقدماً وأشد نقاءً .

كذلك فإن قطع الزر محبوب التي ضربت في القاهرة في عهد السلطانين أحمد بن محمد ، ومحمد بن مصطفى ، اللذين توليا الحكم في ١١١٥ و ١١٤٣ من الهجرة (٧٠٣ و ١٧٣٠ م) كانت هي الأخرى ذات سبك بالغ الجودة ، أما تلك التي تعود إلى عهد عبد الحميد بن أحمد الذي بدأ حكمه في العام الهجري ١١٨٧ (١٧٧٤ من تقويمنا) والتي رسمناها في الشكل رقم ١١ من اللوحة الثانية فقد كان عيارها بالغ الاتراف حتى إن القطع التي ظلت تتداول منها في مجال التجارة بالقاهرة كانت تبدو وكأنها مزيفة أو كأنها نقود قسوة قد مزجت بالذهب ، كما سبق لنا أن قلنا ، ورغم أنها قد ثبتت في عمليات التحيص التي أجريت عليها في باريس بين عيارى ٧١٠ و ٧١٥ (٨) . وهكذا ، وبصفة خاطئة فإن هذه العملات لم تكن زائفة وإن كانت حكومة البلاد قد طرحتها بقيمة سنوية لتقية الفنادق القديم ، وعلى ذلك فقد طرحت بقيمة أعلى مما كانت لها في حقيقة الأمر .

أما الدراهم الناصرية التي أمر بضررها صلاح الدين (انظر الفصل

(٨) انظر جدول النقود ، القطعتين رقمي ٢٤ ، ٢٥ . وقد ثبت عيار فندقلى القسطنطينية في عهد عبد الحميد إلى ١٦٢/٤ . قراما أي ٨٠٢ (على الف) . وكان يضرب في القاهرة دون شك بالمعيار نفسه الذي كان للقطعة الذهبية زر محبوب . وكان الفندقلى بحكم وزنه وعياره . لا يساوى إلا ١٦٦ ١١/١٠٠ معنى لكته ثبت عند ٢٠٠ معنى .

الخاص بالنقود الفضية أو البرونزية (فكانت طبعا لما يورده المقرري
مزيجا من الفضة والنحاس بنسب متساوية .

ولعل الدرهم الوحيد ، الذى يعد تقريبا معض الشيء ، والذى حلناه
معا من مصر ، فهو الذى ضرب فى العام ٦٦٥ أو ٦٧٥ من الهجرة (١٢٧٦
أو ١٢٧٦ من التقويم المسيحى) ، فى عهد الظاهر ركن الدين بيبرس ،
وقد تناولناه فى صفحة ٣٥٢ ، الفترة الخابسة ، وقد بلغ عياره ، طبقا
للمحيس الذى أجرى عليه فى باريس ٦٧٢ (على ١٠٠٠) (٩) .

وليسأت لدينا معطيات دقيقة عن أعلى عيار تكون قد بلغته الدراهم
التقديمية ، فإذا ما افترضنا ٩٨٣ (من ألف) ، وهو أعلى عيار بالنسبة
للقود الفضية ، سجلته ترميفة ١٧ بريريل من المسلم الحادى عشر
(٦ يونيو ١٨٠٣) ، فلا بد أن يكون قد حدث تقلص مستمر فى عيار هذه
النقود بلغ فى النهاية نحو ٣١ ١/٢ ٪ .

وقد ثبت أحد أفا خطيب زادة المفوض أو المفتش الذى أرسله الباب
العالى فى العام ١١٧٦ من الهجرة (١٧٦٢ م) للتحقيق على عملات القاهرة ،
عيار قطع الدينى مند ٥٨٠ (من ١٠٠٠) ، أما عند قدوم الفرنسيين فقد
انخفض العيار الى نحو ٣٤٨ ، الأمر الذى يوضح أن تدهورا مستمرا قد
بلغ فى مجمله ٣٩١/٢ ٪ أى نحو ٤٠ ٪ فى فترة زمنية تقدر بـ ٣٧ عاما .

وقد رأينا أنه كان يضاف ، فى الفترة الأخيرة ، الى كل درهم واحد
من الفضة الخالصة مزاج قدره درهم واحد $\frac{٨٧-١٤٢}{١٠٠٠٠٠٠}$ من الدرهم ، فإذا
لم تكن هذه النسبة تتعرض لى تغيير عند الصنع فسوف نجد اتفاقا إزاء
ميسل قدره ٣٤٨ بالنسبة لقطع الدينى .

وبدأ من الأول من فتمبير من العام التاسع (٢٣ سبتمبر ١٨٠٠)
تهبت نسبة المزاج الذى ينفى اضافته الى كل درهم من الفضة الخالصة
عند درهمين ، ولولا أن خامة الدينى تحصن بشكل محسوس فى مختلف

(٩) يورد المقرري أن سبيكة الدرهم الناصرى قد صنعت على ثلاثة
٧٠ ٪ من الفضة الخالصة ، وهو عيار لا يعتمد كثيرا عن العيار الذى نجده
فى نقود باريس .

مراحل المعالجة اليدوية التي تخضع هذه الخامة لها لبلغ عيارها بحتة ٣٣٣ (من الف) أى الثلث من الفضة الخالصة ، لكن غالبية عمليات التقييد (ابن صبح التعمير ويقصد به تحويل المعادن الى نقود) مثل الصهر والسبك والتحمية او الاتضاج وبصفة خاصة عملية الصقل تؤدي الى انفصال نسبة من النحاس تتبخر او تحترق مكونة لها أخضر اللون او تتأكسد او تنفصل عند السطح لتزول فى عملية الجلو او التبييض بحيث يزيد مساهم الخامة او الفضة المزوجة مع توالى هذه العمليات بطريقة تصبح محسوسة فى النهاية لان سطح قطع المئتين بالغ الاتساع بالنسبة لكثافتها (اى وزنها) ، وبهذه الطريقة يرتفع العيار الحقيقى لهذه العملة ، أما قطع المئتين التى تفحصها المسير فوكيلان Vauquelin عضو المجمع العلمى والمعارضى الذى يقوم بدمج ونحس الذهب والفضة فى باريس فقد بلغ عيارها عندئذ ٣٥٦ ، وكانت هذه قد صنعت تحت اشرافه فى القاهرة فى العام ١٢١٣ من الهجرة (١٨ او ١٧٩٩ م) ، وان كانت عمليات تمحيص اخرى اجريت مؤخرا فى دار سك النقود بباريس على قطع مئتين من النوع نفسه وصلت بعيارها الى ٣٥٢ - ٣٥٤ بدلا من نسبة ٣٤٨ التى كان ينسب ان تعطيها نسبة المزاج المضاف كما سبق لنا ان اوضحنا فى الفترة السابقة .

وقد برهنت تجارب بالفة الدقة اجريت حديثا على يد المسير دارسيه Darcey مبتنى عمليات التعمير فى دار سك النقود بباريس بخصوص تكوين البرونز ، اتنا اذا صهرنا معا كميات كبيرة من النحاس النقى والفضة من عيار معروف لنا جيدا ، فان عملية التعمير التى تتم بعد ذلك تعطينا كمية من الفضة الخالصة أقل بنحو طفيف عن كمية الفضة التى اشفناها ، وعلى هذا فبالمكانا كذلك ان نصل بنسبة التكرير او التمهيص (او المزج) التى تمت فى المراحل المختلفة من عمليات صنع المئتين الى درجة اكبر قليلا من تلك التى تبينها عمليات التمهيص التى ذكرناها فيما سبق .

أما بالنسبة لصنع العملات ذوات الأربعين والعشرين مديى ، فقد كان يضاف فيه بالمثل الى كل درهم من الفضة الخالصة درهما واحدا

و $\frac{87.1432}{1000000}$ من الدرهم ، وإن كان من الممكن ليعسارها ، إذا ما حدثت عمليات تكرير أو تصفية خلال مراحل عملية التنقيد ، أن يصل الى نحو ٣٤٨ (من الف) بل يمكنه أن يرتفع الى ٣٥٠ لأن عمليات التكرير التي تتم خلال صنع هذه المسكوكات هي بالضرورة أقل حجبا من تلك التي نطلبها قطع الدينى (١) .

ثالثا : القيمة الاسمية

تبنى كل الشعوب التي تعرف استخدام النقود ، وحدة بعينها ، حقيقية أو افتراضية تجعل منها طرما للمقارنة عند تقييم العملات الأخرى، والسلع المختلفة ، وعند حساب كل الأسعار ، على هذا النحو كان الجنيه في فرنسا هو وحدتها النقدية ، فيما مضى ، ومنذ وضعنا نظامنا النقدي الجديد ، أصبح الفرنك وحدتنا النقدية .

أما القيمة الاسمية لعملة ما فهي عدد هذه الوحدات النقدية التي يرى أنها مساوية لها . وقد استقرت غالبية الأنظمة النقدية على معينين جنبا الى جنب هما الذهب والفضة ، وتقبل في أغلب الأحيان كذلك معدنا ثالثا هو النحاس ، وفي بعض الأحيان تقبل نوما رابعا من المعدن المركب هو البرونز .

وتشكل الفضة في معظم الأحيان الوحدة النقدية لأنها أكثر وفرة من الذهب في مجال التجارة ، كما أنها أطوع حين تستخدم عادة وسيلة للتبادل، فكمية بعينها من الفضة ، من حجم يسهل حمله والانتقال به ، لن تكون بذات قيمة أكبر مما ينبغي (حتى يخشى عليها) ولا بذات قيمة أدنى مما تتطلب الأمور لسد الاحتياجات العادية والاستخدامات اليومية .

أما الذهب ، والفرض الأساسي من استخدامه هو تقييم الصفقات أو المشتريات الضخمة وجعلها قابلة للنقل (أو التحويل) بشكل أكثر يسرا، فنادرا ما يشكل وحدة نقدية ، ومع ذلك لقد رأينا عند حديثنا عن العملات

(١) ربما بسبب النسبة بين مساحة الوجه وبين الكتلة أو الوزن في كلتا المملكتين . (المترجم) .

الذهبية ، كيف كانت الحسابات ، وكذلك العتود وجبيلة الضرائب تتم كلها في مصر ، فيما مضى بالذلتير .

ومنذ أن استبدلت بالذهب عملات فضية اجنبية ، تدولت هناك في شكل عملة فضية وطنية ، موحدة ، تسمى درهما ، مستمدة اسمها من الوزن الذي كانت تساويه في الأصل ، أصبح الدرهم هو الوحدة النقدية ، بمعنى أن كل شيء أصبح يقيم بالدرهم .

وعندما توقف صنع الدراهم ، أصبح المدينى ، الذى قام مقام هذه العملة الفضية ، هو الوحدة النقدية التى لا زالت تستخدم حتى اليوم ، ولعله اصغر وحدة نقدية من هذا النوع على الاطلاق تستخدمها امة من الأمم لتقييم صفقات (او مشتريات ، او خدمات ...) ضخام .

أما العتود النحاسية فلا تستخدم عادة الا كعتود معاونة للعتود الفضية ، ومع ذلك غالباً أن تنشأ في هذه الحالة نفسها وتستقر رابطة من قيمة تبادلية بين هذين النوعين من العتود . أما اذا لم تكن هناك عتود ذهبية ، بشكل تصبح معه العتود الفضية نفسها نادرة ، والنحاسية وغيرة ، فليسوف نتم التقديرات عندئذ بالعتود النحاسية ، بشكل اعتيادى وشائع ، بحيث ينتهى الامر بوحدة من هذا النوع من المسكوكات بأن ينظر اليها باعتبارها الوحدة النقدية الوحيدة ، وهذا هو ما حدث في مصر ، في نحو القرن الثامن من الهجرة (بداية القرن الخامس عشر من تقويمنا) ، عندما انتهى الامر بكل شيء ، حتى الذهب نفسه ، أن أصبح يقدر بالفلوس ، أى بالعملة النحاسية .

وحين تقيم عتود مصنوعة من معدن ما ، وليكن الذهب على سبيل المثال ، بوحدات نقدية مصنوعة من معدن آخر مثل الفضة ، تنشأ بالضرورة مقارنة او علاقة (تبادلية) بين قيمتى هذين المعدنين ، وقد تتنوع هذه العلاقة بسبب ظروف مختلفة بحسب الحالة التى يكون عليها أحد المعدنين من الندرة او الوفرة .

ولهذا السبب فإن كثيراً من المؤلفين الذين يحظون بالتقدير ، اصواب ارائهم واتساع معارفهم قد اقترحوا عدم تثبيت القيمة الاسمية الا للعتود الفضية وأن تكون فوق العتود الذهبية وزنها وميلها فقط ، بدلاً من تدوين

قيمتها الاسمية ، فإركين للتجارة مهمة تحديد العلاقة (التبادلية) بين الذهب والفضة .

وبمع ذلك فنفادرا ما يبدو إجراء كهذا قابلا للتنفيذ ، إذ سوف ينتج عنه مقداران ثمة مستمر في القيمة الخاصة بهذين النوعين من النقود ، إذ تظل هذه العلاقة (التبادلية) برغم الجهود التي تد تبذلها الحكومة في العمل على زيوعها ، مجهولة من الغالبية العظمى من أبناء الشعب ، والذين سيصبح إجراء كهذا مبعثا على ضيقهم إذ سيضطرون لإجراء حسابات تقييم على الدوام ، وهذا شيء مستحيل عليهم ، لا يالنه الا الضرافون وأولئك الذين يشغلون بالمعاملات التبادلية والمالية .

ولئك هي الدوافع التي حالت دون تبني هذه الفكرة في نظامنا النقدي الجديد والتي أسهمت في جعل تدوين القيمة الاسمية بالفرنكات على النقود الذهبية ، كما فعلنا بالنسبة للمعاملات الفضية ، أمرا ضروريا .

وحين كانت المعاملات الذهبية هي وحدها النقود القانونية في مصر ، وحين لم يكن يتداول هناك سوى بعض نقود فضية أجنبية ، لقد كانت القيمة النسبية لهذه المعاملات أو سعر التداول تتحدد عن طريق التجارة لحسب ، وهذا ما دعا المسيو دي ساسي الى النظر بأن القوم تحت حكم الفاطميين كانت لديهم فكرة أكثر دقة في مجال اقتصاديات النقود عن تلك الفكرة الكامنة وراء النظام النقدي المتبع اليوم في غالبية دول أوروبا ، حين يظن بأن من المستطاع أن تقوم علاقة تناصب ثابتة وغير قابلة للتغيير بين الذهب والفضة ، ومع ذلك فهل يحتمل أن يكون ثمة ، في تلك الفترة التي نتحدث عنها ، نظام اقتصادي يفترض حضارة على هذه الدرجة من التقدم ، ولا يمكن أن يأخذ به الا رجال المصارف والتجار - قد وضعته حكومة مصر ؟

فحيث لم يكن يتعلق الأمر الا بمعاملات فضية أجنبية ، ذات قيم متنوعة ، فلم يكن من الممكن أن تتخذ حيالها سوى قاعدة بالغة البساطة ، وطبيعية للغاية كذلك ، واختت بها فضلا عن ذلك غالبية الأمم الأوروبية . ونعني بذلك عدم وضع سعر أو تعريف للمعاملات والسماح بتداولها بالسعر الذي تحدده لها سوق التجارة أو حركة التبادل مع الأمم التي توفر هذه النقود ، ولكن فبمجرد

ان أصبحت مصر عملة فضية خاصة بها ، لم يعد هناك مناس من أن تقوم الحكومة (المصرية) بتثبيت العلاقة بين قيم هذه النقود (الواحدة) وبين قيم نقودها الذهبية كما حدث في كل بلاد العالم على وجه التقريب ، وهو الأمر الذي تبرهن عليه كذلك فقرات عديدة وردت عند القريرى .

بل لقد كان على امراء أو حكام مصر أن يبدوا فيورين على حقهم في تثبيت القيمة الاسمية للنقود ، اذ اعتادوا جميعا ان يسعوا لتحقيق اكبر منفعة ممكنة من وراء صنعها ، لماذا كانت هذه هي حقيقة الاحوال ، فان هذه المنفعة المبتغاة لم يكن من المستطاع تحقيقها الا باعطاء النقود سعر تداول الزامى او عن طريق قيمة اسمية لها أعلى من قيمتها الجوهرية أو الفطرية ، ولهذا الغرض نفسه فقد اعتادوا في حالات كثيرة ان يأمروا بإبطال ، ليس فقط كل المسكوكات الأجنبية التي دخلت في نطاق التداول في عصور مختلفة بل بإبطال العملات التي أصدرها أسلافهم وطلب تسليمها حيث لم يكن يتم قبولها على أكثر تقدير الا طبقا لقيمتها الجوهرية أو الفعلية ، وبعد ذلك كانت تحول الى إصدار نقدي جديد ذات مزيج ادنى .

ومع ذلك ، نحيث كان يحدث بالضرورة ، برغم جهل الناس من جهة ، ويرغم سلطة الحكومة من جهة أخرى ان تحيل النسبة بين القيمة الاسمية للنقود والقيمة الجوهرية أو الحقيقية لها الى التوازن بطريقة متساوية الإيقاع ، متفاوتة الدقة كذلك ، فلم تكن هناك أية وسيلة قهرية يمكنها أن تحول على المدى الطويل دون ارتفاع اثمان السلع الغذائية ، وكذلك اثمان سبائك الذهب والفضة ، وبالتالي ثمن الذهب المحول الى نقود ، اذا لم يكن قد تناولته فئس كبير وخصوصا عندما يصبح تحريف وزن وعيار المسكوكات محسوسا بطريقة ماضحة ، وكذلك عندما كانت تطرح للتداول كمية من النقود بالغة الضخامة لحد يفوق الحاجة ، ذات مزيج منخفض ، وينتهى الأمر بان تجد الحكومة نفسها مضطرة عندئذ لأن تخر بنفسها القيمة الاسمية للنقود الذهبية (١٠) ، ولكى تواصل هذه الحكومة تحقيق الارباح التي تجنيها من وراء صنع هذه النقود . فقد كانت تخفض من جديد ميلر العملات . وتعرض تداول هذه النقود ونفسا للتحديد الجديد لقيمتها الاسمية

(١٠) انظر ما سبق إن قلناه عن البطاقة الفصل الخاص بالنقود

الصافية .

كما لو كانت هذه العملات قد احتفظت بالقيمة الجوهرية أو الدمية نفسها التي كانت لها من قبل (١٠).

واليسبىم الآن السبب الذى كان يحول دون أن تتوازن النسبة بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية للدينى بشكل قاطع ، فحيث لم تكن كمية هذه العملات ، التى كانت فى الوقت نفسه تستخدم فى الصفقات الكبرى والمشتريات الصغرى (الجلة والقطامى) فى كافة انحاء مصر ، بل كذلك فى البلدان المجاورة ، وغيرة لحد يفى باحتياجات التجارة ، فقد كانت تتحقق لها قيمة افتراضية (او خيالية) كبيرة بعض الشيء باعتبارها وسيلة للتبادل ، وهى قيمة كانت تحتفظ بها بصفة جزئية ، حتى برغم ان انخفاض مزيجها أو سبيكتها كان حقيقة شائعة بشكل عام .

ويمكننا أن نلنيس عند الميرزى تلك التغييرات الأساسية التى تناولت القيمة الاسمية للنقود خلال القرون السبعة الأولى من الهجرة ، ونكتبى هنا بأن ينقل عنه لفترة بالغة الاهمية ، تتطلبى مع ما سبق لنا أن قلناه .

فى نحو العام ٣٦٣ من الهجرة (٩٧٤ من تقويمنا) كان سعر التداول للدينار المزى يبلغ ١٥ ١/٢ درهما .

وحيث زاد عدد الدراهم لحد كبير فى عهد أمير المؤمنين الحاكم بأمر الله أبو على المنصور بن العزيز فقد ارتفع سعر الدينار حتى بلغ ٣٤ درهما وتغيرت كل أسعار السلع الغذائية ، وننتج عن ذلك اضطراب كبير فى احوال الناس ، وعندئذ التى تداول الدراهم ، ونقلت من العصر عبرون مندوقا من الدراهم الجديدة ، وتطمت رقبة كل من رفض مهنة الصيرفة .

ونظر مرسوم يخرم اتنام أية ضلفة قدرت بالدراهم القديمة ، وأمر كل حائزى هذه المسكوكات بأن يحملوا كل ما كان لديهم منها الى دار سك النقود فى مدى ثلاثة أيام ، وتسبب ذلك كله فى حدوث فوضى واضطراب كبيرين ، وأخذت كل أربعة من الدراهم القديمة فى مقابل درهم

(١٠) المقصود بالقيمة الجوهرية أو الفعلية كما سنرى فيما بعد هو قيمة المعدن المستخدم فيها بالإضافة الى نفقت صنعها . (المترجم) .

واحد من الدراهم المخروية حديثا ، ونظمت الملاحة (التبادلية) للعملات الجديدة بواقع ١٨ درهما مقابل الدينار الواحد .

ويبين جدول العملات الملحق بهذه الدراسة القيمة الاسمية بالمدينى التى ثبت عليها الفندقلى وقطع النقد الذهبية الأخرى والقروش سواء بمعرفة البائنوات والبكوات فى عهد مختلف أو على يد الفرنسيين أثناء إقامتهم بمصر .

وقد تم هذا التثبيت الأخير بموجب تعريفه أصدرتها لجنة تكونت فى الاسكندرية وتشكلت من فرنسيين ومن اناس من أهل البلاد ، ووضعت هذه التعريفه نفسها القيمة التبادلية التى تتداول على أساس عملات فرنسا والبلدان المختلفة الأخرى بمقدرة بالعملات المصرية ، ولهذا كله أهمية مباشرة بالنسبة لموضوعنا ، لدرجة نعتقد معها أنه ينبغي لنا أن نورد هنا ، وإن كنا اكتفينا بأن نضيف بهذا هذه التعريفه مودا يضم تقييما لهذه العملات نفسها بالفرنكات ، على أساس ١٤٢ مدينى فى مقابل القطعة ذات الخمسة فرنكات .

تعريفه النقود المصرية

تم الاتفاق بين المواطنين سوسى Sucy ورئيس مندوبى المصرف ، وبرتوليه Berthollet ومونج Monge ، عضوى المجمع الوطنى الفرنسى ، ويوسيلج Ponsiellgue مراقب مصروفات الجيش واستيف Estève الخازن العام ، وماجالون Magalon الفحصل العام بالاسكندرية ، وهم الموضوعون الذين عينوا من قبل القائد العام . وبين الحاج حويد أبو الريزو ، تاجر ، والحاج عبد الوهاب الحوشى ، شيخ ، وعلى مباركى الحقائق ، تاجر ، والثلاثة مقيمون بالاسكندرية . وقد اسدعوا لهذا الغرض — على أن تتداول النقود الفرنسية والتركية والعملات الأجنبية الأخرى طبقا للتعريفه التى ستطبع نتيجة لهذا الاتفاق بالمصرية والفرنسية ، وعلى أن تتبادل طبقا للقيم الواردة بالتعريفه المذكورة ، على النحو الآتى :

تحويلها إلى فرنكات على أساس ١٤٢ مدينى لكل فرنكات	التعريف				النقود الذهبية
	بالعملات الفرنسية			بالعملة الحالية	
كور سقم فرنك	كور	س	جنيه	بارد او مدينى	
٨٢ ٨١ ٦٩	٨٤	—	—	٢٣٥٢	الحردة الاسبانية تساوى .
٤١ ٤٥ ٨٤	٤٢	—	—	١١٧٦	نصف الحردة . . .
٢٠ ٧٠ ٤٢	٢١	—	—	٥٨٨	١/٢ الحردة
١٠ ٢٥ ٢١	١٠	١٠	—	٢٩٤	١/٢ الحردة
٥ ١٧ ٦١	٥	٥	—	١٤٧	١/٢ من الحردة . . .
٤٧ ٢٢ ٢٩	٤٨	—	—	١٣٤٤	القطعة الفرنسية ذات ٢ لويس
٢٣ ٦٦ ١٩	٢٤	—	—	٦٧٢	قطعة اللويس . . .
١١ ٩٧ ١٨	١٢	٢	١٠	٣٤٠	سكين البندقية . . .
٦ ٢٣ ٨٠	٦	٨	٦	١٨٠	الزرعوب إصدار القاهرة
٢ ١٦ ٩٠	٣	٤	٣	٩٠	قطعة نصف زر عجوب . .
٧ ٤ ٢٢	٧	٢	١٠	٢٠٠	عملة ذهبية إصدار القسطنطينية (١)
١٠ ٥٦ ٢٤	١٠	١٤	٣	٣٠٠	د . د . هنجاريا وهولندا
النقود الفضية					
٥ ٩١ ٤٢	٦	—	—	١٦٨	ريال فرنسا ذو الستة جنيهات ecu
٥ — —	٥	١	٥	١٤٢	د . د . الحصة . . .
٢ ٩٥ ٧٧	٣	—	—	٨٤	د . د . الثلاثة . . .
١ ٤٧ ٨٨	١	١٠	—	٤٢	القطعة ذات الثلاثين سوس (١) sou
٠ ٧٣ ٤٩	٠	١٥	—	٢١	د . د . ١٥ . . .
٤ ٩٢ ٩٥	٥	—	—	١٤٠	ريال روما ecu . . .
٢ ٢٥ ٩١	٢	٧	١٠	٦٧	ريال مالطة
٢ ٩٥ ٧٦	٢	—	—	٨٤	القطعة ذات الريال والريال (مالطة)
٤ ٧١ ٨٣	٤	١٥	٨	١٣٤	د . د . ٢ ريال . . .
٥ ٩١ ٥٥	٦	—	—	١٦٨	د . د . ٢ ريال . . .
٥ ٢٨ ١٧	٥	٧	١	١٥٠	القرش الاسباني . . .

(١) لم توضع تعريف للفرنطلى ، وكان يقدر بـ ٣٠٠ مدينى ، انظر

الباب الاول ، الفصل الاول ، الفترة اولا : الخاصة بالنقود الذهبية .

(٢) sou عملة تساوى ١/٢ من الفرنك . (المترجم) .

التعريف		تحويلها إلى فرنكات	
بالعملة المحلية	بالعملات الفرنسية	على أساس ١٤٢ مدين	لكل ٥ فرنكات
ابرتاومدين	كسور و س جنيه	كسور ستم فرنك	
١٥٠	٥ ٧ ١	٥ ٢٨ ١٧	
١٨٦	٦ ١٢ ١٠	٦ ٥٤ ٩٣	
١٣٠	٤ ١٢ ١٠	٤ ٥٧ ٧٤	
وتوجد أربعة أنواع من النقود التركية :			
١٠٠	٥ ١١ ٣	٣ ٥٢ ١١	النوع الأول ويساوي
٨٠	٥ ١٧ ٢	٢ ٨١ ٦٠	و الثاني
٦٠	٥ ٢ ٢	٢ ١١ ٢٧	و الثالث
٤٠	٥ ٨ ٦	١ ٤٠ ٨٤	و الرابع
وتبعاً لحد الحساب فإن :			
٢٨	١ — —	— ٩٨ ٥٩	الجنه الثوري يساوي
١	٨ — —	— ٣ ٥٢	والباراة الواحدة تساوي

ملاحظة : كانت موارد وانفقات الجيش تحسب بالبارات .
 صدر بالاسكندرية في ١٧ ميسدور من العام السادس من قيام
 الجمهورية الفرنسية ، وبالتقويم الهجري في العشرين من شهر المحرم (١) .
 (توقيعات)

(١) من العام ١٢١٣ (٥ يولية ١٧٩٨) والمحرم هو الشهر الاول من السنة الإسلامية .

وختارها لكل ما يتصل بالقضية الاسمية ، نكتب الدوامع التي استخضت اسما للتعريف السابقة .

كانت المهمة التي كان على اللجنة ان تضطلع بها بخصوص تثبيت هذه التعريفات تقف بين حدين ، فاما ان تضع تعريفا بالغة الصرامة للمعاملات المحلية طبقا لقيمتها الجوهرية او الحقيقية ، واما ان تعطى هذه المعاملات اكبر قيمة ممكنة بالنقد الفرنسي .

اما الاختيار الاول ، فبالإضافة الى أنه يبدو نظريا أكثر الإجراءات مطابقة لمبادئ الإدارة السليمة ، فكان يبدو مقترشاً بمصلحة أفراد الجيش الذين كان عليهم — وهذا أمر طبيعي — عند دخولهم الى مصر ان يستبدلوا بالمعاملات التي جلبوها معهم من أوروبا أكبر كمية ممكنة من عملات البلاد في حين ان سلوكا كهذا سيكون في واقع الأمر ، عملا مجافيا لكل الاعتبارات السياسية ، فحين تحط على هذا النحو من قدر عملات البلاد ، فلن يكون أكبر الأضرار الناجمة عن ذلك هو أننا يأجراه كهذا ، نحرّم الخزائنة من كل الزبيخ الذي يمكنها ان تحفظه من عملية صنع النقود ، ولا حتى أننا سنقتل كامل الخزينة بالفتاكات باخضة اذا ما وقع على مائتها عيب صنع هذه النقود ، فحين كانت الضرائب تحصل بالمدينى فان من الواضح ان الخزائنة التي ستظل تجبى المبالغ نفسها من المدينى ، سوف تجد نفسها وقد تفتشت مواردها بشكل مقل ، اللهم الا اذا زادت من حجم الضرائب ، وهو أمر يشكل مساوئ أكبر .

اما اذا اخذنا بالاختيار الثانى (بأن نجعل القرش على سبيل المثال مساويا لـ ١٠٠ مدينى والزر محبوب لـ ١٢٠) فقد كنا سنحصل على النتائج الآتية :

١ — حيث ان رواتب الجيش كانت مقدرة بالمعاملات الفرنسية ، فان مصروفات الخزينة حين تدفعها بالمدينى كانت ستقل بمقدار الثلث .

٢ — وحيث ان الضرائب تقدر وتجبى بالمدينى ، فان الحصيلة ، مع استمرار جيلية المبالغ نفسها ، ستزيد بفعل ذلك بمقدار الثلث .

٢ — كذلك فإن الفائدة التي يموذ بها صنع هذه النقود كانت مستزيد هي الأخرى لحد يتناسب مع هذه النسبة .

ومع ذلك ، نحيث ان القيمة الاسمية للنقود تتجه دون انتطاع نحو الاندثار من القيمة الجوهرية أو الفعلية ، وحيث أنه عندما توجد في أي مكان زيادة ملموسة في عدد المستهلكين الذين عليهم أن يشتروا كل شيء نو ، أن يبيعوا (أو ينتجوا) شيئا ، وبصفة خاصة حين ينلق هؤلاء بسهولة ، وحين يجلبون الى التداول كمية كبيرة بعض الشيء من المسكوكات الأجنبية ، فإن سعر السلع سيرتفع بسرعة ، وسوف يكون من المصير ، بل ربما من المستحيل ، أن نعاود رفع سعر المدينى في القاهرة أو حتى أن نحفظ له ، ولوقت طويل ، بنفس معدل سعره ، وقد يستوجب الأمر ، لهذا الغرض ، أن نتخذ إجراءات منمرية وربما مجافية لاصول السياسة ، ولهذا السبب فإن هذه اللجنة قد اتخذت في الواقع ، وحسب وجهة نظرنا ، الاختيار الأكثر عقلانية والأكثر نزاهة حين وقلت موقفا وسطا بين الحدين اللذين مرصنا لهما فيما سبق ، وبشبيتها قيم الزر محبوب والفرش الاسيائية بقيمتها الاسمية من المدينى التي كانت قد بلغت في القاهرة (عند مجيئنا) إذ كان من الطبيعي لهذه المدينى ، بفعل أهميتها ، وبحكم صلتها كعاصمة ومركز للتجارة والحكومة ، أن تظلم أسعار تداول العملات .

رابعا : القيمة الجوهرية أو الحقيقية

بين المسيو مونجيه Mingez في مقالته الرائعة ، والتي كان عنوانها : اعتبارات علمية حول النقود (١١) ، ان القيمة الجوهرية لعملة ما (عندما لا تكون مضطرين لاعادة تكرير المعدن — أى استخلاصه من مزيج معدنى ما) تتكون من القيمة الأصلية للمعدن مضافة اليه نفقات الضرب (أو المك) ، ومع ذلك ، فلكى نقدر قيمة المعدن منفصلا أو مزوجا فقد يتطلب الأمر أن نعلن هذه القيمة بقيمة السلع الغذائية الرئيسية في البلاد . ثم يبقى بعد ذلك ، ولكى تتكون لدينا فكرة دقيقة عن ائمان السلع الغذائية أن نعلن هذه الائمان بأثمانها التي بلغت في بلادنا ، وفي العالم

(١١) سبق أن نشرنا إليها في ص ٦٤ ، الهامش رقم ٢ .

الذاتى فلا بد لنا ان نلاحظ ان نفقات « تفقيد » هذه المبالغ ليست
هى نفسها فى بلادنا ، لهى فى مصر اكبر بكثير (عنها مقدرا) بلعل انماط
التقود وطبيعتها هى نفسها ، واكبر كذلك عما كان عليها ان تبلغه (هذه
التفقات فى مصر) لو ان الفنون هناك كانت اقل تظفا ، وهكذا فان
الوسيلة الوحيدة لتقديم فكرة مبسطة ، يسهل استيعابها ، عن القيمة
الجوهريه للتقود-المصريه هى ان نقارنها ، فى ضوء هذه الاعتبارات
بالتقود الفرنسيه ، مقترضين ان نفقات المسك هنا وهناك متباينة .
وهذا هو نفس ما نعلمناه فى الجدول الملحق بهذه الدراسة .

ملخصا : نسبة الذهب والفضة

فى شبكة المبالغ المصرية

لكى نترك هذه النسبة بصفة عامة ، علينا ان نقارن ، فى هذين
النوعين من المبالغ ، قيمة وزن مقياس من الذهب والفضة الخالصين ،
او من عيار واحد ، دون ان نحسب حساب قيمة المزاج او المعدن
المضاف (١٧) .

وفى نظائنا الهندى الحالى فى فرنسا ، نحيث ان نسبتي كل من
الذهب والفضة تبلغان العيار نفسه (يمزج كلاهما بمقدار الخس) ، وحيث
ان تفريعات كليهما تتبع النظام المشرى ، فليس هناك ما هو امثل من
تحديد النسبة التى نحن الآن بمسدها ، وفى واقع الامر نحيث ان كيلوجراما
من الفضة المحولة الى نقود يحوى ١٠ x ٢٠ فرنكا ، وكيلوجراما من
الذهب المحول الى نقود يطينا ١٥٥ قطعة من ذوات الـ ٢٠ فرنكا ، فاما
تعيين على الفور ان نسبة الذهب الى الفضة هى ١٠ الى ١٥٥ و
١ الى ١٥ ١/٢ .

ويقدم المسير موجهه فى ملاحظاته العامة عن النقود ، تفصيلات
بالغة الاهمية حول تنوع نسبة الذهب الى الفضة فى البلدان والصور
المختلفة .

(١٢) لا يحسب حساب المزاج فى المادة ، ولكن عندما توجد فى
النقود الذهبية كمية كبيرة بعض الشيء من الفضة فيبدو ان من الواجب ان
نأخذ فى الاعتبار بعضا من قيمة هذه الفضة .

ولكن يعبر لنا ان نلم بالنسب التي اصبحت في مصر فلابد ان يكون
المؤلفون قد نظروا البنا في الوقت نفسه القيمة الاسمية والوزن والعيار
المحددة للنقود الذهبية والفضية ، وهو امر لا توضحه قط مقالة المقرزي
التي تقدم في بعض الاحيان وزن عملة وفي احيان اخرى وزن غيرها ، وفي
احيان ثالثة تبيتها الاسمية او سعر تداولها ، ونادرا ما توضح لنا عيار
هذه العملات دون ان تحدثنا في هذه الحالة عن وزنها . ولنا نستطيع
ان نأخذ قيمة العملات التي اوردتها المقرزي مقدرة بالدراهم في الفقرات
التي اوردنا ذكرها من ١٦٩ باعتبارها ممثلة للعلاقة بين الذهب والفضة (١٧) ،
فلكى نتبنى وجهة النظر هذه فلابد ان يكون الدينار فنخذ من الوزن نفسه
والعيار نفسه الذي كان للدراهم ، وهو امر لم يحدث .

وحيث ان وزن وعيار النقود الفضية في مصر قد عاثيا من التحريف
او التلاعب اكثر مما حدث للنقود الذهبية فان النسبة التي نتحدث عنها كانت
تتجه دوما نحو الانخفاض ، حيث كان القوم يملطون على الدوام الفضة في
دور سك النقود فتمت افتراضية اعلى بكثير من القيمة التي كانت عليها
سبك الفضة في مجال التجارة وعند الامم الاخرى ، او حتى في مجال
الفضة التي تدخل في صناعة النقود .

وفي عهد احمد بن محمد الذي ارتقى العرش في العام الهجري
١١١٥ (٣ - ١٧٠٤ من تقويمنا) بلغت النسبة التي نحن بصدها في قطع
النفقلى ١ الى ١٤١/٧ (١٤) ، وفي هذه الحالة فان هذه النسبة ، مع
تقريب كبير ، هي النسبة نفسها التي تقررت في فرنسا على يد لوييس
الخامس عشر عند اعادة صهر (النقود) في عام ١٧٢٦ ، وهي نفسها
كذلك النسبة التي وجدها روييه دي ليسل *Roy de Lisle* ثالثة

(١٣) انظر ترجمة مقالة المقرزي عن النقود الاسلامية والتي قام بها
المسيو دي ساسي ، ص ٤٢ ؛
(١٤) ١٠٠ غنيدي تزن سبر ١١٤ درهما بعيار قدره ٩٦٨ وتساوى
١٣٤٠٠ ميني .
١٠٠٠ ميني تزن ١٢٥ درهما بعيار قدره ٩٤٤ .

بين النقود الذهبية والفضية في عهد قسطنطين (الأول) * أى قبل ذلك بنحو أربعة عشر قرناً ، وقد جاء هذا التعامل (فى النسبة) طبقاً للملاحظات المسبوقة من قبله « مفاجأة تامة إذ كان يبدو أن اكتشاف العالم الجديد سيقطع ولابد الصلة بين الذهب والفضة بفعل الليرة التى تدفق بها هذا المعدن النفيس على قارتنا نتيجة هذا الكشف » .

أما فى مصر ، وبعد مرور نحو نصف القرن فقط من عهد أحمد الثالث (أحميت Achmet) ، عندما استولى على بك على السلطة ، كانت النسبة فى الزر محبوب وقطع المدينى قد انخفضت بالفعل الى ١١ ٢٦/١٠٠ أى أكبر بنحو طفيف من ١١ ١/٢ (١٩) ، وعند وصولنا كانت هذه النسبة قد انخفضت ، طبقاً للوزن والميزان والقيمة الاسمية التى اعطيتها للعملات الذهبية والمدينى (١٩) الى ٧ ٤/١٠٠ .

وبرغم أن القطع ذات الأربعين والعشرين مدينى لم تكن قط عملات معتادة فى مصر فسوف نرى ، إذا ما قارناها فى عهد على بك بالنقود الذهبية ، أن نسبة الذهب والفضة فى العملات الذهبية والقرش (باعتبار أن العملات الأخيرة كانت بالميزان نفسه الذى للمدينى وأن الملة منها قرن ٥١٦ درهما) كانت أكبر بنحو طفيف من ١٢ ١/٢ (١٧) ، وأنها بلغت فى عهد الفرنسيين ١٠ ٢/١٠٠ .

(*) إمبراطور روما من ٢٠٦ م الى ٣٣٧ . وقد أدى انتصاره على ماكزانيوس تحت أسوار روما الى اعتناقه بالمسيحية كدين رسمى للإمبراطورية ، وفى العام ٣١٣ أقر بموجب مرسوم ميلانو الحرية الدينية وقد نقل عاصمته الى بيزنطة (القسطنطينية) . (المرجع) .

(١٥) ١٠٠ قطعة ذهبية قرن ٨٤ ٢٢/١٠٠ درهما بميزان قدره ٧٥٠ وتساوى ١٢٥٠٠ مدينى .

١٠٠٠ مدينى قرن ١١٥ درهما بميزان قدره ٥٠٠ .

(١٦) ١٠٠ قطعة ذهبية قرن ٨٤ ٢٠/١٠٠ درهما بميزان قدره ٦٩٨ وتساوى ١٨٠٠٠ مدينى .

١٠٠٠ مدينى قرن ٧٢ درهما بميزان قدره ٣٥٠ .

(١٧) ١٠٠ قرش قرن ٥١٦ درهما بميزان قدره ٥٠٠ وتساوى ١٠٠٠ مدينى .

وتعود هذه النسبة الأعلى الى ان القروش كان لها بحكم
وزنها قيمة جوهرية أكبر مما كان لقطع المدينى (١٨) .

ونستطيع ، طبقا للجدول الذى نجده عقب هذه الدراسة ، ان نحسب
الملاحة بين قيمة الذهب والفضة فى النقود فى المهود المخططة التى يقدم
عنها هذا الجدول المعطيات الضرورية . وسنلاحظ بالنسبة لتلك العملات
المنضمة فى تعريف النقود التى سبق ان اوردها عند حديثنا عن القيمة
الاسمية للنقود ، ان القيمة الاسمية نفسها بالمدينى قد اعطيت لكل من
الفندلى والزمجبوب فى مختلف المهود برغم ان قيمتها الجوهرية تختلف
كثيرا ، وانها كانت تساوى عددا أقل من المدينى مما كانت تساويه وقت
اصدارها .

(١٨) ١٠٠ قرش وزن ٤٠٠ درهم يعادل قسره ٣٤٨ وتساوى
٤٠٠ مدينى .

الباب الثاني الحاله الراهنه للعبادات التقديسه

أساليب منمها — انارتها

القسم الأول

الفصل الأول

التظلم النقدي الحالي

كانت النقود الوحيدة المستخدمة في مصر ، قبل مجيء الفرنسيين ،
والتي ظلت مستعملة منذ ذلك الحين هي :

أولا : النقود الذهبية

وهي :

العملة الذهبية الزمحبوب المخطوطة بالفضة بعميار قدره $162/4$ تيراطا
أي اقل قليلا من ٦٦٨ ، وتزن القطعة $812/1000$ من الدرهم أي جرامين
و $92/1000$ من الجرام ، وتساوي ١٨٠ مدينى (٦ فرنكلت و ٨٠ سنتيما
من النقود الفرنسية) ، وتحمل طغراء السلطان ، ونفس النقوش العربية
التي نجدها على القطعة التي رسمنا شكلا لها برقم ١٣ من اللوحة الثالثة .

ثم ، نصف الزمحبوب أو النصفية وقطرها اقل بقليل (من قطر
الزمحبوب) ، ويمادل وزنها نصف وزنه ، ولها نفس عياره ، وتيبتها هي
نصف قيمته ، وتحمل نفس التوقيع أو الطغراء وكذلك النقوش نفسها .

وبعد ذلك ربع الزمحبوب أو الربعية وقطر هذه اقل من قطر
النصفية ، وتزن نصف وزنها ، ولها نصف قيمتها ، وهي من العيار ذاته ،
وتحمل على أحد وجهيها توقيع أو طغراء السلطان ، وتحمل على الوجه
الأخر جزءا من النقوش نفسها التي تحملها النصفية . انظر الربعية
المرسومة في الشكل رقم ١٥ من اللوحة الثانية من اللوحات الملحقة بهذه
الدراسة .

ثانيا : النقود الفضية أو بالأحرى النقود البرونزية

وتشمل :

الدينى ، وهو قطعة نقدية بالغة الصغر ، يزن الألف منها ٧٣ درهما (أى ٧١/١٠٠ جراما) يعادل قدره ٣٥٠ (من ألف) من الفضة الخالصة ، على أحد وجهيه توقيع سلطان القسطنطينية أو طفرائه وحدها ويحصل على الوجه الآخر عبارة ضرب فى مصر (أى القاهرة) سنّت (سنة تنصيب السلطان) . انظر شكل الدينى المرسوم برقم ٢٤ من اللوحة الرابعة من اللوحات المرفقة بهذه الدراسة .

أما القطع ذوات الأربعين والعشرين دينى أو القروش ، فلم تسك منها سوى كمية ضئيلة الأهمية فى عهد الجنرال بوناپرت ، ويمكن النظر الى هذه العملات باعتبارها لم تعد تشكل جزءا من النظام النقدى الحالى فى مصر ، ويمكن أن نرى شكلين لها فى الرسمين رقمى ١٧ من اللوحة الثالثة ، و ٢٣ من اللوحة الرابعة من اللوحات المرفقة .

وللإلمام بكل ما يتصل بالعملات الحالية نشير الى ما قلناه فى الفصول والنبد المختلفة التى سبقت والتى نجد موجزا لها فى نهاية هذه الدراسة .

الفصل الثانى

مبادلة أو مقايضة خامى الذهب والفضة

أولا : الوسائل التى تزود بها القاهرة

بخامى الذهب والفضة

كان المصدر الرئيسى الذى يزود دور سك النقود بخامى الذهب والفضة ، منذ زمان لا تحيه الذاكرة . هو أخلاط من اليهود يحتنون تزويدها بهما .

وقد آثر اليهود فى مصر ، كما فعلوا فى كل مناطق العالم ، أن يعمكوا على الإتجار فى المعادن والأجار الكريمة ، فهم يشترون المجوهرات وتقطع المصوغات والمصنوعات الذهبية والفضية من البلدان المخططة ، وكذلك المسكوكات وتراب الذهب (التبر) من القوافل الخ .. وينبئ على عالم الأثريات أن يتوجه الى هؤلاء كى يتزود بالمسكوكات الذهبية والفضية (القديمة) ويكفيه لتحقيق غرضه من ذلك أن يعطيهم فى مقابلها سمرا أعلى بقليل من قيمتها الجوهرية .

ويتحلى اليهود بهذا الصبر ، هذا التوفر ، هذا التشبث أو العناد ، هذا الحرص على عدم التفريط فى أى ربح بهما كان تواضعه .. تلك الصفات التى تميزهم والتى لا تنتفى الا اليهم ، وهم هناك ، كما هم فى كل مكان آخر يتعرضون للمد والجفاء والمهانة من كل طبقات الشعب كما يتعرضون للتهم على يد الحكومة . وأنها لفكرة مسبقة ، عابة وشائعة بعض الشيء ، أن تجارة المعادن النفيسة تدر مكسب طائلة ، لكنها فى حقيقة الأمر شئيلة الربح ، وأقل ربحا بكثير من تجارة المعادن بالغة الوفرة رخيصة الثمن ، ويدين الصافة وصناع المجوهرات فى أوروبا بأرباحهم الى « اجرة يدهم » وإلى الائتمان الاعتبارية أو الخيالية التى تعطىها الإبهة وضروب الفنون لكل من الذهب والفضة ، لكنهم لا يكادون يحققون ربحا على الإطلاق من الخبايا نفسها .

ولليهود الذين يحترمون توريد هذين المعدنين لدور سنك التتود
صرافون أو مبدلون كثيرون في القاهرة ، ولهم في المدن الأخرى وكلاء
يشترون لصالحهم .

وفي القاهرة ، يذهب الذين لا يريدون البيع (أو الشراء) بواسطة
الصرافين إلى وكالة (١) أو محل اليهود الذين يتدرون قيمة المصان من
طريق الفحص إذا كان الأمر يتصل بكبيرة ضئيلة من خلعت لها نفس السبك
(أو العيار) أو من طريق المحك أو المصداق ، أما بالنسبة للعمليات
المختلفة وتطع المجوهرات فيتم الفحص المجرى النظر .

وهم يجرّون نحوهم على الذهب والفضة في وكالتهم من طريق
عيارى التتود ، ولكنهم يتفحصون بأنفسهم كل قطع الذهب التي يشترونها.
من طريق المحك .

ولدى هؤلاء أبر صغيرة من الذهب ، منفصلة كل منها عن الأخرى ،
ولكل منها كذلك عيار مختلف ، ويدمكون على المحك ، وهو من النوع نفسه
المستخدم في أوروبا ، قطعة الذهب التي يريدون فحص عيارها ، ويضاهونها
المرّة بعد الأخرى بهذه الأبر الذهبية أو بنجوم العيار (✱) التي يرونها أقرب
من غيرها إلى عيار قطعة الذهب نفسه ، وهم يقفرون الذهب بكثير من
الدقة والنزاهة ، مقررّين مظهر الشذرات التي خلفتها قطعة الذهب
المفحوصة فوق المحك (بالآبرة أو بالنجمة الذهبية المناسبة) .

أما في فرنسا ، فقام يبرون على الشذرات التي تم بهذه الطريقة
بماء النار (الذي يعد لهذا الغرض من حمض النيتريك مع قليل من حمض
الموريات) من درجات متفاوتة ، وبعد ذلك يمكن الحكم بشكل تقريبي على
عيار الذهب من طريق مقارنة درجة المقاومة الجزئية التي تبديها هذه
الشذرات أو تلك لمفعول الحمض ، أما إذا اختلت الشذرات بشكل تام
(أي تحللت) فمن المعروف أي عيار تكون عليه شذرات الذهب لكي تتحلل
بمفعول ماء النار .

(١) الجمع وكليل .

(✱) قطعة من الذهب أو الفضة على شكل نجمة ، كل ذراع منها
له عيار معين وتستخدم لقياس عيار هذين المعدنين .

بعد ذلك يخلط اليهود الذهب بالنسب التي تتفق مع ما يكون عليه من عيارات مختلفة ، ويقتربون كثيرا وفي معظم الأحيان من العيار المحدد لتطع العملات الذهبية وبذلك يضعون أنفسهم داخل حدود التفاوت المسموح به (زيادة أو نقصا) وبذلك أيضا يجنبون أنفسهم مشقة إعادة صهر ذهبهم لكي يبلغ « بدقة » العيار المطلوب ، أما إذا نتج عن عملية « التعمير » التي تجرى في دور سك النقود أن السبائك قد تجاوزت حدود التفاوت المسموح به ، بأن زادت عليه أو نقصت عنه ، فأنهم يضطرون لحبلها من جديد لإعادة صهرها ثم سبكها بطريقة أكثر دقة .

وعندما يلزم خفض عيار الذهب ، فإنه لا يفوتهم أن يفسلوا استخدام الفضة المذهبة (لهذا الغرض) ، وهم لا يشترونها من الأسواق إلا بالسعر نفسه الذي للفضة العادية ، وبهذه الوسيلة يثرون سبائكهم بالمالدة الذهبية التي يحتويها هذا النوع من الفضة التي يستخدمونها كبراج (بكسر الميم) ، وهم يحرسون كذلك على التقاط شذرات الذهب التي تتبقى فوق المحك ، باستخدام قطعة من الشمع : ويلتصقون داخل البونقات بهذه الكرات من الشمع الذي يساهم في العملية كمدر للمعدن الذهب وفي منع تكسده سطحه .

وفي كل عام تجلب القوافل التي تمضي من المغرب قاصدة مكة (٢٠) ، وتلك التي تأتي قادمة من دارفور وسنار كمية محددة من تراب الذهب ، وإن كان كل هذا التبر لا يباع لحساب دور سك النقود لأن التجار الذين يريدون أن يستبقونه لأنفسهم أو لوكليهم ، يعرضون على الدوام سعرا أعلى من الثمن الذي تدفعه دور سك النقود .

ونكاد لا نجد في هذا الذهب ، الذي يتكون من شذرات تراكمت دون شك في مجارى الأنهار والأخوار أو استخلصت من الرمال الحاصلة

(٢) تجمع هذه القوافل في طريقها حجاج الجزائر وتونس وطرابلس والقاهرة ، وتصل إلى المدينة الأخيرة في نحو منتصف إبريل ، أما قوافل دارفور وسنار فتصل إلى النيل عند أسوان وسيوط في صعيد مصر .

للذهب أيا من هذه القطع الكبيرة بعض الشيء ، والمناسكة ، والتي
نسميها نحن في أوربا *Pepie* (١) .

ويوضع التبر داخل قطعة من ثياب أبيض ناعم ، تحيط به قطعتان
أو ثلاث قطع من ثياب أكثر سبكاً ، وتعد قطعة الثياب بخرط لتأخذ شكل
سرة ، ويغلف الجميع بقطعة من جلد مخيط ويجفف في الشمس ، ويشكل
الجلد الذي يجفف على هذا النحو ، وبعد أن ينكمش ، غلافاً مضغوطاً
ومتيناً ، وتشكل لحزمة أو مجموعة الذهب هذه مظهر حقيقية مطلية باللون
الذي نستخدمه ، أو مظهر ثمرة الـ *olive* المسماة بالمطاطم .

وفي كل واحدة من هذه الحقائق توجد على الدوام بعض المجوهرات
أو الحلى التي تم شراؤها من الأفريقيين أو الزنوج ، وتكاد تكون كل هذه
الحلى عبارة عن حلقات أو خواتم أو دلايات للأذن أو عقود للرقبة ، أما
العين الوحيد الذي أدخل عليها فهو نوع من النقش أو الرسوم تمثل أحياناً
البرغى بلغة اللغة ، وتكاد تكون كل الحلقات في شكل ثعابين ، وقد رأينا
أحدى حلى الرقبة في شكل سلحفاة ، رأسها وإداها ناتئة .

وتكاد تكون كل حقائق الحلى أو مجموعات الذهب من الوزن نفسه ،
إذ تكاد تزن جميعها نحو ١٧ درهماً أو ٦٥ مثقالاً ، أما عيارها فيتراوح بين
٢١ و ٢٢ ١١/٣٣ (عيراطا) (٢) ، وكان ذهبها غنياً مضى أكثر نقاء طبقاً لزم
افندي النقود واليهود أما لأن الشفرات كانت أكثر ثراء (أي بها نسبة أعلى
من الذهب الخالص) وأما لأن الحلى المضافة إلى كل مجموعة كانت ذات
عيار أعلى .

وكانت هذه الحزم ، التي كانت تباع الواحدة منها عادة بمقابل
٢٤٤ قرشاً لسبانيا تمثل عملات حقيقية ، تستخدمها القوافل وبسيطة
للتبادل ، وكانت لها قيمة ثابتة أو محددة تؤخذ بها أو تعطى دون أن يضطر
الناس حتى لوزنها أو فتحها ، ويمكن للمرء أن يوليها ثقته التامة وأن يأخذها
بنية سليمة تجعل منها الممارسة والديانة بل ومصالح التجار أنفسهم قانوناً
بالغ الصرامة .

(١) تعني هذه الكلمة في الأصل نوعاً من الورم يضرب لسان
الطيور فيمنعها من الأكل ، لكنه لا يمنعها من الشرب . (المترجم) .
(٢) أي درجة نقاء قدرها ٨٧٥ إلى ٩٣٨ من الألف .

وبع ذلك ، نفى فور سك النقود ، كان يتم التأكد أولا من وزن وعيار واحدة من هذه الحزم ، تؤخذ بشكل عشوائي ، وكان اليهود ، وهم متهرسون على الحكم على الذهب من مجرد مظهره ، يقتدرون ما ان كانت قطع الذهب تقع ضمن مدى التجاوز المسموح به وهو $\frac{1}{2}$ تيراط لاملى او لادنى .

واذا كان السعر (المعروض) مناسباً للتاجر ، الذى يبيع ما معه دوماً فى حضور او من طريق شيخ القافلة ، كان (البائع والمشتري) يتلامسان بالابدى وتتم البيعة ، اذ لم يكن مباحا ، حسب مبادئ عقيدة هؤلاء المسافرين المتدينين ، ان تباع (او تشتري) معادن فى مقابل معادن ، ولتفادى هذا المحذور ، ذلك انه توجد فى كل القوافل اساليب للتخلص او المراوغة من قواعد (المحرمات) ، لم يكن يطلق على هذه العملية عملية شراء ، وانما عملية تبادل ، فكانت صرة الذهب توضع فى جانب ، وتوضع النقود المفق عليها فى الجانب الآخر ، ويطلب البائع الى المشتري اى هاتين الكومتين ينال اعجابه اكثر ، عندئذ يأخذ المشتري صرة الذهب ، وتبقى النقود فى يد البائع .

ثانيا : أسعار الذهب والفضة فى مصر

قبل الحملة الفرنسية على مصر ، كان الذهب ، من عيار قطع النقود الذهبية ، وهو عيار $\frac{24}{22}$ تيراطا (٦٩٨ من الك) يباع ، وقد يبيع دوماً للفرنسيين ، بواقع ان كل ١١٢ قطعة من هذه النقود او ٢٠٠ ر. ١٦٠ مدينى تعادل ١٠٠ درهم ، وحيث تحوى هذه الدراهم المائة على $\frac{1}{100}$ ٦٩ ٨ درهما من الذهب الخالص ، فان المائة درهم من الذهب الخالص تعادل $\frac{21}{100}$ ٢٨٨٨٢ مدينى اذا لم نقم وزنا للفضة التى مزجت بالذهب عند صنع السبك (٤) .

وحيث ان كل ١٠٠ درهم من عيار ٦٩٨ تحوى ٢٠٠ درهما من الفضة ، يمكن الافتراض بان عيارها لا يتجاوز عيار ٩٠٠ (من الك) مما

(٤) بخصوص هذا الافتراض ، انظر المادة الاولى من الجدول الوارد فى نهاية هذه الدراسة .

بمطينا ٢٧١٨ درهما من الفضة الخالصة ، تساوى ١٣١/١٠٠٠ ٥٢٠ مدينى ،
بواقع ثمن الدرهم الواحد ١٩ ١٣١/١٠٠٠ مدينى وهو ثمن مثيله فى فرنسا .

لما كنا حين نخضع من مبلغ ألس ٢٠١٦٠ ، وهو ثمن مائة الدرهم من
الذهب عيار ٦٩٨ مبلغ ١١٦/١٠٠٠ ٥٢٠ (هو ثمن الفضة
الخالصة المزوجة بالسبيكة) ، فسيبقى لدينا ثمنا لـ ٦٩٨ درهما من
الذهب الخالص مبلغ ٨٨٤/١٠٠٠ ١٩٦٣٩ مدينى ، وعلى هذا فلن تساوى
مائة الدرهم من الذهب الخالص سوى ٢١٩/١٠٠٠ ٢٨١٣٧ مدينى ، ومع
ذلك فنحن لا نستطيع أن ندخل فى حساب السبائك المزوجة بالفضة قيمة
كل الفضة التى تخويها هذه السبائك ، اذ ينبغي علينا أن نخضع من هذه
القيمة ، نفقات عملية التكرير اللازمة لفصل الذهب عن الفضة .

وقد ثبتت هذه النفقات فى فرنسا ، بموجب مرسوم أصدرته
الحكومة فى ٤ بريريال من العام الحادى عشر بـ ٣٢ فرنكا لكل كيلوجرام
واحد من الفضة الخالصة يضاف الذهب الخاضع لعملية التكرير هذه .
وعلى هذا ، فإن هذه العملية سوف تكلفنا فيما يتعلق بـ ٦٩٨ درهما
من الذهب الخالص ، أى ١٠٧/١٠٠٠ ٢١٤ جرابا ستة فرنكات و ٨٧ سنتيما
و ٧٠٢/١٠٠٠ من المستقيم أى ٢٠٧/١٠٠٠ ١٩٥ مدينى ، ينبغى أن نضيفها إلى
ثمن مائة الدرهم من الذهب عيار ٦٩٨ وهو كما سبق أن رأينا
٨٨٤/١٠٠٠ ١٩٦٣٩ مدينى ، وبذلك يصل الثمن المقدر لهذه الكمية إلى
١١١/١٠٠٠ ١٩٨٣٥ مدينى ، وعلى هذا فإن ثمن مائة الدرهم من الذهب
الخالص سوف يبلغ ١٣٩/١٠٠٠ ٢٨٤١٧ مدينى .

ويوزن تراب الذهب الذى كان يشتري لسلع النقود فى العام السابق
(١٧٩٩) من قافلة براكنز ، قبل صهره ، ٢٩١٩ درهما ، تموز بمقد
صهرها بوزن صاف قدره ٢٨٣٧ درهما تضمها سبائك من عيار ١٣/٢٢
إلى ٢٠/٢٢ قراما ، تحوى فى مجموعها ١/٠٠ ٢٦٠٢ درهما من الذهب
الصالى . ويدفع ثمنا لتراب الذهب هذا ٧٣٠٢٣٨ مدينى ، مما يجعل

ثمان مائة الدرهم من الذهب الصافي (٥) . . . ١٨٩/١٠٠٠ ٢٨٠.٥٨ مدينى .
وينتج عن اجراء المقارنة بين هذه الاسعار وبين مثيلاتها فى فرنسا ،
كما يمكننا ان نرى من الجدول الذى سيلي هذه الدراسة :

اولا : انه حتى عندما لا نحسب اى حساب لقيمة الفضة الى مزجت
بها سبكك الذهب ، ان ثمن الذهب الخالص يقل فى مصر بنحو ١٣١ فرنكا
و ٣٥ سنتيما فى الكيلوجرام الواحد عنه فى فرنسا اى بنسبة تقرب
من ٤٪ .

ثانيا : انه عندما نحسب حساب قيمة الفضة وحدها ، وهو خصم
نقوم به من مصروفات عملية التكرير ، فسوف يقل سعر الذهب الخالص
فى مصر عنه فى فرنسا بواقع ١٤٨ فرنكا و ٥٧ سنتيما فى الكيلوجرام اى
بنسبة تزيد عن ٥١/٢٪ .

ثالثا : ان تراب الذهب يباع هناك فى مصر بسعر اقل مما يباع به
فى فرنسا بواقع ٢٢٥ فرنكا و ٢٢ سنتيما فى كل كيلوجرام من الذهب
الخالص اى بانخفاض يتجاوز نسبة ٦١/٢٪ .

اما الطريقة التى كانت تشتري بها الفضة لدور سك النقود فهى
تستعملى الانتباه ببعض الشيء :

فى البداية كان يتم تعييرها ، فكانت تحسب الفضة الخالصة التى
تحويها السبكك ثم يضاف الى الناتج ٢٪ من الوزن الاجمالى للفضة
الخام ، ويدفع من هذا الاجمالى الصافى الناتج من عملية الجمع هذه
بواقع الدرهم ١٨ مدينى .

ويمكن التاكيد من ان هذه الطريقة فى الحساب تؤدي لان يدفع ثمن

(٥) للمقارنة بين هذا المنعر للذهب الخالص وبين السعر الذى
حددتته تعريف النقود فى فرنسا ، انظر المادة ٤ من الجدول الملحق
بهذه الدراسة .

الفضة الخالصة (١) منفصلة بواقع — ١٨٣٦ مدينى وثن المزاج على أساس ٣٦ مدينى فى كل ١٠٠ درهم .

وحيث لا يساوى التحلوس المستخدم مزاجا للفضة عند تحويلها الى نقود سوى ٤٠ مدينى مقابل كل ١٤٤ درهما اى $100/144 \times 27$ مدينى لكل مائة درهم ، فاننا ندرك لساذا كان اليهود حريصين على توفير الفضة من ادنى مزيج وكذلك على ان يضيفوا اليها بعض المزاج . فاذا كانوا قد ومنروا للفضة بعبارة المدينى نفسه اى بأن يكون كل درهم من الفضة الخالصة فى مقابل درهم واحد و $100/144$ من المزاج فلا بد ان تساوى كل مائة درهم من الفضة الخالصة $100/144 \times 36$ مدينى (٢) مع تحصيل اجمالى الثمن على الفضة الخالصة ، اما اذا كانت مصلحة النقود ، على العكس من ذلك قد جهزت كل المزاج ، فان مائة الدرهم من الفضة الخالصة تساوى اولاً (٣) ١٨٣٦ مدينى . وعندما نضيف اليه قيمة ١٨٧ درهما و $100/144$ من الدرهم هي وزن المزاج ، بواقع ٤٠ مدينى لكل ١٤٤ درهما ، والتي ستبلغ اى هذه القيمة (على هذا الأساس) $100/144 \times 51$ مدينى ، فيكون الاجمالى فى هذه الحالة $100/144 \times 1887$ مدينى ، بفارق يصل الى $100/144 \times 5$ مدينى يكون من المناسب ان نضيفها الى ثمن مائة الدرهم من الفضة الخالصة كى نحسب بطريقة اكثر دقة كم ستكلف مائة الدرهم

(١) لتكن x هى الفضة الخالصة و m هى المزاج الذى يحويه درهم واحد من الفضة من غير ما نستكون قيمة هذا الدرهم ممثلة فى هذه المعادلة $x + m = 100 + \frac{1}{144} (x + m) \times 18$ مدينى 18 مدينى $(100 + x + \frac{1}{144} (x + m) \times 18) = 100$ مدينى $36 + \frac{1}{144} (x + m) \times 18$ مدينى 36 مدينى m ، مما يعطى كقيمة $100/144 \times (x + m)$

$1887 + 100/144 \times (x + m) \times 5$ مدينى $36 + 100/144 \times (x + m) \times 5$ مدينى 36 مدينى m ، فاذا لم يكن هناك مزاج قط نعتنق تكون $m = 0$. وتكون قيمة مائة الدرهم من الفضة الخالصة هى ١٨٣٦ مدينى اما اذا حدث العكس وكانت $x = 0$ اى كانت كل الكمية من المزاج فتستكون قيمة مائة الدرهم منه هى ٣٦ مدينى .
(٢) بخصوص هذا الافتراض انظر المادة الثانية من الجدول الوارد فى نهاية الدراسة .
(٣) انظر نصوص هذا الافتراض المادة الخامسة من الجدول المنشتر اليه .

الخالصة مادة دار سك النقود بنفى النظر عن عنصر المزاج (المزاج) طبقا للعادة التى كانت متبعة بأن يدفع الى اليهود ثمن سبائك الفضة التى يقومون بتوفيرها (٩) بانفسهم . وينبئنا أن نلاحظ أيضا أن عملية التعبير (تحديد المعيار) بسبب من عدم دقتها كانت تغطى الفضة على الدوام درجة من النقاء ليست لها فى الواقع ، ولهذا فإن الفضة الخالصة كانت تباع فى الواقع بثمن أعلى مما تقدمه الحسابات فى الظاهر .

وحيث تحدد معيار القروش ، طبقا لأكثر عمليات التعبير دقة بواقع $833\frac{1}{1000}$ فإن الألف من القروش والتى تزن فى مجموعها ٨٧٥٠ درهما ، لم تكن تحوى من الفضة الخالصة سوى $833\frac{1}{1000}$ ٧٨٢٨ درهما ، وهو ما يعطينا كمن لكل مائة درهم من الفضة الخالصة $833\frac{1}{1000}$ ١٩١٢ مدينى بواقع ١٥٠ مدينى قيمة لكل قرش (وذلك بدلا من ١٨٣٦ مدينى كما سبق بيانه) (١٠) .

وهذا هو الثمن الذى يدفع لشراء الفضة التى يوفرها اليهود ، طبقا لمبادئ تحديد المعيار بالغة الصرامة ، بدون أن نضيف الى الصالى الذى كانت تحويه ٢٪ من أجمالى الوزن ، وبدون أن نحاسبهم على المزاج الذى يضيفونه .

وحيث كانت عملية التفتية بالغة الصنوبية ، وباهظة التكاليف لأكثر مما ينبئنا ، فإن اليهود لم يكونوا يجدون من مصلحتهم فصل النحاس عن الفضة ، وهكذا كان كل المزاج الموجود فى السبائك بشكل ربحا لدار سك النقود ، أما عن المزاج الذى كان على دار سك النقود أن تضيفه الى السبائك لى تبلغ بها المعيار المطلوب فقد كان من الأرخص لها أن توفره بانفسها (١١) عن أن تكلف ثمنها له بواقع ٣٦ مدينى لكل ١٠٠ درهم .

ولما كانت الفضة الخام قد أصبحت بمرور الوقت أكثر نفرة ، فقد بدأ يدفع ثمنها لمائة درهم من الفضة الخالصة ١٩٥٠ مدينى (١١) ، ثم بلغ

(٩) انظر المادة السادسة من الجدول نفسه .

(١٠) انظر بخصوص هذا التقدير لثمن الفضة المادة الخامسة من الجدول نفسه .

(١١) انظر المادة العاشرة من الجدول نفسه .

تمتتها في النهاية ٢٠٠٠ مدينى (١٢) .

وعند المقارنة بين اثمان الفضة الصافية في مصر والاثمان التي كانت لها في فرنسا ، كما جاء بالجدول المرفق نجد ما يلي :

اولا : ان اسعار الفضة الخالصة التي كانت محددة في مصر قبل دخول الفرنسيين كانت فيما يبدو اقل بنحو طفيف من سعرها الذي ثبتته تعريفة النقود الصادرة في ١٧ بريريال من العام الحادى عشر (٦ يونيه ١٨٠٢) ، ولكنها كانت في الواقع بالقيمة نفسها ، بل ربما كانت اقل (في مصر منها في فرنسا) بسبب عدم دقة عمليات تحديد الحيار .

ثانيا : ان سعر الفضة الذي حددته الفرنسيون في مصر قد تأسس على قيمة العملات الفرنسية .

ثالثا : ان تزايد عمليات الشراء التي تمت في فترتين مختلفتين ، والتي كان الدافع اليها هو ندرة خامات الفضة قد رفعت ثمن الفضة من ٢ الى نحو ٤١/٢ ٪ زيادة عن القيمة التي لها في فرنسا ، وان كانت المكاسب التي كان المعنويون يحققونها من تحويل الفضة والعملات الاوربية الى مدينى كانت تصوغ بسهولة زيادة عمليات الشراء .

(١٢) انظر المسادة ١١ من الجدول نفسه . وقد تمت هذه الزيادة بموجب مرسوم صادر في الاول من نيفوز من العام التاسع (٢٢ ديسمبر ١٨٠٠) .

**جدول مقارنة أسعار الذهب والفضة الخالصين
في مصر وفرنسا**

اسعار

في مصر				توضيح لشروط أو ظروف الدفع
بال	بالمدينى			
	مائة درهما أو ٣٠٧ جراما و ٨٩٠٤ ر.	٣٢٤ درهما و ٧٩٠٩ ر.	بوانع ١٤٢ مدينى لكل ٥ فرنكات كيلو جرام	
للالتزو الفرنسى	بعد التزو الفرنسى	أو كيلو جرام واحد	الدقنى	مدينى
٢٨٨٨,٥٢١	٢٨٨٨,٥٢١	٩٣٨٠٧,٧٩٩	٩,١٤	٣٣٠٣
٢٨١٣٧,٣٦٩	٢٨١٣٧,٣٦٩	٩١٣٨٧,٦١٤	٨٧,٣٢	٣٢١٧
٢٨٤١٧,١٧٩	٢٨٤١٧,١٧٩	٩٢٢٩٦,٤١١	٨٧,٣٦	٣٢٤٩
—	٢٨٠٣٨,٩٨٩	٩١١٢٣,٠٤٣	٩٠,٩٩	٣٢٠٨
عندما لا يحسب حساب الفضة المزوجة بالذهب عندما تخضع كل قيمة الفضة المزوجة بواقع ١٩ مدينى و ١٣٤٠ للدرهم وهى القيمة التى حددتها الترسية فى فرنسا عندما يقتصر على خصم قيمة الفضة دون رسوم التكرير سعر شراء تراب الذهب من قوافل المغرب				

اسعار

١٨٣٦,٠٠٠	١٨٣٦,٠٠٠	٣٩٦٣,١٦١	٩٧,٠٤	٢٠٩
١٨٥١,٣٧٩	١٨٥١,٣٧٩	٦٠١٣,١١٠	٧٢,٩٢	٢١١
١٨٨٧,٩٥٦	١٨٨٧,٩٥٦	٩١٣١,٩٠٩	٩١,٥٣	٢١٥
١٩٠٣,٢٣٥	١٩٠٣,٢٣٥	٦١٨,٠٥٨	٦٧,١٠	٢١٧
—	—	٦٢١٥,١٩٨	٨٤,٥٠	٢١٨
—	—	٦٣٣٣,٤٢٣	٠٠,٧٨	٢٢٣
—	—	٦٤٩٥,٨١٨	٧٢,٥٩	٢٢٨
إذا كانت الفضة قد سلت لدار سك النقود تقيى تماما إذا أدخلنا فى الاعتبار فرق ممن المزيج بالنسبة إلى ممن النحاس الذى كان ينبغي إضافته إذا كانت دار سك النقود قد جهزت بنفسها كل المزيج إذا كانت الفضة قد قدمت وهى مزوجة بالميار نفسه المقرر لقطع المدينى إذا لم نلق بالاعلمية المزج . . . شرحه شرحه				

الذهب

الفرق بين الثمن في مصر والثمن في فرنسا				في فرنسا	
بدون الاستقطاعات		مع الاستقطاعات		فرنسكات	
لاقل	لاكثر	لاقل	لاكثر	دون الاستقطاعات	مع الاستقطاعات
بالكيلو جرام	بالكيلو. جرام	بالكيلو جرام	بالكيلو جرام	الكيلو جرام	الكيلو جرام
كروستيم فراك	كروستيم فراك	كروستيم فراك	كروستيم فراك	كروستيم فراك	كروستيم فراك
—	١٤١ ٣٥,٣٠	—	١٣١ ٣٥,٣٠		
—	٢٢٦ ٥٧,١٢	—	٢١٦ ٥٧,١٢	٣٤٣٤ ٤٤,٤٤	٤٣٤٣ ٤٤,٤٤
—	١٨٤ ٣٧,٠٨	—	١٨٤ ٣٧,٠٨		
—	٢٣٥ ٥٣,٤٥	—	٢٢٥ ٥٣,٤٥		
الفضة					
—	١٢ ٢٥,١٨	—	٨ ٩١,٨٤		
—	١٠ ٤٩,٣٠	—	٧ ١٥,٩٦		
—	٦ ٣٠,٩٩	—	٢ ٩٧,٦٥	٢٢٢ ٢٢,٢٢	٢١٨ ٨٨,٨٨
—	٤ ٥٥,١٢	—	١ ٢١,٧٨		
—	٢ ٣٧,٧٢	—	٠ ٠٤,٣٨		
٠ ٧٨,٥٦	—	٤ ١١,٩٠	—		
٦ ٥٠,٣٧	—	٩ ٨٣,٧١	—		

الفصل الثالث

الأرباح التي تحققها الحكومة من عملية صنع النقود

أولا :

أجمالي الاستقطاعات التي تتم في دار سك النقود
سواء باعتبارها نفقات الصنع أو باعتبارها
رسم حق السيادة الممثلة في إصدار النقود

كان الذهب ، من نفس عيار النقود الذهبية ، وكما رأينا في الفترة
الخاصة بأسمار الذهب .

يباع بواقع ١١٢ قطعة ذهبية أو

٢٠.١٦ مدينى لكل ١٠٠.٠٠٠ ر. درهم (مائة)

وحيث كان الوزن القانونى لقطعة

العملة الذهبية هو ٨٢٢.٠

وحيث كان الذهب الذى تصويه

قطعة العملة الذهبية يساوى في

الواقع ١٦٩٧٢ مدينى

وحيث كانت قيمتها (الاسمية)

قد حددت بـ ١٨٠.٠٠٠ مدينى

فقد كان اجمالى ما يتم استقطامه

لدار سك النقود (من القطعة الواحدة)

هو ١٠٢٥٢٨ مدينى

نسبة ينبغي ان نخصم من محصولها ثرواق الوزن وكل نفقات مك السمود
لكى نستخلص منها الربح الصائى الذى تحققه دار الغرب (الضريخانة) .
اما بخصوص قطع المدينى ، التى كان كل ألف منها وزن ٧٢ درهما ،
ويحوى نفس النسبة (من الفضة) مثل سابقتها .

٤٧٨٦٨ درهما	مكان وزن المزاج يبلغ
٤٥٢٣٢ درهما	اما وزن الفضة الخالصة فكان
٤٨٠١٤٥ مدينى	يلغ بدوره
٥١٦٨٥٥ مدينى*	تساوى بالسعر نفسه الذى بيناه
	فى مكان آخر
	وبذلك تبلغ قيمة حق السيادة
	اى ما يقرب من ٧٥٢ % .
	وحين يدفع ثمننا للدرهم الواحد
	من الفضة الخالصة ٢٠ مدينى بخلاف
	ثمن المزاج ، فان هذه الفضة الخالصة
٥٠٨٦٤٠ مدينى	التي يحويها ألف من المدينى تساوى .
	ويساوى المزاج ، بواقع ١٠ مدينى
١٣٢١٣ مدينى	لكل ٣٦ درهما
	وبذلك يكون اجمالى ثمنها او
٥٢٢٨٥٣ مدينى	تكلفتها

وبذلك ايضا تكون رسوم السيادة عن كل ألف مدينى هى ٤٧٨١٤٧ مدينى
او (٧٨١)ر ، اى مع التقريب ، نحو ٧٢٧٨ (٧) .

(*) فى الأصل ٥١٦٨٥٥ وهو خطأ مطبعى واضح ، ويلاحظ كذلك
ان العلامة بين الأرقام هنا تدل على الكسر العشرى . (الترجمة)
(٢) انظر الهلش السابق ، ويفترض فى هذه الحسابات ان ميلار
المعدن لم يكن عليا عند صنع هذه النقود ، انظر من ٨٣ ، الفترة الثانية
وما بعدها ..

نقيا :

تقييم مستقل لنفقات الصنع ، وحساب التوائف والفوائد (*)
ولاجور الأيدى العاملة ، وصافى الربح

نعود علينا كل ١٠٠٠ درهم من الذهب تستخدم في صنع العملات ،
بـ ١١٨٠ قطعة عملة ذهبية تزن في مجموعها ٩٩٣ر٥٦ درهما ، وبذلك
يبلغ فرق الوزن في كل ١٠٠٠ درهم من الذهب (يجرى سكها) نحو
٦١/٢ دراهم .

أو بشكل أكثر دقة ٦٤٤ر٠٠

أما في فرنسا ، فكان يسمح

فيها مضي بفرق وزن قدره ١٨٧٥ر٠

في حين لم يعد يسمح اليوم

هناك بأكثر من ٢٠٠ر٠

ومع ذلك ، ينبغي أن نلاحظ أن الذهب (في فرنسا) أقل انقساما
بكثير (منه في مصر **) وأن اساليب صنعه أكثر تقدما عنها بكثير
في مصر .

وعلى هذا فإن اجمالي فرق الوزن في الـ ٨٤٢ درهما ، هي
زنة ١٠٠٠ قطعة عملة ذهبية .

كان يبلغ ٤٦ر٥ دراهم

ثمن الدرهم الواحد منها ٢٠١ر٦٠ مدينى

وبذلك يبلغ اجمالى ثمنها ١١٠٠ر٧٣ مدينى

أى باستخدام الأرقام الدائرية *** ١٠٠ر١ مدينى

(*) المتصور هنا هو ما يتعرض له خام المعدن من نقص بسبب
الفشلات أو النفايات التى تترسب منه (المترجم) .
(**) نفس التوضيح السابق بخصوص صغر حجم العملات الذهبية
المصرية عن مثيلاتها الفرنسية وكثرة تفرعاتها (نصلية) ربيعية وهكذا (المترجم) .
(***) أى مضاعفات العدد ٥ وهى ما تنتهى بصفر أو الرقم ٥ .

وحيث كان العمال الذين يعملون في صنع العملات الذهبية هم بشكل جزئي ، الذين يستخدمون في صنع العملات الفضية أنفسهم ، وحيث كانت نفقات الادارة وصيانة الادوات الخ .. عامة او مشتركة ، فلن يكون بمقدورنا ان نحسب بشكل صارم اجمالي النفقات التي كانت تجرها عملية ضرب النقود الذهبية ، وان كان من السهل علينا ان نستنتج انه كلما زادت كمية العملات المصروية ، كلما نقصت هذه المصروفات فيما يتصل بالاجور والنفقات الثابتة .

ومع ذلك ، ماذا اعتبرنا ان هذه النفقات الاخيرة كانت ستحدث حتى ولو لم تصنع نقود مطلقا بسبب من نقص الخامة ، فائنا نستطيع ان نقرر مصروفات صنع النقود الذهبية بحوالى ٣٠٠ ر. دون ان ندخل في ذلك اجور الايدي العاملة ، وبذلك نجد انفسنا ازاء المصروفات التالية عند صنع الف قطعة نقد ذهبية تساوى ١٨٠٠٠٠ مدينى :

نفقات سلك	٥٤٠ مدينى
فروق وزن كما رأينا في	
مرفوع آخر	١٠٠ مدينى
فيكون اجمالي المصروفات . . .	١٦٤٠ مدينى (٣)
وحيث يبلغ الفرق بين القيمة الاسمية	
والقيمة الجوهرية لكل الف قطعة	١٠٢٥٢ مدينى
فاذا خصمنا من ذلك النفقات وفروق	
الوزن المقررة آنفا بـ	١٦٤٠ مدينى

فلن ما يتبقى كربع سلك لدار سلك
النقود من كل ١٨٠٠٠ مدينى . .
اى ما يساوى ١/٧٨٥ أى ما يزيد قليلا عن ١/٧٤١ % .

وفي نفس الوقت ، فحيث كان الذهب ، من ناحية اخرى ، أرخص

(٣) اى ما لا يزيد عن ١/٩١١٠٠٠ أى اقل من ١٪ كمصروفات وفروق وزن .

شيئا في مصر عنه في فرنسا ، بالنسبة نفسها على وجه التقريب ، فقد رأينا أن العملات الذهبية زرمجوب صنع القاهرة كانت نقود بالغة الجودة (اى مجزية) ، ولهذا فإن أولئك الذين حملوا معهم بعضا من هذه العملات ، لن يكونوا قد خسروا شيئا ، اذا كانوا قد حرصوا ، على أن يصهروها في سبائك وان يقدروا عيارها في دور سك النقود الفرنسية وان يبيعوا هذه السبائك بالسعر الذي حددته التعريفة بدلا من تحمل ما يجره عدم الثقة فيها من خسارة .

وطبقا لما هو معتاد في دار سك النقود ، والاتفاق المعتود مع الاغندى المختص بصنع النقود فإن :

٨٧٥٠ درهما	الف قرش يبلغ وزنها
١٣٧٥٠ درهما	كان يضاف اليها مزاج تبلغ زنته
	مما يعطى قبل الصهر وزنا
٢٢٢٥٠٠ درهما	اجاليا قدره
	ينبغي ان تصود بقطع مئتين
	مفروية عددها ٢٧١٥٠٠ مئتين قرن
١٩٨١٩ درهما	بواقع الالف ٧٣ درهما
	مما يشكل مرقا (او ناقدا)
٢٦٨١ درهما	في الوزن قدره

اى ما يقرب من ١٢ ٪ ، ويعود هذا الفاقد الضخم في الوزن بصفة اساسية الى :

اولا : التقسيم الكبير للخامة ، والذي كان سببا في تعريض جزء كبير من سطح القطعة التقدي لآثر الحك ولعمل النار ، وفي انه كان يعود بلا انتفاع الى الصهر بكمية هائلة من الجذاذات والرقائق وقطع المدينى المهشمة والمقطعة .

ثانيا : الى عدم تقدم الاساليب المتبعة وبصفة خاصة وسائل الصقل او التنظيف او الجلو ، وهى الاساليب التى تنزع بفعل المادة المذيبية وعملية الحك تدريجا لاسي به من الخامة .

وهذا الخلف في الاساليب والوسائل هو الذي كان قد اوحى الى
المسيو روزيتي Rosetti التاجر البندقى الذى تحدث عنه فولنى Volney
فى مؤلفه رحلة فى انحاء مصر Voyage en Egypte أن ينصح على بك بأن
يصنع اقراص * المدينى فى اوربا .

وقد جالت الفكرة نفسها بخاطر القائد العام بوناپرت ، واجريت
بالفعل فى دار سك النقود بباريس تجارب لصنع صفائح المدينى تبلغ فى
مبيكتها النضة نسبة الثلث ، ومن المؤكد ان اجراء كهذا لو تم سيكون اقل
تكلفة بكثير بسبب تلم (تطور) الفنون فى اوربا ودقة آلات المصقل
والتصليح التى كانوا يستخدمونها لتحويل الخامة الى صفائح . وبهذه
الطريقة كان يمكن ان تكون الارياح التى تجنيها الحكومة (من صنع النقود)
اكبر كثيرا وبشكل ملموس ، ومع ذلك ، فلعل التحصن الكبير للغاية الذى
كان سيطرا على شكل هذه العملات كان سيصبح سببا فى فقدان الثقة
بها اذ سيقود وكائنها قد صنعت فى الخارج (برائى) .

كان لابد ان تكون نفقات صنع النقود فى مصر بالضرورة بالفضة
الضخامة بسبب تعقد العمل ، كما قد اصبحت اكبر من ذلك ضخامة بكثير
بسبب مادة الشرقيين السيئة فى ان يفرضوا على كل فرع من فروع الدخول
عددا كبيرا من الرواتب غير المجدية او الباهظة لحد مبالغ فيه وكذلك
عددا لا حصر له من المعاشات والاعطيات والاثاثات والامتيازات ، ويمكننا
ان نقدر هذه المصروفات المتضاعفة بنحو $\frac{81}{7}\%$ ، وهكذا فان من شأن
كل من مائة الوزن ومصروفات الصنع ان تقتصر الربح الصائى العائد من
عملية اصدار النقود الى اكثر قليلا من ٣١٪ .

وبرغم ان مائة الوزن ونفقات الصنع ، بالنسبة للقطع نوات الاربعين
والعشرين مدينى ، اقل حجبا من ذلك بكثير ، فقد راينا قطعة من نوات
العشرين مدينى تزن . . . ٢ درهمين .

فى حين تزن ٢٠ قطعة من ذات المدينى الواحد ١٤٦٠ درهم ، على

(*) المقصود قطعة العملة غير مضروبة بسكة الصالكم أى ملاءم
مأخوذة عن أى نقوش او رسوم ، والكلمة الفرنسية المستخدمة هى flacon
(المترجم) .

أساس أن كل ألف منها ترن ٧٣ درهما ، ولذلك فقد كانت للقروش (أو القروش) قيمة جوهرية أكبر برغم كون هذه القيمة التي لها لا تزال أدنى من قيمتها الاسمية ، ومن أن الربح الذي تحققه تد ظل أدنى بكثير ، وهو الأمر الذي جعل المسئولين يوقتون إصدار هذه النقود بمجرد أن باتت الخامات نادرة بعض الشيء ، لحد أنها لم تكد تفي باحتياجات الصنع اليومي لقطع المديني .

ثالثا : كميات النقود المصنوعة

بلغت كمية العملات الذهبية المسكوكة في مصر ، في مجموعها ٢٦١٧٢٧ قطعة عملة ذهبية تساوي ١٠٨٦٠ ر. ١٧ ا. ٣٣ مديني أو ١٦٥٨٠.٣٣ فرنكا و ١٠ مستقيمات خلال الشهور الثلاثة والثلاثين التي ادار الفرنسيون خلالها شئون النقد في القاهرة ، مما لا يعطى حدا وسطا شهريا لصنع النقود سوى ٧٥٠ قطعة عملة ذهبية أي ٤٧٥٣ فرنكا و ٥٥٠ مستقيما .

ويعود هذا النشاط الضئيل في مجال صنع أو إصدار النقود الذهبية ، بشكل جزئي ، الى أن المالك والتجار ، وبعد ذلك الفرنسيين ، كانوا يتلهفون على قطع مسكين البنيتية وقطع الفندقي والقطع التدبيرة وثراب الذهب ، وسبائك الذهب ذات العيار المرتفع كي يحتفظوا بثرواتهم أو أرصدتهم في شكل أموال أقل تنخبيا من القروش وأكثر حقيقة من قطع المديني .

وقد بلغت كمية المديني المملوكة تحت إدارتنا ١٢٠٨٢٩١٢ مديني تساوي في مجموعها ٢٥٠٢٦٩٢ ر. ٢٥ فرنكا و ٧ مستقيمات .

وقد تولينا شئون صنع النقود في الثامن من ترميدور من العام السادس (٢٦ يونيو ١٧٩٨) وتخلفنا عنها في الثامن عشر من ميسيدور من العام التاسع (٧ يولييه ١٨٠١ م) ، وبذلك بلغ إجمالي المدة التي أدارنا

فيها شئون النقود نحو ثلاثة أعوام الا عشرين يوما :

أى ١٠٧٥ يوما

ويخصم المدة التى انقضت من ٢٠ فيفوز

الى ٢٤ فلوريال من العلام الثامن (من

١٩ فبراير الى ١٤ مارس ١٨٠٠) التى سلمت

انهاها الفريخانة او دار سك النقود الى

الباشا او التى افلقت خلالها ٨٤ يوما

يكون صالى المدة التى اشغلنا فيها هو . . . ٩٩١ يوما

أى بواقع (متوسط انتاج) فى اليوم الواحد ١٦٢٢٩٠ مدينى ،
أما اذا استبعدنا كذلك يوم الراحة الاسبوعية وهو جمعة المسيحيين
(كذا) (٤) ، ونحو خمسة اعياد فى السنة فلن يبقى لدينا كليا م عمل
سوى ٨٣٦ يوما مما ينفز بمتوسط الانتاج اليومى فى صنع النقود الى
١٩٢٢٨٠ مدينى .

وقد ارتفع اجمالى عدد القطع ذوات الأربعين والعشرين مدينى التى
صنعت (فى عهدنا) الى ٣٠٥٧٢ قطعة من ذوات الأربعين مدينى تساوى
٢٢٢٢٨٠ مدينى او ١٥ س ٤٢٠٥٩ فرنكا و ٩٠١٧٣ قطعة من
ذوات العشرين تساوى ١٨٠٣٤٦٠ مدينى او ١١ س ٦٣٥٠٢ فرنكا .
وبذلك يدون اجمالى قيمتها ٣٠٢٦٢٤٠ مدينى او ٢٦ س ١٠٦٥٦١ فرنكا .

فلذا اضلنا الى المبالغ الموشحة اتفا تلك التى فى شكل قطع مدينى
او قطع نقود ذهبية فسنحصل على :

(٤) يوم الجمعة أى يوم التجمع ، وهو اليوم السادس من الاسبوع
عند المسلمين ، ويتلقى أول يوم فى الاسبوع عندهم مع يوم الأحد عند
المسيحيين .

في شكل قطع من فوات المدينى الواحد :

س
١٦٠٨٢٩١١٢ مدينى تساوى ٠٧ ٢٥٠٢٥ ر٦٦٣ره فرنكا

وفي شكل قطع من فوات الـ ٤٠ و الـ ٢٠ مدينى :

س
٣٠٢٦٣٢٠ مدينى تساوى ٢٦ ١٠٦٥٦١ ر فرنكا

الاجمالى بالفضة :

س
١٦٣٨٥٦٢٥٢ مدينى تساوى ٣٣ ٨٦٠٨٦٩٧١٩ره فرنكا

ثم في شكل قطع ذهبية ونصفيات وربيعيات :

س
٤٧١١٠٨٦٠ مدينى تساوى ١٠ ١٦٥٨٨٣٣ ر١ فرنكا

وبذلك يبلغ الاجمالى العام :

س
٢١٠٩٦٧١١٢ مدينى تساوى ٤٣ ١٩٠٢٨٤١٩ ر٧ فرنكا

واذا اردنا ان نعرف في النهاية النسبة القائمة بين كمية الذهب
وكمية الفضة التي في صنع النقود ، فاننا نجدتها في مقابل اقل
من $4 \frac{1}{2}$.

الفصل الرابع

التزود بالمواد المختلفة اللازمة لغرب النقود
واسماها المتنوعة

كان هناك واحد من الكتبة الابطاط ، يشغل وظيفة حارس مخزن ،
وقد وكل اليه حفظ واستعمال الخانات اللازمة لمنع النقود .

ويرغم أن حالة الحرب وتوقف التجارة الخارجية قد أعطى لغالبية
السلع قيمة اكبر مما كان بمقدورها أن تكون عليها في أوقات السلم ، فقد
يكون مفيدا لنا أن نلم بثمان المواد المختلفة المستفيدة من منع
النقود .

أسماء المواد	أوزانها		قيمتها		ملاحظات.
	المحلية	الفرنسية	بالمدينى	بالفرنك	
نحاس	رطل أو ١٤٤ درهم	٤٤٣,٤ ك	٤٠	٤٠	للزج أى كزاج
رصاص مكرر	"	"	٢٠	٧٠	لعبلة قياس العيار
حديد	قنطار	٥٤٤,٣٠٦	١٠٠٠	٢١	للأدوات والمكينات
صلب	رطل	٤٤٣,٤ ك	٣٠	٠٥	شرح و لصنع السكاك
صفائح الصلب	القطعة	—	٨٩	١٣	لصنع القواب (أو السلايل)
حبال (حبل)	رطل	٤٤٣,٤ ك	٣٠	٠٥	شرح وكذلك لشد المقطع أو الكاشة إلى الخزيرة وهي آلة لرفع الأمتال
صمغ (عصا)	الواحدة	—	٩	٣١	شرح ولإدارة (لف) الخزيرة
شمع	رطل	٥٤٤,٣	٧٠	٤٦	لتشعيم القواب أو السلسلة
لشادر	"	"	—	—	لجلب الذهب وتستخدم هذه أيضا لجلب العملات ذات الأربعم مدينى ويخصص للعامل المختص بالجلب مبلغ ٤٠٠ مدينى شهريا لتزود بهذه المواد.
نظرون (نترات البوتاس)	"	"	—	—	
جنزار	"	"	—	—	
بورق أو بوراكس (بورات الصودا)	٤ دراهم	٠,١٢	٩	٣١	لصبر الذهب
شبة أزوير ^(١)	رطل	٥٤٣,٤	٣٠	٠٥	لجلب قطع المدينى
طرطير	"	"	٤٠	٤٠	دون تخليصه من الشوائب
ملح (موريات الصودا)	أردب ^(٢)	—	١٦٨	٩١	

(١) وهي تستخدم أيضا في اعداد ماء النار أو حمض النترات.

(٢) مكيل. وهو الصاع المحلى.

(*) كيلوجرام.

أسماء المواد	أوزانها		قيمتها		ملاحظات
	المحلية	الفرنسية	بالمدينى	بالفرنك	
برقعات عليّة	الواحدة	—	٩٠	١٦ ٣	يخصص لمن يقوم بعملية الصهر مبلغ ٦٠٠٠ مدينى شهريا ليتزود بها بمفرقه.
لحم (خشي) ^(٣) حطب ^(١)	قنطار حملة	٤٤,٣٣٦	٣٠٠	٥٦ ١٠	من خشب مشتم وجرا تماما لتظيف قطع المدينى
ورق أبيض ^(٥) ورق رمادى ^(٥)	الواحد ١٠٠ ورقة	—	٣٠	٥٢ ٣	لتنقل قطع المدينى
قفق (قفة) ^(٦) مياه من النهر ^(٧) مياه الآبار ^(٨)	الواحدة القرية القرىتان	—	٨ ٦ ٥	٢٨ ٠ ٢١ ٠ ١٧ ٠	

(٣) حيث أن مصر تكاد تكون محرومة كلية من الغابات فاتها تستورد الخشب بواسطة القوافل القادمة من جبل سيناء الذى يطلق عليه بالعربية اسم جبل الطور .

(٤) ويجلب من اليونان ، ويستهلك الجزء الأكبر منه فى معامل الجلود : انظر الصفحات القسم الثانى ، الفصل الأول ، الفقرة ثانيا ، والفصل الثانى ، خامسا ، والفصل السادس الفقرة : حادى عشر ، وينتقى خشب الزيتون لانتفاع أو تحمية صفائح البرونز المخصصة لصنع المدينى (انظر ص ٢٢٥) أما الحملة فهي حافلة الصبار .

(٥) ويستخدم الورقة بصفة خاصة فى تظيف الفضة والمزاج ، وثانيا فى تظيف قطع المدينى (كترابيس) .

(٦) القفة هي ما يشبه سلة مصنوعة من سعف نخيل مجنول ، وينتشر استخدامها فى مصر بشكل واسع ، وحيث هي مرنه بقدر ما هي مينة ، فانهم يقدرون حوائها ويخطونها مما يشكل غلافا رائعا لعبوة البين أو الأرز أو غالبية السلع .

(٧) كلفت مياه الشرب المخصصة للعمال والتي تستخدم فى جلو أو تبييض قطع المدينى تأتي من المدينة فى قرب ، وتنفرد اما من القرية أثناء فيضان النيل أو من الأسبلة أو الخزائنت العامة التي تخزن بها مياه التيل ، بقية العام . وهذه الأسبلة ، وهي نوع من المنشآت الخيرية تدعى بوجودها لأعمال خيرة يقوم بها الحكام والكبار والأثرياء والمحسنون . وهي واحدة من معالم تجميل القاهرة .

(٨) أما المياه التي كلفت تأتي من البئر المسيحي بئر يوسف ، الموجود بالقلمة ، وهي مباحة .

القسم الثاني

أساليب وطرق صنع القود

الفصل الأول

صنع قطع الدينى

اولا : تحديد عيار خام الفضة (١)

كان العيار (بشدة على الياه) الذى يقوم بفحص او تعير خامة الفضة ، بعضا من رماد العظام المتكلسة ، سبق ان اعده هو بنفسه .

وكان يفضل لهذا الغرض استخدام عظام الفرائخ (الدجاج الصغير) الذى يسهل عليه التزود به بوفرة بسبب استهلاك هذه الفرائخ على نحو واسع فى مصر ، حيث ظل المصريون منذ زمان ضارب فى القدم يقومون بالراخها بالآلاف ، فى افران خصصت لهذا الغرض (*) .

ويكون العيار على الارض كومة دائرية من هذا الرماد ، ثم يسطحها ويغوص فيها بيده كى ينفخها شكلا بيضاويا ، وبعد ذلك يقنع فوق هذا

(١) نقصد بكلمة تحديد العيار او الفحص ما يطلق عليه بالعربية كلمة ششنى . (عينة) وجمعها شيشاتى ، ويظن المسيو دى ساسى ان هذه الكلمة قد جاءت من الفارسية جشن (بالجيم المعطشة) او جشنى وتعنى التفوق ، من جشن بمعنى ينوق او يتفوق ، ويدفع عن كل عملية ششنى ٣٠ مدينى .

(*) انظر دراسة من معامل التفرخ تاليف روزير وروبيه ، المجلد الخامس من الطبعة العربية .

الشكل الذى يمكن ان نمده بوتقة او مصفاة قطعة الفضة التى سبق فصلها من السبكة (العينة) ، المطلوب تحديد ميلها بحضور أئندى النقرود ورتيب أو مفوض من قبل الحكومة .

وتتم العملية على عينة وزن اربعة دراهم (اى ١٢٠/١٢ جراما) ، ويضاف اليها رصاص قدر وزنها خمسة الى ثمانية مرات حسبها يفترض أن تكون عليه نسبة المزاج الذى تحويه الفضة .

وكان الرصاص المستخدم ينتقى من الأسواق ، ويراعى أن يكون اثنى رصاص يمكن الحصول عليه .

ويرص العيار فوق هذا النوع من المصفاة قطع من الفحم وأخرى من الخشب بالغة الجفاف حتى يغطىها ، ثم يأتى خادم ، هو الآخر ، شأنه شأن العيار ، يهودى من أهل البلاد لينفخ النار بقرنته المزودة بخراطوم بزيوز من الفخار ، سميت رأسه على شكل منقار طائر .

وفور ذوبان أو انصهار الرصاص ، تنصهر الفضة والمزاج الذى تحويه ، وحين يكون الخليط (الفضة والرصاص) قد نال فى حالة انصهار لوثت طويل لحد كاف بسبب تأثره بهذه الحرارة الشديدة ، يقوم العيار بإبعاد قطع الفحم بعض الشيء حتى لا يحول ملامسته لهذا الخليط دون اكسدة الرصاص ، ثم يضع قطع الفحم هذه بشكل تكون معه ما يشبه قبا فوق حمام (٢) ، وبعد ذلك يدبر هواء متفادها تحت هذا القبو ما يبقى من جهة على النار ويساهم من جهة أخرى فى اكسدة الرصاص .

وبعد الغيار بلا انقطاع ، ويطرف ملقط من الحديد المذهب القشرة الرقيقة المتأكسدة ، التى لا تزال بعد سائلة ، والتى تغطى المختلس ، وتحوى هذه على الرصاص والمعادن الأخرى الموجودة بهذا الخليط ، والتى يتشربها رمال البوتقة ، فى الوقت الذى ليست له فيه خاصية تشرب الفضة (المصهورة) .

(٢) كان علينا أن نخشى خلال هذه العملية أن تنتزع بعض جزيئات الفضة مع أول اكسدة الرصاص وهو الأمر الذى تفاديناها بالأجوء الى وسيلة أخرى ، أنظر ما بعده .

وعندما يصبح انفصال الفضة (عن مزاجها وبقيّة الخليط) تلبها ، فانها ، وهى فى هذه الحالة من النقاء ، وحيث أنها ليست الآن فى درجة حرارة تكفى لبقائها منصهرة ، تنقل على الفور تقريبا من حالة السيولة الى حالة الصلابة لتصبح معدنا بالغ التوهج ، ثم تفقد على الفور كذلك هذا التوهج ، وفى هذه الأثناء يحدث نوع من وحيض يسميه العيارون فى فرنسا : القى .

وبعد ذلك تتبقى صفيحة دائرية من المعدن تسمى العقرب (بكسر الغاف) او الناع وتكون عملية الشئى. ناجحة بقدر ما تكون هذه الصفيحة المعدنية اقرب الى الشكل المخروطى ، ويقدر ما يكون الجزء العلوى منه اكثر تالفا وبريقا ويكون الأسفل كامدا (أى غير لامع) واكثر نقاء .

لماذا التحيب بحواف او أسفل هذه الصفيحة بعد ثرات المرتك (اول اكسيد الرصاص) ، فان العيار يقوم بفصلها عنها بأن يطرقها بالمطرقة بضرربات خفيفة ، وبعد ذلك يوزن عتب العينة لكى نثبت من طريق حساب الوزن الذى فقدته الدراهم الأربعة من الفضة الى معرفة كمية المزاج التى كانت تحويها .

كانت عملية فحص العينات واحدة من أوائل الأشياء التى لا بد لهنّا أن تتطور ، ولقد سعيّا الى ادخال واستخدام المصاهر او افران الصهر ، ومع ذلك لم يكن لدينا لتنفيذها سوى عمال من اهل البلاد فقد عاثينا فى ذلك من كل صنوف المتاعب ، وقد استحال علينا بشكل خاص ان نعثّر ، من بين كل انواع الطين التى جربناها فى القاهرة لصنع القفاريات ، على طينة نستطيع ان نصنع منها افران صهر جيده .

وبرغم ذلك فقد توصلنا الى تحسين طريقة قياس عيار العينات بشكل ملموس ، فقد جعلنا العمال يعدون تحت اشرافنا رماد البوتقة ، مفضلين — من جانبنا — عظام الضان لاحتوائها على نسبة كبيرة من الفوسفات الجيرى ، وهو عنصر له خاصية تامة فى عمليات تصفية او تنقية الذهب والفضة ، كما استخدمنا القوالب لصنع بوتقات بالغة الانتظام وبذلك انتقمنا عينة الفضة الواجب تعييرها الى $11\frac{1}{2}$ درهم ($18\frac{1}{2}$ / ١٨) جرامات) ، وهو امر يتطلب كمية اقل من الرصاص ، ثم اتنا حين وضعنا البوتقة تحت

تدو الفحم واجننا النار بريح صادرة عن منفاخ ذى تيار مستقر ، فى حين كان تيار منفاخ الكبر او المنفاخ ذى القرية متقطعا ، فاننا قد اسرعنا بعملية التاكسد وعندما ابقينا على المعدن (الفضة) فى حالة الانصهار بالاحتفاظ له بحرارة اعلى ، فقد امكننا ان نفصل عنه ذرات الرصاص الاجرة والزاج الذى كان يلحم به (بالفضة) بشكل متين .

وحيث اننا كنا قد توصلنا فى فرنسا ، وبشكل صارم الى تحديد كمية المزاج التى تحويها قطع العملات ذات الخمس فرنكات ، فقد اتخذنا منها (فى مصر) طرعا للمقارنة ، وقد تأكدنا اننا بوسيلتنا الجديدة هذه كنا نتقرب بشدة من بلوغ المعيار الدقيق ، بقدر ما كان يتاح لنا ان نفعل ذلك عن طريق وسائل اقل دقة ، وبشكل خاص ، عن طريق استخدام موازين اقل تماما (اقل انضباطا) مما هى عليه الموازين المستخدمة فى فرنسا لقياس المعيار .

ثانيا : عملية المزج

برغم ان دار سك النقود كانت تضطر لشراء النحاس اللازم لزوج (او لسبك) قطع المدينى ، فانها مع ذلك لم تكن تحاسب اليهود على كمية النحاس التى توجد ملحمة فى السبائك التى يوردونها اليها ، ومع ذلك فحيث كانت النضة المتوفرة فى الاسواق بشكل عام وكما سبق ان قلنا ، ذات معيار منخفض ، فقد كان من عادة هؤلاء اليهود ان يوفروها من معيار اقل بحيث كانت نسبة المزاج التى ينبغى اضلفتها اقل من تلك التى تضاف الى التروش التى يتم صهرها (لتصنع منها قطع المدينى) .

اما النحاس فكان يتم توفيره على يد رجل تركى يعمل شيخا للصرايين فى دار سك النقود فكان يشتري من الاسواق النحاس الاحمر المتخلف عن الاتية القديمة ، فحيث تكاد تكون كل اوانى الطبخ والاوانى المنزلية الاخرى مصنوعة من النحاس ، فقد قامت على هذه الاتية التى تجلب من الخارج ، والتى يفضل لها ان تكون من النحاس الاحمر تجارة كبيرة .

وفى البداية كانت هذه الاوانى (القديمة) تبسط ، وتقطع ، وتسطح ، بطريقة تجعل منها بقدر الامكان سطحا مستويا من الناحية التى كانت تبيض بالتصدير .

وكان هذا السطح المقصود يتعرض لدفقة من الذهب يتم بواسطة تيار هواء يمدده منفاخ ، وعن طريق هذه العملية يتأكد القصدير ويستقر في شكل قشور ، وينزع ما يمكن أن يتبقى منه عن طريق الكشط أو الحك . وعندما تصبح هذه الصفائح النحاسية نظيفة لامعة ، خالية من القشور لحسد ما غانها تطوى عدة طيات مع طرفها بواسطة بيزر (✱) من الخشب أو بفعل مطرقة حتى يتقلص حجمها لتشكل أقل حيز ممكن .

وبعد ذلك يلقي بهذه القطع من النحاس في مصاهر فخارية شبيهة بتلك البوتقات التي تستخدمها دور سك النقود ، توضع فوق مصفاة فخارية في قاع فرن أسطوانى الشكل يملأ بالفحم .

وتغطى فوهة الفرن بصفيحة عادية من الحديد أو الفولاذ .

وفي داخل الفرن يؤجج منفاخ مضغوط ، يصدر تيارين من الهواء ، نارا شبيهة بتلك التي يصدرها كور الحداد ، وتكفى لصهر النحاس ، وكلما أخذ حجم الفحم في التقلص والهبوط نتيجة الاستهلاك ، يعبأ الفرن من جديد (بالفحم) ، وحين يبدأ النحاس في الانصهار تضاف من الفحم كمية كافية كي تملأ البوتقة الى نحو ثلاثة أرباع من حافتها .

ويراعى أن يترك فوق المصهرة أو البوتقة ، ولا تكون هذه مغطاة قط ، فحم مشتمل يحول دون تأكسد الرصاص ، وينشر على السطح مسحوق البوريق (أو البوراكس أو بورات الصودا) الذي يستخدم كمحر والذى يقوى كذلك تنقية المعدن باستيعاده للمواد الغريبة .

وعندما يصبح تمام النحاس بالغ السيولة ، تسحب البوتقة بإسماك حافتها بواسطة ملقط أو كماشة طويلة ، أو بواسطة مشبك مسطح ، وتستبعد الشوائب المعدنية بواسطة مسوط (بكسر الميم) حديدى (أى ملقعة) ، ثم يصب النحاس المنهور من ارتفاع متر ونصف المتر ، في شكل خيط رفيع بعض الشيء ، في حوض ملىء بالمياه حيث يتفتت الى حبيبات .

ويباع النحاس ، معدا على هذا النحو ، الى الفريخانة (دار سك

(✱) البيزر ، مطرقة خشبية ذات رأسين . (المترجم) .

النقود (بواقع ٤٠ مئینی ثلثا للطل زنة ١٤٤ درهما ، ای بواقع ثلث الكيلوجرام ٣ فرنكات و ١٧ سنتیما .

لها اذا كما بصدد صهر القروش ، تكون نسبة المزاج التي لابد ان تضاع الى كل ١٠٠٠ منها تبلغ ٠٠ ١٣٧٥٠ درهما ای ٢٢ ٣٣٠/١٠٠٠ كيلوجراما في حين تزن هذه القروش الالف ٠٠ ٨٧٥٠ درهما ای ٢٦ ١٤٠/١٠٠٠ كيلوجراما .

بالجملي وزن قدره ٢٢٥٠٠ درهما ای ٢٦ ٣٣٠/١٠٠٠ كيلوجراما .

وكان يؤخذ كل ٦٠ قرشا تزن ٥٢٥ درهما ای ١١١/١٠٠٠ الكيلوجراما .

ليضاف اليها مزاج وزنه ٨٢٥ درهما ای ٢ ٥٤٠/١٠٠٠ كيلوجرام . وبهذا يكون الوزن الاجمالي لما يوضع في كل بوتقة ١٣٥٠ درهما ای ١٥١/١٠٠٠ كيلوجرامات . وذلك بخلاف نحتة وقراءة الفضة التي تنتج عن عملية الصهر .

اما اذا كانت الفضة المخصصة لصنع النقود قد جاءت في شكل سبائك ، تلك المختصون من قبل من عيلاها عن طريق عملية الششني ، فاعها تقطع متساوية ، ويوزن كلف ليكمل كل واحدة منها تزن نحو ١٤٠٠ درهم ای ٢٦ ١٤٠/١٠٠٠ كيلوجرامات ، ثم توزن كل قطعة وتضاف اليها السكية اللازمة من المزاج .

ولحساب كمية المزاج هذه ، على نحو ايسر ، كانت تستخدم جداول اعنت لهذا الغرض ، قامت على اساس تحديد نسبة المزاج المقررة عند صهر القروش .

وتقدر تعريف النقود الفرنسية عيار القروش الاسباني بـ ٨١٦ ، ومع ذلك نبالترافى ان هذا التفاوت المسموح به يتجاوز حده أحيانا زيادة او نقصا ، طبقا لنتائج عيقت اجريت في فرنسا قبل وضع هذه التعريف ، فقد قدرته نحن في مصر بـ ١٠٧٥ دراهم deniers من الفضة الخالصة او بعيار قدره ٨١٢/١٠٠٠ ٨١٥ .

وطبقا لذلك ، فإن ألف قرش تبلغ زنتها ٨٧٥٠ درهما

لا بد لها ان تحوى من الفضة الخالصة على $\frac{٧٨٣٨ \cdot ٤١}{١٠٠٠}$ »

ومن المزاج على ما زنته $\frac{٩١١ \cdot ٤٩}{١٠٠٠}$ »

كان يضاف اليها مزاجا قدره ١٣٧٥٠

وبهذا يصل اجمالى وزن المزاج الى $\frac{١٤٦٦١ \cdot ٤٩}{١٠٠٠}$ »

يضاف الى كمية من الفضة الخالصة تزن $\frac{٧٨٣٨ \cdot ٤١}{١٠٠٠}$ »

ليتحقق اجمالى سبق بيانه هو ٢٢٥٠٠ »

مما يعطى في مقابل كل درهم واحد من الفضة الخالصة درهما واحدا و $\frac{٨٧٠ \cdot ٤٣٢}{١٠٠٠٠٠}$ من المزاج (٣) .

وطبقا لهذه المعطيات تم حساب جداول المضاف او المزاج التالية ،
وهي التى تستخدم في تحديد كمية النحاس الواجبة اضافتها الى الفضة
سواء بخصوص القطع ذات المدينى الواحد او ذات العشرين والاربعين
مدينى ، ابتداء من ٢٦ يولية ١٧٩٨ (الثامن من ترميدور من العام السادس)
وحتى بداية العام التاسع (٢٣ سبتمبر ١٨٠٠) وهو التاريخ الذى حددت
فيه نسبة المزاج او المضاف بجزئين (من النحاس) مقابل جزء واحد من
الفضة الخالصة .

(٣) ويشار اليه باسم المضاف أى الذى اضيف ،

جدول المضاف (أو المزاج)

الفضة الخالصة		وزن المضاف اليها	
١ درهم	٨١٣	٤٣١	٨٧٠ ر ١ درهم
٢ درهين	٧٨٦	٨٦٣	٧٤٠ ر ٢ دراهم
٣ دراهم	٦٧٦	٢٦٥	٦١١ ر ٥
٤	٥٧٢	٧٢٧	٤٨١ ر ٧
٥	٤٦٥	١٥٦	٣٥٢ ر ٩
٦	٣٥٨	٥٩١	٢٢٢ ر ١١ درهما
٧	٢٥١	٠٢٣	٠٩٣ ر ١٢
٨	١٤٤	٤٥٥	١٦٣ ر ١٤
٩	٠٣٧	٨٨٧	٨٣٣ ر ١٦

وتتخذ الفضة الخالصة والمضاف أو المزاج وهو في شكل حبيبات في ورقتين : الأولى من الورق الأبيض أما الثانية فمن ورق مصاصي اللون ، وتطوى وتفتح كلاهما بمعرفة الأندى الموكل بصنع النقود ، ويحضر المشرف الإداري أو مفوض الحكومة وكذا الوزان وشيخ الصهارين .

ثالثا : مصنع الصهر أو السبك

كان هؤلاء الأشخاص انفسهم ، يشرفون على نقل الخامات الى مصنع الصهر وعلى تمينة البوتقات ، وكذلك على صب الزيج المصهور في شكل سبلك .

ويضاف الى كل بوتقة نسبة متساوية من الجذاذات وقراضات الفضة المتخذة من عملية صنع المعيني (السابقة) .

وكانت البوتقات المستخدمة قبل مجيء الحملة الفرنسية بوقت قصير.

من نفس نوع البوتقات المسماة بالبوتقات الرصاصية (※) ، وكانت تحلب من اوربا ، وتستطيع الواحدة منها ان تحوى نحو ١٠٠٠ درهم اى مايزيد على اثنى عشر كيلوجراما من الخام ، وتساوى من خبسين سنتيا الى ثلاثة فرنكات .

وقد اقتضى الامر ، حين نفدت البوتقات التى كان يمكن العثور عليها فى اسواق القاهرة ، حيث توقفت كل ضروب التجارة بشكل شبه تام مع اوربا ، صنع بوتقات من الطين المحلى .

وفى البداية ، خلطنا مع هذا الطين المحلى ، كمية كبيرة بمغس الشيء من الرصاص (الجرافت) الذى تخلف عن البوتقات القديمة التى كنا قد احتفظنا ببقاياها ، وان كان الامر قد انتهى بهذا المعين ان نصب .

اما البوتقات الفخارية التى يصنها العمال المحليون فكانت ذات جسم اسطوانى وقاع كروى الشكل ، وكان يعيب طينتها انها لقل مرونة ولدانة واكثر مسامية وقابلة لان تتزجج (تتحول الى زجاج) اذا تعرضت لثيران شديدة .

وقد نتج من المعيين الاولين انهم كانوا يضطرون هناك لصنع بوتقات بالغة السمك وبشكل خاص من ناحية القاع ، مما كان يجعل جفافها عسيرا ، وكان ينتج عن عدم استواء سمكها وعن مساميتها انها كانت تتشقق او تنكسر عند سحبها من الفرن ، اما اقل عيوبها الناتجة عن ذلك فهو انها كانت تتشرب جزءا من الخابات . اما تزجج هذه البوتقات فكان اقل هذه العيوب حدوثا وقلما كان يحدث الا فى السطح الخارجى قريبا من القاع ، حيث كانت تتركز اكبر درجات الحرارة ، وان كان ذلك فى معظم الاحيان هو السبب فى سهولة تشقق البوتقة سواء عند ملامتها للهواء او عندما كان يراد صب الخامة المنصهرة او كذلك عند ملازمة النار حين كان يراد القيام بعملية صهر اخرى فى البوتقات التى سبق استخدامها بالامس .

(※) الكلمة المستعملة هى Piombagine وتعنى المادة التى تصنع منها اطلام الرصاص .

وبرغم كل المحاولات التى بذلناها فى اختبار ومزج الطين ثنائيا لم نتوصل للاقتراب من خواص البوتقات الرصاصية او حتى من خواص انواع معينة من البوتقات الفخارية التى نستخدمها فى فرنسا ، ولعل الامر كان يتطلب منا ان نحاول البحث عن انواع اخرى من الطين (٤) او ان نجلب هذا الطين من سوريا .

وكانت عملية الصهر تتم فى ثنائى بوتقات وتوضع فى مدد هائل من الاثران ذات المناخير ، متساوية واسطوانية الشكل ، وليست لها مداخن؛ اقيمت بطول رصيف او مصطبة تبعد بنحو المتر عن حائط المصنع ، وبنيت من الطوب الاحمر والطين الصلصالى والاسمنت .

اما فى قاع الفرن ، حيث يوجد ثقب دائرى توضع فيه البوتقة ، فوق مصفاة او حلقة او اسطوانة صغيرة من الطين ، فقد اعد بين اللبئات فراغ يكفى لاستيعاب الرماد الذى يتدفق ولكى يسمح بمرور هواء المنفاخ ، اما البوتقات فكانت تحاط وتغطى بالفحم الخشبي ، ومع ذلك ، فحيث كانت طبقة الفحم قليلة الكثافة لحد كبير ، فقد كان هناك عامل عليه ان يقوم بصفة دائمة باعادة ملء الاثران بالفحم .

وقد ثبت عند كل فرن منفاخ له جراب ، وهذا النوع من المناخير غريب الشكل ، ويميل على الفور الى طفولة الفن ، وهو عبارة عن قرية او جلد ماهر ، ربط باحد طرفيها خرطوم من الطين المحروق فمفتوح على شكل فتحة حبيبية مزودة بنوع من السدادة تتكون من اسطوانة مشقوقة من الخشب تبعا لمحورها ، ويستطيع رجل بمفرده ان يحرك منفاخين فى آن واحد ، اذ يمسك بمنفاخ فى كل يد ، ثم يباعد بين جزئى الاسطوانة الخشبية او السدادة ويجرهما اليه (مما يفتح ويبسط الجراب) وينخل منهما الهواء ، وبعد ذلك يقرب ويضغظ جزئى الاسطوانة ، كلا منهما

(٤) الطين فى كل وادى مصر هو من النوع نفسه ، فالارض هناك عبارة عن تربة رسوبية نتجت عن ترسيبات بطيئة ومتعاقبة من النيل ، وهى تصلح فى كل مكان لصنع الطوب الاحمر المطلوب للبناء ، ومع ذلك فليست لها خاصية مقاومة التآكل الشديدة .

بالتأخر ، ثم يدنعهما نحو القرية التى يضغط عليها ليخرج الهواء المتراكم فيها عن طريق الخرطوم .

ويظل النافخون جالسين على الأرض بين المصطبة والحائط ، وهم يحتمون من الشراطات (المتطيرة) بواسطة حاجز أو متكأ صغير يسيطر من جهةهم على طول المصطبة ، وهؤلاء هم عميان بؤساء تغطيهم مزق من القماش ولا يكسبون طول اليوم أكثر من ٤ الى ٥ مدينى أى ما يعادل ١٤ الى ١٩ سنتيما .

وعندما يصبح الاتصهار كاملا ، وهو ما يتم التأكد منه بواسطة تخفيف من الحديد يستخدم فى الوقت نفسه للتقليب والمزج ، يجذب أحد العمال البوتقة ، ممسكا إياها من حافتها ، مستخدما فى ذلك ملقطا مسطحا ، ليحلبها الى الصاهر أو السباك نفسه ، وهو الذى يتخذ مكانه امام منفذة عمل بنيت من الطوب والصلصال ، ويضع السباك البوتقة فوق الرباد الساخنة ، على حافة اناء فخارى (برنية) ، اصططت بها قوالب السبك المزودة بيد ، والمتائلة فى الشكل والحجم ، والتى يرامى ان تلك قبل ذلك بقليل من الشمع أو الزيت ، ويأخذ قالب السبائك باليد اليسرى ويسكب باليمينى اللقط أو السكبائنة وييسل البوتقة ، ثم يملا على التوالى كل انقوالب .

ولا يتجاوز سنك السبائك التى تنتج من ذلك ٢ سم ولا يتجاوز طولها ٢٥ — ٤٠ سم .

وحين تتم عملية الاتصهار ، يحبل رئيس المصنع (الأسطى) سبائكه ليتم وزنها ، ويترك له (كترق وزن أو تالف) مايعادل ١٦/١٠٠٠ مقابل الرواسب أو الجذذات ، وهى اكبر حجما بكثير من تلك التى تظلفها عندنا العملات البرونزية ، وان كان علينا ان نلاحظ ان ثلثي الخامة المعطاة الى السباك كانت فى شكل جذاذات يالفة الرهافة ، كما كان سطحها ، بعد ان تاكسد بشده ، قد تراكمت عليه مواد دهنية وكربونية بسبب من كثرة مائدةاولتها الايدى ، وهى كلها ظروف تترد بشكل محسوس من حجم الفضلات المتخلفة من الصهر .

ولم يكن رئيس المصنع لیسلم قط ومن اول مرة السكبة المحددة من السبائك التى عليه ان يسلمها ، وكان الاندى يحبل هذا المعجز مع باتى

المعهد على حساب العامل . وبعد ذلك ينظف الأسطى مصنعه ، ويفصل الرماد والكتاسات ، ويأمر بأن تهرس عن طريق عامل موكل بهذا الأمر الجزء من البوتقات التى يظنها قد تشربت جزءا من خامة المعدن ، ويسحق العامل رواسب الفسيل الذى تم بواسطة الزئبق ، ثم يفصل الملمم (**) من الطين والرماد بواسطة عمليات فسيل متتابعة .

بعد ذلك يدخل السبك هذا الملمم فى آنية زجاجية صغيرة ، مخروطية الشكل ، ذات رقبة طويلة ، أو فى نوع من المطرات (**) mairas، يلطخها بالطين بعناية ، ثم يصف هذه المطرات فى نوع من المواقد أو الأفران وسط الفحم ، ويدخل فى رقبة المطرات قطعة من البوص بدلا من الاتبيب الزجاجية ، لكى يستقبل فى آنية زجاجية أخرى غير ملطخة بالطين جزءا من الزئبق الذى تساعد فى عملية التطهير ، وعند المساء يشعل العامل الفحم تاركا عملية البخر أو التطهير تتم أثناء الليل . وفى الصباح يسحب المطرات مليئة برواسب معدنية محببة لها شكل الاسفنج ومظهر النحاس لكتها تحتوى على فضة ، وعندئذ يحطم الزجاج ويفصل الرواسب كى يوزعها فى أجزاء متساوية على بوتقات ، فإذا كانت عملية الصهر الجيدة هذه ستؤدى الى اتباه الكمية التى عليه أن يقدم الحساب عنها الى الاملدى ، يعفى العامل من المعجز (السابق تسجيله) اما اذا حصل من هذه العملية على مايزيد عن هذا المعجز فقد كان يجنب الزيادة لحسابه ليكمل بها نقصا مقبلا، ولكنه يلزم ، اذا ماحصل على مايتل من تعويض هذا المعجز بأن يشترى فى بداية الأسبوع التالى وأن يجلب كمية الفضة التى نقصت .

وبلا شك ، فإن لطريقة الصهر فى بوتقة وحيدة ، داخل فرن واحد الكثير من المزايا ، مثال ذلك أننا نستخدم هنا عددا أقل من السواعد ، كما أننا ننفق وقتا ونستهلك وقودا أقل ، ونحصل بسهولة أكبر ، وبشكل أكثر وثوقا على خامة متجانسة ، وترسب لدينا فضلات أقل مما لو كنا

(*) الزئبق وقد أمتزج بمعادن أو بمعادن أخرى (المترجم) .
 (**) مطرة أى أثناء زجاجى طويل العنق فما يستعمله الكيميائيون ،
 واسمها العزى بخرية بمعنى قرية . (المترجم) .

قد أجربنا عملية الصهر بشكل منفصل وعلى دفعات صغيرة ، كذلك فائنا لن نكون مرمزة لأن يتكرر الكثير من بوتقاتنا أو لأن « تذلق » فاضنا في الرماد لمنضطر لاعادة عملية الصهر ، ومع ذلك فان البوتقات كبيرة الحجم تتطلب جهدا كبيرا للغاية — وحتى اذا كانت لدينا كميات كبيرة من الخامة بشكل ملموس ، ينبغي صهرها ، فانه لاير صعب وباهظ التكاليف، حتى في فرنسا . ان نصنع بوتقات من الحديد المطروق ، وقلبا تستخدم هذه الا في باريس ، كما ان مادة الصهر في بوتقات رصاصية (٥) لا تزال تستخدم في غالبية دور سك النقود في فرنسا وربما في أوروبا كلها ، وباختصار، فانه يبدو لنا، في الحالة الأخيرة ، ان من الأفضل ان تتم عمليات الصهر في الأفران ذات المتاليف، وقد أبدلنا هذه في عام ١٨١٨، في دار سك النقود في لاروشيل la Rochelle ، التي عهد اليها بإدارتها بأفران كبيرة ذات تيار هوائية ، وحققنا بذلك وفرا كبيرا في نفقات الإنشاء ، واقتصادا طفيفا في الوقت المطلوب لعملية الصهر بالأضائة الى توفير مايقرب من النصف في استهلاك الفحم .

رابعا : مشاغل الحدادة أو الطرق

تسلم السبائك بعد ذلك ، بالوزن ، الى شيخ مصانع الطرق أو الحدادة .

ولا تتطلب الفضة أو البرونز من الصنف العالي درجة حرارة كبيرة كي يتم طرقها ، اذ تكفي حرارة بسيطة تصدر عن الفحم دون منفخ كور أو حدادة حتى تكتسب السبيكة اللون الأحمر الكرزى* ، ويمسكها احدا العمال ببلط مسطح لطرقها ، يعاونه في ذلك واحد أو اثنان آخران من العمال، ويقوم الجميع بطرقها بالتبادل ، بواسطة مطرقة مسنحة ، اما فوق سندان صغير حوائه متثلثة ولما فوق سندان مسطح ، وهو نفس ماتحصل عليه اذا اقتصرنا على طرقها فوق سندان مسطح بطارق ذات

(٥) لاتسمح البوتقات الرصاصية التي نستخدمها عادة الا لـ ١٨ الى ٢٠ كيلوجراما .
(*) نسبة الى ثمرة الكرز أو الكريز .

راسين ، مع الطرق عليها أحيانا بالجزء المذهب من المطرقة وأحيانا بالجزء المسطح منها .

وهذا العمل بالغ البساطة ، كما ان العمال جد متهرسين عليه ، فهم يضربون ثلاثتهم (معددهم ثلاثة) بقدر من السرعة ودقة التصويب ، وبإيقاع بالغ التمييز ، حتى ان المرء عندما يراهم لأول مرة ، لا يستطيع ان يكتم دهشته من مهارتهم وهمتهم .

أما السبيكة التي يطرقونها في البداية على شكل مربع ، ثم في شكل سهم دائري مع الحرص على جعل أطرافها أقل سمكا لكي تمر بعملية السحب ، ويصبح شكلها اقرب الى المثلث مع الخفى في انقاص ثخانة سمكه ، وتكسب السبيكة قدرا اكبر من الليونة والمرونة والتأيلية للسحب ، فإذا لم تلحق لهذا الحد سوف يكون سحبها مستحيلا في هذه الحالة ، لأنها ستكون عندئذ أكثر تأيلية للانكسار .

خامسا : مشغل السحب .

يقع الماد (١) لوحة السحب بواسطة صفائح من الصلب المصهور تباع في الأسواق ، لها شكل غير مستو بعض الشيء ، بل ان مسطحها كذلك يعانى من عدم الاستواء ، ويتناقض سمكها بدءا من مركزها حتى الحواف .

وهو يقوم بتحمية هذه اللوحات من الصلب ، او يزيل سقايتها (*) لكي يتقيا على شكل زهرات باستخدام مثقاب من الصلب ، ولا يحرص العامل قط على نسق معين في احداث ثقوبه وهو يقوم بتنفيذها بشكل متعاقب ، مع تصغير حجمها أكثر فأكثر ، بواسطة مثقيب متنوعة ذات اسمك مختلفة ، او بواسطة مثقاب واحد ، يخففه أو يحيمه في كل مرة (يحدث فيها ثقبا) ويواصل العامل احداث ثقوبه هنا وهناك بقدر ما يمكن صفيحة الصلب ان تتسع له من ثقوب .

(١) بشدة على الذال الأولى والجميع مدادين ، من العمل مد بمعنى نصب او مط .

(*) تعبير في خاص بالفولاذ والصلب ، ويشير الى عملية تم بتسخين المعدن ثم تبريده فجأة مما يكسبه صلابة ومرونة . (المترجم) .

وبعد ان يتم اعداد لوحة السحب على هذا النحو يضعها باتجاه لسان مزدوج مزود عند طرفيه بقطعة من الخشب ، تفوص فى الأرض .

ويقوم احد العمال مستخدما احدى يديه بتمرير طرف السبيكة التى تحولت الآن الى قضيب معدنى رقيق طرفه فى ثقب لوحة السحب، ويمسك به بواسطة ملقط او كماشة ذات فكين محززين .

ولهذا الملقط فروع او روائع بالغة القصر يمسك بها ملىشبه حلقة حديدية ملوية من ناحية ومربوطة من الناحية الأخرى بحبل يلتف حول خنزيرة (آلة رفع) .

ويقوم عاملان بلف هذه الخنزيرة بواسطة زوجين من الروائع المتشابكة ، تبعد كل منها عن الأخرى بمسافة تكفى لكى لاتعوق احدها عن الأخرى . ويدور طرفا المحور داخل كماشة أعدت فى قمة قطعتين من الخشب المتين ، تفوصان فى الأرض .

ويضغط العمال على ذراعى الكماشة محدثين رجعة هائلة ، مما يجعل اسناتها تمضى بشدة على القضيب المعدنى (التراجع عن طرق السبيكة) والذى يدفعه العمال ليمرروه قسرا ، بينما هو يستطيل (بلف يسحب) من خلال ثقب لوحة السحب .

وحيث لايتبع تفاؤل حجم هذه الثقوب نسقا منتظما ، وحيث تملى الخنزيرة ، وهى مبنية بشكل خشن بالغ الرداءة من حركة احتكاك هائلة (مما يعنى وجود مقاومة شديدة للجهد المبذول) ، وحيث ان ذراعى الرافعة تصيرتان لحد بالغ ، وحيث لايتكون المزاج فى معظم الأحيان بالغ الفناء ، بشكل يظل معه المعدن فى بعض الأحيان سلبا قبالا للكر ، فلا بد من بذل جهود هائلة لمسحبه ، وفى العادة يعمل الرجال الموكلون بإدارة (بلف) الخنزيرة — وهم يخلعون من بين لشد الرجال قوة وامشهم بشية — وهم

شبه عراة (٧) ليقوموا بعمل بالغ المشقة يستعينون من انجازره بأيديهم واقدامهم ، وتمت اعمال هذه المصانع ، كما تتم اعمال غالبية المصانع الاخرى وسط ضجيج نوع من الصياح او الغناء ، يتردد بطريقة منتظمة ، على نحو قريب مما يقطعه رجال بحريتنا فوق سفنهم الحربية عند اجراء مناوراتهم .

وعندما تهرر القضببان المعدنية لعدد محدد من المرات من خلال ثقوب لوحة السحب ، وهى عملية تهدف الى فصل شذرات المعدن والتخلص منها ، فينبغى الحرص على تحمية هذه القضببان مرة اخرى لسكى يصبح المعدن اكثر مرونة واقل قابلية للكسر .

ثم تصف القضببان على شكل طبقات تتصل بينها قطع صغيرة من الفحم توجد عند حلول المساء ، ويقوم صبية المشغل ، وهم مزودون بما يشبه مراوح من الريش ، بالتهوية على الفحم ويترك ليتآكل خلال الليل .

ويحرص الصبية كذلك على ترقيق القضببان المعدنية عند اطرافها ، وعلى التقاط وجمع القطع التى تنفصل عنها من ثقوب السحب ، وعلى كس المشغل ، وهؤلاء الصبية هم فى غالبية الاحوال أبناء العمال انفسهم ، ويحصلون على جمل متواضع يستخدمه اهلهم فى اعاشتهم ، وهم تعلمون منذ نعومة اظفارهم ، وبشكل تدريجى ، حرمة آباءهم نفسها ، فقد ظلت حتى اليوم فى طبقة الصناع ، كما هو الحال فى معظم الحرف الاخرى ، تلك العادة القديمة عند المصريين ، عادة تنشئة الاطفال على الدوام على حرمة آباءهم .

ويتجاوز ، بخصوص كل عملية سحب وتحمية تتم فى مشغلين بنسبة فائده يبلغ ٥٠٪ (اى ١/٥) .

(٧) لابد ان عادة الشرقيين فى ان يعيشوا فى عزلة عن النساء ، وابتداء هؤلاء النساء محجبات وحبيسات هى السبب فى ان اصبح الرجال فيما بينهم اقل حياء واحتشاما ، وفى انهم ينظرون دونها دهشة الى نفر منهم ، فقراء او دراويش ، يمشون عراة فى الشوارع ، وفى انسا نرى كثيرا من العمال يعملون عراة فى مصانعهم ، وهذا الاختلاف (بيننا وبينهم) فى العادات والتقاليد ، هو الذى يجعلهم ينظرون بكثير من الدهشة الى النسوة الاوريبات وهن يخرجن مسافرات ، يختلطن ويتنزهن ويتحاذن مع الرجال ، وان يشغفن بشكل خاص بزيارة مصانعهم . وكانت الفكرة الاولى التى راودت هؤلاء العمال هى ان ينظروا الى هؤلاء النسوة جبيعا بامتيازهن وموسسات .

مسألة : مشغل الترتيق

عندما يتم انتقاض قطر القضبان المعدنية ، ليبلغ نحو ٢ مم ، يمدد بها الى الرقاق (٨) ويقوم هذا الرقاق بتطعيمها الى قطع طول كل منها من ٢٥ الى ٣٠ سم ، وبعد ذلك يضمها في فرن يحوى بالخشب الجاف حتى تلتهب .

وهذا الفرن ذو شكل دائري ، وله خمس أو ست فتحات ، وعلى مقربة من كل فتحة يقام سندان أو كتلة من الصلب ، لها سطح دائري ومصقول .

ويأخذ شيخ العمال واحدا من هذه الأسلاك (أو القضبان) بواسطة كمانشة أو ملقط مسطح ، ثم يقوم بترقيق أو تسطيح هذا السلك المعدني بكل طوله بواسطة مطرقة ذات رأسين مسطحين ودائريين .

وبعد ذلك يثنيه ليصنع منه فرعين ، ثم يرقق الفرعين من جديد مع مطرقتهما واحدا فوق الآخر ، ومع إمساكهما لهذا الغرض بواسطة ملقط ، مرة من عند نقطة التثنيهما ، ومرة أخرى من ناحية طرفيهما .

وعندما تكون كل الأسلاك أو القضبان المعدنية قد رقت بالحد الكافي عن طريق هذه الوسيلة ، وتكون قد اكتسبت عرضا يبلغ نحو ٢ سم ، يقوم صبية المشغل بفتحها وبتشكيلها ستة ستة بطريقة تدخل معها كل اللثيات أو المفاصل كل منها في الأخرى .

وعندئذ يمسك شيخ المشغل هذه الوريقات الست مجتمعة ويوطئها بالزيت في معظم الأحوال كي لا تتأكسد أو تحترق أو تلتحم ببعضها البعض ، ثم يجففها في الفرن ، ثم يضمها على السندان ، ويقوم هو وعمال آخر بطرقها بضربات قوية من مطرقتيهما المسطحتين ، ويحرص في بعض الأحيان على أن يوطئها ليوطئها ، وهي على هذه الحال ، بطرقات بالغة الخفة . فوق الخافطة .

(٨) أي الذي يرقق المعدن والجمع رقائق .

وهذا العمل بالغ المشقة ، وكل من يؤدونه من العمال متينو البنية الغاية ، ويظنون على الدوام منهمكين في أداء أكثر الأعمال صعوبة ، حيث تنهمر جداول من العرق من أجسادهم المفتولة ، ويتركك مشهد هذا المشتغل (٩) المغم « الشبيه بكهف أو بمنارة ، تملؤها سحب الدخان ، والذي يطن فيه ضجيج المطارق باقاعها الثقيل وصداها ، مع صيحات الطارقين الذين يعملون على بصيص ضوء صادر عن نار أفرانهم ، يذكر بشكل تام كهف سيكلوبيس (١٠) .

أما الرقائق التي تنتج من عملية الترقيق هذه ، فكبيرة العيوب ، فهي غير مستوية السمك ، وبشكل خاص عند أطرافها ، كما أنها مهترئة عند الحواف ، وهي في معظم الأحيان متكسرة ومليئة بالثقوب . وهذا هو السبب في أنه توجد عند مرحلة القطع أو القص كمية هائلة من الجذاذات أو القراضات ، تعود مرة أخرى إلى الصهر ، وتخرج « أتراس » النقود (أو التي ستصبح قطع نقود) شديدة السواد متأكسدة ، ولا بد أن يزال جزء من سطحها ليتم جلوها أو تبييضها .

كان الأمر يقتضي منا أن نستخدم في أعداد هذه الرقائق آلة تصفيح تبني بتدر كبير من الدقة ، لكن العمال من أهل البلاد ، لم يكونوا مهيين لانجازها .

ولم تكن نسبة الخلف المسبوح بها هي مشاغل الترقيق تتجاوز ٢٥/١٠٠٠٠ (٢.٥ ٪) أي الربع في كل ألف .

(٩) يضم المصنع كورين لسكل منهما ستة سنديانات .
(١٠) سيكلوبيس جن خرائي ، له عين واحدة في وسط جبهته ، كان يترك في اتسا ، وهو بركان يقع إلى الشمال الشرقي من صقلية ، صواعق جوبيتر بأمر بن فولكلن Vulcan ، والآخر هو إله النار والمعادن عند الرومان ، وهو ابن جوبيتر وجونون ، زوج فينوس ، وقد ولد قبيحا شائه الظلقة ، فالتقت به أمه من فوق جبال الأولب فسقط في جزيرة إليموس ، وكان يعرج لهذا السبب ، وقد أقام تحت اتسا كور حدادة حيث كان يعمل مع سيكلوبيس (المترجم) .

سلبها : مشغل القطع أو القص

بعد أن توزن الصلّاح أو الرقائق وتلخص لقيم التأكد من أن لها سبكا مناسباً ، تسلم إلى شيخ مصنع القص أو التقطيع (١٠) .

وتتكون آلات القص أو القطع من لولب مثبت في الطرف الأدنى منه مجوب (✱) أو مكبس هو عبارة عن جزء من مخروط ، تاعطفه المسقية بالمكبس رهينة وقاطعة . ويدخل هذا المكبس في جزء يسمى منظار أو نظارة ، أحدث به ثقب دائري يكاد يكون كامل الاستدارة ، كما أن حوائه هو الآخر رهينة وقاطعة .

وعند الطرف الآخر من اللولب وضع بشكل ملائم الرقاص ، وهو رافعة بفرّاع واحدة تستخدم في تحريك اللولب والمكبس .

ويثبت العامل بيده اليسرى الصليحة أو الورقة المعدنية فوق المنظار ، وييده اليمنى ينزل المكبس الذي ينتزع الشريحة أو القطعة المعدنية التي نسميها نحن في دور سك النقود عندنا قرص flacon التي تسقط من خلال مائدة مثقوبة أحدثت على هذا النحو ، لهذا الغرض ، داخل سلة أو قفة بعدة لاستقبالها — في الوقت نفسه الذي يدير فيه الرافعة نصف دورة .

وتتم هذه الحركة بسرعة بالغة ، كما أن العمل هنا بالغ السهولة ، ويقوم به شبان يافعون ، ويستطيع عامل بمفرده أن يقص أو يقطع ما يزيد على ٢٠ ألف مجبني في اليوم الواحد .

وتتركز مجوب آلات القص هذه في أن اللولب مخروطي الشكل بدلا من أن يكون له شكل الاسطوانة الكاملة ، مما يؤدي لحدوث شيء من الخلل أو مما يجعل الحجم الذي يقطعته المجوب يتفاوت بين قطع وأخرى ، وهناك عيب آخر هو أن المجوب ، بدلا من أن يدور وفق أصول وحسابات محكمة ، وبدلا من ألا تكون له أية حركة غير الصعود والهبوط ، يرتبط

(١٠) يطلق على من يقوم بالقص أو التقطيع اسم دوفرة ، من الكلمة التركية دوفريق أو ظوغراقق ، ومعناها يقطع إلى أجزاء صغيرة .

(✱) المجوب أداة لانتزاع قطع المعادن أو الجلد الخ (المترجم) .

بالؤلؤب ويدور معه ، وهو أمر يؤدي الى حدوث بعض الخلل أو الاضطراب في حركته ، وهناك عيب آخر هو أن قطر المنظار اكبر مما يلزم بالنسبة لقطر المجوب مما ينتج منه في معظم الأحيان أن تنطس القطعة المعدنية أو تحدث بها نتوءات حيث هي بالغة الرقة ، متمعة من ناحية المجوب ومحذبة من ناحية المنظار .

وتدعك القطع التي تم اقتطاعها في بعض من النخالة ليتم تخليصها من باحدى حافتيها ومنتهى بالحافة الأخرى ، وهو يتفادى أن يقطع أو يقصر من الأجزاء بالغة الرقة لأكثر ما ينبغي أو الأجزاء الممزقة ، أما الجذاذات التي تبقى فنبغ أكثر من ثلثي الصفحة ، وتعود هذه الى الصهر (أى تصهر من جديد لتعاود هذه الدورة) .

وتلك القطع التي تم اقتطاعها في بعض من النخالة ليتم تخليصها من الزيت الذي علق بها من آلة القص ، كذلك تستبعد منها القطع المعيبة أو غير القائمة بشكل يسترعى الانتباه .

وبعد أن تنتظف القطع المعدنية على هذا النحو ، وتنتقى وتوزن ، تسلم الى « الجلادين » .

ثامنا : مشفل التبييض أو الجاوة (١١)

في البداية تغلى القطع المعدنية أو الاتراص المعدنية داخل غلاية من التحاس تحتوى على بعض من الدردى والشبة والملح البحرى ، مع مراعاة تقليبها وتحريكها ، وهذه العملية الأولية تذيب الزيت وتنتزع المواد الدهنية أو الكربونية وكذلك جزءا من الاوكسيد الموجود على السطح ، وعندئذ تأخذ القطعة لونا يميل الى الاحمرار شبيه بلون البرونز .

ولم تكن هذه العملية الأولية بكافية لجلو قطع المدينى ، فكان يلغى بها فيما يشبه الحوض أو المزود على هيئة دَن متين من الخشب أو صنعت من جذع جميز ، ثم يضاف اليها الشبة والملح البحرى والدردى وكذلك بعض

(١١) يسمى من يقوم بعملية الجلاوة أو التبييض بالعمرية جلاء (بشدة على اللام) ، والجمع جلايين .

الرمال ، ثم يجلس عاملان متينا البنيان على كل طرف من طرفى الحوض الخشبي ، يقلبون ويمسحون ويدعكون القطع النقدية ، ويستطيعون بذلك ان يعطوها مظهرا معدنيا شبيها بمظهر نقودنا البرونزية ولما تزل بعد جديدة .

وقد سبق ان ذكرنا بأنه ينتج عن عدم كفاية (او تطور) الات القص ان يكون احد وجهى قطع المدينى متعرا ، وهو الوجه الذى يجلى اكثر من الوجه الآخر ، وذلك لتعرضه لقدر اكبر من الدك .

وبعد ذلك تغسل القطع المعدنية الصغيرة عدة غسلات ، وتجفف وتمسح بدعكها بالنخالة فوق غريال ، وفى النهاية تفرز او تحى القطع المهشمة او تلك التى لم يكن قد تم جلوها بشكل كاف .

ومن السهل لنا ان نستنتج كم ستكون الفضلات او الجذاذات كثيرة بتقدير هائل لى مثل هذه العملية ، وبرغم ان الجزء الذى تاكسد والذى نزله المديبات او المحلات يكاد يكون كله من النحاس ، فلا بد ان الدك وحده مع ذلك يزيل هو ايضا نسبة من النضة ، وكان يلحق بمياه الغسول ، ويستخلص قدر بالغ الضالة من المعدن والرواسب الأخرى ، اما ماقد الوزن المسموح به لى هذه العملية فيبلغ ١٠٠/٠٠٠ .

وقد كانت لدينا رغبة فى تطوير وتحسين أساليب الجلو ، ولابد ان تأثير الملح والدردى ، بعد الوصول بهما الى درجة الغليان ، يكون كافيا بلا جدال ، ومع ذلك فلم يكن هناك بد فى هذه الحالة من العثور على وسيلة بسيطة وسهلة لتحريك القطع النقدية بصفة دائمة داخل الغلاية ، ومن تعريض كل من وجهى العملة فى الوقت نفسه لفعل المذيب ، فى حين كان المعتاد ، برغم العناية التى تبذل فى تغليب هذه القطع فى الغلاية بواسطة مسوط او ملقعة ، ان تتلاصق وان تتلاحم غالبية القطع ببعضها البعض ، بحيث يظل واحد من الوجهين او جزء من كليهما يحتفظ بمظهر اسود او على الاقل بمظهر نحاسى .

ولسوء الحظ فقد خاب مسعانا فى كل مشروعنا للتطوير بسبب استحالة تشغيل العمال الفرنسيين لمدة طويلة ، فقد كان مدد هؤلاء بالغ الضالة ، كما كانوا يستخدمون فضلا عن ذلك فى حشد من الأعمال التى

كان على عبقرية المسيو كونتيه Conté . الخلاتة ان تعيد خلق كل شيء فيها بدءا من أبسط أداة حتى اعقد آلة بعد ان كان كل ما كنا قد جلبناه من فرنسا من هذا النوع قد سلب او تحطم اثناء فترة القاهرة ، وكانت نمطية وجمود العمال من أهل البلاد عقبة أخرى ، بل لعلها كانت أكثر العقبات استعصاء على التذليل .

ويتلخص ما كان يتم في عملية الجلو او التبييض ، فان لدينا ما يدمونا لناكد ان نسبة الحمض الطليقة التي يمكن ان يحويها الدردى والشببة ، تنزع وتذيب بسبب تأثيرها على سطح القطع المعدنية ، كمية كافية من النحاس المؤكسد ، كي تعطى هذا المظهر من البياض الكلد (اى غير اللامع) الذى يكون للفضة بالغة النقاء بعد مرورها بحمض الكبريتيك ، وقد ادى هذا المظهر الذى يأخذه البرونز ، وان كان ينحى من طريق الدمك ، الى ظهور الخطأ الشائع الذى يزعم بان هذه القطع النقدية مصنوعة من النحاس المغطى بالفضة ، فيقول سافارى Savary في رسائله عن مصر ان قطعة المدينى هي عملة نقدية صغيرة من النحاس المغطى بالفضة تسوى ستة ليرادات * .

تاسما : مشغل السك

تسلم الأقراص المعدنية الصغيرة أو البـ Flan التي تم اعدادها بالطريقة التي انتهينا من بياتها ، بالوزن ، الى شيخ مشغل السك . وتتكون أدوات السك أو الرصاصات ، شأنها شأن أدوات القص ، ولكن بأحجام أكبر كثيرا ، من لولب متحرك داخل صندوق او حلزونة من النحاس .

وثبتت في الطرف الأدنى من اللولب ، وبشكل ملائم ، سكة فولاذية تنفص بسهولة داخل تجويف أعد في قمة اللولب ، وعند الطرف الآخر

(١٢) Lettres sur L'gypte ، رسالة ٥ اكتوبر ١٧٧٧ .
(*) الليار L'iard هو نقد نحاس قديم بالغ الضلالة ، كان يساوى ١/٤ سو ، أما السو Sou فهو قطعة ذات ٥ سنتات (١/٢٠ من الفرنك)
اى ان الليار يساوى سنتيها وربع السنتيم (المترجم) .

وضع رقاص مزود برأسين من الرصاص ، وتثبت السكة السفلية داخل مربع من الحديد وبواسطة أركان حديدية ، ويكلف واحد من العمال ، وهو شلب فى العادة ، بأن يضع القطع على السكة السفلية ، فيأخذ من هذه القطع حفنة بيده اليمنى ، ويسريها من بين سبيلته وإبهامه فوق السكة ، ويفصلها بواسطة إبهام يده اليسرى ، فى حين يكون هناك عامل آخر ، يحرص الرقاص بإحدى يديه ، وهو يرتقب القطع التى وضعت فى اسفل .

أما العمال فهم مدربون للغاية على هذا العمل حتى أن الشخص الذى يقوم بوضع القطع لا ينظر قط فى معظم الأحيان الى السكة العلوية، وحتى أن الشخص الذى يحرك الرقاص ينهمك فى حركته الريتية والمنظمة، واثقا من نفسه ، دون أن يثبت عينيه على القطعة التى توضع تحت السكة ، ويكاد لم يحدث قط أن قطعة ما قد ضربت مرتين أو أن الشخص الذى يقوم بوضعها قد انحسرت أصابعه بين السكتين .

وتعانى الرقاصات من العيوب نفسها التى لاحظناها فى آلات القمص، أى أن اللولب هنا مخروطى الشكل على نحو طفيف بدلا من أن يكون اسطوانيا كاملا ، وأن السكة تدور مع اللولب بدلا من أن تصعد وتهبط فى سرعات منتظمة ، وينتج من ذلك أن السكة العلوية تهتز ولا تتطابق قط بشكل صارم مع السكة الأخرى ، بحيث أنه يندر أن يتوافق النقشان كما يندر أن يكونا ، كما هو الحال فى نقودنا الفرنسية ، فى الوضع نفسه فى كل منهما بالنسبة للآخر ، أما حركة الفتل أو الف أى الحركة الدائرية التى تتأثر بها القطعة فى اللحظة التى تنضغط فيها بين السكتين فتؤدي الى محو أو إمالة النقوش . ويكون عمق خط الحفر فى كلا السكتين ، وهو كبير لحد يزيد عن المطلوب ، بالإضافة الى قلة سمك الصفيحة أو الورقة المعدنية سببا فى أن تتورم الأجزاء الناتئة فى أحد الوجهين بدفع المعدن فى الأجزاء المجوفة من الوجه الآخر ، فتبدو نقوشها وكأنها محوطة أو مقطعة او متراكلة بشكل جزئى .

عاشرا : مشغل الصرافين

أو مرحلة عد ووزن قطع المدينى

يكون على شيخ مشغل سك النقود الوزن نفسه والذى تسلمه فى شكل اقراص معدنية ، على هيئة قطع مدينى مدموغة (اى مسكوكة) ، حيث يستحيل أن تبقى لديه اية فضالات (اى ليس له نسبة من وزن تالف) فى اثناء هذه المعالجة اليدوية :

وتسلم قطع المدينى ، بعد أن توزن على هذا النحو الى العداد أو الصراف (١٦) .

ويخلط شيخ الصرافين بعناية قطع المدينى التى ضربت ، ثم يأخذ منها ، كيمنا اتقى ، كمية معينة ثم يعد منها بضعة ألوف ، ويزنها .

لماذا تبين أن كل الألوف تزن وزنا أكبر مما هو محدد لها (اى لآلاف منها) ، أو اذا جاء وزنها اقل مما كان ينبغي ، بشكل محسوس ، يطلب الرقاق أن يجعل الصفائح أكثر رقة أو أكثر سكا بنحو طفيف (حسب الاحوال) ، ثم ينتظر انتاج (الطرحة) الثانية ليتم خلط نتائجها مع الطرحة الاولى .

لماذا أعطى هذا الخليط نحو ٧٣ درهما بالتقريب (اى نحو ٢٢٥ جراما) من كل ألف مدينى يبدأ العدادون فى العد .

وتبل ذلك يكون شيخ هؤلاء قد أعد اتماما ورقية ، يصنع الواحد منها من نصف فرخ من ورق رصاصى اللون ، حسب بحساب وزنه منذ البداية ليؤخذ فى الاعتبار عندما توزن كل حفنة من هذه العملات ، وبعد الصرافون أو العدادون قطع المدينى فوق لوحات صغيرة ، مزودة بحواف وتنتهى بمجرى التفريغ . ويحرص هؤلاء على استبعاد القطع المعيبة ،

(١٦) من المفهوم أن الصراف هو الشخص الذى يغير ويراجع أو يراقب النقود : أما العداد فهو ماثول نحن عنه بلشتنا Compteur
(والترجمة فى هذا الهامش تمت بهصرف اقتضاه النقل الى العربية) .

ثم يسلمون القطع بعد عددها على هذا النحو بواقع ٥٠٠ قطعة (فى الدفعة)،
فإذا لم يتجاوز وزنها ١/٢ ٣٦ درهما فإنه يجمع كل اثنين من انصاف الالوف
هذه ليضعها فى قمع واحد ، يقطعه ، ويدون فوقه اسم المعداد .

فإذا كانت بعض انصاف الالوف هذه أكبر (وزنا) مما ينبغى بنحو
لطيف ، وكانت الانصاف الأخرى أقل (وزنا) مما ينبغى بنحو لطيف ، يقوم
شيخ العدادين بخلط ٥٠٠ قطعة من النوع الاول بخمسةائة قطعة مدينى
أخرى من النوع الثانى ، ويتوصل عن طريق هذه الاحتياطات أو التوازنات
الى تشكيل الوف من المدينى تتساوى بمياً بينها فى الوزن مع اختلافات
طفيفة للغاية .

وعند نهاية اليوم تعد الاتباع ، وتوزن معا ، ويخصم من هذا الوزن
الاجمالى فرق وزن الورق لتتم معرفة ما ان كان العدادون قد ردوا بشكل
دقيق الوزن نفسه الذى كان قد أعطى لهم .

وتطرح الاتباع ذات الالف مدينى ، وهى على هذه الحال ،
للتداول .

فإذا كان الشخص الذى يعطى واحدا منها من هذه الاتباع مصادرا
لثمن شيء أو وفاء لدين ما معروفا ، وكان اسم المصادر أو العداد مضمونا
فوق القمع فإن ممتلكيه لا يعبده ولا يزنه ، وأن كان فى بعض الاحيان
يكتفى بوزنه .

وفيما مضى ، كانت تختار من بين قطع المدينى المعيبة ، التى يسلمونها
العدادون ، تلك القطع التى تكون أقلها ميوبا ، مهما تكن أقل من الوزن
المقرر بشكل ملحوظ ، أو مهلهلة ، أو مجلوة بشكل ردىء ، أو حتى مقترعة ،
شرط أن تظهر عليها بعض من النقوش ، كى تستخدم فى سداد اجور
العمال ، وقد اعتدنا على هذه السوءة التى تؤدى فى
النهائية الى أن تطرح فى التداول كمية لا بأس بها من نقود معيبة
أو بالغة الرداءة .

الفصل الثانى

صنع القطع نوات الأربعين والعشرين مدينى

اولا : المزاج والصهر

تتم كل الخطوات التى تفصل بعملية مزج وصهر خامات القطع نوات الأربعين والعشرين مدينى ، بنفس الأسلوب الذى تحدثنا عنه بخصوص هاتين العمليتين عند صنع قطع المدينى ، والفرق الوحيد هو ان الفضة هنا تصب على هيئة صفائح بدلا من ان تصب فى شكل سبك .

وعندنا فى فرنسا ، لكى تصب الفضة او الذهب على هيئة صفائح ، تستخدم قوالب هى عبارة من ملقط او كلابية قوية ومقينة ، يزيد طولها عن المترين ، وتكوى الى حمالة او مسند من الحديد ، يقترب منها طرف الرافعتين (نرامى الملقط) وينضغط ، لكى يطبق الفكك بالحكام كل منها على الآخر بواسطة قوس معقوف من حديد قاطع مزود برافعة . اما الفكك فهما كلتاهما مستطيلتان من الحديد الزهر ، حفر فى السطح الداخلى لواحدة منها اخنود ينغى ان يستخدم قالباً لصفحة الفضة التى تصب فيه ، وهذه الآلات التى يصعب تنفيذها (فى مصر) ، والتى تتطلب الكثير من الدقة والمهارة ، يبلغ ثمن الواحدة منها ٥٥٠٠ فرنك .

ومع ذلك فان الوسيلة المتبعة فى مصر كانت بسيطة للغاية واقتصادية فى الوقت نفسه .

نقد كان لدى السبك صندوق او صناديق كثيرة ، مستطيلة ، تغطى برمل خاص يستخدم فى عملية القوالب (أى صب الفضة المصهورة فى قوالب) .

(١) هذه الاداة تربية الشبه بسيف مستقيم .

ولكى يقوم العامل بتشكيل القوالب المخصصة لكى تصب فيها الصنائح ، يستخدم مسطرة من الحديد ، مزودة بمقبض من الخشب ، يفرسها لهذا الغرض فى الرمل ، ثم يخرجها منه بحذر .

وعندما يبيل بوتقته ، فإنه يصب المعدن مصهورا فى الفراغات التى أعدها على هذا النحو ، والتى تبعد عن بعضها البعض بمسافات محددة ، ويسمى جاهدا للحيلولة دون أن يتشكل فى الجزء العلوى قما يكون عليه أن يكسرها أو يصهرها مرة أخرى .

ويبلغ طول كل صفيحة نحو ٥ سم ، بعرض قدره ٤ سم للقطع ذوات الأربعين مدينى ، أما عرضها بخصوص القطع ذوات العشرين مدينى فيبلغ ٣٢ سم فقط .

وحيث كانت الصنائح تتأكسد بعض الشيء عند سطحها بفعل ملامستها للرمل وامتصاصها جزءا من الرطوبة التى كانت هذه الرمل ممتصة بها ، وحيث كان من المحتمل أن يكون قليل من الرمل قد التزم بسطح المعدن ، وهو أمر سوف يؤدى فجأة الى إعطاب أو إتلاف آلات التصنيع ، فقد كان يتم غسل الصنائح فى مياه حمضية ، ثم تجفف بعد ذلك بعناية .

ثانيا : آلات التصنيع

(عملية تحويل القوالب الى صنائح)

كانت أسطوانتا ، أو لافتا هذه الآلات ، وهى مكسوة بالصلب ، مثبتة داخل إطار من النحاس أو البرونز (٧) ، يتحكم فى حركتها . أما الجزء العلوى من المخدات أو الوسادات ، وهو أيضا من النحاس ، فكان

(٧) كنا قد أئجزنا على يد العمال من أهل البلاد ، وهم عابرون من أمة تجربة ، الآلات المختلفة لصنع القطع ذوات الأربعين والعشرين مدينى ، وقد صهرت — بعد ذلك — أجسام الرصاص الكبير وآلة التصنيع والآلات القص أو القطع لصنع قنابل من البرونز ، وسلمناها الى الحفنية .

متحركاً ، لكي يصمغ بالإمكان أن تقرب الأسطوانتين قليلاً أو كثيراً عن طريق
ركائز ومكبس الضغط .

وكان محور الأسطوانة العلوى مزوداً ببطحنة تدور بها عجلة كبيرة
بسننة ، بشكل أفقى .

وتتحرك هذه العجلة بفعل رافعة تدور فى محورها الراسى ، مثبتة
فى مدارها ، ومتجاوزة قطر العجلة بقدر كاف كي تستطيع الثيران أن
تدور خارج الأسطوانتين .

وبتبرير كل الصفائح (أى القوالب التى ستحول الى صفائح
أو رقائق) بين الأسطوانتين لثلاث مرات أو أربع على الأكثر ، مع التقريب
بين الأسطوانتين على التتابع عدداً مماثلاً من المرات ، تنقلص الصفائح
الى السمك المطلوب ، وهو ما يتم التاكيد منه بتبريرها فى شق أو مزلق
ثم إحداثه فى قاعدة من الصلب تسمى المعيار أو القالب ، وحيث كانت
الصفائح قد سكبت بشكل قريب فى سمكه من ذلك السمك الذى ينبغى أن
تكون عليه القطع النقدية ، فلم يكن هناك ما يدمو لإعادة تحميمها ، كما
يحدث فى فرنسا ، بعد تبريرها بألة التصفيح الخاصة بالتشذيب
أو التزييق .

ثالثاً : آلة القص أو التقطع

لم يكن عرض الصفيحة ليضغ الا لقص أو قطع قطعة نقدية
واحدة .

وتد بنيت آلات التقطع على نحو تقريبي بنفس الشكل الذى لآلات
قص أو قطع الخيش فيما عدا أن هذه أقوى ، وفيما عدا أن الرافعة
أو الرقاص كان له رأسان مزودان بالرقاص .

✻ الكلمة الفرنسية المستخدمة هى calibre . وهى كلمة من أصل
عربى وتعنى القالب . (المترجم) .

رابعاً : عملية الضبط *

كانت تطلع العملات توزن واحدة واحدة ، وحيث كان (المعنيون) حريصين على ابتداء هذه القطع بمسلة عامة في وزن أعلى من المطلوب بنحو طفيف ، فقد كانوا يضبطون وزن القطعة اذا ما تجاوزت اربعة دراهم ، بالنسبة للقطع ذوات الأربعين مدينى ، وذلك عن طريق بردها قليلا على سطحها او حول حافتها ، اذا ما كانت آلة القطع قد تركت هناك بعض النقود . ولم تكن عماد عملية تحمية القطع كما يحدث في فرنسا ، في بعض من دور سك النقود قبل عملية الضبط هذه (٣) برغم أن الخسارة كانت ولابد اقل لدانة او قابلية للسحب من تلك التي نستخدمها في صنع عملاتنا . وهكذا نراهم (في مصر) يتفادون او يوفرون عملية معاودة التحمية اصلا ، وكذلك عملية التحمية عند برد النقود ، مما كان يوفر النفقة والوقت اللازمين لعملية صنع النقود .

خامساً : عملية الجلوة او التبييض

لجلو او تبييض قطع العملات هذه ، كان المعنيون يقومون بغليها ، كما يحدث بالنسبة لقطع المدينى ، في محلول من الدردى والشبة والملح البحرى ، وبعد ذلك يقومون بتحميمها في الفرن ، ثم يذف عليها بمسحوق ملح البارود وملح النواشدر ، ثم تغسل وتجفف بدعكها بعناية ، وبذلك

* ajutage ويسمى المعامل ajusteur ، ويسمى بلغة أهل الصنعة المايير ، كان المعنى المقصود هنا هو عملية ضبط الوزن وهذا ما رايت استخدامه هنا لكي لا يخلط المعنى بعملية قياس المعيار .

(٣) لم تكن تحدث على الدوام عملية تحمية للقطع النقدية قبل ضبطها في مختلف دور سك النقود في فرنسا ، وان كانت هذه العملية ظلت تمارس باستمرار (فيما مضى) في دار سك النقود في لاروشيل ، وقد لفتنا التجربة ان بالإمكان استعمالها دون حدوث أية أضرار .

يأخذ السطح مظهرا فضيا ، كما سبق أن قلنا عند حديثنا عن عملية
الجلوة التي تمر بها قطع المدينى .

سادسا : عملية التمسك أو التفتش

تمسك هذه العملات بواسطة رصاص قوى ، ينى على نفس الأسس
التي نهضت عليها الرصاصات أو الروافع التي تستخدم فى صنع الذهب
أو قطع المدينى .

الفصل الثالث

صنع العملات الذهبية

أولا : عملية الصهر

كان الذهب الذى يتم تولىه عن طريق اليهود ، يسلم كتامة الى دار سك النقود محولا الى سبائك بالميزان المقرر لصنع العملات الذهبية ، اما الافراد ، فلم يكونوا ليوفروا قط قطعة من الذهب تستخدم فى التبادل ، وكان اليهود يشترون لحسابهم تراب الذهب الذى كانت تجلبه القوافل . وهكذا لم تكن تتم عملية صهر النقود عادة فى الضربخانه ، وكان الشخص الذى يوكل بذلك فى العادة هو معبر الذهب (المعيارجى) الذى كان يصهره باستخدام منفاخ ، كور ذى تيارين داخل بوتقات من الرصاص ، ويحتفظ لنفسه (مقابل ذلك) بكمية صغيرة منه (١) .

وكان تراب الذهب يحتوى فى العادة على بعض الاجسام الغريبة ، ويحتاج لان يصهر بعناية شديدة ، مرتين على الاقل ، وان ينقى من الشوائب لى تصنع منه سبائك متجانسة المعدن لدنة مرنة قابلة الطرق والسحب . ويتطلب تراب الذهب كى يتم صهره بالاضافة الى كمية من البورق (البوركس او بورات الصودا) ، درجة حرارة عالية للغاية ، اعلى بكثير مما يتطلبه الذهب الذى تمت من قبل تنقيته ، وترتفع نسبة التلف او الفقد من المواد المتبخرة او التى تتحد بالبورق لتتحول الى رواسب الى $28/100$ ، ولكن عندما يعاد صهره مع المزاج (بالاضافة الى المعدن الذى يمزج به) فان تلف الوزن لا يتجاوز فى هذه الحالة $4/100$.

(٢) كانت نسبة الفقد او التلف المسموح بها عند صهر الذهب تصل

الى $2/100$.

وقد أعطت تجارب تعيير عديدة أجريت فى دار سك النقود بباريس،
تمت على يد السيدين شيفيو Chévillet وشوديه Chaudet
المعمرين ، وفى حضرة السيدين دارسيه Darce المفتش ووبريان
Bréant المراجع ، أعطت العيارات الآتية عن قطعة عملة ذهبية

واحدة من اصدار القاهرة : ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ وعن قطعة
أخرى ١٣٩ ، ١٤١ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ولا يمكن أن نرجع هذه الاختلافات
التي لا تقدمها فى معظم الأحيان ، عمليات فحص أو تعيير تجرى على قطعة
نقد واحدة ، إلا الى عملية الصهر غير الدقيقة او المعيبة لتراب الذهب الذى
كان قد استخدم فى صنع قطع النقود القديمة التى يتصل الأمر هنا بها .

ثانيا : عملية المزج

كان كل الذهب المشغول أو الذى يحول الى نقود يمزج بالفضة ،
وتكسبه عملية المزج هذه لونا شاحبا ، اصفر شافيا ، يضرب الى خضرة
خفيفة ، ويقترب من مظهر النحاس الأصفر ، أو النحاس المزوج بالزنك .

مثل هذا الأسلوب (فى المزج) ظل متبعا فى فرنسا حتى فترة
لا تزيد على قرن ، ولا تزال الجنيهات فى انجلترا تمزج بالفضة .

ومع ذلك ، فقد جذبت أوروبا أن تمزج الذهب بالنحاس لأنه أرخص
ثمنا ، ولأن المزيج الناتج عنهما معا يكون أكثر صلابة ، وأكثر قابلية لأن
يعطى سطحا أكثر استواء وأكثر بريقا ولمعانا ، فاللون الأحمر الذى يعطيه
النحاس للذهب أكثر نضارة وأكثر جذبا للعين عن هذا اللون الشاحب ،
المائل للخضرة الذى تضيفه عليه الفضة ، ومع ذلك ، فذلك على الأمل
هى قوة المادة التى تجعل أهل البلاد لا يظنون أن لويسانتا هى عملات
ذهبية ، أو انها جيدة المزج ، بسبب من لونها الأحمر ، وهو أمر
كان يكسبها نوما من عدم الثقة (فى نظرهـم) .

وفى كل بلدان الشرق ، حيث تستخدم الفضة فى عملية المزج ، نراهـم
يجدون فى البحث ، بأساليب مختلفة ، لأكساب المعدن بريقا أكبر ،
واصفارا أشد واقترب الى اللون الأحمر ، هو من خواص الذهب الخالص ،
وستتناول هذه الأساليب عند حديثنا عن عملية الصقل أو الجولة .

ثالثا : عملية التعبير (قياس العيار)

لكي يتم التأكد مما إذا كانت السبيكة الموردة الى دار سك النقود من العيار المطلوب ، وهو عيار $16\frac{24}{22}$ (٦٩٨ من الألف) كان يؤخذ من طرفيها ووسطها (٥) درهما ونصف الدرهم ($118\frac{1}{100}$) دراهم) من الذهب ، أي مايعادل الوزن الذي يسمى : مثقال (٦) .

بعد ذلك يضاف أربعة دراهم ($12\frac{31}{100}$ جراما) من فضة الغروشي الإسبانية في شكل كرتين ، يبلغ عيارها من ٩٠٦ الى ٩١٠ (من ألف) .

وهذه العملية ، هي تلك التي تشير اليها في فرنسا باسم inquartation لان الذهب يشكل هنا الربع من السبيكة : لكنهم في مصر ، لا يحرصون ، كما هو الحال في فرنسا ، على تبرير هذا المزيج اولا في البوتقة او المصهرة ، وصهره مع الرصاص بالطريقة نفسها التي تتبع عند قياس عيار الفضة ، وهذه عملية تجهيزية تهدف الى فصل الذهب والفضة عن المعادن الأخرى التي قد تكون ممتزجة بها .

ويعد ان يزن المعبر ، بأكبر قدر ممكن من الدقة ، كلا من الذهب ، المطلوب تعييره ، والفضة منفصلين ، ثم يزنهما معا بعد ذلك ، يضعهما في قاع بوتقة صغيرة من الفخار يدخلها في فرن كور دائري الشكل تؤجج نيرانه بواسطة منفاخ (٧) ، ويستخدم المعبر مسحوق البورق أو بورات

(٥) كانوا يكتبون قيل مجيئنا بأن يأخذوا كينفا اثنق قليلا من الذهب من أحد طرفي السبيكة مما قد يؤدي الى الحصول على نتائج خاطئة ، اذ يحتمل أن يكون بالسبيكة نفسها اختلافات في العيار اذا لم تكن الخلطة قد صهرت بشكل جيد أو سبكت كذلك على نحو جيد .

(٦) انظر دراستنا عن الأوزان العربية (الكتاب الأول من هذا الجلد) .

(٧) المنفاخ المستخدم هنا هو نوع من الخافوخ المسماه المنفاخ ذو القرية ، ولكنه بدلا من أن يوضع بشكل افقي ، يوضع رأسياء ولهوكن بحجم أصغر ، الشكل نفسه الذي لفوانيسنا المصنوعة من ورق متفغن .

الصودا كقدر ، ويعنى بتقليب الذهب والفضة بقضيب صغير من الحديد حتى ياتى المزج بالغ الدقة (٨) .

وعندما يصبح المزيج فى حالة انصهار تام ، يصبه الحمر من ارتفاع معين فى كبسولة من النحاس مليئة بالمياه ، مما يؤدى الى ثقل المزيج ، وتحوله الى حبيبات معدنية .

وبعدئذ يصفى الماء وتجفف الكبسولة ، وتجمع كل الحبيبات بدقة ، ثم تسطح أو ترقق فوق ركابة من الصلب تلك القطع (من المزيج) التى بقيت فى حجم كبير ، وتقسم بواسطة مقص (من النوع الذى يستخدمه الصافى) .

وبعد ذلك يوضع الذهب بعد ان يقص على هذا النحو فى مطرية (**) ويصب عليه فيها نحو مائتى جرام من حمض النتريك .

وهذه المطرية التى يستخدمها الحمر مصنوعة من زجاج ابيض ، ولها شكل كرة صغيرة ، ذات رقبة طويلة ، وترد فيها خُمور تبرز (٩) .

ويضع الحمر مطريته فوق نجم مشتمل فى برمة أو برنية صغيرة (**) ويؤجج النار بواسطة مروحة من الريش (١٠) ، ويواصل عملية الخلى حتى

(٨) اذ كان من الممكن ان تلتصم بعض شذرات الذهب بالقضيب الحديدى كما نأمر بامسك البوتقة بملقط مسطح ، لتتم عملية المزج هذه بحرص تلم .

(**) اثناء زجاجى طويل العنق ، والجمع مطرات ، من العربية مطرة بمعنى قرية (المترجم) .

(٩) كى لا تتكسر هذه الزجاجات اثناء عملية النقل ، وهى فى حد ذاتها هشة ، يحيطونها بجداول من سعب التخليل أو الططلب البحرى .

(**) اثناء خرمى يستخدم فى طهو اللحوم .

(١٠) لا يعرف القوم فى مصر قط استخدام المناخير اليدوية ، وبدلا من هذه الاداة المكلفة لا يستخدمون لتأجيج النار أو لاشعال الفحم الا نوعا من المراوح المصنوعة من الريش أو من سعب التخليل تسهى مقشة (والكلمة الاخيرة واردة فى الأصل بلفظها العربى) ، انظر اللوحة رقم ٩ من الفنون والعرف - الدولة الحديثة .

لا تظل هناك تفاعلات حول الذهب وهو الأمر الذي يشاك منه ، بسببه للمطرية لحظة وتركه المسائل قليلا ليهدأ ويبرد .

ويبقى الذهب ، بعد أن يتم انفصاله من الفضة ، التي تكون قد ذابت كلية بفعل حمض النيتريك ، مترسبا في قاع المطرية على شكل ذرات ذات لون أرجواني قائم . ويصلى المعبر حمض النيتريك بعد أن يهدأ ويصبح رائعا للذخاية ، ولكي يستخلص كل ما تبقى المطرية من ذرات (ذهب) ، ولكي يفصل ذرات الذهب (المترسبة) جيدا ، يقلب المطرية في طبق فنان من البورسلين ملئ بالمياه الزائفة (١١) .

أما البخار الذي كان بالمطرية ، وهي لا تزال بعد ساخنة ، والذي كان قد حل فيها محل الهواء ، فيتكثف فجأة عند احتكاكه بالهواء البارد ، ليشكل فراغا في داخل الإناء ، يصعد فيه الماء قدر تكثف البخار ، ويفصل المعبر ، بهذه المطرية ، التي تبقى على الدوام رقيقة مغمورة في الماء ، ذرات الذهب ، لتظل بعد ذلك في الطبق ، عند راحة للمطرية .

بعد ذلك يترك المعبر الماء ليهدأ ، ثم يصب منه ذلك الجزء الذي صار بالغ النقاء ، أما ذرات الذهب ، التي وصفناها بأنها ذات لون أرجواني قائم فهي قليلة التأثير بالأكسجين حتى أنه يستحقها قليلا بمحقة من المقيف أو الشبب فإن الجزء الأكبر منها يستعيد بريقه من جديد ويتجمع في شكل كتلة مستديرة ، تبدو سائلة مثل بثرة من الزئبق ، وأن كان لها بريق ولون الذهب ، وهذه الكرة التي قد نزلها ذهبيا مذابا ، ليست سوى ذرات من الذهب ، سوف تتلفت دون أدنى التماس إذا فضر الماء .

أما الماء الذي يبقى ، والذي يمكن أن تظل مخلقة به بعض ذرات الذهب ، فيصب مع ذرات الذهب في بوتقة صغيرة من الحجر الرملى ، وينزل المعبر من الطبق ، في هذه البوتقة ، ذرات الذهب من آخرها .

وبعد ذلك يضع بوتقته في فرن شبيه بفرن الحداد ، وعندما يتبخر الماء وتحت البوتقة ، يشيف (إلى البوتقة) مسحوق البورق (أو البوراكس) الذي ينبغي استخدامه كحذر .

(١١) كذلك يمكنهم لا يعمرون إلى ممر المياه المتقطرة .

ويشكل الذهب المصهور في هذا الفر الذي تحول الى سائل ، بقعة
أو نقطة تبرد على الفور ، بمجرد أن تسحب البوتقة ، وتبل أن يتحول
البوراكس عن حالة السيولة التي هو الآن عليها .

ويصب المعير كل هذا في الماء ، ليتحلل البوراكس ، ويحصل على
زئار دائري ، نقي وكلد عند سطحه ، خابيا بعض الشيء ، ولا يضمسوى
الذهب الخالص .

ومهما تكن المهارة والعناية التي يمكن أن تتم بها هذه العمليات اليدوية
المختلفة ، فانه يكاد يكون مستحيلا الا يزيل حمض النيتريك ، والماء
وبورات الصودا بعضا من جزيئات الذهب ، والا يلفح بعض منها بالذرة ،
وبالآنية المستخدمة ، وكذلك بالبوتقة ، وعلى هذا فان الطريقة التي انتبهنا
من وضعها لا يمكنها أن تكون على نفس الدرجة من النقا والدقة اللتين
تقدمهما الوسيلة التي نتهما نحن في فرنسا .

نبعد أن ننتهي نحن من إجراء عمليات « التصفيف » (*) inquartation
والنصفية نحول المزيج من الذهب أو الفضة ، الى ورقة خفيفة ورقيقة ،
عن طريق تمريره بالآلة التصفيف ، ثم تطوى هذه الورقة لتلف حول نفسها
بشكل لا تكون الطيات معه متلاصقة ، وبحيث تترك مسافة كافية بين
هذه الطيات .

وتقوم مياه النار المستخدمة في هذه العملية ، بدرجة من التركيز
اقل مما تكون عليه في هذه العملية في مصر ، بإذابة الفضة دون أن تهدم
تلاحم جزيئات الذهب التي تظل متجمعة في شكل ورقة مطوية ، تجف
وتسخن بشدة داخل بوتقة . وعندئذ تقارب جزيئات المعدن وتزول الأكسدة
التي علفت بها ، وتحفظ ورقة الذهب التي نسميها تمعا (أو قرطاسا)
بقوام متماسك ويمكنها أن تبسط دون أن تكون بحاجة لكي تصهر قبل ذلك .

ولو أننا كنا نستخدم مياه نار شديدة التركيز ، لكنت قد فصلت
جزيئات الذهب (بمعنى أنها انفصلت متماسكة) ولحولتها الى فئات متأكسدة .

(*) وهي عملية تتم بأن يضاف الى الذهب والنحاس ثلاثة اضعاف
وزن الذهب من الفضة قبل صهر هذا المزيج (المترجم) .

بنحو لطيف ، وفى هذه الحالة لن يقيم لنا الحصول على تمصع ، وتمصع
بإزاء عملية فاشلة أو يكون علينا أن نمر بمراحل أخرى كما هو الحال
فى مصر .

ولم تسمح لنا استحالة صنع آلة تصفيح دقيقة للحد الكافى بأن نحول
المعدن الى شرائح أو صفائح بالغة الرقة ان ننقل الذهب من مصر فى شكل
اقماع وان كنا قد اخلفنا هناك طريقة ان نضيف كمية بعينها من حمض
النيتريك ، اشد تركيزا ، بعد ان نكون قد صفينا مياه النار التى خللت
انفوسة والنحاس الملتصين (أو الممزوجين) بالذهب ، وذلك لتخليص الذهب
من آخر فترات المزاج أو المعدن المضاعف .

ويقوم مصر (بضمة ثم بكسرة مشدودة على الياء) دار سك النقود
بنفسه باعداد ماء النار اللازمة له ، وذلك بتقطير الشببة (سلفات
الألنيوم) والنترات (نترات البوتاسيوم) .

أما حمض السلفور المنحد بأوكسيد الألومنيوم — ذلك ان له مع
البوتاس اللة أكبر مما له مع حمض النيتريك ، بتحليل نترات البوتاسيوم ،
ليشكل ملحاً محايداً مع البوتاس ، أما حمض النيتريك فيتصاعد ويتبخر .

وتتم عملية التقطير فى نوع من الجرار المصنوعة من الحجر الرملى أو
فى آتية من الفخار مخروطية الشكل ، تشبه على وجه التقريب تلك التى
نستعملها فى فرنسا خبسية *gaine* ، والتى نثبت عليها قبة زجاجية لها رقبة
وفتحة على شكل منقار . وتفتح هذه القبة برقة جهاز التقطير بواسطة
طين صلصالى ، أما الفتحة التى هى على شكل منقار فتؤدى الى رقبة
زجاجية أو بالونة من الزجاج الأبيض ، مضمورة فى الماء .

وكان هذا المعمر مسيحياً ارمنياً ، وهو الوحيد فى مصر الذى كان
يستحوذ وحده ، منذ سنوات طوال على فن انتقال اليه عن طريق سلسلة
متعاقبة من الأجيال فى عائلته ، وكان ، هو ، ينظر الى فنه هذا باعتباره
علماً عريقاً وفناً عجيباً ، ولقد اعترته دهشة بالغة حين رأى الشبان
الفرنسيين الملتحقين بإدارة النقود ، والذين لم يرثوا قط عن آبائهم هذا
التراث من الأسرار الملقزة ، والذين لم يتخذوا من ذلك قط حرمة لهم ،
يعرفون ، برغم كل هذا طريقة اعداد ماء النار وطريقة قياس ميار الذهب ،

وقد تضاعفت دهشته حين اكدنا له ان مياه النار يمكن ان تمد بطرق اخرى عديدة غير تلك التى يعرفها ، وذلك على سبيل المثال بان نقطر حمض السكبريك لها مع سلفات الحديد او مع نترات البوتاسيوم ، وقد اجرينا تجارب على ذلك لاهم عينيه وان كان ، هو ، لم يصدق قط اننا قد توصلنا الى النتيجة نفسها التى يحصل عليها فى العادة ، ولم يقتنع بذلك الا عندما أجرى بنفسه تجربة مقارنة مع حمض النيتريك هذا ، نجحت بقدر ما تتيح طريقته .

ولقد ادخلنا على وسائله او اساليبه من التحسينات تسحر ما كان ممكنا لنا ، وذلك باستبعاد الوقتود ، وبتلطيف الانابيب بدقة ، وبتكثيف حمض النيتريك فجأة ، وقد كان من قبل يترك جزءا منه فيطأير من تلقاء نفسه .

رابعاً : الصداة او الطرق

عندما تصبح المسبكة فى عيارها المحدد ، تسلم الى الحداد ، وهو نفسه الشخص الموكل باشغال الحديد ، فيقوم بتسخين المسبكة حتى تكتسب لونا احمر فى لون ثمار الكرز ، ثم يطرقها ليصنع منها قضباناً مستديرة ، يبلغ قطر الواحد منها نحو ثمانية ملليمترات ، يرقق عند قمة طرفيه ليصبح بالامكان تبريرها من جهاز السحب .

ويسمح فى هذه العملية بتلف او فائد قدره ٢٥/١،..... أى ربع الواحد فى كل الب .

خامساً : عملية او مشغل السحب

بعد ذلك يتم تبرير الذهب فى جهاز السحب ، وتتم هذه العملية فى المشغل نفسه الذى يتم فيه مد او سحب النفثة (١٢) عند صنع قطع المينى، وكان يكفى ان تهرر اسياخ الذهب ثلاث مرات او اربعاً بلادة السحب حتى تكتسب على الدوام التظفر نفسه (فى كل الاسياخ) ويبلغ نحو خمسة او ستة ملليمترات .

(١٢) يسمى الخابل الذى يقوم بسحب او مد الذهب : مداه .

أما نسبة اللغز والتلف المسوح بها في هذا المشغل فتبلغ بدورها ربع الواحد في الألف .

سابعاً : عملية أو مشغل القطع أو القص

تجزأ قضبان أو أسياخ الذهب التي تخرج من عملية السحب وهي على شكل أسطوانات صغيرة يبلغ طول الواحدة منها نحو خمسة إلى ستة بالمليمترات ، على نحو التقريب (١٦) .

ويقوم عامل بتحرير القضيب الذهبي في ثقب تم إحداثه في دعابة أو ركيزة من الصلب يدعم طرفها بقطعة من الحديد تستخدم كمنظم أو ضابط .

ويقوم عامل آخر ، يحمل أزميلا ، مقصرة منه ، بقطع القضيب الذهبي بالطرق بمطرقة فوق رأس الأزميل ، وتريياً بقدر الإمكان من دعابة الصلب .

وفي هذا النوع من العمل ، يسمح بنسبة التلف نفسها التي يسمح بها في العمليات أو المراحل الأخرى .

سابعاً : عملية التسطيح أو الترصيع

تتسطح أو تترصع كل أسطوانة صغيرة من الذهب تحت رقاص قوى ، سكتة غير مخدوغة .

وهناك عمل (١٤) يضع الأسطوانة الذهبية الصغيرة ، وهي واقفة ، فوق السكة الفولاذية النخيا ، وهناك كذلك عاملان آخران ، يحدثان حركة سريعة فوق السكة العليا بواسطة رقاص قوى مزود براسين من الرصاص ، فيتم ترصيع الأسطوانة بشرية واحدة .

(١٣) يسمى العامل الذي يقوم بقطع أو تجزئة القضبان الذهبية إلى أسطوانات بالتقطع (بشدة على الطاء) أي الشخص الذي يقوم بالقطع .
(١٤) يسمى العامل الذي يسطح أو يرصع : الرصاع (بشدة على الصلد) .

وهذه الضغط القوية والسريعة ، والتي ترفع درجة حرارة القطعة الذهبية التي لا يمكن انفسان أن يضمها في كف يده على الفور دون أن تحترق أصلها ، تحدث في بعض الأحيان تفرقا في حواف القطعة ، وأن كان لا ينظر الى هذا العيب أو الخلل باعتباره دائما لرفض العملات التي تأثرت به ليستوجب الأمر بالتالي إعادة صهرها .

ويسمح في هذه العملية بنسبة غلاد أو تالف قدرها $\frac{٢٥}{١٠٠٠٠}$ أي ثلاثة أرباع الواحد في كل ألف .

ثالثا : عملية ضبط الوزن *

يوزن العامل الموكل بضبط الوزن بعد ذلك كل القطع النقدية واحدة واحدة ، ثم يدورها بواسطة مقراض أو مقص ، محاولا جهده أن يعطي لكل واحدة منها ، وبأكبر قدر من استطاعته ، الوزن الذي لابد أن يكون لها ، ثم بعد ذلك يسلمها الى شيخ العمال الموكل بعمل اطار الحافة .

وتقدر نسبة التالف والغلاد المسموح بها في هذه العملية $\frac{٥}{١٠٠٠٠}$ أي نصف للواحد في الألف .

رابعا : عملية الترتيق

لا تكون القطع حتى هذه المرحلة ، وبعد أن تم ترصيعها وضبط وزنها ، مرققة أو مسطحة بالقدر الكافي ، ونظرا عن ذلك فإنها لم تصبح بعد ، على الإطلاق ، لا جيدة الاستدارة ولا متناسقة السمك ولا موحدة القطر ، فنعطي ، وهي على هذه الحال ، الى العمال الذين يطرقونها ويرققونها (١٥) ، وذلك بطرقها فوق قاعدة من الصلب ، وبواسطة مطرقة صغيرة مثيلة الرأس .

* كلمة اهل الصنعة المستخدمة هنا هي التعبير ويسمى العامل هنا المعايير لكنني آثرت ترجمتها على هذا النحو لأنه أكثر مطابقة للمعنى المقصود من جهة ولكي لا يختلط المعنى على القارئ بمعنى تليس عيار الذهب . (المترجم) .

(١٥) يسمى العامل الذي يقوم بعملية الترتيق : مكييس .

وعن طريق هذه الصبيلة ، يتوصل العمال إلى اكتساب العملات
سمكا متناسقا ، وإلى جعلها أكثر رقة واستدارة بقدر الإمكان .

وتماثل نسبة التالف أو الفاقد المسموح بها في هذه العملية تلك
النسبة المسموح بها في العملية السابقة .

عاشرا : صنع الاطار فوق الحافة

توضع قطعة العملة (أو بالأحرى قرص العملة لأنها لم تضرب بعد)
التي يراد وضع اطار حافتها بين لوحتين صغيرتين ومستديرتين من الصلب ،
لهما قطر أصغر على نحو طفيف (من قطر قرص العملة) بحيث تتجاوز
حافة هذا القرص المعدني والذي سيتلقى الدمغ فيما بعد حواف اللوحتين
اللتين سينحصر وينضغط القرص بينهما .

وتزود كل واحدة من هاتين اللوحتين عند منتصف سطحها الخارجي ،
بقمة مدببة على هيئة محور أو تطب ليدخل هذان المحوران ، كلاهما في
واحدة من ثراعى ملقط مزود بزنبرك .

ومنذئذ يقوم العامل بدرجعة القطعة الذهبية ، على حافتها ، داخل
حز أو الخنود محفور في الصلب ، وحينئذ إن احتكاك تطحنى الصلب لا يتم
خارجيا إلا عند نقطة تلاصق القضيبين اللامين أو المصقولين على نحو جيد
والمشحمين بالزيت جيدا مع طرفي (أو ذراعى) الملقط ، في حين إن الاحتكاك
لا يحدث داخليا ، بكل اتساعهما ونسطحها المحرز على شكل مجرد فوق
الوجهين الكائدين (غير اللامين) لقطعة الذهب (قرص القطعة) ، فإن
هذه القطعة الذهبية وكذلك لوحتى الصلب تدوران معا كما لو كتلت هذه
الأشياء تشكل كلا واحدا بين يدي الملقط ذي الزنبرك .

وبهذه الطريقة تصبح حافة القطعة الذهبية مميقة ومتقوشة على
نحو خفيف .

(١٦) ويسمى العامل الذي يصنع اطار القطع الذهبية بالمربية زنجرلى
أو زنجيرلى ، وهي كلمة تركيكية انتقلت إلى العربية الذارجة ، وفي
التسلاطينية يطلق هذا الاسم على بعض القطع الذهبية .

أما نسبة التالف والفاقد المسوخ بها هنا فهي النسبة نفسها المسوخ بها في العملية السابقة .

حادى عشر : عملية الجلوة

لم يعد يتبقى الآن سوى القيام بجلو القطع الذهبية (أو الأقراص الذهبية) قبل الشروع في سكها .

ولذلك ، فهي تنلى في محلول الشبة (سلفات الألمنيوم) والدردى (حمض رواسب البوتاس) ، بنية انتزاع طبقة خفيفة من الأوكسيد والأشعوم التي تلوث وجهها .

ويعد هذا توضع في مجرفة من الحديد ، ويتم تسخينها في داخل فرن حتى تخبز .

ثم يلقى فوق هذه القطع الملتهبة خليط من حمض النوشادر (موريات محلول النوشادر) (١٧) ، وملح البارود (نترات البوتاس) والكبريتات الرقواء (سلفات النحاس) والملح البحرى (موريات الصودا) ، وتكرر هذه العملية مرتين ، ويتم تتليب القطع خلالها وذلك بهزها وأرجحتها داخل المجرفة الحديدية .

ومن طريق تحلل الأملاح ، يتكون حمض هو خليط من النترات والموريات ، وربما قليل مع حمض الموريات المؤكسد ، ويقوم هذا الخليط بجلو سطح الذهب بشكل تام ، إذ يقوم بإذابة الأكسيد المترسب على السطح .

ويحتفل كذلك أن تؤدي بعض كمسدة خفيفة للذهب الى اكسابه لونا بالغ الحيوية واعطائه صلابة أكثر كثافة ، وأكثر قربا من لون الذهب الخالص .

(١٧) يستخدم في بعض الأحيان لإعادة البريق الى الذهب ، ملح زئبقى أو مصعد (يشده على العين) يسمى بالعربية بالبيلىماتى .

وحيث يتم اخضاع الذهب من عيار مرتفع لفعل هذه الاملاح ، فإنها تكتسب في معظم الاحيان بصيصا من لون احمر ارجواني .

وترتفع نسبة الفاقد والتآلف المسموح بها في عملية الجسوة الى ٢٥/١٠٠٠٠ الى ٣ ١/٢ في كل الف ، وهي نسبة كبيرة لحد زائد .

ثاني عشر : الدمغ او المسك

بعد ذلك يتم ضرب الاقراص الذهبية بفعل رصاص قوي لا يستخدم الا عند سك القطع الذهبية ، وتتمثل فيه الميوب نفسها التي تتمثل في الرصاصات المستخدمة في ضرب قطع المدينى .

ويقوم شيخ العمال ، بوضع القطع تحت السكة ، ويكلى مايلان قويان لادارة او تشفيل الرصاص .

الفصل الرابع

حفر السكك

يكاد يكون مجهولاً في الشرق ، فن الحفر على المعادن . اذ ان رسم وتجسيد الاشكال من الامور التي حرمها الدين ، وهناك ، يقتصر هذا الفن على نقش قطع المجوهرات وحفر اختام من المعدن او من الاحجار شديدة الصلابة .

وهنا ، في كل دار لسك النقود ، يوجد عامل موكل بحفر السكك بصفة خاصة ، ولعل من المسير ان نعتبر في مكان آخر (في مصر) على شخص غير يمكنه ان يقوم بمهامه ، ويقرر المقريري (١) ان عبد الله الملمون ، بعد ان جمع كل امبراطورية الخلفاء تحت طاعته ، لم يجد حرفياً واحداً ليقوم بحفر سكة تسك بها الدراهم ، وتم حفرها فيما لذلك بواسطة العجيلة ، على النحو الذي يتم به حفر الاختام .

اما في دار سك النقود بالقاهرة ، فكان احد ابناء الافندي (المشرف على ادارة النقود) هو الموكل بحفر السكك التي تستخدم في صنع العملات المخطئة .

وتتمد السكة ، او قطعة الفولاذ المخصصة لحمل الشكل الذي ستكون عليه قطع النقود ، على يد صانع الائتال ، الذي يطلق عليه في العربية اسم الساماني .

ويقوم الحفر بإزالة ستلية هذه القطعة الفولاذية ثم يحفر عليها بواسطة مخصص او ازميل الحروف والزخارف التي تقرر استخدامها في كل نوع من المسكوكات ثم يعيد ستليتها (**) بعد ذلك .

(١) ص ٢٢ من مقالته عن النقود الاسلامية، ترجمة المسيو ديماسي .
* تتم سكاية الحديد او الفولاذ عن طريق تبريدها فجأة بعد ان تبلغ بهما درجة حرارة عالية بالقدر الكافي ، ويكتسب المعدن بهذه العملية قدراً كبيراً من الصلابة والمرونة في وقت واحد . (المترجم) .

أما في فرنسا ، فيقوم الحفار المالحق بدار سك النقود بباريس ، وفي بعض الأحيان يقوم بذلك أشهر الحفارين الذين يتم اختيارهم في مسابقة ، يتكون وحفر النموذج أو النمط الذي ينبغي استخدامه ، ليس فقط بالنسبة لدار سك النقود بباريس وحدها ، وإنما كذلك لكل دار سك النقود بالملكة ، وعندما يتم اختيار واعتداد الشكل الأفضل فيميليدو ، تشكل السكات — القوالب التي تستخدم في استنتاج أعداد لا حصر لها من النمط المختار بكبر قدر من الدقة والأمان .

لكن عكس ذلك هو ما يحدث في الشرق ، ففي كل مرة تستهلك أو تتلف فيها سكة ما ، يقوم الحفار بصنع سكة أخرى ، ويتم ذلك عادة بموق القطعة الفولاذية نفسها (٢) ويرغم أنه يتبع على وجه التقريب الشكل أو النمط المتبنى من شكل سكة خالصيتها التي تختلف فيها مع الأخريات ويمثل ذلك شكل الحروف وعمليات التقطع والزخارف الخ ، مما يجعل مهمة المزيفين بالغة اليسر ، ومما يؤدي إلى استحالة تمييز قطع النقد الزائفة .

وكان من المعتاد كذلك الاحتفاظ ببعض من عهود مختلفة للاسترشاد بها في صنع نماذج على أسسها ، ومع ذلك بحيث لا يوجد أي تميز أو نظام أو انتظام يحكم المؤسسات العامة عند الشرقيين عادة ، فاقم لم يذكروا هناك ، كما حدث في فرنسا ، في تكوين سلسلة غير مقطوعة من كل السكات التي حفر في كل عهد ، مع أن مثل هذه السلسلة أبر بالغ الأهمية ليس فقط بالنسبة لتاريخ وتطور هذا الفن ، بل كذلك بالنسبة للتاريخ التاريخي للمملكة الفرنسية ، لكننا لم نجد في دار سك النقود بالقاهرة إلا عددا بالغ الضالة من السكات القديمة ، فقد استخدمت الأخرى (أي التي اختلت) ، عن طريق إعادة طرقتها في صنع سكات جديدة .

(٢) هناك موروث ديني يحول دون تحطيم السكة التي تحمل شعارات إسلامية والإصابة فاعله بخالة من اليأس والفتوط ، ولابد أن ينصرف اللذهن هنا إلى الدراهم والدينار ، أما الغلبة من هذا الموروث أو التقليد أو المبدأ فهي منع تحريف أو صهر نقود الأمير الحاكم ، وقد جرمت القوانين واللوائح في البلدان المختلفة هذه القطعة أو الجريمة وقررت لها عقوبات متفاوتة في خطورتها .

ويرغم قلة مهارة الحفارين ، فإن من السهل مع ذلك أن نميز كما سبق لنسب القول بعض مقترحات كل تطور السكتية فيها يدل على يد أكثر مهارة وتربسا على تشخيل الأزميل ، وعلى تقدم في مجال الفنون ، وعلى غفلة أكثر خصوصية في صنع النقود .

وكانت السلطات شأنها شأن النقود مستديرة الشكل ، وقد كان لها هذا الشكل منذ وقت طويل ، ومع ذلك فإن كثيرا من العملات القديمة ، عند العرب ، كما عند شعوب أخرى في أوروبا ، تحمل ، مع كونها مستديرة سكة مربعة الشكل أو بالأحرى تحمل مريعا في سكتها ، يتشكل عن طريق خطوط أو عن طريق تشبيق وضع الكلابات ، وإلى هذا الشكل الذي كان للأنماط القديمة يعود اسم مربع الذي كان يطلق قديما على السكة ، والذي ظل يستخدم ، حتى في أيامنا هذه ، في التعبيرات الخاصة بكن النقود .

وعندما كان الحفار يضع نقطة في مركز السكة ليرتكز عليها ببرجله ، فقد كانت هذه النقطة ، التي لا يكلف نفسه عناء محوها ، تظل باقية في معظم الأحيان فوق القطعة ، كما يمكننا أن نرى فوق كثير من العملات المفقورة (٧) وإلى بعض الأحيان تواتى الحفار نفسه فكرة أن يصنع من هذه النقطة نوعا من زخرف ، إما بجعلها أكثر وضوحا وإما بتحويلها إلى زخرف وردي أو تجمية صغيرة ، ولم تكن نحن لننشر إلى هذه النقطة هنا ، لو لم يكن المتريزي قد أوردها كثيلاء هام أو مثيرين .

إلى فيما يختص بالأنماط فقلنا نحيل إلى ما سبق لنسب أن ذكرناه في ص ١٠١ وما بعدها .

القسم الثالث

الادارة

أولا : الرقابة والإدارة

كانت رقابة وإدارة دور سك النقود ، كأمير لابيد منه ، محط انظار ومثار اهتمام الأبراء والحكام ، جئى أن هذه الإدارة كانت تعتبر ، بخلاف أهميتها الطبيعية نراها هالبا على الدوام من فروع المولد الملمبة .

وقد مارس الخلفاء الأوائل حتى هارون الرشيد ، بأشخاصهم ، مهمة التفتيش على صنع الدينار والدراهم ، وإن كان الرشيد قد ارتأى أن الواجب يقتضى منه أن يعهد بالمسكوكة النقدية الى جعفر البرمكى، وقد كان هذا الأمر واحدا من الأسباب التى أسهمت فى ظهور اسم هذه الشخصية الشهيرة فى سماء الشرق ، إذ لم يسبق لأحد من قبله ، حسب قول المقريزى ، أن تمتع بمثل هذه الجيزة .

ومنذ أن دخل المسلمون مصر ، كان أميرها الحاكم يراقب النقود المضروبة بسكة الخلفاء .

وحين أصبحت مصر مقرا لأحد الخلفاء ، فقد مارس هذه الرقابة بنفسه ، أو عهد بها الى وزيره أو الى واحد من ضباطه .

وقد استولى السلاطين المماليك الأوائل ، منذ استحوذوا على حكم مصر ، على عملية صنع النقود ، وإن احتفظوا فى بعض الأحيان بسكة الخليفة كجبة من ولاه .

وحدث الشيء نفسه فى عهد سلاطين القسطنطينية ، وجن احتفظ البلاشوات بكل السلطة التى ظمها عليهم الباب العالى ، فقد كانت الرقابة على دار سك النقود تتم إما بواسطة مباشرة وإما بواسطة واحد من ضباطهم أو موظفيهم أو بواسطة مندوب خاص يرسله الباب العالى ، ومع ذلك لمحين استطاع البكوات المماليك أن ينتزعو السلطة من البلاشاة غير تاركين له إلا بعض مظاهر شرقية لا فاعلية لها ، فقد كان على هذا البلاشاة أن يتخلى عادة الى البك شيخ البلد عن إدارة دار سك النقود

مقابل اتاوات ثابتة . وعندما أفلت المالك كلية من قبضة الباب العالي فقد استولوا بشكل تام على ادارة دار سك النقود وعلى الأرباح التي كانت تدرها .

وعندما دخل الفرنسيون القاهرة وكلت البنا للجنة الإدارية التي شكلها القائد العام بصفة انتتالية ، والتي كانت تتكون من السادة مونج Monge وبرتوليه Berthollet عضوى المجمع الفرنسى وماجاللون Magalon القنصل العام مهمة التفتيش على ادارة سك النقود ، وتركت لنا سلطة تعيين معاون .

وقد اقتضى مرسومها الصادر فى ١٧ من ترميدور من العام السادس (١) ان تصدر الأوامر الضرورية لكى تدار على الفور كل اعمال دار سك النقود على النحو الذى كانت تدار به من قبل .

وبعد ذلك تم تعيين أمين صندوق موكل فى الوقت نفسه بتبديل وصرف العملات طبقا للتعريفات الصادرة بشأنها (٢) .

وفى بعد ، عين مراقب لدار سك النقود بالقاهرة ، حيث كان يوجد مراقب لسك واحدة من الإدارات الفرنسية .

وكانت وظائفنا ، بصفة مطلقة ، هى الوظائف نفسها التى يقوم بها مفاوض الحكومة فى دور سك النقود الفرنسية ، أما الحسابات التى كانت تحرر بالعربية بمعرفة الأتندى الموكل بعملية الصنع وتنظم وتفحص وتراجع ثم تسلم من طريقنا باللغة الفرنسية الى الادارة المالية ، والى لجنة خاصة عينت لراجعتها ومطابقتها وضبطها بشكل نهائى .

(١) ٢٥ يوليه ١٧٩٨ .

(٢) انظر هذه التعريفات فى صفحة ١٧١ و١٧٢ .

ثانيا : الموظفون ، شيخ المصنع ، العمال

يورد المقرئى فى وصفه التاريخى والطبوغرافى لمصر (*) ، أن ادارة صنع النقود كلفت فى الماضى (بالنسبة لمصره) من اختصاص قاضى القضاة والموظفين الذين يأتينهم ، ولكن هذا العمل فى عصره — أى فى عصر المقرئى — لم يعد يعهد به الى مسلمين مزعومين ليسوا فى الحقيقة سوى مجرأ كمين من اليهود — والكلام كله للمقرئى — كانوا يمت قناع بن اعتناق ظاهرى للإسلام يحتفظون بكل ضلالهم وتضليلهم .

ولابد أن يحدث ، كأمر متكرر ، نميل تسيطر عليه الديانة الإسلامية ، وحيث يحوز اتباع محمد كل السلطة والامتيازات ، وحيث يشهد ويحقر كل اتباع الملل الأخرى (كذا !) ، فقد كان الأمر ينتهى بهذا الفريق من المقهورين ، الذين يلح عليهم طيوح اكبر من مجرد ارتباطهم بملتهم أن يمتنقوا ديانة المنتصرين والحكام ، وتوجد فى مصر ، عائلات كثيرة من أهل البلاد ومن الأجانب ، من المسيحيين أو اليهود ، قد جعلوا من أنفسهم مسلمين (**) .

(*) أى فى خطه .

(**) لعل فى دراسات الشادة جبرار والتركيب واستيف فى وصف مصر من النظام المالى والإدارى لمصر وعن أحوال الزراعة والتجارة والصناعة (انظر المجلدين الرابع والخامس من الترجمة العربية لوصف مصر) ما ينحصر هذا الاقتراء من أسلحه ، إذ تبرهن هذه الدراسات أن هذه الوثائق الحساسة كان يمين فيها على الدوام غير المسلمين ، بل أن الفلاح كان يرتفع ربما من سطوة المباش والصراف ، وكان لهما حق جلده لأرغابه على دفع الضرائب (انظر رحلة الى أمياق الدلتا ، تأليف ديموا — أبيه ، المجلد الثالث من الترجمة العربية) — لقد كان عصرنا عانى فيه كل المصريين ، والميرة ليست بأمر شكلية أو مظهرية لسكتها تستند من الوثائق السائدة ، وإذا كان صحيحا أن نتخذ الدين أو الملة أساسا لتفسير ما كان يحدث لبعض المصريين ، فكيف يمكننا ، وعلى أى أساس ، أن نفسر القهر والظلم اللذين عانى منهما الفلاحون والحرفيون ، حيث كان المصرى من هؤلاء يعيش عيشة يعتمد معها البعد الرقيق الذى يباع ويشترى كما نلتمس تلك مما فكره بهذا الخصوص شابول ، وهو لا يقل فى هذا الصدد تجللا عن نولينا هنا ، فى دراسته من عادات وتقاليد المصريين ، انظر المجلد الأول من وصف مصر ، الترجمة العربية ، الطبعة الأولى والثانية . (الترجم) .

وعند دخول الفرنسيين مصر ، كان الأندى الموكل بصنع النقود ،
والذى ظل يدير هذا العمل لوقت طويل ، تارة تحت إدارة الباشوات،
وتارة أخرى تحت إدارة المالك ، يهوديا قديما جعل من نفسه مسلما .
وكان ابنه الأكبر ، الذى نشأ على الديقة الإسلامية ، هو مساعده،
ويبسك حساباته .

وكائنا مما ، وهما يجلسان فوق منصة عالية ، تشرف على غالبية
أجزاء المشغل (أو فروع العمل) ، والى جوارهما وزانان للنقود ، يمشيان
كل يومهما ، جالسين فوق أريكة ، متكئين الى مخدة ، وببسم الأرجيلة فى
ليهما ، يصدران الأوامر اللازمة بنامة من اصبح او طرفه من عين، ويدونان
ويحسبان كل ماله صلة بصنع النقود ، أما فى فترات الراحة التى تتخلل
العمل فكانا يؤديان الصلاة ، أو يتناولان القهوة ، ثم يولان عند منتصف
النهار وليمة بالغة التفتش ، لا تتكون عادة الا من قطعة خبز مسفرة ،
انضجت تحت الرماد ، مع بضع بلحات أو بضع حبات من زيتون .

وكانت نسبة التالف والفائد المسحوق بها فى كل مشغل أو مرحلة ،
وما ينبغى ان تعود به الف قرش أسبائى تتحول الى قطع من المدينى ، أو
الى قطع من زوات الأربعين والعشرين مدينى ، أو ماثردة مائة درهم من
ذهب تتحول الى قطع من عملات الزمحبوب ، وكذلك مصروفات الصنع
وأجور العمال ورواتب الموظفين ، وحتى استهلاك الخالبات . . كان كل
ذلك ينظم بدقة وصرامة أو بشكل تقريبي أو تخميني يتم حسابه مقدما
بتقديرات جزافية أو عن طريق سلع تهرب الى الأندى ، لكننا عن طريق
رقابة يومية على كل تفصيلة قد توصلنا الى اجراء ومورات كبيرة بعض
الشيء فى نسب التالف والفائد ، وفى استخدام الخالبات ، وفى الأجور
والرواتب برغم ارتفاع أسعار المواد الغذائية بسبب الحرب وبرغم زيادة
الاستهلاك التى تسبب فى حدوثها وجود الجيش الفرنسى وبسبب التوقف
التام للتجارة الخارجية .

ولعل أهم التحسينات التى كنا نرغب بشدة فى تحقيقها كانت تخفيض
نسب التالف والفائد التى وجدناها هائلة لأكبر مما ينبغى ، ولقد حدثت
عدة مرات، سواء تم ذلك بليديننا أنفسنا ، أو تم على يد لجنة خاصة كان

المسيو كونتيه Conté عضوا فيها سلسلة من التجارب على الفوائد والتوائف التى تتم فى كل مرحلة او مشغل ، لكن النسبة التى حصلنا عليها كانت تماثل على الدوام النسبة السابقة من حيث حجمها ، بل لقد وجدناها فى بعض الأحيان اكبر بنحو طفيف مما كانت مثبتة عليه من قبل .

لقد كان الامر يقتضى منا كما سبق القول ان نغير كل اساليب ونظام الصنع وكل الآلات وان نشكل عمالا آخرين ، لكنه كان امرا غير قابل للتنفيذ فى الظروف التى وجد الفرنسيون انفسهم فيها عندما كانوا حديثى العهد بمصر .

اما الانراك ، فقد كان من مبدئهم وعاداتهم — وهم فى هذا الصدد يسلكون عكس ما يسلطه الاوربيون — ان يسموا لان يستعيفوا من الماكينات والادوات بايدى البشر ، فى الوقت الذى يسمى الاوربيون فيه لاجلال الآلات والادوات محل الجهد الانسانى .

لقد كانوا ابعد من ان يهدفوا الى تقليل عدد المستخدمين والعمال ، فلقد كانوا يعتقدون مبدءا دينيا واخلاقيا يودى بهم لان يلحقوا بالعمل الواحد اكبر عدد من الرجال يقدرون عليه كى يتيحوا لهم فرصة لكسب العيش ، ولذلك فقد كان عدد هؤلاء المحدثين بدار سك النقود يبلغ أكثر من مائتين وثمانين عمالا ، بمن فيهم ، وهذا صحيح ، أبناء العمال ، وان كان هؤلاء الأطفال يساعدون جميعا ، وعلى نحو ما ، فى العمل ، ويحصلون فى الوقت نفسه على اجور زهيدة .

وهؤلاء هم بعض الموظفين وأصحاب الاجور على اختلاف انواعهم ، والذين يعملون بدار سك النقود :

وزنان احدهما مسيحي والاخر تركى ، يملان بصفة دائمة فى وزن المواد والخامات التى تسلم الى كل شيخ او رئيس مصنع ، ويزنان كذلك المواد التى يقوم هؤلاء باعادة تسليمها ،

امين مخزن قبطى موكل بشراء وحفظ وتوزيع وحسابات المواد الأساسية المختلفة ،

بمعير (بضمة ثم كسرة مشددة على العين) لخالفات الذهب ،

حدادون يعملون بصفة يومية فى مصنع واصلاح الآلات والمكينات
النضغام ، ويعملون فى بعض الأحيان فى طرق سبائك الذهب كما سبق
ان ذكرنا ،

عابل ميكانيكى يسخونه الساعاتى (وهى كلمة تطلق بالفرنسية على
صانع الساعات) ، موكل بتحصين وصيانة المكينات والتقطع الدقيقة مثل
السكك او المرسلات والمنظير ومكبس آلات القطع او القص ،

خاطر كان مبله الوحيد ادخال تعديلات (او رتوش) او اعادة حفر
السكك او الانماط النقعية ،

بوابه وحراس ليليون ،

سفاحون ، يذهبون كل يوم الى المدينة لاحضار المياه اللازمة للعمل
ولاراحل العمل المختلفة فى قرب ، اذ كانت مياه آبار القلعة تجل بمض
الشيء الى الملوحة ،

كاتب قبطى يدفع كل مساء اجور العمال ويمسك سنجلا بالمبالغ
المستحقة والمدفوعة لسكل واحد من هؤلاء ،

واخيرا امام او واعظ اسلامى ملتحق برلوية صغيرة توجد فى دار مك
التقود ، وكان الموظفون الاترك يذهبون اليها للوضوء والصلاة .

ويتفرق العمال عند دخولهم الى مصانعهم ملابسهم التى يطوونها
ويطبقونها بالخارج قريبا من الباب ، ويظل بعض منهم عراة فى حين لايرتدى
بعض آخر سوى السراويل ، ويضيف غريق ثالث منهم الى ذلك قميصهم ،
وهو بصفة خاصة من تسيح ازرقر اللون .

وعند خروجهم يفتشهم شيخ المصنع جميعا ، ويضطرون لاطهار
انواهم من الداخل ، ولان يدعوا سيقتهم وانزعهم ويهزون ايديهم واقدامهم
مباعدن ملابن اصلحهم ، ويرغم ان عمالنا فى فرنسا لم يكونوا فى المادة
خاضعين لكل هذه الاحتياطات المهنية فقد كانت خيانة الأمانة بينهم بالغة

الندرة ، وهذا يبلغ ليل على أن التقدم الحضارى ، أكثر تحبيذا للاخلاق أكثر منه مضادا لها ، ذلك أنه يوجد أقل التلويح من الاخلاقيات في كل مكان لا يستطيع المرء فيه أن يستوثق من نزاهة البشر الا عن طريق تفتيشهم ، او من فضيلة النساء الا بامساكهن خلف ابواب احكم رتاجها .

اما المقويات التي كانت تلحق بالجمال فتشتد على طردهم اذا ما اتوا امالا خطيرة ، وعلى شربهم بعضى من الجريد فوق الظهر او بطن القدمين ، وكان الاغنى نفسه هو الذى يقوم بانزال هذا العتاب ، اما عند الاوربيين ، وهم أكثر رقيا وأكثر دماثة في تقاليدهم فقد كان ينظر الى امر قتل رئيس بشرى مرموسيه باعتباره عملا منفرا ومهينا ، اما في الشرق ، فالناس هناك غيرون على الاتيان بكل ما يتصل بممارسة السلطة والسيطرة ، محترين ذلك مجدا وغفارا لهم .

وكان يقرب من نصف عدد العمال من المسيحيين الابطاط ، وهناك نوع من التسامح يجعل المسلمين يعيشون في سلام معهم ، ومع ذلك فأن لعدم وجود أمثلة على الجشع والحد أو عدم التصالح تدفع الأتراك في بعض الأحيان ، باعتبارهم المتصرين والحكام والمثبطين للديانة السائدة ، ينظرون لأنفسهم باعتبارهم جنسا له امتياز ، وتدفعهم كذلك الى الوحشية والتمهية للاستيلاء على مكان يشغله قبلى ، مثال ذلك ملحمه علينا احد المسيحيين الماملين في دارسك النقود ، كان من قبل رئيسا لشغل الجلوة ، من أن مساعده ، وكان مسلما ، قد شغل مكانه بعد أن وثى به وأمسك به ، مستخدما شهود زور قروا أنه قد جنف في حق الله ورسوله .

ولا ينق العبال قط ، كما يحدث عندنا ، الساعات الطوال في تناول وجباتهم ، هم ملتصقون للغاية ، ويلكئون في مصاتهم ، بل وفي النساء ادائهم لأعمالهم .

لقد كانت ثوبهم وهبتهم ، في ظروف ملهى ولاء سكاته في الخادة خاملون لا مجالون لهذا الحد ، بحيث دهشة لتسا في أول الأمر ، وهم في الواقع رجال مختلفون للغاية عن أولئك الذين ينغمسون يومهم جالسين القرفصاء ، يخفون أرجلهم ، مستبطين أنفسهم بغسل تناول القهوة والتبغ والتبغ والتبغ المخدرة في حالة دائمة من المرحان شبيهة بحالة السكر ،

وينبغي أن ننصب هذا الميل العام الى الاسترخاء والى القعود ، الى
 قليله ، الى تأثير الطغنى ، وان ننسبه ، الى كثيره ، الى فعل الاستبداد
 وبسطة الاعتقاد الى القضاء والقدر ، تلك التى تمنع غالبية المسلمين بان
 لا جدوى من ان يتعب الانسان ذاته فى ان يسعى اليوم الى رفاهية لن يكون
 هو على نعمة من ان يستمتع بها فى الغد ، او ان يسعى للخروج من حالة
 يفترض ان العناية الالهية قد شاعت له ان يكون عليها ، فالمصحفة (او
 المشيئة) هى التى اوجدتك فيها (او خلقتك عليها) (﴿ ١ 〉) . وليس ثمة من
 شك فى ان حكومة اخرى وانظمة او مؤسسات فكرية اخرى سيوفى يكون
 بمقدورها ان تبطل من الرجال اتواء ، اشداء ، متحمسين للعمل ونشاطهم
 شأنهم فى ذلك شأن الناس فى كل مكان آخر من العالم ، مادام انه يكفى ،
 ان تغير بعض الشيء من طبائعهم وعاداتهم وبعض الظروف الخاصة التى
 تحيط بهم ، لتكون شبيهة بتلك التى يعمل فيها ابطال هؤلاء العمال الذين
 نتناولهم ، هؤلاء ينشأون منذ نعومة اظفارهم داخل هذه المهنة القاهرة ،
 ويتعلقون بها عن طريق التنشئة والقوة والمادة والثقة فى انهم سيتبعون
 دون منغصات باجورهم الزهيدة . وفى واقع الامر ، فانهم يحصلون
 بانتظام ، وبمنفعة يومية ، على اجورهم من دار ربك النقود ، ولا يتعرضون
 قط للاقتلاق ، ولا يرقعون كذلك على أداء اعمال اضافية او اعمال سفرة ،
 وفى الوقت نفسه ، يحصل ابناءؤهم الذين يربونهم من حولهم ، على اجور
 متواضعة بل ان هؤلاء العمال يحصلون على اعانتات عندما تجعلهم اعمالهم
 او عاهات قد يصابون بها ، غير صالحين للعمل .

وينبغي ان نلاحظ فى النهاية ان العمال ، الاكبر حيلة ، والاكثر
 توقدا ، والاشد استعصاء على التعب هم اولئك الذين يارسون اعمالهم
 وهم واثنون ، وهذه عادة نادرة بعض الشيء ، حتى بين الحريتين الذين
 لاتعمل الغالبية منهم الا وهمسحيين ، على نحو قريب مما هم عليه الخياطون
 عندنا ، لذلك ، فسوف تكون اهم اكبر نقطة انطلاق ، كى نجعل الشرعيين
 اكثر قوة واكثر نشاطا ، هى ان نعودهم على القيام باعمالهم وهم واقفون
 كما يفعل الاوربيون .

(﴿ ٢ 〉) واضح كل الوضوح كيف يتعارض كل مايقال هنا عما دعا اليه
 الاسلام من التمسى والجد واعتبر ذلك فى مرتبة الجهاد المقدس .

ومع ذلك فإن واحداً من الأسباب التي تعمل أكثر من غيرها على إيلاس لحب الراحة والدعة والتمود هو هذا النوع من الخجل أو الإزدراء الذي تذوى أو تتضايل معه تيبة العمل عند شعب توجد به بصفة تكاد تكون دائمة طبقتان شديدتى التميز : طبقة المنتصرين أو السادة الذين يقومون بالقيادة والحكم ، وطبقة المهزومين والعبيد الذين يرغبهم الأولون على أن يعملوا من أجلهم هم ، السنا نرى ، لا تزال ، آثاراً باللغة الوضوح لفكرة مسبقة شبيهة ، حتى عند الأمم الأوربية باللغة التحضر ، حيث كانت طبقة النبلاء الانطاعيين ، تلك التي تستبد مكانتها من حقوق الغزو ومن قوة السلاح ، تعتد على الدوام أنها ستحط من قدرها ومكانتها إذا هي عملت ؟

ولقد أجابواحد من هؤلاء الأتراك ، المتمجدين على نفس قدرجهااتهم ، على صانع فرنسى كان يستحثه على الإعجاب بتفوق الأوربيين على العرب فى مجال الصناعات والفنون : اتنى أرى ذلك جيداً ، إله انتم ايها الكتلر فقد قفنى عليكم بالعمل ، فى حين اننا نحن ، اتباع محمد ، قد خلقنا للراحة وللتأمل فى عظيمة القرآن (*) .

(*) ليس هناك ما هو أيسر من تحض هذه الترهات إيا كل شخص الفائل لها ، فهى تتناقض بوضوح بالغ مع كل ما دعا اليه الإسلام من حب للعمل والسعى على المعاش ، وهذا ما يستطيع أن يبدل دليل أى تلميذ صغير ، لكنه التحايل أو الفكرة المسبقة أو النظرة القصيرة أو المخروسة :
(*) المخرج :

أوجهات النقود

التي ورد ذكرها في ثنايا الدراسة

ملاحظة من المترجم

كانت هذه اللوحات الأربع في الأصل لوحة واحدة (في الطبعة الأولى من وصف مصر) لكن مقتضيات الطبعة العربية أملت علينا ضرورة تقسيمها الى لوحات أربع بيئاتها كما يلي :

اللوحة اولى : وتضم ستة اشكال برقم مسلسل من ١ الى ٦ وهو الرقم الذي مولنا عليه في سياق النص العربي ، وان كنا قد اجرينا الترتيب على أساس الطبعة الفرنسية ، اي من الشمال الى اليمين ، ويمثل كل شكل قطعة نقدية واحدة بوجهها ا ، ب ويشار اليها في اللوحة بـ A B (من الشمال الى اليمين) .

وتقابل الاشكال : ٦٥٤٤٣٤٢٤١ الواردة هنا الاشكال ٧٤٦٤٢٤١ ، ١١ ، ١٢ في الأصل الفرنسي .

اللوحة الثانية : وتضم تسعة اشكال برقم مسلسل من ٧ الى ١٥ ، وتقابل اشكال : ١٥٤١٤١٣٤١٢٤١١٤١٠٩٤٨٤٧ الاشكال : ٨٤٥٤٤٣ ، ١٥٤١٤١٣٤١٠٩٤٨٤٧ في الأصل .

اللوحة الثالثة : وتضم ستة اشكال من ١٦ الى ٢١ ، وتقابل الاشكال : ٢١٤٢٠١٩٤١٨٤١٧٤١٦ الواردة بها الاشكال : ٢٣٤٢٢٤٢١٤٢٠١٧٤١٦ في الأصل .

اللوحة الرابعة : وتضم خمسة اشكال : من ٢٢ الى ٢٦ ، وتقابل الاشكال : ٢٦٤٢٥٤٢٤٤٢٣٤٢٢ الواردة بها الاشكال : ٢٥٤٢٤٤١٩٤١٨ ، ٢٦ الواردة بالأصل الفرنسي .

القوحة الأولى

من الشبمال الى اليمين :

الشكل ١ : ويمثل قطعة ذهبية ذات اثنين منقلى (او منقلى) .

الشكل ٢ : » » » » منقلى (او منقلى) واحد .

الشكل ٣ : » » » » نصف منقلى .

الشكل ٤ : » » » » نصف منقلى ايضا :

الشكل ٥ : » العملة الذهبية زرمحوب .

الشكل ٦ : » » » » زرمحوب .



اللوحة الخلفية

من الشمال الى اليمين :

الشكل ٧ : ويمثل قطعة ذهبية ذات ثنتي واحد .

الشكل ٨ : » » » » » » » »

الشكل ٩ : » » » » » » » »

الشكل ١٠ : » قطعة من العملات الذهبية زرمحوب .

الشكل ١١ : » » » » » » » »

الشكل ١٢ : » » » » » » » »

الشكل ١٣ : » » » » » » » »

الشكل ١٤ : » ذات ١/٢ زرمحوب أو
نصفية .

الشكل ١٥ : ويمثل قطعة من العملات الذهبية ذات ١/٢ زرمحوب
أو : نصفية .

الزينة الفنية

ANNOUX D'ÉGYPTÉ.



اللوحة الثالثة

من الشمال الى اليمين :

الشكل ١٦ : ويمثل قطعة من النقود الفضية او البرونزية ذات الأربعين مدينى وتسمى غرش والجمع غروش .

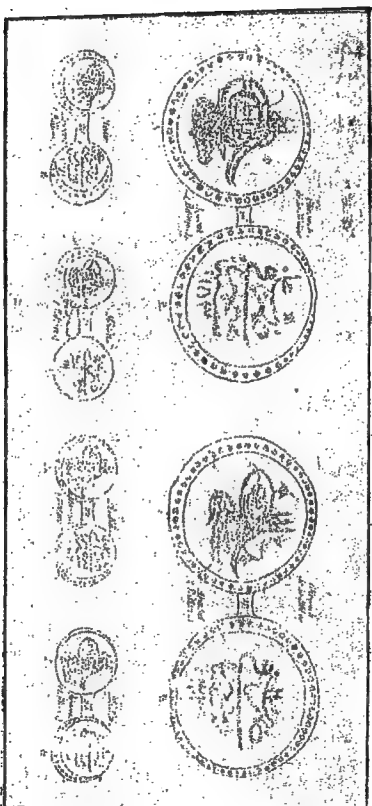
الشكل ١٧ : ويمثل قطعة من النقود الفضية او البرونزية ذات الأربعين مدينى وتسمى غرش والجمع غروش .

الشكل ١٨ : ويمثل قطعة من النقود الفضية او البرونزية ذات المدينى الواحد .

الشكل ١٩ : ويمثل قطعة من النقود الفضية او البرونزية ذات المدينى الواحد .

الشكل ٢٠ : ويمثل قطعة من النقود الفضية او البرونزية ذات المدينى الواحد .

الشكل ٢١ : ويمثل قطعة من النقود الفضية او البرونزية ذات المدينى الواحد .



اللوحة الرابعة

من الشمال الى اليمين :

الشكل ٢٢ : ويمثل قطعة من العملات الفضية او البرونزية ذات العشرين مدينى وتسمى غرش والجمع غروش .

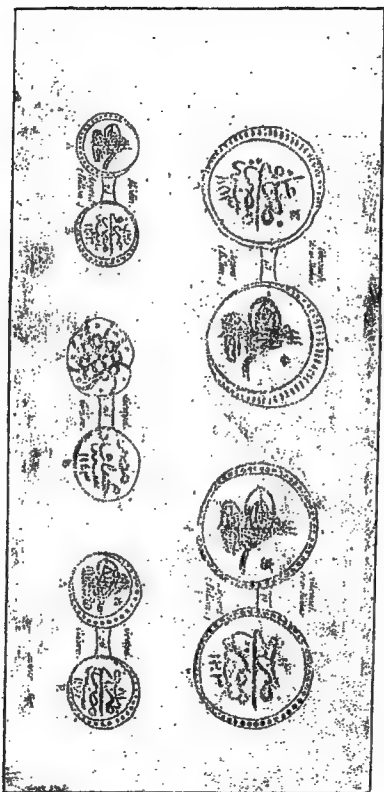
الشكل ٢٣ : ويمثل قطعة من العملات الفضية او البرونزية ذات العشرين مدينى وتسمى غرش والجمع غروش ؟

الشكل ٢٤ : ويمثل قطعة من العملات الفضية او البرونزية ذات المدينى الواحد .

الشكل ٢٥ : ويمثل قطعة من العملات النحاسية وتسمى جديد (والجمع اجداد) .

الشكل ٢٦ : ويمثل قطعة من العملات النحاسية وتسمى جديد (والجمع اجداد) .

الوحدة الرابعة



الفهرس

صفحة

مقدمة	٥٠
الكتاب الأول : الموازين العربية	١ - ٤٨
الأوزان العربية القديمة ١١ ، الأوزان الحالية	
المستخدمة في التجارة ٢٣ ، الأوزان المستخدمة في	
مجال النقود ٣١ ، ملاحظات ٤١	
الكتاب الثاني : النقود العربية	٤٩
المقدمة : هدف وجدوى البحث في موضوع النقود	
العربية	٥١
مؤلفون آخرون ممن كتبوا عن النقود العربية	٥٦
الباب الأول : عن النقود العربية والأجنبية المتداولة	
والممنوعة في مصر من عصر الخلفاء حتى اليوم	٥٩ - ١٧٨
الفصل الأول : أسماء وأنواع العملات المخططة	٦١ - ١٢
أولا : النقود الذهبية	٦١
ثانيا : النقود الفضية أو البرونزية	٦٨
ثالثا : النقود النحاسية	٧٧
رابعا : المسكوكات أو العملات الفلكرية	٨٢
خامسا : النقود الزائفة	٨٧
سادسا : النقود الصليبية	٩٠
الفصل الثاني : شكل العملات وطررها	٩٣ - ١٠٠
أولا : الشكل	٩٣
ثانيا : الطرر	٩٦

الفصل الثالث : الأتباط والقوالب	١٠١ - ١٥٢
أولا : صور البشر والحيوانات	١٠١
ثانيا : النقوش الدينية أو المتنبسة من القرآن	١٠٦
ثالثا : أسماء والتاب الأمراء	١١٠
رابعا : الأسماء والألقاب والحروف المميزة لنواب	١١٠
السلطان والحكام في مصر	١١٧
خامسا : الأدعية أو الأمانى المرجوة للامير الحاكم	١٢٣
سادسا : المسنن التي تسك فيها النقود	١٢٤
سابعا : تاريخ الامدار	١٢٩
ثامنا : نمط الخط وشكل الحروف	١٤١
تاسعا : الزخارف	١٤٦
الفصل الرابع : القيم المخططة للعملات	١٥٣
أولا : الوزن	١٥٣
ثانيا : العيار	١٦٢
ثالثا : القيمة الاسمية	١٦٧
رابعا : القيمة الجوهرية أو الحقيقية	١٧٤
خامسا : نسبة الذهب والفضة في سبيكة	١٧٤
العملات المصرية	١٧٥
المجلد الثاني : الحالة الراعنة للنقود في مصر	١٧٩
اساليب صنعها - ادارتها	١٧٩
القسم الاول : الحالة الراعنة للنقود	١٨١
الفصل الاول : النظام النقدي الحالي	١٨١
أولا : النقود الذهبية	١٨١
ثانيا : النقود الفضية أو بالأخرى البرونزية	١٨٢
الفصل الثاني : مبادلة أو مقايضة خلى الذهب والفضة	١٨٣
أولا : الاساليب التي تزود بها دار سك النقود	١٨٣
بالقاهرة بخلى الذهب والفضة	١٨٣
ثالثا : أسعار الذهب والفضة في مصر	١٨٧

١٩٦	الفصل الثالث : الأرباح التي تجنيها الحكومة من عملية صنع النقود
١٩٦	أولا : اجمالي الاستقطاعات التي تتم كحق سيادة
١٩٦	ثانيا : تقدير منفصل لنفقات المنع ونسبة التالف
١٩٦	والفائد ، وأجور الأيدي العاملة ، وصافي الربح
٢٠٣	ثالثا : الكميات الممنوعة
	الفصل الرابع : توفير السلع المخططة للضرورة لصنع
٢٠٦	النقود وإثباتها
٢٠٦	القسم الثاني : أساليب وطرق صنع النقود
٢٠٦	الفصل الأول : صنع قطع الدين
٢٠٩	أولا : تصميم خاية الفضة
٢١٢	ثانيا : عملية المزج
٢١٦	ثالثا : مشغل أو عملية الصهر
٢٢١	رابعا : مشغل أو عملية الحدادة أو الطرق
٢٢٢	خامسا : مشغل أو عملية السحب
٢٢٥	سادسا : مشغل أو عملية الترتيق
٢٢٧	سابعاً : » » التقطيع
٢٢٨	ثامناً : » » التبييض أو الجلوة
٢٢٨	تاسعاً : » » الرقاصات أو مصانع
٢٣٠	سك العملة
٢٣٢	عاشرا : مشغل الصرافين أو مرحلة عد ووزن الدين
	الفصل الثاني : صنع القطع ذات الأربعم والعشرين
٢٣٤	مدين
٢٣٤	أولا : المزج والصهر
٢٣٥	ثانيا : آلات التصفيح أو عملية تحويل المسبك إلى صفائح
٢٣٦	ثالثا : آلة القطع
٢٣٧	رابعا : عملية التعبير
٢٣٧	خامسا : عملية الجلوة أو التبييض
٢٣٨	سادسا : عملية المسك أو الضرب

الفصل الثالث : صنع العملات الذهبية ٢٢٩

أولا : عملية الصهر ٢٢٩

ثانيا : عملية المزج ٢٤٠

ثالثا : قياس العيار ٢٤١

رابعا : الحدادة أو الطرق ٢٤٦

خامسا : أداة السحب ٢٤٦

سادسا : التطع ٢٤٧

سليما : عملية الترميع أو التسطيح ٢٤٧

ثامنا : عملية ضبط الوزن ٢٤٨

ثامسا : عملية الترتيق ٢٤٨

مافرا : وضع الأطر فوق حواف العملات ٢٤٩

حادى عشر : عملية الجلوة ٢٥٠

ثانى عشر : عملية المك أو الغرب ٢٥١

الفصل الرابع : حفر السكك ٢٥٢

القسم الثالث : الإدارة ٢٥٥

أولا : الرقابة والإدارة ٢٥٧

ثانيا : الموظفون ، شيخ المصنع ، العمال ٢٥٩

اللوحات ٢٦٧

كتب أخرى للمترجم

أولاً : فى مجال الأدب :

- ١ - المطارنون (مجموعة قصص قصيرة).
 - ٢ - حكايات من عالم الحيوان.
 - ٣ - المصيدة (مجموعة قصص قصيرة).
 - ٤ - موتى بلا قبور (مسرحية تأليف جان بول سارتر).
 - ٥ - السماء تمطر ماء جافاً .
- (رواية تسجيلية تتناول وقائع الوحدة المصرية السورية وانفصالها).

ثانياً : فى مجال التاريخ :

- ١ - تطور مصر من ١٩٤٢ إلى ١٩٥٠، تأليف مارسيل كولمب.
- ٢ - فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية. تأليف أندريه ريمون.

ثالثاً : الترجمة العربية الكاملة لموسوعة وصف مصر :

تأليف علماء الحملة الفرنسية .

- ١ - المصريون المحدثون.
- ٢ - العرب فى ريف مصر وصحراواتها.
- ٣ - دراسات عن المدن والأقاليم المصرية.
- ٤ - الزراعة، الصناعات والحرف، التجارة.
- ٥ - النظام المالى والإدارى فى مصر العثمانية.
- ٦ - الموازين والنقود.
- ٧ - الموسيقى والفناء عند قدماء المصريين.
- ٨ - الموسيقى والفناء عند المصريين المحدثين.
- ٩ - الآلات الموسيقية المستخدمة عند المصريين المحدثين.
- ١٠ - مدينة القاهرة - الخطوط العربية على عمائر القاهرة.

رابعاً : لوحات موسوعة وصف مصر :

١ - المجلد الأول والثاني للوحات الدولة الحديثة.

٢ - المجلد الأول من لوحات الدولة القديمة.

خامساً : من موسوعة وصف مصر :

(دراسات مختارة من الموسوعة فى كتيبات)

١ - كيف خرج اليهود من مصر القديمة.

٢ - مدينة الإسكندرية.

٣ - مدينة رشيد.

رقم الإيداع: ١٤٩٠٦/ ٢٠٠٢

الترقيم الدولي : 3 - 8079 - 01 - I.S.B.N 977

لقد أدركنا منذ البداية
أن تكوين ثقافة المجتمع
تبدأ بتأصيل عادة
القراءة، وحب المعرفة، وأن
المعرفة وسيلتها الأساسية
هى الكتاب، وأن الحق فى
القراءة يماثل تماماً الحق
فى التعليم والحق فى
الصحة.. بل الحق فى
الحياة نفسها.

سوزان مبارك

السعر خمسة جنيهات

Bibliotheca Alexandrina



0447849



مركز البحوث والتوثيق